الجامعـــة الإسلاميـــــــــــــة بغـــزة
عمـــادة البحـــث العلمـــي والدراســـات العليـــا
كليـــــــــــــــــــــــة الآداب
دكتـــــــوراه اللغـــــــة العربيـــــــة

The Islamic University of Gaza
Deanship of Research & Graduate Studies
Faculty of Arts
PhD of Arabic language

الأحكام النّحويّة في "خزانة الأدب" للبغدادي (١٠٩٣هـ)
دراسة وصفية تحليلية

The Grammatical Rules in "Khizanat Al'Adab" (1093AH)
An Analytical Descriptive Study

إعدادُ الباحثِ
عائد عبد الحليم النّحّال

إشْرَافُ

الأُسْتاذُ الدُّكْتُور
محمود محمّد العامودي

الدُّكْتُور
يوسف جمعة عاشور

قُدِّمَ هَذا البحثُ اِستِكمَالًا لِمُتَطلباتِ الحُصولِ عَلى دَرَجَةِ الدكتوراة
فِي اللغة العربية، بِكُليةِ الآدابِ فِي الْجَامِعَةِ الإسلاميةِ – بِغَزة

أغسطس/٢٠٢٢م – محرّم/١٤٤٤هـ

إقرار

أنا الموقع أدناه مُقَدِّم الرِّسالة الَّتي تحمل عنوان:

الأحكام النّحويّة في "خزانة الأدب" للبغدادي (١٠٩٣هـ)
دراسة وصفية تحليلية

The Grammatical Rules in "Khizanat Al'Adab" (1093AH)
An Analytical Descriptive Study

أقرُّ بأنَّ ما اشتملت عليه هذه الرِّسالة إنَّما هو نتاج جهدي، باستثناء ما تمَّتِ الإشارة إليه حيثُما ورد، وأنَّ هذه الرِّسالة ككلٍّ، أو أي جزء منها لَمْ يُقَدَّم مِنْ قِبَل الآخرين؛ لنيل درجة، أو لقب علميٍّ، أو بحثيٍّ، لدى أي مؤسَّسة تعليميَّة، أو بحثيَّة أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism، and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis، unless otherwise referenced، is the researcher's own work، and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

اسم الطالب:	**عائد عبد الحليم النّحّال**	**Student's name:**
التوقيع:	**عائد عبد الحليم النّحّال**	**Signature:**
التاريخ:	**أغسطس، ٢٠٢٢م**	**Date:**

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية بغزة
Islamic University of Gaza
عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
هاتف داخلي: 1150

ج س غ/35/

الرقم Ref. 27/08/2022م

التاريخ Date .....

نتيجة الحكم على أطروحة دكتوراة

بناء على موافقة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **عائد عبدالحليم كامل النحال** لنيل درجة الدكتوراة في كلية **الآداب**/ قسم **اللغة العربية** وموضوعها:

الأحكام النحوية في "خزانة الأدب" للبغدادي (1093ه)
دراسة وصفية تحليلية

The Grammatical Rules in khizanat Al'adab: A descriptive Analytical Study

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم **السبت 29 محرم 1444**هـ الموافق **2022/08/27**م الساعة **التاسعة صباحا**، في **قاعة مؤتمرات مبنى القدس** اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ. د. محمود محمد العامودي	**مشرفا ورئيسا**	.....
د. يوسف جمعة عاشور	**مشرفا**	.....
أ. د. جهاد يوسف العرجا	**مناقشا داخليا**	.....
د. فوزي ابراهيم أبو فياض	**مناقشا داخليا**	.....
د. حسين موسى أبو جزر	**مناقشا خارجيا**	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الدكتوراة في **كلية الآداب/قسم اللغة العربية**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله تعالى ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

عميد البحث العلمي والدراسات العليا

أ. د. يوسف ابراهيم الجيش

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
Deanship of Research and Graduate Studies

ملخص الرِّسالة

عنيت الدراسة بتقصي الأحكام النحوية التقويمية عند الشيخ العلامة عبد القادر البغداديّ (ت١٠٩٣هـ) في كتابه خزانة الأدب ولبِّ لباب لسان العرب، وبيان موقفه منها؛ ولتحقيق هذا الهدف اتبع الباحث المنهج الوصفيّ التحليليّ من خلال جمع المسائل النَّحويَّة الكميَّة والمقبولة والمردودة، وقام بمناقشتها مناقشة نحوية أصيلة؛ تعرض فيها للحكم التقويمي في المسألة الواحدة وبيان المذهب النحوي لهذا الحكم، وأورد موافقات البغداديّ أو اعتراضاته عليه، وما دار حوله من خلاف، بالإضافة لمرتبة هذا الحكم عند النحاة؛ ثم عمد الباحث لمقاربة توفيقية بينهم عقب من خلالها على رتبة هذا الحكم بناء على ما تبيَّن له خلال الدراسة، وأبدى رأيه موافقًا أو مخالفًا.

وقد تنوعت أحكام الدراسة بين الكميَّة والمقبولة والمردودة، ومن الجدير ذكره أنَّ البغداديّ قد اعترض على بعض النحاة في مسائل الأحكام الكميَّة والأحكام المقبولة معتمدًا على الأصول النَّحويَّة كما وافق النحاة في الاعتراض على بعض مسائل الأحكام المردودة.

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنَّ البغداديّ صاحب شخصَّة نحويَّة مستقلة، انفرد باثني عشر حكمًا تقويميًا، فهو في شرحه لم يكن ناقلًا عن الرضي في كلِّ ما يقوله في الحكم النَّحوي بل كثيرًا ما خالف آراء النحاة، كما رجّح الباحث اتباعه للمنهج البصري على الرغم من انتمائه للمدرسة البغداديّة كما دلت على ذلك إحصاءات الدراسة واستقراء نتائجها.

Abstract

The focus of this study is investigation of the grammatical and evaluation rulings of Sheikh Abdul Qadir Al-Baghdadi (1093 AH) in his book Khazanat Al-Adab Wlob Libab Lisan Al-Arab, and clarifying his position from such rulings. To achieve the objective of the study, the researcher used the descriptive analytical approach by collecting quantitative, accepted and rejected grammatical issues and discussing them in an authentic grammatical discussion in which he presented the evaluation judgment on every issue and the illustrating of the grammatical doctrine of this judgment. The researcher, then, listed Al-Baghdadi's approvals or objections and the disagreements relevant to it as well as the rank of these rulings among grammarians. Then the researcher proceeded to a conciliatory approach between them, through which he commented on the rank of any ruling based on what he found out during the study, and expressed his opinion in agreement or disagreement.

The rulings of the study varied between quantitative, acceptable and rejected, and it is worth mentioning that Al-Baghdadi objected to some grammarians in the issues of quantitative and acceptable judgments relying on grammatical fundamentals. He also agreed with the grammarians in objecting to some issues of rejected judgments.

The findings of the study showed that Al-Baghdadi had an independent grammatical character. He was singled out with twelve evaluative judgments. In his book he didn't agree with Al-Radi in everything relevant to grammatical rulings. The researcher suggested that he followed Al-Basra school despite his affiliation with the Baghdadi school as evidenced by the study's statistics and extrapolation of its results.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ

﴿قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي
وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي يَفْقَهُوا قَوْلِي﴾

(طه: ٢٥)

إِهْداء

إلى والديَّ الكريمين

إلى عائلتي . . زوجي وأبنائي

إلى من عشق العربية فنذر لها حياته

إلى سدنة اللغة وحماة القافية

الباحث

شُكْرٌ وتَقْدِير

أتقَدَّم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان لمشرفيَّ الكريمين، وأبدأ بشيخ مشيخة النحاة؛ أصلبهم في النَّحو عودًا، وأبعدهم رميًا، وأعمقهم في أصوله فكرًا، من له في النحو باع لا يجارى وخيل لا تبارى، أخذ على عاتقة التربية وحسن أدب تلاميذه، شيخ المحققين وإمام العارفين:

شـيخُ العشـــيرِ إذا تجلَّى قَولُهُ ... في النَّحـــو كـان القولُ مَا نَطَـــقَا

شَـــرْحُ الشَّـــوَاهِدِ قَد ظَـــفِرْتَ بِهَا ... وَتَحْقِيـــقٌ لأبـياتٍ لـــهَا سَـــــبَقَا

فأَتَيـتَ بالنَّحـــو المصـــفَّى دُرَّةً ... وَنهـــلتَ عِلـــــمًا خالصًـــا وَدِقـا

أَكْـــرِمْ بِهِ شَـــيخًا وَأُســـتاذًا لنَا ... مَـــلِكُ النَّـحاةِ وشَـــيخُهُم حَـــــقًّا

أستاذي الدكتور **محمود محمد العامودي** حفظه الله ورعاه.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى من رافقني رحلة الدراسات العليا فكان أخًا وصديقًا ورفيقًا، مشرفي في رسالة الماجستير، فآليت إلا أن يكون له في هذا العمل سهمٌ وباعٌ طويل، غمرني بحلمه وسعة صدره، عالم من علماء النحو وجهبذ من جهابذ عصره، له فكر عميق، يشهد له القاصي والداني بعلم وفضل غزير:

أبَا الوليد لكم في القلب منزلةٌ ... منك المكارمُ من كفيكَ تنهمـــرُ

فقد قصدتُكَ لما كنتُ معتكفًا ... على الخلافِ ونارُ الخلفِ تَسْتَعِرُ

لا ينثنِي أبدًا عن كلِّ مكرمةٍ ... ونحـــنُ بين ثنا الأحـــكامِ ندَّكرُ

الدكتور **يوسف جمعة عاشور** حفظه الله ورعاه.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور **جهاد يوسف العرجا** أستاذ النحو والصرف في جامعتنا العتيدة، ومن يجهل هذا الشامخ الأشم؟، شيخ المعربين، وإمام المطبقين النحويين، رأيه في النحو سديد، وقوله ثابتٌ لا يحيد، عرفته شخيًا من مشيخة عصرنا، وسمعت عنه قبل عشرين سنة، كنت عندها فسيلة، وكان نخلة شماء، أصلها ثابت وفرعها في السماء، فأكرمني الله به معلمًا وشيخًا؛ فتكرَّم عليَّ بمناقشتي هذه الدراسة، وتنكب عناء التصويب والتهذيب، فكانت أنفاسه حاضرة بين صفحاتها، وقطوف من شذوره ظاهرة.

كما أشكر جزيل الشكر اللغوي الكبير الأستاذ الدكتور **فوزي إبراهيم أبو فياض** الذي تكبد عناء القراءة والتحقيق، وجعل على عاتقه أن تخرج في حلة بهية، وكم كانت سعادتي عندما كان أحدَ أعضاء هذه اللجنة، لما له من بالغ الأثر في توجيهها لغويًا بالشكل الصحيح والوجه السديد.

والشكر موصول لضيف اللقاء، كريمِ الأصل والثناء، وكبيرِ الأساتذة الكرام في جامعتي الأصيلة– جامعة الأقصى التي تخرجت منها طالبًا أحمل الدرجة العلمية الأولى، حضوره لامع ونجمه ساطع، له في النحو سيف قاطع، تحصل النحو من السابقين، فكان من عِترة النحاة الأولين...أستاذي الكريم الدكتور/ **حسين موسى أبو جزر**، حفظه الله ورعاه.

والشكر موصول لأساتذتي الكرام في قسم اللغة العربية، النحاة منهم والأدباء والنقاد.

والسحائب تترى لتغدق جامعتي الإسلامية شكرًا، وعرفانًا وامتنانًا، لما وفرت لي ولأمثالي طلبة العلم والمعرفة كلَّ ما يقتضي لإتمام هذه المرحلة، سائلًا المولى– عز وجل– أن تبقى صرحًا شامخًا، ومنارةً للبحث العلمي، تهدي السالكين، وتنير عقول الغافلين.

فشكري جزيل لمن ذكرت، وموصول لمن نسيت

والحمد لله رب العالمين

الباحث

فهرس الموضوعات

إقرار ..... **ب**

نتيجة الحكم على الأطروحة ..... **ت**

ملخص الرّسالة ..... **ث**

Abstract ..... **ج**

شُكْرٌ وتَقْدِير ..... **د**

فهرس الموضوعات ..... **ر**

المقدمة **١**

أولًا: أسباب اختيار الموضوع **٢**

ثانيًا: أهمية الدراسة **٣**

ثالثًا: منهج الدراسة **٣**

رابعًا: الدراسات السابقة في مجال البحث **٣**

خامسًا: الصعوبات التي واجهت الباحث في اختيار الموضوع **٤**

سادسًا: أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسة وسابقاتها **٤**

سابعًا: خطة الدراسة **٥**

التمهيد **٨**

أولًا: ترجمة لعبد القادر البغداديّ **٨**

اسمه ومولده ٨

حياته ٨

رحلاته ٨

شيوخه: ٩

تلاميذه ١٠

مؤلفاته ١٠

وفاته ١٠

ثانيًا: نبذة عن كتابه "خزانة الأدب" والمنهج الذي سلكه البغداديّ فيه. **١١**

منهجه في كتابه خزانة الأدب ١١

الفصل الأول الأحكام النَّحويَّة الكميَّة في خزانة الأدب **١٤**

المبحث الأول حكم الاطِّراد والكثرة **١٥**

أولًا: الاطِّراد لغةً واصطلاحًا..... ١٥
ثانيًا: حكم الاطِّراد عند النحويين..... ١٥
ثالثًا: حكم الاطِّراد عند البغدادي في خزانة الأدب..... ١٦
المسألة الأولى: القول في الجمع (صراري)..... ١٦
المسألة الثانية: نداء الضمير..... ١٧
المسألة الثالثة: كسر ياء المتكلم..... ١٨
المسألة الرابعة: الياء في لولاي..... ٢٠
المسألة الخامسة: أصل العدل في (نزال) و(فجار) التأنيث..... ٢٢
المسألة السادسة: أفعل بمعنى اسم الفاعل أو الصفة المشبهة..... ٢٣
المسألة السابعة: اعتراض الجملة القسمية بين «لا النافية وزالت"..... ٢٤
أولًا: الكثير لغةً واصطلاحًا..... ٢٥
ثانيًا: حكم الكثير عند النحاة..... ٢٦
ثالثًا: حكم الكثير عند البغدادي في خزانة الأدب..... ٢٧
المسألة الأولى: حذف الألف في الشعر كثير..... ٢٧
المسألة الثانية: الاستغناء بالصفة عن الموصوف..... ٢٨
المسألة الثالثة: جمع الجمع كثير في جمع القلة..... ٢٩
المسألة الرابعة: الكلمات على صيغة سبب الفعل (مفعلة)..... ٣٠
المسألة الخامسة: إتيان الحال بعد أنا فلان..... ٣١
المسألة السادسة: الترخيم في غير النداء..... ٣١
المسألة السابعة: أفعل بمعنى فاعل..... ٣٢
المسألة الثامنة: تعدد الروايات في البيت الواحد..... ٣٣
المسألة التاسعة: زيادة الباء في خبر (ما) النافية..... ٣٤
المسألة العاشرة: ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة..... ٣٤
المسألة الحادية عشرة: توسط الحال بين جزأي الجملة الشرطية..... ٣٥
المسألة الثانية عشرة: الاستغناء بالحركة عن حرف()..... ٣٦
المسألة الثالثة عشرة: إضمار القول..... ٣٧
المسألة الرابعة عشرة: حذف خبر (لا) المشبهة بليس..... ٣٧
المسألة الخامسة عشرة: مجيء الحال من المضاف إليه..... ٣٩

المسألة السادسة عشرة: تمييز العدد لمذكر ومؤنث معا ٤٠
المسألة السابعة عشرة: أصل المثنى العطف بالواو بين مفردين اتفقا لفظًا ومعنى . ٤١
المسألة الثامنة عشرة: فعيل في معنى مفعل..... ٤٢
المسألة التاسعة عشرة: النصب بعد فاء السببية المسبوقة بنفي بالمعنى..... ٤٢
المسألة العشرون: حذف حرف الجر ونصب ما بعده..... ٤٣
المسألة الحادية والعشرون: إضمار قد في جواب القسم ٤٤
المسألة الثانية والعشرون: عن اسم بمعنى جانب..... ٤٥
المبحث الثاني حكم الشاذ ٤٧
أولًا: الشاذ لغةً واصطلاحًا..... ٤٧
ثانيًا: حكم الشاذ عند النحويين..... ٤٧
ثالثًا: حكم الشاذ في خزانة الأدب..... ٤٨
المسألة الأولى: قطع (ذو) عن الإضافة وإدخال (ال) عليه..... ٤٨
المسألة الثانية: ترك صرف (ثماني) تشبيها لها بما جمع على زنة مفاعل ٤٩
المسألة الثالثة: جمع أسود وأحمر..... ٥٠
المسألة الرابعة: نداء الضمير..... ٥١
المسألة الخامسة: تنوين العلم الموصوف بابن..... ٥٢
المسألة السادسة: نداء ما فيه أل لازمة..... ٥٣
المسألة السابعة: نداء ما فيه أل غير لازمة..... ٥٤
المسألة التاسعة: التحذير ب(إياك) بغير الواو أو إن أو من..... ٥٦
المسألة العاشرة: تقديم المستثنى أول الكلام..... ٥٧
المسألة الحادية عشرة: مجيء سواء بمعنى غير..... ٥٨
المسألة الثانية عشرة: إعمال (لا) الزائدة..... ٥٩
المسألة الثالثة عشرة: وقوع المعرفة بعد(لا) المفردة ٦٠
المسألة الرابعة عشرة: دخول نون الوقاية على الاسم..... ٦٢
المسألة الخامسة عشرة: وقوع الضمير المتصل بعد "إلا"..... ٦٣
المسألة السادسة عشرة: وقوع الضمير المنفصل مكان المتصل..... ٦٤
المسألة السابعة عشرة: إعمال (أن) المخففة في الضمير البارز ٦٥
المسألة الثامنة عشرة: بناء أفعل التفضيل من لفظي السواد والبياض ٦٦

المسألة التاسعة عشرة: نصب الفعل بعد (إذن) غير المصدرة..... ٦٧
المسألة العشرون: مجيء الشرط المفصول بـ(اسم) مضارعا..... ٦٨
المسألة الحادية والعشرون: عمل حرف الجر المحذوف..... ٦٨
المسألة الثانية والعشرون: الفصل بين (لا) و(زالت)..... ٦٩
المسألة الثالثة والعشرون: دخول رب المكفوفة على الجملة الاسمية ٧١
المسألة الرابعة والعشرون: الجر بـ(رُبَّ) المحذوفة..... ٧٢
المسألة الخامسة والعشرون: دخول اللام على حرف النفي في الجواب..... ٧٣
المسألة السادسة والعشرون: دخول اللام على خبر أمسى..... ٧٤
المسألة السابعة والعشرون: دخول اللام على حرف النفي..... ٧٥
المسألة الثامنة والعشرون: دخول اللام على كأن..... ٧٦
المسألة التاسعة والعشرون: جواز دخول (إن) المخففة على (غير) الأفعال الناسخة٧٧
المسألة الثلاثون: استعمال (بلى) بعد الإيجاب ٧٨
المسألة الحادية والثلاثون: الاكتفاء باللام لتوكيد الفعل دون النون..... ٧٩
المبحث الثالث القليل والنادر ٨١
أولًا: القليل في اللغة والاصطلاح..... ٨١
ثانيًا: حكم القليل عند النحويين..... ٨١
ثالثًا: حكم القليل في خزانة الأدب..... ٨٣
المسألة الأولى: حذف الضمير العائد على المبتدأ من جملة الخبر ٨٣
المسألة الثانية: حذف المنادى وإقامة صفته مقامه..... ٨٥
المسألة الثالثة: وصل (ما) المصدرية بالمضارع المثبت ٨٦
المسألة الرابعة: تقدم الحال على صاحبها النكرة..... ٨٧
المسألة الخامسة: الجر بـ (ما) خلا..... ٨٧
المسألة السادسة: القول في الاستثناء المنقطع..... ٨٨
المسألة السابعة: الفصل بين الصفة والموصوف بالخبر ٨٩
المسألة الثامنة: تقديم خبر (ما) في لغة تميم..... ٨٩
المسألة التاسعة: تسكين هاء (هي) بعد الاستفهام ٩٠
المسألة العاشرة: الفصل بين (هـ) و(ذا) بغير أنا وأخواتها..... ٩١
المسألة الحادية عشرة: الفصل بين (هـ) و(ذا) بالواو ٩٢

المسألة الثانية عشرة: حذف الموصوف وإبقاء الصفة جارا ومجرورا في موضعه. ٩٣
المسألة الثالثة عشرة: الحال من المضاف إليه..... ٩٣
المسألة الرابعة عشرة: جزم بـ (إذا ما) فعلي الشرط..... ٩٤
المسألة الخامسة عشرة: اسم التفضيل المقترن بأل الزائدة..... ٩٥
المسألة السادسة عشرة: تقدم من على أفعل التفضيل..... ٩٥
المسألة السابعة عشرة: تسكين ما حقه النصب..... ٩٦
المسألة الثامنة عشرة: حذف أن ورفع الفعل..... ٩٧
المسألة التاسعة عشرة: استعمال الفعل الماضي بعد إن الشرطية..... ٩٨
المسألة العشرون: حذف أن المصدرية من خبر عسى..... ٩٩
المسألة الحادية والعشرون: نفي الفعل الماضي ب(لا)..... ١٠٠
المسألة الثانية والعشرون: مجيء المضارع خبر (أن) الواقعة بعد (لو) ١٠١
أولًا: النادر لغة واصطلاحًا..... **١٠٢**
ثانيًا: حكم النادر عند النحويين..... **١٠٢**
ثالثًا: حكم النادر عند البغداديّ في خزانة الأدب..... **١٠٣**
المسألة الأولى: جمع فاعل المعتل اللام على فعال..... ١٠٣
المسألة الثانية: الشرط بـ(أنت) في لغة العرب..... ١٠٤
المسألة الثالثة: الفصل بين المتضايفين بغير الظرف..... ١٠٥
المسألة الرابعة: (بجل) كان اسم فعل بمعنى الأمر..... ١٠٦
المسألة الخامسة: مجيء الحال مصدرًا معدولًا على وزن فعالِ..... ١٠٦
المسألة السادسة: بناء مفعال من أفعل..... ١٠٧
المسألة السابعة: إعمال صيغ المبالغة المحولة من اسم الفاعل على وزن فعيل أو فعل١٠٨
المسألة الثامنة: تقديم معمول معمول أن المصدرية عليها..... ١١٠
المسألة التاسعة: تقديم معمول(أن) عليها..... ١١٢
المسألة العاشرة: إعراب الفعل بعد (كيما)..... ١١٢
المسألة الحادية عشرة: زيادة (كان) بلفظ المضارع..... ١١٣
المسألة الثانية عشرة: دخول حرف الجر (على) على (عن)..... ١١٥
المسألة الثالثة عشرة: إبدال الميم من أما الشرطية ياء..... ١١٦
الفصل الثاني الأحكام النَّحويَّة المقبولة في خزانة الأدب..... **١١٨**

المبحث الأول حكم الحسن والجيد ١١٩
أولًا: الحسن لغة واصطلاحًا ١١٩
ثانيًا: حكم الحسن عند النحويين ١١٩
ثالثًا: حكم الحسن عند البغداديّ في خزانة الأدب ١٢٠
المسألة الأولى: الأصل في كلمة أشد..... ١٢٠
المسألة الثانية: حذف الياء من الضمير (هي) ١٢١
المسألة الثالثة: إعراب الاسم الواقع بعد (خير) ١٢٢
المسألة الرابعة: الرد إلى الأصل أولى من الضرورة..... ١٢٣
المسألة الخامسة: القول في تفسير (عرضت) ١٢٤
المسألة السادسة: البدل في الاستثناء التام المنفي المنقطع ١٢٥
المسألة السابعة: النصب على الظرف ١٢٦
المسألة الثامنة: القول في ويلمها..... ١٢٧
المسألة التاسعة: حذف الثاني اجتزاء بالأول..... ١٢٩
المسألة العاشرة: إعراب الاسم المنقطع عن حكم عامله ١٢٩
المسألة الحادية عشرة: فصل خبر كان وأخواتها إذا كان ضمير متكلم..... ١٣١
المسألة الثانية عشرة: جواز المخالفة في الإعراب..... ١٣٢
المسألة الثالثة عشرة: تنوين الظرف للتعويض من المضاف إليه ١٣٣
المسألة الرابعة عشرة: مجيء الضمير المنفصل مع المصدر ١٣٤
المسألة الخامسة عشرة: المصدر المؤول بـ الحال..... ١٣٦
المسألة السادسة عشرة: وقوع أداة الشرط بعد (لكن) ١٣٦
المسألة السابعة عشرة: الأصل في كلمة (علا)..... ١٣٧
المسألة الثامنة عشرة: الغاء عمل (ليت) إذا اتصل بها (ما) ١٣٨
المسألة التاسعة عشرة: العطف على محل اسم أن..... ١٣٩
أولًا: الجيد لغة واصطلاحًا ١٤٠
ثانيًا: حكم الجيد عند النحويين ١٤١
ثالثًا: حكم الجيد عند البغداديّ في خزانة الأدب ١٤٢
المسألة الأولى: ضمير صاحب الحال..... ١٤٢
المسألة الثانية: (وقوعًا) حال أو مصدر..... ١٤٣

المسألة الثالثة: جواز القطع إلى الرفع في خبر النواسخ..... ١٤٤
المسألة الرابعة: الجر على الجوار ١٤٤
المسألة الخامسة: بدل الفعل من الفعل..... ١٤٦
المسألة السادسة: من نكرة موصوفة بمفرد..... ١٤٦
المسألة السابعة: جواز رفع (أي) على الابتداء ونصبها على الظرفية..... ١٤٧
المسألة الثامنة: الاخبار عن النكرة بالنكرة..... ١٤٨
المسألة التاسعة: النصب بفعل مقدر..... ١٤٩
المسألة العاشرة: المعطوف على محل اسم إن..... ١٥٠
المسألة الحادية عشرة: زيادة حرف الجر عوضا عن محذوف في قول الشاعر:. ١٥١
المسألة الثانية عشرة: (حقًا) في معنى الظرف..... ١٥١
المسألة الثالثة عشرة: العطف على (إن) وما بعدها في توجيه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُ﴾ ١٥٢
المسألة الرابعة عشرة: ترك توكيد فعل الجزاء المقترن بـ (ما) الزائدة..... ١٥٢
المبحث الثاني حكم الواجب والجائز..... ١٥٣
أولًا: الواجب لغة واصطلاحًا ١٥٣
ثانيًا: حكم الواجب عند النحويين ١٥٣
ثالثًا: حكم الواجب عند البغداديّ في خزانة الأدب ١٥٤
المسألة الأولى: وجوب حذف ألف ما الاستفهامية إذا سبقت بالجار ١٥٤
المسألة الثانية: لزوم الحاق نون الوقاية اسماء الافعال..... ١٥٥
المسألة الثالثة: حذف عامل المصدر ١٥٦
المسألة الرابعة: فتح عين فَعْلَة في الجمع ١٥٧
المسألة الخامسة: القول في إعراب ويح..... ١٥٧
المسألة السادسة: تأنيث الفعل المسند للضمير ١٥٨
المسألة السابعة: القول في حُبَّ ١٥٩
أولًا: الجائز لغة واصطلاحًا..... ١٥٩
ثانيًا: حكم الجائز عند النحويين..... ١٦٠
ثالثًا: حكم الجائز عند البغداديّ في خزانة الأدب..... ١٦١
المسألة الأولى: جمع (ذو)..... ١٦١

المسألة الثانية: جواز ترك الصرف للضرورة..... ١٦١
المسألة الثالثة: حذف الضمير العائد على جملة الخبر ١٦١
المسألة الرابعة: وضع الظاهر موضع الضمير..... ١٦٢
المسألة الخامسة: جواز تأخير المبتدأ..... ١٦٣
المسألة السادسة: مقعد ظرف مشبه بظرف المكان ١٦٤
المسألة السابعة: جواز نداء النكرة غير المقصودة..... ١٦٤
المسألة الثامنة: تعريف العلم بأل..... ١٦٥
المسألة التاسعة: اقتران الخبر بالفاء ١٦٦
المسألة العاشرة: الترخيم في غير النداء..... ١٦٧
المسألة الحادية عشرة: إعراب الاسم المرفوع بعد (إذا) الشرطية ١٦٧
المسألة الثانية عشرة: جواز رفع الحال على الابتداء..... ١٦٨
المسألة الثالثة عشرة: النصب على الاستثناء المنقطع..... ١٦٩
المسألة الرابعة عشرة: النصب بفعل مقدر..... ١٧٠
المسألة الخامسة عشرة: جواز النصب في الاستثناء التام المنفي ١٧١
المسألة السادسة عشرة: جواز الفصل بين الصلة والموصول..... ١٧١
المبحث الثالث الضرورة الشعرية ١٨٣
أولًا: الضرورة لغة واصطلاحًا..... ١٨٣
ثانيًا: حكم الضرورة عند النحويين..... ١٨٣
ثالثًا: حكم الضرورة عند البغداديّ في خزانة الأدب..... ١٨٥
المسألة الأولى: صرف الظرف عند قطعه من الإضافة لفظًا ومعنى ١٨٥
المسألة الثانية: حذف ألف (كلتا)..... ١٨٦
المسألة الثالثة: حذف الفاء الداخلة على خبر المبتدأ الواقع بعد (أما)..... ١٨٦
المسألة الرابعة: الفصل بالمجرور بين التمييز والمميز..... ١٨٧
المسألة الخامسة: الجمع بين النون والضمير للضرورة..... ١٨٨
المسألة السادسة: الجملة الاسمية بعد (هلا) ضرورة..... ١٨٩
المسألة السابعة: الجزم بـ(لو)..... ١٩٠
المسألة الثامنة: تقديم المفعول معه على مصاحبه..... ١٩٠
المسألة التاسعة: حذف النون من (قدني) للضرورة ١٩١

المسألة العاشرة: فصل ما حقه الوصل من الضمائر للضرورة..... ١٩٢
الفصل الثالث الأحكام النَّحويَّة المردودة في خزانة الأدب..... ٢٠٨
المبحث الأول حكم الخطأ والغلط..... ٢٠٩
أولًا: الخطأ لغة واصطلاحًا..... ٢٠٩
ثانيًا: حكم الخطأ عند النحويين..... ٢٠٩
ثالثًا: حكم الخطأ عند البغداديّ في خزانة الأدب..... ٢١٠
المسألة الأولى: القول في إعراب شبه الجملة (من اللؤم)..... ٢١٠
المسألة الثانية: إثبات حرف العلة المحذوف جزما للضرورة..... ٢١٠
المسألة الثالثة: سواء بمعنى غير (خطأ)..... ٢١١
المسألة الرابعة: حكم البدل في الاستثناء المنقطع..... ٢١٢
المسألة الخامسة: مجيء الضمير بعد النون أو التنوين ضرورة..... ٢١٢
المسألة السادسة: الجمع بيت العوض والمعوض..... ٢١٣
المسألة السابعة: الجر على الجوار..... ٢١٤
المسألة الثامنة: الرفع على الجوار..... ٢١٦
المسألة التاسعة: اتصال الضمير بـ(لولا)..... ٢١٦
المسألة العاشرة: القول في (ويك)..... ٢١٨
أولًا: الغلط لغة واصطلاحًا..... ٢٢٤
ثانيًا: حكم الغلط عند النحويين..... ٢٢٤
ثالثًا: حكم الغلط عند البغداديّ في خزانة الأدب..... ٢٢٦
المسألة الأولى: الغرض من تنوين الغالي..... ٢٢٦
المسألة الثانية: جمع (ذو) علم على (الأذواء والذوين)..... ٢٢٦
المسألة الثالثة: الحمل على المعنى..... ٢٢٧
المسألة الرابعة: تابع المنادى المرفوع..... ٢٢٨
المسألة الخامسة: العطف على المحل..... ٢٢٩
المسألة السادسة: النصب على الاستثناء المنقطع..... ٢٣٠
المسألة السابعة: جر الاسم المعطوف على مجرور مضاف إلى ضميره..... ٢٣٠
المسألة الثامنة: عسى بمنزلة لعل..... ٢٣١
المسألة التاسعة: زيادة (كان) في الآية: ﴿ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا ﴾..... ٢٣٢

المسألة العاشرة: (قرقار) اسم فعل من الرباعي..... ٢٣٣
المسألة الحادية عشر: رواية (الأيام) في البيت غلط..... ٢٣٣
المسألة الثانية عشر: بناء (أمس) على الفتح والأصل الجر..... ٢٣٤
المسألة الثالثة عشر: دخول الأشهر في التغليب غلط..... ٢٣٤
المسألة الرابعة عشر: توجيه (أنّ) مخففة في البيت غلط..... ٢٣٤
المسألة الخامسة عشر: إضافة (آية) إلى فعل مسبوق بحرف مصدري ٢٣٥
المبحث الثاني حكم الضعيف..... ٢٣٦
أولًا: الضعيف لغة واصطلاحًا..... ٢٣٦
ثانيًا: حكم الضعيف عند النحويين..... ٢٣٦
ثالثًا: حكم الضعيف عند البغدادي في خزانة الأدب..... ٢٣٧
المسألة الأولى: نصب الفعل بأن مضمرة دون عوض..... ٢٣٧
المسألة الثانية: حذف الضمير الرابط لجملة الخبر بالمبتدأ..... ٢٣٨
المسألة الثالثة: الأصل في (يالا) في قول الشاعر:..... ٢٣٩
المسألة الرّابعة: وجوب(قد) مع الماضي المثبت الواقع حالا..... ٢٤٠
المسألة الخامسة: قطع سبحان عن الإضافة..... ٢٤١
المسألة السادسة: أن كسر ياء المتكلم لغة..... ٢٤٢
المسألة السابعة: جر الاسم المعطوف على مجرور مضاف إلى ضميره..... ٢٤٣
المسألة الثامنة: وصل ثاني ضميرين عاملهما اسم واحد..... ٢٤٤
المسألة التاسعة: إلغاء الفعل عن العمل..... ٢٤٤
المسألة العاشرة: زيادة (كان) بين الصفة والموصوف..... ٢٤٥
المبحث الثالث حكم الفاسد..... ٢٤٩
أولًا: الفاسد لغة واصطلاحًا..... ٢٤٩
ثانيًا: الحكم بالفساد عند النحاة..... ٢٤٩
ثالثًا: أسباب الحكم بفساد المعنى:..... ٢٥٠
رابعًا: حكم الفاسد في خزانة الأدب..... ٢٥١
المسألة الأولى: (معنى الضرورة)..... ٢٥١
المسألة الثانية: القول في (لبيك)..... ٢٥٤
المسألة الثالثة: السبب في منع صرف (جلا)..... ٢٥٤

المسألة الرابعة: (لات) العاملة عمل (ليس)..... ٢٥٥
المسألة الخامسة: عطف الفعل على الاسم العامل عمل فعله ٢٥٧
المسألة السادسة: وضع الضمير المتصل موضع الضمير المنفصل..... ٢٥٨
المسألة السابعة: الفصل بين "كَمْ" الخبرية وتمييزها ٢٥٩
تابع المسألة السابعة: تعلق شبه الجملة..... ٢٦٠
المسألة الثامنة: حذف جواب (إذا)..... ٢٦١
المسألة التاسعة:(عوض) ظرف مقطوع عن الإضافة وقد يجري كالقسم..... ٢٦٢
المسألة العاشرة: دخول "رُبَّما" المكفوفة على الجملة الاسمية ٢٦٣
المسألة الحادية عشرة: اتصال (ما) الكافة بمن تبطل عمل الجر..... ٢٦٣
المسألة الثانية عشرة: اجتماع أسلوب القسم والشرط..... ٢٦٤
المسالة الثالثة عشرة: دخول لام الابتداء على خبر (لكن) عند الكوفيين ٢٦٥
المسألة الرابعة عشر: جواز رفع (إبقالها) أو النصب على نية عود الضمير على مذكر محذوف..... ٢٦٧
المسألة الخامسة عشر: ماذا بمعنى الذي فاسد من حيث المعنى..... ٢٦٨
المسألة السادسة عشر: تثنية اسم الجمع: قومان ٢٦٩
المسألة السابعة عشر: عدم جواز دخول "إلا" على خبر "ما انفك"..... ٢٦٩
المسألة الثامنة عشر: حذف (ما) من (إما)..... ٢٧٠
المسألة التاسعة عشر: جواز استعمال (أو) بعد (سواء) أو (أبالي)..... ٢٧١
المسألة العشرون: الكأس من أسماء الخمر ٢٧٢
المسألة الحادية والعشرون: المعنى في قول الشاعر (حبك النطاق)..... ٢٧٣
الفصل الرابع موقف البغداديّ من الأحكام النَّحويَّة ٢٧٥
المبحث الأول موقف البغداديّ من مسائل الأحكام النَّحويَّة الكمية والمقبولة ٢٧٦
المبحث الثاني موقف البغداديّ من مسائل الأحكام النَّحويَّة المردودة..... ٢٨٥
المبحث الثالث أولا: إحصاءات موافقات البغداديّ للنحاة واعتراضاته عليهم في مسائل الأحكام النَّحويَّة..... ٢٨٩
الخاتمة..... ٢٩٤
النتائج..... ٢٩٤
التوصيات..... ٢٩٥

المصادر والمراجع..... **٢٩٧**
قائمة الفهارس..... **٣١٤**
أولًا: فهرس الآيات القرآنية ٣١٤
ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية الشريفة ٣١٨
ثالثاً: فهرس الأبيات الشعرية..... ٣١٩

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحيمِ

المقدمة

الحمد لله الذي هدى عباده للدين القويم، وبيَّن لهم طريقه المستقيم، الذي وسع كل شيء علمًا، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين إمام المرسلين وسيد الأولين والآخرين الذي اختاره ربه فقربه وحباه، فبلغ منه منزلة لم يبلغها نبي مرسل أو ملك مقرب، فصلوات ربي وسلامه عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد

فيعد النحو العربي مجالًا واسعًا، وفضاءً رحيبًا من فضاءات العربية الزاخرة بعجائب الأسرار، وأثمن النفائس، والدرر التي استمدت نورها من خير الكتب؛ كتاب الله سبحانه وتعالى الذي تعهده- سبحانه- بحفظه إلى يوم القيامة، قال تعالى: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ**﴾[1]، ومن أجل ذلك فإن الله- تعالى- قيض لهذه اللغة رجالًا مخلصين؛ رفعها بهم ورفعهم بها حتى غدوا نجومًا يهتدى بهم وسفنًا يخاض بهم عبابها.

وآثرت أن أكمل طريقًا بدأته في هذا المجال، ولست حديث عهد به، فقد عرض عليّ كتاب خزانة الأدب لعبد القادر البغداديّ إبان دراستي للماجستير، فعكفت عليه ووجدت فيه من الترجيحات والاعتراضات والتوجيهات الكثيرة ما يتناسب مع دراسة موسعة في هذا المجال.

ويعد هذا المؤلف أشهر مؤلفاته فهو كتاب موسوعي في علوم اللغة وآدابها، بدأ البغداديّ تأليفه سنة ثلاث وسبعين وألف، وفرغ من تأليفه سنة ثمان وسبعين وألف، وجعله هدية للسلطان العثماني محمد بن السلطان إبراهيم، ويقع كتابه في أربعة مجلدات.

والدارس لخزانة الأدب يجده كتابًا موسوعيًا يحوي بين دفتيه نصوصًا زاخرة اقتطفها البغداديّ من مختلف الكتب، وخلدها في كتابه، كما يحوي عددًا من أمثال العرب، وأخبارهم، وأيامهم في الجاهلية والإسلام، ويورد بعض لغات العرب، ولهجاتهم مع اهتمام ملحوظ بموضوع الكتاب، وهو شرح شواهد رضي الدين الإستراباذي على الكافية التي ألفها ابن الحاجب في النحو، وتحقيقها ودراستها معتمدًا على أمهات كتب النحو وشروحها. وكان البغداديّ مولعًا بالعلم شغوفًا في طلبه، وقد مدحه المحبي في ذلك، ونال إجازة شيخه شهاب الدين الخفاجي، ووصفه بالطالب النجيب تقديرًا وإجلالًا له، قال المحبي في كتابه خلاصة الأثر في اعيان القرن الحادي عشر:

---

(١) [الحجر: ٩].

"كان الخفاجي مع جلالته وعظمته يراجعه في المسائل الغريبة لمعرفته مظانها وسعة اطلاعه وطول باعه"، إضافة إلى ذلك فإن له في الدرس النحوي أثرًا بارزًا، وله في حقل الخلاف النحوي أرضًا خصيبةً، ويدًا طولى. فهو صاحب شخصية ناقدة يبحث ويناقش ويستدرك ويوجه الأحكام النَّحويَّة لأغلب النحاة ويوازن بينها، لذا رأيت أنَّ دراسة الأحكام النَّحويَّة عند البغداديّ بالموازنة بين النظر والتطبيق في قضايا الخلاف النحوي أمر في غاية الأهمية وباب لم يطرقه باحث من قبل. وقد عقدت العزم مستعينًا بالله الخوض والبحث في هذا الميدان، فاخترت أن يكون عنوان دراستي: **الأحكام النَّحويَّة في خزانة الأدب البغداديّ (١٠٩٣هـ) (دراسة وصفية تحليلية).**

وتتلخص المقدمة في النقاط الآتية:

١) أسباب اختيار الموضوع.
٢) أهمية الدراسة.
٣) منهج الدراسة.
٤) الدراسات السابقة المرتبطة بكتاب خزانة الأدب.
٥) الصعوبات التي واجهت الباحث في اختيار الموضوع.
٦) أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسة وسابقاتها.
٧) الاحصاءات الأولية لمادة الدراسة.
٨) خطة البحث.

أولًا: أسباب اختيار الموضوع

١. الوقوف على الأحكام النَّحويَّة التي اشتمل عليها كتاب الخزانة التي حدها النحاة وقطع فيها البغداديّ رأيه مع بيان موقف النحاة منها وموقف البغداديّ في تقعيد القواعد النَّحويَّة وضبطها.
٢. تحقيق ما ذكره البغداديّ من الأحكام النَّحويَّة نقلًا عن سابقيه من النحويين وذلك من خلال مصنفاتهم ما أمكن.
٣. اهتمام الباحثين بكتاب خزانة الأدب والدراسات السابقة– التي سيعرضها الباحث في سياقها– قوية وملفتة مما لا يدع مجالًا للشك في حسن اختيار الموضوع.
٤. الوقوف على رأي عبد القادر البغداديّ في الأحكام النَّحويَّة، وطريقة تناوله لها من حيث قبوله ورده لها.
٥. التعرف إلى الجوانب الخفية للأحكام النَّحويَّة والتي تظهرها دراسة الخلاف النحوي فيها.

ثانيًا: أهمية الدراسة

١. دراسة الأحكام النَّحويَّة تبيِّن ملامح التفكير النحوي، لكونها ثمرة لجهود النحاة الأوائل.
٢. تقف الدراسة على التراكيب الصحيحة التي يستند عليها القول الفصيح من كلام العرب.
٣. دراسة الجوانب التي ارتكز عليها البغداديّ في توجيهاته للأحكام النَّحويَّة تبين فكره النحوي وموقفه من النحاة.
٤. توضح الدراسة الفوارق بين الأحكام النَّحويَّة وتخلصها من الاختلاط.
٥. تصنيف الأحكام النَّحويَّة وتبويبها في كتاب خزانة الأدب.

ثالثًا: منهج الدراسة

سوف يتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي الإحصائي الذي يتناسب مع موضوع الدراسة، على النحو الآتي:

١. تحديد الحكم النحوي.
٢. نص البغداديّ الذي ورد فيه هذا الحكم.
٣. الدراسة التحليلية لهذا الحكم.
٤. موقف النحاة من هذا الحكم.
٥. تحديد اتجاه البغداديّ من خلال هذه الإحصاءات.

رابعًا: الدراسات السابقة في مجال البحث

من خلال الدراسة والبحث لم أجد- فيما اطلعت عليه- دراسة تناولت هذا الموضوع، وقد وجد الباحث بعض الدراسات والأبحاث في كتاب خزانة الأدب على النحو الآتي:

١. آراء الفراء النَّحويَّة في خزانة الأدب- بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية للباحث علي محمد علي صالح (١٤٣٢هـ).
٢. لغات العرب في خزانة الأدب- بحث ترقية منشور في مجلة " حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية" للباحثة ليلى خلف السبعان- الكويت. حولية (٢٦) الرسالة (٢٤٤).
٣. النحو الكوفي في خزانة الأدب للبغدادي- رسالة ماجستير في جامعة بابل- العراق. للباحث جاسم خيري حيدر (١٠٩٣هـ).
٤. استدراكات البغداديّ على الرضي في خزانة الأدب- رسالة ماجستير في جامعة أم القري- السعودية. للباحث أمل محمد تلمساني (١٤٢٨هـ).

٥. اعتراضات البغداديّ للنحويين في خزانة الأدب: جمعا ودراسة للباحث سالم بن عبد العزيز القرزعي. جامعة الإمام محمد بن سعود–السعودية (١٤١٧هـ).
٦. آراء الأخفش في خزانة الأدب لعبد القادر البغداديّ: جمعا ودراسة– دراسة لنيل درجة الماجستير للباحث جابر السيد مبارك (١٤٢٦هـ).

خامسًا: الصعوبات التي واجهت الباحث في اختيار الموضوع

١. عدم نشر بعض دراسات الباحثين في كتاب الخزانة، والاكتفاء بذكر عناوين هذه الأبحاث مما يشكل صعوبة في معرفة طريقة تناول الموضوع.
٢. سعة كتاب الخزانة الذي يبلغ أحد عشر جزءًا والذي تطلب جهدًا في رصد بعض الأحكام النَّحويَّة.

سادسًا: أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسة وسابقاتها

تتفق دراسة الباحث مع الدراسات السابقة من وجه، وتخالفها من أوجه عدة مفصلة على النحو الآتي:

١. **تتفق الدراسة مع سابقاتها فيما يأتي:**
أ. الحديث عن عبد القادر البغداديّ وكتابه خزانة الأدب.
ب. جل الدراسات السابقة تعرضت لآراء البغداديّ ووجهته النَّحويَّة.
ت. تحدثت بعض الدراسات السابقة عن موقف البغداديّ واعتراضاته للنحويين.
ث. تعرضت الدراسات السابقة للمسائل النَّحويَّة والصرفية في كتاب الخزانة.
٢. **وتختلف الدراسة عن غيرها فيما يأتي:**
أ. تعرضت الدراسات السابقة إلى دراسة المسائل النَّحويَّة على خلاف هذه الدراسة التي تركز على دراسة الخلاف النحوي في الأحكام النَّحويَّة بين النحاة.
ب. تتطرق الدراسة لموقف البغداديّ من الأحكام النَّحويَّة لدى النحاة التي لم تعرض في الدراسات السابقة.
ت. لا توجد دراسة بالمجمل تناولت الخلاف النحوي في كتاب الخزانة، بينما تسلط الدراسة الضوء على جوانب الخلاف النحوي في كتاب خزانة البغداديّ وتجعله منطلقا لها.
ث. لم تتناول الدراسات السابقة الضرورة الشعرية وموقف البغداديّ منها في خزانة الأدب كما ستتناولها هذه الدراسة في باب منفصل.
ج. تعدُّ الدراسة الحالية أكثر شمولية حيث إنّها تبحر في أجزاء كتاب خزانة الأدب كاملة

على خلاف الدراسات السابقة التي تخصصت في دراسة أجزاء محددة من الكتاب.

سابعًا: خطة الدراسة

تسير الدراسة حسب الخطة الأولية التي رسمها الباحث، والتي توجه حسب ما تقتضيه طبيعة البحث القابل للتعديل غير المخل ببنوده في مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول مسبوقة بتوطئة وتنتهي بخاتمة ثم الفهارس العامة.

١. **المقدمة:** وتشتمل على خمس نقاط وتتضمن هذه النقاط الحديث عن أسباب اختيار موضوع الدراسة، ومنهجها، واستعراض الدراسات السابقة ذات الصلة بها، والصعوبات التي واجهت الباحث، والخطة إجمالًا.

٢. **التمهيد:** أولًا: ترجمة لعبد القادر البغداديّ من حيث مولده وجوانب الحياة المختلفة في زمانه، وصلته بأهل زمانه من حكام وعلماء، ومشايخه الذين أخذ عنهم، والعلوم التي اشتهر بها، وتلاميذه وكتبه وتاريخ وفاته.

ثانيًا: أوردت نبذة عن كتابه "خزانة الأدب" والمنهج الذي سلكه فيه.

٣. **فصول الدراسة:** تنقسم فصول الدراسة إلى ثلاثة فصول على النحو الآتي:

أ. **الفصل الأول: الأحكام النَّحويَّة الكميَّة في خزانة الأدب،** ويشتمل على ثلاثة مباحث، هي:

- **المبحث الأول:** حكم الاطِّراد والكثرة.
- **المبحث الثاني:** حكم القليل والنادر.
- **المبحث الثالث:** حكم الشاذ.

ب. **الفصل الثاني: الأحكام النَّحويَّة المقبولة في خزانة الأدب،** ويشتمل على ثلاثة مباحث، هي:

- **المبحث الأول:** حكم الحسن والجيد.
- **المبحث الثاني:** حكم الواجب والجائز.
- **المبحث الثالث:** الضرورة الشعرية.

ت. **الفصل الثالث: الأحكام النَّحويَّة المردودة في خزانة الأدب،** ويشتمل على ثلاثة مباحث، هي:

- **المبحث الأول:** حكم الخطأ والغلط.
- **المبحث الثاني:** حكم الضعيف.
- **المبحث الثالث:** حكم الفاسد.

ث. **الفصل الرابع: موقف البغدادي من الأحكام النحوية**، ويشتمل على ثلاثة مباحث، هي:

- **المبحث الأول:** موقف البغداديّ من الأحكام النَّحويَّة الكمية والمقبولة.
- **المبحث الثاني:** موقف البغداديّ من الأحكام النَّحويَّة المردوة.
- **المبحث الثالث:** إحصاءات.

ج. **الخاتمة.**

ح. **النتائج والتوصيات.**

خ. **الفهارس العامة وتشتمل على:**

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث الشريفة.
- فهرس الشواهد الشعرية.
- فهرس الموضوعات المختلفة.

وفي الختام أسأل الله العلي القدير أن يوفقني فيما قصدت إليه وعزمت عليه وأن تضيف هذه الدراسة الجديد والنافع لمكتبة النحو العربي وأن تحظى بالقبول.

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾[1]

(١) [هود: ٨٨].

التمهيد

التمهيد

أولًا: ترجمة لعبد القادر البغداديّ.

اسمه ومولده

عبد القادر بن عمر[١] بن بايزيد بن الحاج أحمد البغداديّ[٢]، ولد سنة ١٠٣٠هـ[٣]، الموافق ١٦٢٠م في بغداد، والنزاع دائر بين الدولة العثمانية والصفوية الذي انتهى بانتصار مراد الرابع وبسط نفوذه على بغداد وانتزعها من قبضة الصفويين، فقد شهدت نشأته هذا النزاع، والتفات الدولة للحروب وتسجيل الانتصارات شغلهم عن توثيق جهود الأفراد فلا غرابة من عدم ذكر المصادر عن تفصيلات حياته الكثيرة.

حياته

خرج عبد القادر البغداديّ من بغداد متقنًا لثلاث لغات: الفارسية والتركية والعربية، كما أخبر ذلك عنه المحبي، قال: "وهو أحسن المتأخرين معرفة باللغة والأشعار والحكايات البديعة مع التثبت في النقل وزيادة الفضل والانتقاد الحسن، ومناسبة إيراد كل شيء منها في موضعه مع اللطافة وقوة المذاكرة وحسن المنادمة، وحفظ اللغة الفارسية والتركية وإتقانهما كل الإتقان، ومعرفة الأشعار الحسنة منهما.

واستنادًا لقول المحبي يمكننا القول إنّ البغداديّ قد نذر نفسه لطلب العلم، فكان عالمًا في اللغة، حافظًا للشعر ولرواياته مدققًا حصيفًا للمادة العلمية التي ينقلها ولا عجب في ذلك فكتابه الخزانة خير دليل على ذلك.

رحلاته

توجه البغداديّ تلقاء دمشق في رحلته الأولى سنة ١٠٤٨م فالتقى نقيب الأشراف محمد بن كمال الدين محمد الحسيني١٠٨٥هـ وهو أول شيوخه ثم رحل إلى القاهرة سنة ١٠٥٠هـ وقد بلغ عشرين سنة والتقى فيها الشيخ شهاب الدين الخفاجي شيخًا من أكابر شيوخ عصره فأخذ عنه العربية، وأكثر من مدحه وسعة اطلاعه وحفظه، قال فيه الشهاب الخفاجي: "قلت له لما رأيته من

---

(١) انظر: خلاصة الأثر، (ج٤٥١/٢)، والأعلام (ج٤١/٤).

(٢) انظر: مقدمة تحقيق خزانة الأدب، (ج١/٣).

(٣) انظر: هدية العارفين (ج٦٠٢/١)، خلاصة الأثر، للمحبي، (ج٤٥١/٢)، (معجم المؤلفين، (ج٢٩٢/٥)، الأعلام (ج١٤/٤)، مجلة الزهراء (ج٢٠٩/٥).

سعة حفظه واستحضاره: ما أظن هذا العصر سمح برجل مثلك، فقال لي: جميع ما حفظته قطرة من غدير الشهاب، وما استفدت هذه العلوم الأدبية إلا منه"[١].

قال المحبي عن رحلاته: "نزيل القاهرة الأديب المصنف الرحال الباهر الطريقة في الإحاطة بالمعارف والتضلع من الذخائر العلمية، وكان فاضلًا بارعًا مطّلعًا على أقسام كلام العرب النظم والنثر، راويًا لوقائعها وحروبها وأيامها، وكان يحفظ مقامات الحريري وكثيرًا من دواوين العرب على اختلاف طبقاتها فقد أجازه الشهاب الخفاجي بمؤلفاته، كما ترك له مكتبته بعد وفاته، وكان فيها كثير من كتب اللغة والأدب ودواوين الشعر؛ ما كان له تأثير عظيم في ثقافته ومؤلفاته.

ثم رحل إلى القسطنطينية كما أخبر عن ذلك بنفسه عندما وصل لشرح الشاهد التاسع والستين بعد الستمائة[٢] وقد بلغ من العمر سبعًا وأربعين سنة، ولم تدم رحلته طويلًا فرجع إلى مصر واتصل بإبراهيم باشا كتخذا، فقرّبه وقدمّه على غيره حتى إذا عزل إبراهيم باشا رافقة إلى إسطنبول فالتقى الوزير أحمد باشا بن محمد كوبريلي (١٠٨٧هـ) فقدّر البغداديّ وقرّبه ليجعل حاشيته على شرح بانت سعاد باسمه مما زاد شهرته وذاع صيته في الأمصار حتى وصل أمره السلطان العثماني محمد السلطان فجالسه وقرّبه فأكرمه البغداديّ فسمى كتابه خزانة الأدب باسمه كما ذكر ذلك في مقدمة الكتاب، وشتان بين إكرام العالم والسلطان[٣]!

وقد كان المحبي على صلة به فقد زاره في أدرنة قال:" فرحب بي وأقبل عليَّ وكان إذ ذاك في غاية من إقبال الكبراء عليه"[٤].

شيوخه:

نهل البغداديّ العلم وتتلمذ على يد جهابذة شيوخ عصره، ومنهم:

١. **الشيخ ياسين الحمصي:** هو الشيخ ياسين بن زين الدين بن أبي بكر بن محمد بن عليم الحمصي الشافعي الشهير العليمي.
٢. **الشيخ شهاب الدين الخفاجي:** هو الشيخ أحمد بن محمد بن عمر قاضي القضاة الملقب بشهاب الدين الخفاجي المصري الحنفي، صاحب التصانيف السائرة، وأحد أفراد الدنيا

---

(١) خلاصة الأثر، للمحبي، (ج٢/٤٥٢).
(٢) خزانة الأدب (ج٥/٢١٣).
(٣) خلاصة الأثر، للمحبي، (ج٢/٤٥٣).
(٤) المصدر السابق، (ج٢/٤٥٣).

المجتمع على تفوقه وبراعته، .قال المحبي: "ودخل حلب إثر ذلك ثم وصل إلى الروم، وكان إذ ذاك مفتيها المولى يحيى بن زكريا، فأعرض عنه من أجل أمور انتقدت عليه أيام قضائه في مصر من الجرأة وبعض الطمع، فصنع مقامته التي ذكرها في الريحانة، وتعرض فيها للمولى المذكور، فكان ذلك سببا لنفيه إلى مصر، فاستقر بمصر يؤلف ويصنف ويقرئ، وأخذ عنه جماعة اشتهروا بالفضل الباهر من جملتهم: العلامة عبد القادر البغداديّ، والسيد أحمد الحموي وغيرهما"[١].

ولا يذكر أحد منهما في كتبه إلا بلفظ شيخنا.

تلاميذه

لم تسعفنا التراجم التي تحدثت عن البغداديّ على ذكر تلاميذ له، أو أنّه جلس للتدريس أو نحو ذلك، ولعل ظروفًا معينة حالت بينه والجلوس للتدريس، فقد نذر حياته للعلم والتحصيل والتأليف وقد تتلمذ على مؤلفاته الكبيرة كل من جاء بعده وأتيح له قراءتها والوقوف على كنوزها التي يندر أن تجيل فيها نظرك دون أن تظفر منها بفائدة [٢].

مؤلفاته[٣]

اتخذ البغداديّ طريقة تميزه عن غيره في التأليف، فأكثر مصنفاته شروح للشواهد العربية ومن أبرزها:

١. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، وقد شرح فيه شواهد شرح الكافية لرضي الدين الإستراباذي، حققه الشيخ عبد السلام هارون.
٢. شرح شواهد الشافية، وهي لرضي الدين الإستراباذي والجاربردي، مطبوع ومحقق لمحمد محي الدين عبد الحميد ومحمد نور الحسن ومحمد الزفزاف.
٣. حاشيته على شرح قصيدة بانت سعاد لابن هشام، مطبوع.
٤. شرح أبيات مغني اللبيب، مطبوع.
٥. شرح شواهد شرح التحفة الوردية في النحو لأبي الوردي، مطبوع.

وفاته

بعد علة أصابته أعجزت الأطباء، سافر من طريق البحر إلى مصر حتى توفي فيها،

---

(١) خلاصة الأثر، للمحبي، (ج١/٣٣٤).

(٢) البغداديّ حياته ودراسته النحوية في خزانة الأدب، (ج٣٥/٣٦).

(٣) مقدمة تحقيق خزانة الأدب، (ج١/١٢-١٨)، البغداديّ حياته ودراساته النحوية في خزانة الأدب، (ج٣٩/٤٠).

وكان ذلك سنة ثلاث وتسعين وألف في مصر[١]. كما قال المحبي عنه: لم يبق طبيب إلا وباشر معالجته.

ثانيًا: نبذة عن كتابه "خزانة الأدب" والمنهج الذي سلكه البغداديّ فيه.

كتاب خزانة الأدب كتاب موسوعي في علوم العربية، ويعد من أشهر كتبه ومصنفاته ألَّفه شرحًا لشواهد رضي الدين الإستراباذي على الكافية التي ألفها ابن الحاجب في علم النحو، وقد بلغت: تسعمائة وسبعة وخمسين شاهدًا من شواهد العربية، ذكر البغداديّ تاريخ شروعه وفراغه من تأليف الخزانة في الكتاب ذاته فقال" :وكَانَ ابتداء التأْليف بِمصر المحروسة في غرة شعبان من سنة ثَلَاث وسبعين وألف وانتهاؤه في لَيلَة الثُّلَاثَاء الثَّانِي والْعشرين من جمادى الْآخرة من سنة تسع وسبعين، فَيكون مدة التأْليف ست سنِين مع ما تخَلّل في أَثْنائها من العطلة بالرحلة، فَإِني لما وصلت إِلَى شرح الشاهد التاسع والستين بعد الستمائة سافَرت إِلَى قسطنطينية في الثَّامن عشر من ذي الْقعدة من سنة سبع وسبعين، ولم يتفق لي أَن أشرح شيئًا إِلَى أَن دخلت مصر المحروسة، وفي الْيوم السابِع من ربيع الأول من الْعام الْقَابِل ثمَّ شرعت في ربيع الآخر وقد يسر الله التمام وحسن الختام"[٢].

منهجه في كتابه خزانة الأدب

يتلخص منهج البغداديّ في كتابه خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب في الآتي:

١. الاهتمام بذكر الشواهد بأنواعها النَّحويَّة والصرفية واللغوية بالإضافة إلى توجيهها.
٢. التخريج اللغوي لكلمات الشاهد وإبداء رأيه في بعض المفردات معتمدًا على أمهات كتب التفسير اللغوي.
٣. اعتماده على المصادر الموثوقة في اللغة والنحو أمثال الكتاب لسيبويه والمحتسب لابن جني، وغيرها.
٤. التزامه بمنهج مميز في التأليف؛ فسار على طريقة واحدة بدأها على طريقته في شرحه أبيات مغني اللبيب[٣].
٥. مناقشة المسائل النَّحويَّة بين نحاة مدرسة الكوفة والبصرة من خلال الكتب المؤلفة لمناقشة الخلاف بين المدرستين، مثل(الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين

---

(١) خلاصة الأثر، (ج٢/٤٥٤).
(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١١/٤٦٩).
(٣) خلاصة الأثر، (ج٢/٤٥٤).

والكوفيين، للأنباري) و(مسائل خلافية في النحو لأبي البقاء العكبري) معتمدًا على الأصول النَّحويَّة والصرفية في النقد.

٦. إطلاق الأحكام النقدية على الآراء وبيان الأجود منها، فهو لا يكتفي بنقلها، ويعتمد على آراء وتوجيهات علماء من قرون مختلفة دون تعصب لرأي من الآراء وهو الباب الذي طرقه الباحث وجعل منه ميدانًا للبحث يتعرض من خلاله لكتاب الخزانة وما زخر به من فوائد جمة[١].

٧. الاستدراك على الرضي فيما أخذ به، وما تركه عند طريق إيراد التتمات لا لأجل الاعتراض عليه بل لبيان الوجه الصائب من وجهة نظره، مع ذكر الآراء والتوجيهات النَّحويَّة الواردة في التتمات وتوضيح أثر اختلاف الرواية في تعدد أساليب الإعراب، وذكر الروايات المختلفة للبيت الواحد[٢].

---

(١) انظر: خلاصة الأثر، (ج٢/٤٥١).

(٢) الخراط، منهج البغداديّ في تحقيق النصوص اللغوية من خلال خزانة الأدب، ص٧١-٧٢.

الفصل الأول
الأحكام النَّحويَّة الكميَّة في خزانة الأدب

الفصل الأول
الأحكام النَّحويَّة الكميَّة في خزانة الأدب

ويشتمل على ثلاثة مباحث، هي:

- **المبحث الأول: حكم الاطِّراد والكثرة.**
- **المبحث الثاني: حكم القليل والنادر.**
- **المبحث الثالث: حكم الشاذ.**

المبحث الأول

حكم الاطِّراد والكثرة

أولًا: حكم المطرد

أولًا: الاطِّراد لغةً واصطلاحًا

لغةً: التتابع في السير وجدول مطرد سريع الجري، وأمر مطرد مستقيم على جهته. فالمطرد هو المتتابع في سيره ولا يكبو، واطرد الشيء: تبع بعضه بعضًا وجرى، واطرد الكلام إذا تتابع، فالمطرد هو المتتابع الذي لا يتخلف(١).

اصطلاحًا: المطرد ما وافق الإجماع من جهة النقل عن فصحاء العرب، واتخذ قاعدة فقيس عليه. يقول ابن السراج: " ينبغي أن تعلم: أن القياس إذا اطرد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشذ منه، فلا يطرد في نظائره وهذا يستعمل في كثير من العلوم ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم"(٢).

ثانيًا: حكم الاطِّراد عند النحويين

ورد في كتاب التعريفات أن الطرد ما يوجب الحكم لوجود العلة، وهو التلازم في الثبوت(٣). واطراد القاعدة تتابعها وعدم تخلفها(٤). واستخدم سيبويه حكم (المطرد) في كتابه في باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عمِلَتْ فيه: "واعلم أن كينونة الألف واللام في الاسم الآخر أكثر وأحسن من أن لا تكون فيه الألف واللام؛ لأن الأول في الألف واللام وفى غيرهما ههنا على حالة واحدة، وليس كالفاعل، فكان إدخالهما أحسن وأكثر، كما كان ترك التنوين أكثر، وكان الألف واللام أولى؛ لأن معناه حسن وجهه. فكما لا يكون هذا إلا معرفة اختاروا فى ذلك المعرفة. والأخرى عربية، كما أن التنوين " والنون " عربي مطرد"(٥). وقد أطلق سيبويه لفظ "المتلئب" على المطرد، يقول في باب الهمز: "وليس ذا بقياس متلئبٍ"(٦).

ويقول ابن جني: "واعلم أن الشيء إذا اطّرد في الاستعمال وشذّ عن القياس؛ فلا بد من

---

(١) لسان العرب، ابن منظور، (ج١٦٥/٤).

(٢) الأصول في النحو، ابن السراج، (ج٥٦/١).

(٣) التعريفات، الجرجاني، (١٤١).

(٤) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، اللبدي، ص١٣٩.

(٥) الكتاب، سيبويه، (ج١٩٧/١).

(٦) المصدر السابق، (ج٥٥٤/٣).

اتباع السماع الوارد به فيه نفسه؛ لكنه لا يتخذ أصلًا يقاس عليه غيره"[١].

واستعمل النحاة لفظ الاطِّراد وما هو مشتق منه في مواضع كثيرة، يقول ابن مالك:

فـــي اســـمٍ مُـــذَكَّرٍ رُبـــاعِيٍّ بمَـــدّ ثالـــثٍ افْعِلَـــةُ عـــنهم اطَّـــرد [٢].

وترى خديجة الحديثي أنّ الكلام المطّرد الذي يحسن القياس عليه هو كلام سكان البوادي الذين يوثق بعربيتهم، فهو ما اجتمعوا عليه واعتبروه أصلًا يقاس عليه[٣].

ويري الباحث أنّ ابن هشام النحوي الأول الذي وضع المفاضلة الكميَّة للأحكام النَّحويَّة، قال ابن هشام: " اعلم أنهم يستعملون غالبًا وكثيرًا ونادرًا وقليلًا ومطّردًا، فالمطّرد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء؛ ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دونه، والنادر أقل من القليل. فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر، فاعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك"[٤].

ثالثًا: حكم الاطِّراد عند البغدادي في خزانة الأدب

المسألة الأولى: القول في الجمع (صراري)

قال الشاعر:

جَـــــــذْبُ الصَّـــــــــرارِيَّينَ بالكُـــــــــرورِ [٥]

يقول البغداديّ: "على أنَّ (الصراري) جمع (صُرَّاء) وهو جمع صارٍ بمعنى الملاح، وهو السفان الذي يجري السفينة. والصاري بالصَّاد وَالرَّاء الْمُهْمَلَتَيْنِ على وزن القَاضِي معتل اللَّام بِالْيَاءِ وَجمعه على صوار قِيَاس مطرد؛ لِأَنَّهُ جمع فَاعل اسْما لَا وَصفا"[٦].

التحليل والتوضيح

أثبت البغداديّ حكم الاطِّراد لجمع الاسم الثلاثي المنقوص على وزن فواعل وهو مما اطرد في كلام العرب كما صرح بذلك واعترض على قول أبي علي الفارسي في كتابه الإيضاح

---

(١) الخصائص، ابن جني، (ج١/١٠٠).
(٢) الألفية، ابن مالك، (٦٥.)
(٣) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، الحديثي، (٢٤٠).
(٤) انظر: الاقتراح، السيوطي، (٥٠).
(٥) البيت للعجاج في ديوانه، ص ٢٣٢.
(٦) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١/١٦٦).

كما ذكر في الخزانة،،قال:" الأشبه أن يكون صراء مفردا جمعه صراري"[١]؛ ثم قال:" وكلا هذين القولين خلاف المنقول والمسموع"[٢] وعزز رأيه بنقل الثقات قال: "أما الأول فقد نقل الثقات كابن السيرافي في شرح شواهد إصلاح المنطق والجواليقي وابن السيد في شرح شواهد أدب الكاتب وصاحب الصحاح والعباب والقاموس أن الصراري مفرد مثل الصاري وأن جمعه الصراريون".

وعلى هذا فإن الباحث يميل لهذا الرأي المثبت بالنقل بالإضافة إلى ما ورد في الشعر، "قال القطامي في وصف غواص درة شبه حبيبته بها من قصيدة (البسيط)

حتى إذا السفن كانت فوق معتلج ألقى المعاوز عنه ثمت انكتما

في ذي جلول يقضي الموت صاحبه إذا الصراري من أهواله ارتسما[٣]

فلو كان جمعا كما زعما[٤] لقال ارتسموا قال شارح ديوانه أبو سعيد السكري والصراري الملاح والصراء الملاحون والواحد صار"[٥].

جَذْبُ الصَّراريَّينَ بالكُرورِ [٦]

جَذْبُ الصَّراريَّينَ بالكُرورِ ()

المسألة الثانية: نداء الضمير

قال الشاعر:

يا أَبجَرُ بن أَبجَرٍ يا أَنتا أَنتَ الَّذي طَلَّقتَ عامَ جُعتا[٧]

يقول البغداديّ: "لما وقع الاسم المنادى موقع اسم الخطاب وجب أن يكون مبنيا كما أن اسم الخطاب مبني. وظاهر كلام الشارح المحقق أنّ نداء الضمير مطّرد، وأنه لا فرق بين نداء الضمير المرفوع والضمير المنصوب"[٨].

---

(١) بحثت عن نصه في كتابه إيضاح الشعر فلم أجده، ووقفت عليه في كتابه شرح الأبيات مشكلة الإعراب ،(١٤٧)، ولعله سهو وقع فيه رحمه الله.

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١/١١٦).

(٣) البيتان للقطامي في ديوانه، ص٩٩.

(٤) هذا اعتراض منه على صاحب القاموس وأبي علي الفارسي، انظر: خزانة الأدب، بالغدادي، (ج١/١١٦).

(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١/١١٦).

(٦) البيت للعجاج في ديوانه، ص٢٣٢.

(٧) البيت منسوب للأحوص اليربوعي في المقاصد النحوية (ج٤/٧١٠)، وبلا نسبة في شرح الأشموني (ج٢/٤٤٣)، وأوضح المسالك، بن هشام، (ج٣/٢٢٠)، والهمع، (ج١/١٧٤)، وصوب البغداديّ في الخزانة قائله لسالم بن دارة.

(٨) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٢/١٣٩).

التحليل والتوضيح

وجه البغداديّ المسألة إلى جواز نداء الضمير المرفوع، وجعل نداء الضمير المنصوب (إياك) مطّردًا بالقياس، فقد ساوى رضي الدين بينهما في صحة وقوع النداء، قال:" وجاز (يا إياك) نظرًا إلى كونه منصوبًا"[١]، وهو ما ذهب إليه المرادي في تنبيهاته:" وقد سمع ما ظاهره نداء المضمر بصيغة النصب كقوله: "يا إياك قد كفيتُكَ"[٢] وهو القياس"[٣]، ومنع ذلك أبو حيان في الارتشاف: "وفي جواز ندائه مضمرًا لضمير النصب نحو: يا إياك، وبضمير الرفع نحو: يا أنت خلاف، والصحيح المنع" [٤] وما يفهم من موقف البغداديّ ميله للشذوذ في نداء الضمير، بدليل استشهاده بقول ابن الحاجب: "نداء المضمر شاذ"[٥]، ونقله قول أبي حيان في التذكرة أن نداء الضمير شاذ قال:"وأما يا أنتا فشاذ"[٦]،مع أنه قد صرح بالمنع في الارتشاف كما تقدم.

المسألة الثالثة: كسر ياء المتكلم

قال الشاعر:

قَـــالَ لَهَـــا هَـــل لَـــك ياتـــا فـــيّ [٧]

يقول البغداديّ: " على أنَّ كسر ياء المتكلم من نحو:مصرخيّ في لغة بني يربوع...أمّا الفراء فقد قال: في تفسيره: الياء من (مصرخيّ) منصوبة؛ لأن الياء من المتكلم تسكن إذا تحرك ما قبلها وتنصب إرادة الهاء كما قرئ: ﴿**لكم دينكم ولى دين**﴾ [٨] بنصب الياء وجزمها. فإذا سكن ما قبلها ردت إلى الفتح الذي كان لها فالياء من مصرخي ساكنة والياء بعدها من المتكلم ساكنة فحركت إلى حركة قد كانت لها. فهذا مطّرد في الكلام"[٩].

التحليل والتوضيح

---

(١) شرح الكافية، رضي الدين، (ج١/٤١٣).

(٢) توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، (ج٢/١٠٥٣)

(٣) المصدر السابق، (ج٢/١٠٥٤).

(٤) الارتشاف أبو حيان، ص٢١٨٣.

(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٢/١٣٩)

(٦) التذكرة، أبو حيان، ص٥٠٦.

(٧) البيت من أرجوزة للأغلب العجلي كما نسبها البغداديّ، قال: هذه أرجوزة للأغلب العجلي، انظر الخزانة، (ج٤/٤٣١)، وليس في ديوانه.

(٨) [الكافرون: ٦].

(٩) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٤/٤٣١).

وممن تكلموا فيها إنكارًا أو تضعيفًا الفراء، والأخفش، والزجاج، ومكي بن أبي طالب، وأبو عبيد، والزمخشري. على أنَّه لا التفاتَ إلى من ضعفها أو أشذها؛ لأن القراءة سبعية متواترة، وكتاب الله لا يحمل على الشذوذ، ويمتنع فيه الخطأ، فلا يجوز وصف كلمة فيه بالخطأ أو الرداءة

وقد تعددت الآراء في تأويل كسر الياء في كلمة "بِمُصْرِخِيّ"؛ وأهمها:

الأول: مذهب مكي بن أبي طالب أن الكلمة مكونة من ثلاثة ياءات: الأولى للجمع، والثانية للإضافة (ياء المتكلم)، أما الثالثة فهي ياء زيدت للمد؛ ثم حُذفت ياء المد، فبقيت الياء المشددة مكسورة" [١].

الثاني: مذهب الفراءُ فقد حملَ هذه القراءة على توهم القراء الثلاثة أن الباء في "بِمُصْرِخِيّ" هي الخافضة لآخرها.

وهذا ليس بصحيح، فقد ذكر الألوسي أن الياء كسرت على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين فالأصل: (بمصرخين لي)، فأضيف وحذفت نون الجمع للإضافة، فالتقت ياء الجمع الساكنة وياء المتكلم والأصل فيها السكون، فكسرت لالتقاء الساكنين، وأدغمت[٢].

الثالث: أن الياء كُسِرتْ مراعاة ومطابقةً لكسرة همزة "إِنِّي" بعدها في قوله تعالى: ﴿**وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَآ أَشْرَكْتُمُونِ مِن قَبْلُ**﴾[٣].

الرابع: أن كسر الياء المشددة في " بِمُصْرِخِيَّ" اتّباعٌ لكسرة الخاءِ قبلها ".

الخامس: أن الكسر في الياء كسر بناء لا إعرابٍ، والعلةُ فيها التقاء الساكنين، وإن كان الفتح أخف[٤].

والصحيح من هذه الأقوال أنّ كسرَ ياء الإضافة ومنها الياء المشددة في "بِمُصْرِخِيّ" لغة صحيحة ثابتة، وممن قال بذلك ابن الأنباري، وأبو حيان، والألوسي، وأبو عمرو بن العلاء، والمرادي، والقشيري، وغيرهم.

قال الألوسي: " وبالجملة لا ريبَ في صحة تلك القراءة، وهي لغة فصيحة، وقد رُويَ أنه

---

(١) مكي، مشكل إعراب القرآن (ج١/٤٢٠).

(٢) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت ١٢٧٠هـ) (ج٧/١٩٨).

(٣) [إبراهيم: ٢٢].

(٤) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٤/٤٣٥).

تكلم بها رسول الله في حديث بدء الوحي وشرحِ حاله عليه الصلاة والسلام لورقة بن نوفل: فإنكارها محض جهالة"[١]، ونسب إلى قطرب قوله: "إنَّها لغة في بني يربوع فإنهم يكسرون ياء المتكلم إذا كان قبلها ياء أخرى ويصلونها بها"[٢]، ومن السماع الذي يعضد هذه القراءة قراءة أبي عمرو بن العلاء بكسرها بعد الألف في (عصاي)، وهو إمام من أئمة اللغة والنحو والقراءة.

المسألة الرابعة: الياء في لولاي

قال الشاعر:

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَولايَ طحتَ كَمَا هَوَى بِإجْرَامِهِ مِن قِلَّةِ النِّيْقِ مُنْهَوِي [٣]

نقل البغداديّ رأي سيبويه في الياء في (لولاي)، **قال:** "زعم ناس أن موضع الياء في (لولاي) و(ني) في عساني في موضع رفع جعلوا لولاي موافقة للجر وني موافقة للنصب كما اتفق النصب والجر في الهاء والكاف، وهذا وجه رديء لما ذكرت؛ ولأنك لا ينبغي أن تكسر الباب وهو مطّرد وأنت تجد له نظائر "[٤].

التحليل والتوضيح

قال ابن مالك في شرحه للكافية الشافية:" مذهب سيبويه في ياء (لولاي) وأخواتها أنها في موضع جر بـ(لولا)؛ لأنّ الياء وأخواتها لا يعرف وقوعها إلا في موضع نصب أو جر.

والنصب هنا ممتنع؛ لأن الياء لا تنصب بغير اسم إلا ومعها نون الوقاية واجبة، أو جائزة.

ولا تخلو منها وجوبًا إلا وهي مجرورة. وياء (لولا) خالية منها وجوبًا، فامتنع كونها منصوبة، وتعين كونها مجرورة" [٥]، قال المرادي:" الثاني من حالي (لولا) الامتناعية أن تكون حرف جر، وذلك إذا وليها الضمير المتصل، الموضوع للنصب والجر، كالياء والكاف والهاء فلولا في ذلك حرف جر عند سيبويه، والضمير مجرور بها؛ لأن الياء وأخواتها لا يعرف وقوعها إلا

---

(١) روح المعاني، الألوسي، (ج١٩٩/٧).
(٢) المصدر السابق، (ج١٩٩/٦).
(٣) البيت، ليزيد بن الحكم في الكتاب، (ج٣٨٨/١)، وشرح شواهد سيبويه، للسيرافي (ج١٣٥/٣)، والإنصاف (ج٦٩١/٢)، والمقرب (ج١٩٣/١)، والكامل (ج١٢٧٧/٣)، وشرح المفصل (ج١١٨/٣)، والرضي (ج٤٤٤/٤)، والجنى الداني، ص٦٠٣، وشرح ابن عقيل (ج٩/٣)، وهمع الهوامع (ج٢٠٨/٤)، وحاشية الصبان (ج٣٠٧/٢).
(٤) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٣٣٨/٥).
(٥) شرح الكافية الشافية، ابن مالك، (ج٧٨٧/٢).

في موضع نصب أو جر، والنصب في لولاي ممتنع؛ لأن الياء لا تنصب بغير اسم، إلا ومعها نون الوقاية وجوبًا، أو جوازًا، فيتعين كونها في موضع جر"[١].

وبتتبع شرح البغداديّ للمسألة نجده قد أورد تعليقة لأبي الحسن الأخفش قال عنها عبد السلام هارون": التعلقية التالية لأبي الحسن الأخفش ليست في جميع نسخ سيبويه"[٢]، قال:"ورأي أبي الحسن أن الكاف في لولاك في موضع رفع على غير قياس كما قالوا: ما أنا كأنت ولا أنت كأنا، وهذان علم الرفع كذلك عساني"[٣]، ثم ذكر الأوجه في وقوع المضمر بعد (لولا) التي يرتفع الاسم بعدها بالابتداء نقلًا عن الشجري[٤] وخلاصته ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب سيبويه أنّ إيقاع الضمير المنفصل المرفوع بعدها هو الوجه، ويجوز استعمال الضمير المتصل بعده نحو (لولاي) وفي هذه الحالة يكون مجرورًا وتبعه ابن مالك، والمرادي كما تقدم.

الثاني: مذهب الأخفش أن الضمير المتصل بعدها مستعار للرفع فيحكم بأن موضعه رفع بالابتداء وإن كان بلفظ المضمر المنصوب أو المجرور.

الثالث: مذهب المبرد أنه لا يجوز أن يليها من المضمرات إلّا المنفصل المرفوع. وما ورد غير ذلك فهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه.

ويرى الباحث أن البغداديّ يميل لرأي الأخفش من وجوه:

الأول: نقله لرأي الاخفش في التعليقة مع عدم وجوده في نسخ سيبويه.

الثاني: نقله لرأي الأنباري الذي نسب هذا الرأي للكوفيين وصحح مذهبهم.

الثالث: رد ما نسبه ابن الأنباري للكوفيين نسبه للنحاس في كتابه شرح أبيات سيبويه.

الرابع: ذكر لطيفة للنحاس أيد فيها قول الأخفش بقوله: " قال النحاس: وأما أبو إسحاق فجرى على عاداته في الاحتجاج عن سيبويه والتصحيح، عنه فقال: إن خبر المبتدأ الذي بعد لولا لا يظهر فأشبهت (لولا) حروف الجر لوقوع اسم بعدها، وكان المضمر لا يتبين فيه إعراب، فجعل موضع المجرور. وهذا احتجاج لطيف لم نر أحدًا يحسن مثل هذا. وزاد عليه هذا أنه احتج بقول

---

(١) الجنى الداني، المرادي، (٦٠٣).

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٥/٣٣٨).

(٣) الكتاب، سيبويه، (ج٢/٣٧٥)، وخزانة الأدب، البغداديّ، (ج٥/٣٣٧).

(٤) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٥/٣٣٨).

رؤية وهو: لولاكما قد خرجت نفساهما "[1][2].

المسألة الخامسة: أصل العدل في (نزال) و(فجار) التأنيث

قال الشاعر:

أَنَّـــا اقْتَسَـــمْنَا خُطَّتَيْنَـــا بَيْنَنَـــا فَحَمَلْـــتُ بَـــرَّةَ وَاحْتَمَلْـــتَ فَجَـــارِ [3]

يقول البغداديّ "على أنَّ فجار مصدر معرفة مؤنث...واستدل ابن السيد في شرح أبيات الجمل للتأنيث بشيئين ضعيفين، قال: أراد بفجار الغدرة. وتسمى الغدرة فجار كما تسمى المرأة حذام. فإن قلت: لما لم جعلته للغدرة المؤنثة دون أن تجعله اسما للغدر وما دليلك على هذه الدعوى قلنا: على ذلك دليلان: أحدهما: أنّ (فعال) المعدول لا يعدل إلّا عن مؤنث ألا تراه قد قال دعيت نزال وليس هذا في بيت زهير[4] وحده بل هو مطرد في (فعال) حيثما وقعت"[5].

التحليل والتوضيح

يفهم من الاستدلال الذي ساقه البغداديّ أنه تبع رضي الدين في مخالفته لسيبويه في المسألة وهي متحققة في رأيه في العدل لما كان على وزن (فعال) قال سيبويه:" الأول: العدل عن الفعل بمعنى انزل[6] والثاني: أن تكون اسمًا للمصدر: "ففجار معدول عن الفجرة"[7]، وقد استدل البغداديّ بقول الأعلم:" الشاهد في فجار وهو اسم للفجرة معدول عن مؤنث كأنه عدل عن الفجرة بعد أن سمي بها الفجور كما سمي البر: برة ولو عدلها لقال: برار كما قال فجار"[8]، وقد قسمها الرضي في شرحه إلى أربعة أنواع خلاصتها: "أرى أن كون أسماء الأفعال معدوله عن ألفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه، والأصل في كل معدول عن شيء ألا يخرج عن النوع المعدول عنه أخذًا من استقراء كلامهم، فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية إلى الاسمية... الثاني: من أقسام (فعال) المصدر وهو على ما قيل معرف ولم يقم لي إلى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تأنيثه، ومذهبهم

---

(١) البيت منسوب لرؤبة بن العجاج في شرح أبيات سيبويه، وكذا نسبه في حاشية الإنصاف لرؤبة (ج٢/٦٩٢)، ورصف المباني، ص٢٩٦، والتذييل والتكميل (ج١١/٣٠٨) وليس في ديوانه.

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٥/٣٤١).

(٣) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه، ص٥٥.

(٤) قوله: ولَنِعْمَ حَشْوُ الدّرْعِ أنتَ إذا دُعِيَتْ نَزالِ ولجَّ في الذَّعر

(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٦/٣٢٧).

(٦) الكتاب، سيبويه، (ج٣/٢٧٤).

(٧) المصدر السابق، (ج٣/٢٧٤).

(٨) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٦/٣٢٩).

من أعلام المعاني...والثالث: الصفة المؤنثة، ولم يجئ في صفة المذكر، وجميعها تستعمل من دون الموصوف، وهي على ضربين: لازمة للنداء، سماعًا نحو: يا لكاع، وإمّا غير لازمة للنداء وهي على ضربين أحدهما ما صار بالغلبة علما جنسيا نحو: حلاق وجباذ، والثاني ما بقيت على وصفيتها، نحو قطاط." والرابع الأعلام الشخصية وجميع ألفاظها مؤنثة وإن كان المسمى بها مذكرا"[١]، كما استدل البغداديّ بقول ناظر الجيش:" وأما قوله إن نزال عند سيبويه علم فلم يتضح لي كونه علما"[٢].

والاطِّراد الذي استدل به ابن السيد هو من القسم الثالث من أنواعها غير لازمة النداء وهو رأي السيرافي أيضا الذي جوّز (برة) بمعنى البارة، ففجار كأنه احملت الخصلة الفاجرة، فهما صفتان غالبتان صائرتان بالغلبة علمين، ويرى الباحث أنه اطراد غير متحقق وهو مخالف لما نقله النحاة. قال الرضي في شرحه:" ورُبَّما استدلّ على تأنيث اسم الفعل والمصدر بتأنيث الصفة وعلم الشخص طردًا، فإنهما مؤنثان اتفاقًا؛ إذ لا يطلقان إلا على المؤنث كما يجيء، وهذا استدلال عجيب"[٣].

المسألة السادسة: أفعل بمعنى اسم الفاعل أو الصفة المشبهة

قال الشاعر:

قُبِّحْتُمُ يَا آلَ زَيْدٍ نَفَرَا أَلْأَمَ قَوْمٍ أَصْغَرَا وَأَكْبَرَا [٤]

يقول البغداديّ:" على أنَّ أفعل قد يأتي بمعنى اسم الفاعل أو الصفة المشبهة قياسًا عند المبرد سماعا عند غيره. وهو الأصح كما في البيت فإنهما بمعنى صغير وكبير، وفي التسهيل وشرحه لابن عقيل: واستعماله عاريًا دون (مِنْ) مجردًا عن معنى التفضيل مؤولا باسم الفاعل: هو أعلم بكم؛ أي: عالم أو صفة مشبهة: وهو أهون عليه؛ أي: هين مطرد عند المبرد. وعليه المتأخرون. وحكى ابن الأنباري الجواز عن أبي عبيدة والمنع عن النحويين. والأصح قصره على السماع.

قيل لقلة ما ورد من ذلك. وفيه نظر ظاهر ولعل وجهه أن الوارد قابل للتأويل إلا أن في

---

(١) شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الإستراباذي ،،(ج٢/٣٢٧)

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٦/٣٢٩).

(٣) شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الإستراباذي، (ج٢/٣٢٧).

(٤) البيت بلا نسبة، المقتضب (ج٣/٢٤٧)، والتذييل والتكميل (ج١٠/٢٦٩).

بعض التأويل تكلفًا وموضع التكلف قليل ومنه: ﴿بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾[1]؛ أي: طاهرات و﴿لا يصلاها إلا الأشقى﴾[2]؛ أي: الشقي. والوجه أن ذلك مطرد ولزوم الإفراد والتذكير فيما ورد كذلك أكثر من المطابقة"[3].

التحليل والتوضيح

أجاز المبرد مجيء التفضيل عاريًا عن معنى التّفضيل، فيتضمن معنى اسم الفاعل، أو معنى الصفة المشبهة وجعل ذلك مطردا في القياس[4]، ومنع ذلك ابن مالك في شرحه للتسهيل، قال:" والأولى أن يمنع فيه القياس ويقتصر منه على ما سمع[5]، وتبعهم الرضي[6] و البغداديّ بقوله عند شرح البيت: "التفضيل فيه غير مراد فإن (أصغر) حال من الضمير في (ألأم) والمعنى نسبتهم إلى أشد اللؤم في حال صغرهم وفي حال كبرهم والتفضيل لا وجه له إلا بتكلف وهو أن يكون التقدير: أصغر من غيره وأكبر منه. وهذا معنى سخيف. ويجوز أن يكون (أصغر) صفة لألأم للتعميم فيرجع إلى معنى الحالية. ولا وجه لجعله صفة لقوم. فتأمل"[7]. قال الشيخ محمد عبد الخالق عظيمة عند تحقيقه للبيت: "والتفضيل في البيت غير مراد" [8] ويرى الباحث أن تضمنها معنى (من) هو على اللغة الفصحى ووجود هذه لا يمنع استعمالها في سياق لغوي فصيح أيضا وهو رأي جماعة من النحاة منهم الأنباري في الزاهر وابن عقيل في المساعد، قال: "وفيه نظر ظاهر"[9].

المسألة السابعة: اعتراض الجملة القسمية بين «لا النافية وزالت"

قال الشاعر:

فَـلاَ وأَبِـي دَهْـمَـاءَ زَالَـتْ عَـزِيـزَةً عَلَى قَوْمِهَـا مَـا فَتَـلَ الزَّنْـدَ قَـادِحُ [10]

---

(١) [هود: ٧٨].

(٢) [الليل: ١٥].

(٣) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٨/٢٧٧).

(٤) المقتضب، المبرد، (ج٣/٢٤٦).

(٥) شرح التسهيل، ابن مالك، (ج٣/٦٠).

(٦) شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الإستراباذي ، (ج٢/٧٨٠)

(٧) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٨/٢٨١).

(٨) المقتضب، المبرد، (ج٣/٢٤٧).

(٩) المساعد، ابن عقيل(ج٢/١٧٩).

(١٠) البيت لتميم بن مقبل في ديوانه ص ٤٣، ونصه مغاير، قال:

يقول البغداديّ:" على أنَّ قد فصل بالجار والمجرور، أعني الجملة القسمية، وهو وأبي دهماء بين لا النافية، وبين زالت. وهذا الفصل شاذ. وإليه ذهب ابن هشام في المغني، إلّا أنه لم يقيده بالشذوذ ولا بالقلة. وكأنه مطرد عنده"[١].

التحليل والتوضيح

ذهب ابن هشام في المغني إلى جواز وقوع الجملة المعترضة بين النفي ومنفيه واستشهد بقول ابن هرمة [٢]:

وَلَا أَرَاهَا تَزَالُ ظَالِمَةً تحدثُ لي نَكبةً وتنكؤها[٣]

ويرى الباحث أن هذا وجه شاذ عند النحاة والاطِّراد في المسألة غير مقطوع به وهو مذهب ابن هشام وسيناقش دعوى الشذوذ في بابه[٤] إن شاء الله.

ثانيًا: الكثير

أولًا: الكثير لغةً واصطلاحًا

لغةً: ورد في لسان العرب أنّ الكثير من الكثرة نقيض القلة، وهي نماء العدد، ويقال: كثر الشيء يكثر كثرة، فهو كثير. وكثر الشيء: أكثره، وقله: أقله. والكثير، بالضم، من المال: الكثير؛ يقال: ما له قل ولا كثر[٥].

اصطلاحًا: يعرف الباحث (الكثير) بأنه ما اتفق النحاة على وروده من أكثر من طريق

إذا قيلَ من دهماءُ خبرتُ أنها من الجنِّ لمْ يقدحْ لها الزندَ قادحُ

وهذا دليل على صحة ما ذهب إليه أبو حيان في اعتراضه على الكوفيين في قولهم لا" غير محذوفه في البيت، وإنما هى مقدمة من تأخير قال أبو حيان: وما ذهبوا إليه باطل؛ لأن الحروف التي يتلقى بها القسم لا يجوز تقديمها علي القسم. ومما يدلك علي أن "لا" محذوفة في البيت رواية من روى: لعمر أبي دهماء زالت عزيزة" انظر: التذييل والتكميل (ج١١/٣٨٩)، ولم ينسبه البغداديّ لابن مقبل وأنكر ذلك بقوله: وهذا البيت لم أقف له على تتمة ولا قائل. والله أعلم" الخزانة (ج٩/٢٤١).

(١) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٩/٢٣٧).

(٢) مغني اللبيب، ابن هشام، ص٤٣٩.

(٣) البيت لابن هرمة في ديوانه ص٥٦، ومعاني القرآن للفراء (ج٢/٥٧)، وشرح التسهيل (ج١/٣٣٥)، والتذييل والتكميل (ج٤/١٢١)، ومغني اللبيب، ص٥١٣.

(٤) انظر: المسألة الثانية والعشرون من حكم الشاذ، ص٦٩.

(٥) لسان العرب، ابن منظور، (ج٧/٢٠٦).

من جهة النقل مع سلامة اللغة المنقولة، واللغة التي تخالف هذا النقل تهمل ولا يبنى عليها قاعدة.

ثانيًا: حكم الكثير عند النحاة

استخدم النحاة حكم الكثرة بادئ الأمر فيما كثر استخدامهم له، فجعلوه قياسًا وطرحوا ما دونه على أنَّه قليل أو شاذ. ويظهر ذلك من قول أحد العلماء لعيسى بن عمر: أخبرني عن هذا الذي وضعته في كتابك؛ يدخل فيه كلام العرب كلّه؟ قال: لا، قلت: فمن تكلم خلافك واحتذى ما كانت العرب تتكلم به تراه مخطئًا؟ قال: لا، قلت: فما ينفع كتابك!" [(١)]. وقال محمد بن سلام الجمحيّ: "كان عيسى بن عمر ينزع إلى النصب إذا اختلفت العرب"[(٢)]. ويقال: إنّ أبا الأسود لم يضع من النحو إلا باب الفاعل والمفعول فقط، وإن عيسى بن عمر وضع كتابه على الأكثر وبوّبه وهذّبه، وسمى ما شذّ عن الأكثر لغات. وكان يطعن على العرب، ويخطّئ المشاهير منهم؛ مثل النابغة في بعض أشعاره وغيره [(٣)].

يرى مكرم أن كثرة الروايات أصل في بناء القاعدة النَّحويَّة؛ فيؤخذ بالأكثر والأعم والأغلب من كلام العرب، واللغة التي تخرج عن هذه الكثرة تطرح ولا يبنى عليها قاعدة [(٤)].

واقترن حكم الكثير بالسماع لبناء القاعدة عليه؛ فكلما زادت طرق السماع وكثرت، كان الحكم مسلمًا به ولا شبهة فيه. قال السيوطي في تعريفه للنقل الذي يعتد به عند ابن الأنباري "النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة. وعلى هذا يخرج ما جاء من كلام غير العرب من المولدين وغيرهم وما جاء شاذًا"[(٥)].

ويرى الباحث أن سيبويه أول من استخدم (الكثير) حكمًا نحويًا، يقول في توجيه قوله تعالى﴿**إنا كل شيء خَلِقْنَاهُ بِقَدَر**﴾[(٦)] فإنّما هو على قوله: زيدًا ضربتُه، وهو عربي كثير"[(٧)].

---

(١) إنباه الرواة، القفطي، (ج٢/٣٧٥)، وأخبار النحويين البصريين، السيرافي، ص٢٦.

(٢) طبقات فحول الشعراء، الجمحي، (ج١/١٩).

(٣) إنباه الرواة، القفطي، (ج٢/٣٧٥).

(٤) الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، مكرم، ص١٦٨.

(٥) الاقتراح، السيوطي، ص١٥٢.

(٦) [القمر: ٤٩].

(٧) الكتاب، سيبويه، (ج١/١٤٨).

ثالثًا: حكم الكثير عند البغدادي في خزانة الأدب

المسألة الأولى: حذف الألف في الشعر كثير

قال الشاعر:

فَلَسْـــــتُ بِمُـدْرِكٍ مَـا فَـاتَ مِنِّي بِـلَـهْـفٍ ولا بِـلَـيْـتَ ولا لَـوَانِّـي [1]

يقول البغداديّ:" أراد بلهفى، فحذفت الألف منهما ضرورة، مثله كثير"[2].

التحليل والتوضيح

الحكم المتحقق في البيت في هذا الموضع من البحث هو حذف الألف كثير في الشعر، وقد حدّه النحاة للضرورة. قال محمد محيي الدين درويش في تحقيقه للبيت: "وقوله "بلهف"؛ أي بقولي: يا لهفًا، وقوله "بليت"؛ أي بقولي: يا ليتني، وقوله "ولا لواني"؛ أي بقولي: لو أني فعلت كذا لكان كذا، ومحل الاستشهاد– ههنا– بهذا البيت قوله "بلهف" فإن أصل الكلام: بقولي يا لهفا، على أنَّ اللهف مضاف إلي ياء المتكلم ثم قلبت الكسرة التي قبل ياء المتكلم فتحة وقلبت الياء ألفًا، ثم حذف هذه الألف المنقلبة عن ياء المتكلم مجتزئًا بالفتحة التي قبلها؛ لأنها ترشد إليها وتدل عليها"[3]. وبعد تتبع المسألة نجد أن الكثرة في هذا الحذف متحققة سواء كانت الألف أو الواو مع الاجتزاء بالحركة المناسبة للمحذوف. ومن ذلك لا على سبيل الحصر، مثال حذف الألف قول الشاعر:

في كِلْتَ رجليها سُلَامَى وَاحِدَهْ كِلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِزَائِدَهْ [4]

ومن حذف الواو والاجتزاء بالضمة قول الشاعر:

فلو أنَّ الأَطِبَّا كانُ حَوْلِي وكان مع الأَطِبَّاءِ الشُّفَاةُ[5]

ومن حذف الياء والاجتزاء بالكسرة قول الأعشى:

---

(١) البيت بلا نسبة في الأشموني، (ج٢/٤٥٦)، وابن هشام (ج٣/٢٤٤)، وفي القطر ص٢٠٦، وذكره السيوطي في الهمع (ج٢/٥٣).

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١/١٣١).

(٣) الإنصاف، الأنباري، (ج١/٣٩٠).

(٤) البيت بلا نسبة في أسرار العربية، ص٢١٠، والإنصاف (ج١/٢٧)، وشرح الأشموني (ج١/٥٥)، والهمع (ج١/١٥٢)، وخزانة الأدب (ج١/١٣٣).

(٥) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر (ج٧/١٩)؛ والحيوان (ج٥/٢٩٧)؛ والمقاصد النحوية (ج٤/٥٥١)؛ وهمع الهوامع (ج١/٥٨).

وأَخُو الغَوَان متى يَشَأْ يَضْرِمْنَهُ ويَكُنَّ أعداءَ بُعَيْدَ وِدَادِ[1]

وأما دعوى الضرورة فسيناقشها الباحث في موضعها إن شاء الله.

المسألة الثانية: الاستغناء بالصفة عن الموصوف

قال الشاعر:

فَلَا أَعْنِي بِذَلِكَ أَسْفَلِيكُمْ وَلَكِنِّي أُرِيدُ بِهِ الذَّوِينَا[2]

يقول البغداديّ: "والصحيح عند سيبويه ومن تبعه جواز جمع (ذو) في نحو (ذي رعين) مما هو جزء علم على الأذواء، ثم نقل عن الزركشي رأي الزمخشري في (ذات): بأنها تأنيث (ذو) بمعنى صاحب وهي موضوعة ليوصف بها ما تلبس بما يلزمها الإضافة إليه من الأجناس في نحو قولهم رجل ذو مال وامرأة ذات جمال، ثم قطعت عن مقتضاها وأجريت مجرى الأسماء الجوامد فلا تلزم الإضافة ولا الإجراء على موصوف وعني بها نفس الباري وحقيقته وأصلها في التقدير نفس ذات علم وغيره من الصفات ثم استغنى بالصفة عن الموصوف ومثله كثير، وحذف المضاف إليه لإرادة التعميم"[3].

التحليل والتوضيح

قيّد البغداديّ حكم الاستغناء بالصفة عن الموصوف بالكثرة، وبتتبع المسألة نجد ابن مالك يقدرّه بالقلة في الألفية: "

وَمَا مِنَ المَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلْ يجوز حَذْفُه وفي النَّعْتِ يَقِلْ "[4].

قال المرادي في شرحه للألفية: " أنه إذا علم النعت أو المنعوت جاز حذفه، ويكثر ذلك في المنعوت، ويقل في النعت"[5]. وكذلك شراح الألفية في تقدير الحكم بالقلة، قال ابن عقيل: " يحذف النعت إذ دل عليه دليل؛ لكنه قليل ومنه قوله تعالى: ﴿**قَالُوا الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ**﴾[6]؛ أي

---

(١) البيت للأعشى في ديوانه ص ١٢٩ ونصه: وأخو النساء..... .....

(٢) البيت للكميت في ديوانه ص٤٦٦.

(٣) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١/١٤١).

(٤) الألفية، ابن مالك، ص٣٥.

(٥) توضيح المقاصد، المرادي، (ج٢/٩٦٤)

(٦) [سورة البقرة: ٧١].

البين وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾[1]؛ أي: الناجين." [2] وذهب ابن جني لأبعد من ذلك، فخصه بالشعر: " وقد حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، وأكثر ذلك في الشعر. وإنما كانت كثرته فيه دون النثر من حيث كان القياس يكاد يحظره"[3]. ويرى الباحث أن الرأي ما رآه ابن مالك في قلة ورود الاستغناء بالصفة عن الموصوف، ولعل البغداديّ أراد الإشارة إلى كثرة ذلك في الشعر.

المسألة الثالثة: جمع الجمع كثير في جمع القلة

قال الشاعر:

وإِذَا الـرّجَـالُ رَأَوْا يَـزِيـدَ رَأَيـتَـهُـمْ خُضُـعَ الرِّقَابِ نَوَاكِسِـي الأَبْصَـارِ[4]

يقول البغداديّ:" قال الجاربردي في شرح الشافية بعد ما قال ابن الحاجب وقد يجمع الجمع؛ أي جمع تكسير وجمع تصحيح بالألف والتاء، وأفاد بـ(قد) أنه لا يطّرد قياسًا؛ لكنه كثير في جمع القلة قليل في جمع الكثرة إلا بالألف والتاء" [5].

التحليل والتوضيح

استشهد الرضي بالبيت على أنَّ جمع التكسير نحو (نواكس) لا يمتنع جمعه جمع مذكر سالم نحو (نواكسون). بهذا قد خالف أبا علي الفارسي القائل بالمنع في كتابه الحجة وإعراب الشعر.

وقد وافق البغداديّ الرضيّ وأفاض الشرح لهذه الكلمة وجمعها، وخلاصة رأيه ثلاثة وجوه: الأول أن نواكس جمع ناكس وهو المطأطئ رأسه وفاعل إذا كان اسما نحو كاهل أو صفة مؤنث نحو حائض وحاسر. وأمّا الثاني فمن الصفات التي استعملت استعمال الأسماء فقرب بذلك منها؛ ولأنه لا لبس فيه لما ذكر سيبويه من أنّ الفارس في كلامهم لا يقع إلا للرجال. والثالث فوجهه أنه جرى عندهم مجرى المثل ومن شأن الأمثال أن لا تغير عن أصلها[6].

وعند المبرد أنّ كل هذا شاذ يجمع مع سائر الضرورات: "فلما احتاج الفرزدق لضرورة

---

(١) [هود: ٤٦].
(٢) شرح ابن عقيل، ابن عقيل، (ج١/٢٦٤).
(٣) الخصائص، ابن جني، (ج٢/٣٦٨).
(٤) البيت للفرزدق في ديوانه ص ٣٠٤.
(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١/٢٠٨).
(٦) المصدر السابق ، (ج١/٢٠٧).

الشعر أجراه على أصله فقال نواكسي الأبصار ولا يكون مثل هذا أبدا إلا ضرورة"[١].

وأميل في هذه المسألة إلى رأي الرضي والبغداديّ في جواز الجمع لوروده في صحيح الشعر، وأجازه ابن مالك في شرح الكافية[٢].

المسألة الرابعة: الكلمات على صيغة سبب الفعل (مفعلة)

قال الشاعر:

نِبِّئْتُ عَمرًا غَيرَ شـــــاكِرِ نِعمَتي وَالكُفرُ مَخبَثَةٌ لَنَفسِ المُنعِمِ[٣]

يقول البغداديّ:" مخبثة بفتح الميم من الخبث يقال خبث الشيء خبثا من باب قرب خلاف طاب والاسم الخباثة ومفعلة صيغة سبب الفعل والحامل عليه والداعي إليه كقوله عليه الصلاة والسلام:"الولد مجبنة مبخلة"[٤]؛ أي سبب يجعل والده جبانا لم يشهد الحروب ليربيه ويجعله بخيلا يجمع المال ويتركه لولده من بعده ومثله كثير في العربية"[٥].

التحليل والتوضيح

ذهب البغداديّ إلى كثرة استخدام المصدر الميمي على وزن (مفعلة) موضع المصدر. قال الرضي في شرح الشافية، آخر باب المصدر ما نصه: "يجيء "المفعلة" لسبب الفعل... وقولهم أيضًا: الشكر مبعثة لنفس المفضل"[٦]. ويرى عباس حسن أن هذا المعنى مقصور على السماع. وكذلك صيغته المختومة بالتاء؛ حيث يتشدد غالب النحاة "بغير داعٍ قوي" فيجعلها سماعية، على الرغم من الأمثلة الكثيرة الواردة بالتاء –والتي رآها مؤتمر المجمع اللغوي كافية للقياس عليه"[٧].

ويرى الباحث كثرة ورود ذلك في الكلام نثرًا ونظمًا، قال علي –رضي الله عنه–: " ليس لواضع المعروف في غير حقه، وعند غير أهله، من الحظ إلّا محمدة اللئام، وثناء الأشرار، ومقال

---

(١) الكامل، المبرد، (ج١/٢٦٢).

(٢) شرح الكافية الشافية، ابن مالك، (ج٤/١٨٨٩).

(٣) البيت لعنترة بن شداد من معلقته في ديوانه ص١٧٢

(٤) حديث شريف ورد في صحيح ابن ماجه رقم: ٢٩٧٢، ومسند أحمد (ج٤/ ١٧٣)، (ج٥/٣١٥)، والنهاية لابن الأثير (ج١/٦٤) وصحيح الجامع رقم ٧١٦٠ ومجمع الزوائد للهيثمي (ج٨/١٥٨)، وأبو يعلى، ص١٠٣٢.

(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١/٣٣٦).

(٦) شرح الشافية، الرضي، (ج١/١٦٢).

(٧) النحو الوافي، حسن عباس، (ج٣/٢٣١).

الجهال"[1].

المسألة الخامسة: إتيان الحال بعد أنا فلان

قال الشاعر:.

مَـــن صَـــدَّ عَـــن نـــيـــرانِهـــا فَـــأَنـــا إبـــنُ قَـــيـــسٍ لا بَـراحُ[2]

يقول البغداديّ: "وجملة (لا براح لي) حال مؤكدة لقوله: أنا ابن قيس كأنه قال أنا ابن قيس ثابتا في الحرب وإتيان الحال بعد أنا ابن فلان كثير" [3].

التحليل والتوضيح

نقل البغداديّ كثرة ورود الحال بعد (أنا ابن فلان) عن النحاس، كما نقله عن المبرد. واستشهد بقول الشاعر:

أنا ابن دارة مشهورا بها نسبي وهل بذلك يا للناس من عار[4]

ويرى الباحث أن الكثرة غير مقطوع بها، إذ تؤول البيت على أنَّ الجملة في محل رفع خبر على خبر، أو تقرير للجملة التي قبلها، أو النصب على الاختصاص. فيتعين جملة (لا براح) خبرًا لـ(أنا) وهو أفخر وأمدح.

المسألة السادسة: الترخيم في غير النداء

قال الشاعر:

دِيَـارُ مَـيَّـة إِذْ مَـيٌّ تُســـــاَعِفُنَـا ولا يَـرَى مِـثْـلَـهـا عُـجْـمٌ ولا عَـرَبُ [5]

يقول البغداديّ: "قال أبو الحسن الأخفش في شرح نوادر أبي زيد الأنصاري... أخبرنا المبرد عن المازني عن الأصمعي: ...ومنهم من يقول: يا حار بضم الراء فلا يعتد بما حذف ويجريه مجرى زيد، فحكم هذا في غير النداء كحكمه في النداء وعلى هذا أجرى قول ذي

---

(١) شرح نهج البلاغة، ابن أبي حديد (ج٩/٧٤).

(٢) البيت لسعيد بن مالك في الخزانة (ج١/٢٢٣-٢٢٧)، المغني (ج١/٢٣٩)، شرح المفصل لابن يعيش (ج١/٨٢).

(٣) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١/٤٦٨).

(٤) البيت لسالم بن دارة في الخزانة (ج٣/٢٦٥).

(٥) البيت لذي الرمة في ديوانه، ص١١.

الرمة...وهذا كثير"[١].

التحليل والتوضيح

أجاز النحاة ترخيم غير المنادى بشروط ثلاثة [٢]: الأول: أن يكون ذلك في الضرورة". والشرط: "الثاني: أن يصلح الاسم" المراد ترخيمه "للنداء". والشرط "الثالث: أن يكون المرخم في الضرورة "إما زائدًا على الثلاثة" "أو" مختومًا "بتاء التأنيث" وهذا الحكم الذي نقله البغداديّ في البيت متحقق لتوفر الشروط الثلاثة في الاسم المرخم في البيت فاعترض على المبرد في تعميم الحكم بقوله:" وكل ما جاءك مما حذف فقسه على ما ذكرت لك"[٣] ونص اعتراضه "وفيه نظر فتأمل"[٤] وسيناقش الباحث الجواز في بابه إن شاء الله.

المسألة السابعة: أفعل بمعنى فاعل

قال الشاعر:

أَقيموا بَني أُمّي صُـــدورَ مَطِيَّكُم فَـإِنّــي إِلــى قَـومٍ سِـــواكُـم لَأَمَـيـلُ[٥]

يقول البغداديّ:" (أميل) هنا بمعنى مائل ونظيره كثير نحو أكبر وأوحد" [٦].

التحليل والتوضيح

ذكر البغداديّ في موضع آخر[٧] أن أفعل قد يأتي بمعنى اسم الفاعل أو الصفة المشبهة قياسًا عند المبرد سماعًا عند غيره. وهو الأصح، وحدَّ حكمه بالكثرة، وقد أجاز المبرد وقوع مجيء التفضيل عاريًا عن معنى التّفضيل، فيتضمن معنى اسم الفاعل، أو معنى الصفة المشبهة وجعل ذلك مطردا في القياس[٨]، ومنع ذلك ابن مالك في شرحه للتسهيل، قال العكبري في إعرابه للبيت: وأما (أميل) فهو أفعل بمعنى فاعل، كما جاء أكبر بمعنى كبير، وأوحد بمعنى واحد، وليس المعنى

---

(١) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٢/٣٦٥).

(٢) ابن مالك، شرح الكافية(ج٣/١٣٥١)، ابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة (ج٢/٦٤٧)، ابن هشام، أوضح المسالك (ج٤/٦٤).

(٣) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٢/٣٦٥).

(٤) المصدر السابق، (ج٢/٣٦٥).

(٥) البيت للشنفرى الأزدي في ديوانه، ص٥٨.

(٦) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٣/٣٤١).

(٧) المسألة السادسة في مبحث الاطِّراد، انظر ص٢٣ من الدراسة.

(٨) المقتضب، المبرد، (ج٣/٢٤٦).

أنى أكثر ميلا منكم"[١].

المسألة الثامنة: تعدد الروايات في البيت الواحد

قال الشاعر:

فَأَصْـــبَحُوا قَــدْ أعَـــادَ اللهُ دَوْلَـــتَهُمْ إذْ هُـــمْ قُرَيـــشٌ وإذْ مـا مِثْلَـهُمْ بَشَـــرُ[٢]

يقول البغداديّ: "قال ابن أحمد بن ولاد في الرد على المبرد فيما نقله عنه ابن هشام: إنّ الرواة –عن الفرزدق وغيره من الشعراء– قد تغير البيت على لغتها. وترويه على مذاهبها مما يوافق لغة الشاعر ويخالفها ولذلك كثرت الروايات في البيت الواحد. ألا ترى أن سيبويه قد يستشهد ببيت واحد لوجوه شتى وإنما ذلك على حسب ما غيرته الرواة بلغاتها؛ لأن لغة الراوي من العرب شاهد كما أن قول الشاعر شاهد إذا كانا فصيحين. فمن ذلك ما أنشده سيبويه:

بَدَا لي أنِّي لَسْـــتُ مُدْرِكٌ ما مَضَى ولا سَـــابِقٍ شـــيئًا إذَا كَانَ جَـــائِيا[٣]

ورواه أيضًا: ولا سابقًا في موضع آخر... وهذا كثير جدًا"[٤].

التحليل والتوضيح

نقل البغداديّ رأي ابن هشام في تعدد الرواية في بيت الفرزدق وأنكره لعدم توافق اللغة مع الراوي، قال البغداديّ:" وفيه أن بيت الفرزدق ليس على لغة الحجاز ولا على لغة تميم وغيرها فكيف يكون من قبيل لغة الراوي فتأمل [٥]. والشاهد في البيت قوله: "ولا سابق" حيث عطف اسمًا مجرورًا على خبر "ليس" المنصوب، توهمًا منه على أنَّه مجرور بحرف الجر؛ لأن العرب تقول: (لست بمدركٍ) على الأكثر وقد أجاز النحاة هذا النوع من العطف ومنهم من استحسنه، قال السيوطي:" يجوز العطف (على التوهم) نحو ليس زيد قائمًا ولا قاعدٍ بالجر على توهم دخول الباء في الخبر (وشرطه)؛ أي الجواز (صحة دخول العامل المتوهم) (و) شرط (حسنه كثرته)؛ أي كثرة دخوله هناك ولهذا حسن قول زهير..." [٦].

---

(١) إعراب لامية الشنفرى، العكبري، ص٨٥.

(٢) البيت للفرزدق في ديوانه، ص١٦٧.

(٣) البيت لزهير بن أبي سلمة في ديوانه، ص٢٨٧.

(٤) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٤/١٣٥).

(٥) المصدر السابق (ج٤/١٣٦).

(٦) همع الهوامع، السيوطي، (ج٣/٢٣٠).

المسألة التاسعة: زيادة الباء في خبر (ما) النافية

قال الشاعر:

أَمَـــا والله أن لـــو كنـــتَ حُـــرًّا ومـــا بـــالحُرِّ أنـــت ولا العَتِيـــقِ [١]

يقول البغداديّ: "قد أنشد سيبويه للفرزدق وهو تميمي:

(لعمرك ما معن بتارك حقه... ولا منسئ معن ولا متيسر)

وهو كثير في أشعارهم لمن بحث عنه" [٢].

التحليل والتوضيح

زيادة الباء في خبر (ما) و(ليس) العاملة عمل كان كثير في العربية كما صرح بذلك البغداديّ فقد قال ابن مالك في الألفية:

وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرَّ البَا الْخَبَرْ وَبَعْدَ لا وَنَفْي كَانَ قَدْ يُجَرّ

ومن النحاة من خص الزيادة بـ(ما) التميمية وقد أورد ابن عقيل في شرحه اضطراب رأي الفارسي في ذلك فمرة قال لا تزاد الباء إلا بعد الحجازية ومرة قال تزاد في الخبر المنفي[٣] ويرد هذا كله وروده في القرآن الكريم قال تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾[٤] وقوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلاَّمٍ لِلْعَبِيدِ﴾[٥]،قال ابن عقيل:" ولا تختص زيادة الباء بعد (ما) بكونها حجازية خلافًا لقوم بل تزاد بعدها وبعد التميمية وقد نقل سيبويه والفراء –رحمهما الله تعالى– زيادة الباء بعد (ما) عن بني تميم فلا التفات إلى من منع ذلك"[٦].

المسألة العاشرة: ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة

قال الشاعر:

إنَّـــا وَجَـــدْنا بَنـــي جُـــلَاّنَ كُلَّهُـــمُ كَســـاعِدِ الضَّـــبّ لَا طُـــولٌ وَلا قِصَـــرُ [٧]

---

(١) البيت بلا نسبة في الإنصاف، ص١٢١، والمغني (ج١/٣٣)، والمقرب (ج١/٢٠٥)، والجنى الداني، ص٢٢٢، والتصريح (ج٢/٢٣٣)، وشرح شواهد المغني، ص١١١.

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٤/١٤١).

(٣) شرح ابن عقيل، ابن عقيل، (ج١/٣٠٩).

(٤) [الأنعام: ١٣٢].

(٥) [فصلت: ٤٦].

(٦) شرح ابن عقيل، ابن عقيل، (ج١/٣٠٩).

(٧) البيت بلا نسبة في الحيوان، (ج٧/٣٧٣) والمسائل الحلبيات، ص٣١، وشرح جمل الزجاجي (ج١/٢٨٧).

يقول البغداديّ:" على أنَّه يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة إذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل...البدل من جملة غير الجملة التي منها المبدل. وهو كثير في القرآن والشعر "[١].

التحليل والتوضيح

قال بدر الدين العينيّ:" شاهد على أنَّه يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة إذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه كما هنا، فإن قوله: «طول» المنفي، بدل من ساعد الضب، ومعنى الطول وما عطف عليه موجود في ساعد الضب."[٢] قال أبو علي في كتابه الحجة فيما نقله عنه الزوزني ":وهو الحق، يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة إذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه، كقوله تعالى: ﴿**إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى**﴾ [٣] إذ لم يجعل (طوى) اسم للوادي بل كان مثل (حطم) من الطي؛ لأنه قدس مرتين فكأنه طوي بالتقديس"[٤] وفسر البغداديّ تأويل الرضي بأن جعله بدل كل من كل إذ لولا التأويل لكانا متغايرين[٥].

المسألة الحادية عشرة: توسط الحال بين جزأي الجملة الشرطية

قال الشاعر:

متَى تَأتِهِ تعشُو إلى ضوْءِ نارِهِ تجدْ خيرَ نارٍ عندهَا خيرُ موقِدِ [٦]

يقول البغداديّ: "رفع تعشو بين المجزومين أعني الشرط والجزاء؛ لأنه قصد به الحال؛ أي: متى تأته عاشيًا؛ أي: ناظرًا إلى ضوء ناره. وكذلك كل ما وقع بين مجزومين. وعليه قراءة: ﴿ **يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ** ﴾[٧] بالرفع لم يجعله جوابا وإنما جعله وصفا؛ أي: وارثا من يعقوب. فتدبره فإنه كثير " [٨].

---

(١) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٥/١٨٤).

(٢) الشواهد النحوية (ج١/٥١٦).

(٣) [النازعات: ١٦].

(٤) شرح اللباب، الزوزني، (ج٢/٣٧٨).

(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٥/١٨٤).

(٦) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص١٦٠.

(٧) [مريم: ٦].

(٨) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٥/٢١٠).

التوضيح والتحليل

استشهد النحاة بقول الحطيئة بأن (متى) تجزم الفعلين ووقوع الحال بينهما، قال الخليل:" رفع (تعشو) على معنى تأته عاشيا فصرف من النصب إلى الرفع"[١]وعليه المبرد[٢] والسيرافي[٣] وابن يعيش[٤] وقد لخص عباس حسن المسألة فيما لاحظه:" إذا توسط المضارع بين جملتي الشرط والجواب، ولم يسبقه أحد أحرف العطف السالفة أعرب بدلًا، إن كان مجزوما، وأعربت جملته حالا –في الغالب– إن كان مرفوعًا[٥].

المسألة الثانية عشرة: الاستغناء بالحركة عن حرف[٦]

قال الشاعر:

وَلَــو أنّ الأطبّــا كَــانَ حَــولي وَكَــــانَ مَــــعَ الأطبّــــاء الأســــاة [٧]

يقول البغداديّ:" على أنَّه قد يستغنى بالضمة عن واو الضمير في ضرورة الشعر وبقيت الضمة دليلًا عليها. وأورده الفراء في تفسيره عند قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿**فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِى وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِى عَلَيْكُمْ**﴾[٨] قال: وقوله: (**وَٱخْشَوْنِى**) أثبتت فيها الياء ولم تثبت في غيرها وكل ذلك صواب. وإنما استجازوا حذف الياء؛ لأن كسرة النون تدل عليها وليست العرب تهاب حذف الياء من آخر الكلام إذا كان ما قبلها مكسورا. من ذلك: أكرمن وأهانن في سورة الفجر. وقوله: أتمدونن بمال. ومن غير النون: المنادِ والداعِ وهو كثير يكتفى من الياء بكسرة ما قبلها ومن الواو بضمة ما قبلها مثل قوله:﴿ **سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ**﴾[٩] و ﴿ **وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ** ﴾[١٠] وما أشبهه[١١]...قال البغداديّ:"

---

(١) الجمل في النحو، الفراهيدي، (١٦٦).

(٢) المقتضب، المبرد، (ج٢/٦٥)

(٣) شرح أبيات سيبويه ،السيرافي (ج٢/٧٧)

(٤) المفصل، الزمخشري، (ج١/٣٣٥)

(٥) النحو الوافي، عباس حسن، (ج٤/٤٨٠)

(٦) سبق شرح حكم الكثرة في المسألة الأولى.

(٧) البيت بلا نسبة في معاني القرآن (ج١/٩١)، وشرح المفصل لابن يعيش (ج٩/٨٠)، التذييل والتكميل (ج١/١٣٧).

(٨) [سورة البقرة: ١٥٠].

(٩) [العلق: ١٨].

(١٠) [الإسراء:١١].

(١١) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٥/٢٣٠).

وظاهر كلامه أن هذا لغة لا ضرورة"[١].

المسألة الثالثة عشرة: إضمار القول

قال الشاعر:

وإنّـــي لـــراجٍ نظـــرةً قبـــل الَّتِـــي لَعلِّـــي وإنْ شَـــطَّتْ نَواهـــا أزُورُهـــا [٢]

يقول البغداديّ:" على أنَّ جملة لعلي الخ صلة التي بتقدير القول؛ أي: التي أقول لعلي أزورها، وإنما قدر (أقول)؛ لأنها إنشائية لا يصح وقوعها صلة فقدر القول لتكون خبرية. وينبغي أن يقول وهذا تخريج أبي علي الفارسي في التذكرة القصرية قال فيها: قول الفرزدق: وإني لراج نظرة قبل التي هو على غير الظاهر وتأويله الحكاية كأنه قال: التي أقول فيها هذا القول. وإضمار القول شائع كثير والحكاية مستعملة إذا كان عليها دليل والدلالة- هنا- قائمة وهي أن الصلة إيضاح وما عدا الخبر لا يوضح" [٣].

التوضيح والتحليل

نبه الأشموني على ذلك، قال:" من شرط الجملة الموصول بها أن تكون خبرية لفظا ومعنى فلا يجوز: "جاء الذي أضربه"، أو "ليته قائم"، أو "رحمه الله" خلافا للكسائي في الكل، وللمازني في الأخيرة" وخرج البيت على إضمار قول في الأول؛ أي: قبل التي أقول فيها لعلي أزورها"[٤]،وقد ذهب البغداديّ في المسألة مذهب أبي على الفارسي وابن هشام في المغني[٥].

المسألة الرابعة عشرة: حذف خبر (لا) المشبهة بليس

قال الشاعر:

وَلَقَـــد أَبيـــت مـــن الفتـــاة بمنـــزلٍ فَأَبِيـــــتُ لا حَـــــرِجٌ ولا مَحْـــــرُومُ [٦]

يقول البغداديّ: "على أنَّ لا حرج عند الخليل مرفوع على أنَّه خبر مبتدأ محذوف والجملة محكية بقول محذوف.. قال السيرافي: وهذا التفسير أسهل؛ لأن المحذوف خبر حرج وهو ظرف

---

(١) المصدر السابق، (ج٥/٢٣١).

(٢) البيت للفرزدق في ديوانه ص٤٥١ ونصه: وإني لرام رمية قبل التي لعلّ، وإن شقت علي أنالها

(٣) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٥/٤٦٤).

(٤) الشرح، الأشموني، (ج١/١٤٩).

(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٥/٤٦٤).

(٦) البيت للأخطل في ديوانه، ص٣٠٥.

وحذف الخبر في النفي كثير كقولنا: لا حول ولا قوة إلا بالله؛ أي: لنا.." [١].

التحليل والتوضيح

نقل البغداديّ حكم الكثرة في حذف الخبر في النفي، والمراد من- الحذف- هنا حذف القول كما صرح بذلك الأنباري في باب (أي) الموصولة معربة دائمًا ومبنيّة أحيانًا، قال:" أي: فأَبِيتُ لا يقال لي هذا حَرِجٌ ولا محروم، وحَذْف القول في كتاب الله وكلام العرب أكثر من أن يحصى"[٢].

واعترض الأعلم على توجيه سيبويه ومن وافقه بقوله:" قال الأعلم "الشاهد في (يرفع) حرج ومحروم، وكان وجه الكلام نصبهما على الحال، ووجه رفعهما عند الخليل الحمل على الحكاية، والمعنى فأبيت كالذي يقال: لا حرج ولا محروم، ولا يجوز رفعه حملًا على مبتدأ مضمر كما لا يجوز كان زيد لا قائم ولا قاعد على تقدير :(لا هو قائم ولا قاعد)؛ لأنه ليس موضع تبعيض وقطع، فلذلك حمله على الحكاية، كما قال (بني شاب قرناها)، ويجوز رفعه على الابتداء وإضمار الخبر، على معنى فأبيت لا حرج ولا محروم في المكان الذي أبيت فيه، ثم حذف هذا لعلم السامع، وإذا نفى أن يكون مبيته حرج أو محروم فهو غير حرج وغير محروم؛ لأنّه في ذلك المكان" [٣].

وقد اعترضه كثير من النحاة[٤] في منعه الرفع بإضمار المبتدأ، وقد صرّح سيبويه بأن المبتدأ ليس ضمير المتكلم؛ وإنّما يحمل الكلام على قولٍ تقديره: فأبيت مقولًا في شأني هو لا حرج ولا محروم[٥].

---

(١) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٦/١٤٠).

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، (ج٢/٧١٠).

(٣) الأعلم الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه، (٢٤١).

(٤) أفاض الشيخ محيي الدين عبد الحميد في الرد عليه قال رحمه الله:" وقوله "ولا يجوز رفعه حملا على مبتدأ مضمر" ليس على إطلاقه، بل المراد أنه لا يجوز رفعه على إضمار مبتدأ تقديره: لا أنا حرج ولا محروم، من غير تقدير حكاية كما هو في مطلع كلام سيبويه عن الخليل، وكيف لا يكون على تقدير مبتدأ أصلا والحكاية إنما تقع في الجمل لا في المفردات؟ ولو سلمنا أن الحكاية بالقول تكون في المفردات فما يكون إعراب لا حرج المرفوع؟ وكيف كان يقول من يحكي كلامه؟" . انظر: حاشية الإنصاف في مسائل الخلاف (ج٢/٧١١).

(٥) الكتاب، سيبويه، (ج١/٢٥٩).

المسألة الخامسة عشرة: مجيء الحال من المضاف إليه

قال الشاعر:

أَمَـا تَـرَى حَيْـثُ سُـهَيْلٍ طَالِعًـا نَجْمًـا يُضِـيءُ كَالشَّـهَابِ لاَمِعًـا [1]

يقول البغداديّ: "لا يخفى أن إعراب هذا الشعر مشكل. والذي أراه أن الرؤية بصرية وأن (حيثَ): مفعول به لترى وسهيل: مجرور بإضافة (حيث) إليه وطالعًا: حال من سهيل. ومجيء الحال من المضاف إليه وإن كان قليلًا فقد ورد منه كثير في الشعر" [2].

التوضيح والتحليل

ذكر البغداديّ الكثرة في مجيء الحال من المضاف إليه في الشعر وصرّح بقلته في النثر قال ابن مالك:

لاَ تُجِزْ حَالاً مِنَ الْمُضَافِ لَهْ إِلاَّ إِذَا اقْتَضى الْمُضَافُ عَمَلَهْ [3].

أجمع النحاة على عدم جواز الحال من المضاف إليه، وقد حصرها المرادي[4] في ثلاثة مواضع:

الأول: إذا كان المضاف عاملًا في الحال، نحو: ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾[5].

والثاني: أن يكون المضاف جزء المضاف إليه، نحو: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾ [6] "فإن (إخوانا) حال من الضمير المخفوض بالإضافة.

الثالث: أن يكون مثل جزء المضاف إليه في صحة الاستغناء عنه "به"، نحو: ﴿فَٱتَّبِعُواْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾[7].

---

(١) البيت بلا نسبة في الدرر (ج٣/١٢٤)؛ وشرح شواهد المغني (ج١/٣٩٠)؛ وشرح ابن عقيل ص٣٨٥؛ ومغني اللبيب (ج١/١٣٣)؛ والمقاصد النحوية (ج٣/٣٨٤)؛ وهمع الهوامع (ج١/٢١٢).

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٧/٤).

(٣) الألفية، ابن مالك، ص٣٣.

(٤) التوضيح، المرادي، (ج٢/٧٠٧)

(٥) [المائدة: ٤٨].

(٦) [الحجر: ٤٧].

(٧) [آل عمران: ٩٥].

المسألة السادسة عشرة: تمييز العدد لمذكر ومؤنث معا

قال الشاعر:

فطافــت ثَلَاثًــا بَــين يــومٍ وليلــةٍ يكــونُ النَّكيــر أنْ تُضــيفَ وتجــأَرَا [1]

يقول البغداديّ: "وهو من شواهد سيبويه على أنَّ العدد المميز بمذكر ومؤنث معا المفصول بينه وبينهما بلفظ بين أومن أو بالمجموع إن كان المميزان يوما وليلة، فالغلبة للتأنيث فإنه اعتبر جانب المؤنث فذكر عدده. وإن كان المميزان غير يوم وليلة فالغلبة للتذكير" [2].

التحليل والتوضيح

نقل البغداديّ عن سيبويه أن العرب تقول:" سار خمس عشرة من بين يوم وليلة" جعل التمييز من باب تغليب المؤنث؛ لأنّ المعنى المراد هو الليالي ثم يكتفى بها عن الأيام، قال – رحمه الله–[3]:" فإذا ألقي الاسم على الليالي اكتفي بذلك عن الأيام، كما أنك تقول: أتيته ضحوة وبكرة، فيعلم المخاطب أنها ضحوة يومك وبكرة يومك. وأشباه هذا في الكلام كثير، فإنَّما قوله من بين يومٍ وليلةٍ توكيدٌ بعد ما وقع على الليالي؛ لأنه قد علم أنَّ الأيام داخلة مع الليالي.

وهذه المسألة يغفل عن حكمها كثير من الدراسين لذلك يرى الباحث أن من المفيد تحقيقها وخلاصتها أن تمييز العدد إذا كان لمعدودين أحدهما مذكر غلب المذكر على المؤنث، وأما إذا كان لمؤنث عاقل وغيره فإن العاقل المؤنث يغلب عليه، وهذا صريح قول سيبويه:" لا يكون في هذا إلا هذا. وهذا هو الظاهر فإن المذكر عاقلًا كان أو غيره لشرفه يغلب على المؤنث قدم أو أخر. وهذا يشمل ما لو كان مع غير عاقل نحو: اشتريت أربعة عشر بين عبد وناقة أو بين ناقة وعبد. وكذا يغلب مؤنث العاقل على غيره فتقول: اشتريت أربع عشرة بين جمل وأمة أو بين أمة وجمل. قال أبو حيان: وهذا هو القياس"[4].

---

(١) البيت للنابغة الجعدي في ديوانه، ص٦١.

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٧/٤٠٨).

(٣) الكتاب، سيبويه، (ج٣/٦٥٣).

(٤) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٧/٤٠٩).

المسألة السابعة عشرة: أصل المثنى العطف بالواو بين مفردين اتفقا لفظًا ومعنى

قال الشاعر:

كَـــأَنَّ بَـــيْنَ فَكِّهَـــا والفـــكِّ فَـــأْرَةَ مســـكٍ ذُبِحَـــتْ فِـــي ســـكِّ [1]

يقول البغداديّ:" القياس أن يقول: بين فكيها؛ لكنه أتى بالمتعاطفين للضرورة. قال ابن يعيش: الأصل في قولك الزيدان: زيد وزيد. والذي يدل على ذلك أن الشاعر إذا اضطر عاود الأصل نحو قوله: كأن بين فكها والفك أراد: بين فكيها فلما لم يتزن له رجع إلى العطف وهو كثير في الشعر" [2].

التحليل والتوضيح

حكم الكثرة الذي أورده البغداديّ في المسألة مقتصر في الشعر، وقد حد ورودها فيه للضرورة، وخلاصة المسألة أن الأصل في المثنى العطف بين مفردين اتفقا لفظًا ومعنى فلا يلجأ أحد إلى الأصل إلا مضطرًا، قال ابن الصائغ:" التثنية على ثلاثة أضرب: تثنية في اللفظ والمعنى؛ وعليه أكثر الكلام. وتثنية في اللفظ دون المعنى؛ وذلك على حكم التغليب؛ وهو قليل، كـ (العمرين) و (القمرين) و(الأبوين) وتثنية في المعنى دون اللفظ؛ وهو لما كان في الجسد منه شيء واحد، وأريد تثنيته وهو مضاف إلى مثنى، فهو يكون بلفظ الجمع، مثل: (أعجبني وجوهكما) و (سرني طيبة قلوبكما)، وكقوله تعالى: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [3]" [4].

المسألة الثامنة عشرة: فعيل في معنى مفعل

قال الشاعر:

حَتَّـــى شـــآها كليـلٌ موهنًـــا عمـــلٌ باتـــت طرابًـــا وَبَـــات اللَّيْـــل لـــم يـــنم [5]

يقول البغداديّ: "على أنَّ سيبويه قال: "إذا حول فاعل إلى فعيل أو فعل عمل أيضا". ونقل عن الأعلم "وفعيل في معنى مفعل موجود كثير. يقال: بصير في معنى مبصر. وعذاب

---

(١) بيت من الرجز لمنظور بن مرثد ذكره ابن منظور في لسان العرب (ج٤٣٦/١٠) (زكك)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (ج٢٠١/٢)؛ وأسرار العربية ص٤٧؛ وجمهرة اللغة ص١٣٥، وشرح التسهيل (ج٦٨/١)، والتذييل والتكميل (ج٢٦١/١).

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٤٦٨/٧).

(٣) [التحريم: ٤].

(٤) اللمحة في شرح الملحة، ابن الصائغ، (ج٤٦٨/٧).

(٥) البيت لساعدة بن جؤية في ديوانه، ص٢٤٦.

أليم بمعنى مؤلم وسميع بمعنى مسمع. وكذلك كليل في معنى مكل. وإذا كان بمعناه عمل عمله؛ لأنه مغير منه للتكثير"[١].

التحليل والتوضيح

أورد البغداديّ مجيء (فعيل) بمعنى فاعل عن سيبويه ونقل ذلك عن الأعلم حكم الكثرة وقد اعترض المبرد على الأخير فجعل البيت موضوعًا من (فعيل) و(فعل) بقوله عمل وكليل وليس هذا بحجة في واحد منهما؛ لأن (موهنا) ظرف وليس بمفعول والظرف إنما يعمل فيه معنى الفعل كعمل الفعل كان الفعل متعديًا أو غير متعد"[٢]، وقد ردّ كثير من النحاة ما اعتذر به لسيبويه بأن كليلا بمعنى مكل فموهنا مفعوله على المجاز، قال ابن مالك:" وهذا عندي تكلف لا حاجة إليه"[٣] وتبعه رضي الدين الإستراباذي "وفيه أنه قليل نادر ولا يصح الاستدلال بالمحتمل مع أن الاعتذار بعيد"[٤] ويرى الباحث أن المعنى وإن كان بعيدا فجائز.

المسألة التاسعة عشرة: النصب بعد فاء السببية المسبوقة بنفي بالمعنى.

قال الشاعر:

وَمَـا قَـامَ مِنّـا قَـائِمٌ فـي نَـدِيّنا فَيَنْطِـقَ إلا بـالَّتِي هِـيَ أَعْـرَفُ [٥]

يقول البغداديّ: "على أنَّ النفي بالمعنى الثاني وهو أن يرجع النفي لما بعد الفاء كثير الاستعمال"[٦].

التحليل والتوضيح

للنحاة في هذه المسألة وجهان: الأول هو نصب ينطق باعتبار الفاء السببية ودليلهم أن النفي متحقق بالمعنى مع جواز الرفع باعتبار اللفظ وهو رأي سيبويه، قال –رحمه الله–:" وتقول: ما أتيتنا فتحدثنا، فالنصب فيه كالنصب في الأول، وإن شئت رفعت على: فأنت تحدثنا الساعة، والرفع فيه يجوز على ما. وإنما اختير النصب؛ لأن الوجه ههنا وحد الكلام أن تقول: ما أتيتنا

---

(١) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٨/١٥٥).
(٢) المقتضب، المبرد، (ج٣/١٥٥).
(٣) شرح الشافية الكافية، ابن مالك، (ج٣/١٠٣٧)
(٤) شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الإستراباذي (ج٤/٤٠٠).
(٥) البيت لفرزدق في ديوانه، ص٣٨٩.
(٦) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٨/٥٤٠).

فحدّثتنا، فلّما صرفوه عن هذا الحد ضعف أن يضموا يفعل إلى فعلت فحملوه على الاسم، كما لم يجز أن يضموه إلى الاسم في قولهم: ما أنت منا فتنصرنا ونحوه. وأما الذين رفعوه فحملوه على موضع أتيتنا؛ لأن أتيتنا في موضع فعل مرفوع، وتحدثنا ههنا في موضع حدثتنا[١].

وقال ابن مالك: "ويجوز الرفع في ثلاثة أوجه: إمّا على التشريك... وإما على السببية وبناء ما بعد الفاء على مبتدأ محذوف كما قال تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾[٢] تقديره: فهم يعتذرون، والمعنى: فكيف يعتذرون. وإما على الاستئناف..." [٣]. وقال في شرط النصب بعد النفي أن يكون داخلًا على الفعل المعطوف عليه إما خاليًا عما يزيل معناه وهو النفي المحض، وإما معه ما يزيل معناه وينقل الكلام إلى الإثبات، وهو النفي المؤول، وذلك ما قبله استفهام، أو بعده استثناء"[٤].

واعترض ابن الناظم والمرادي من شراح الألفية على رأي ابن مالك، وجعلوا النفي باعتبار اللفظ لا اعتبار المعنى، قال المرادي: " فالنصب فيهما جائز، فإن النفي إذا انتقض بـ(إلا) بعد الفاء جاز النصب"[٥]. ويميل الباحث لقول عباس حسن: "يجوز في كل هذه الأفعال المضارعة –ونظائرها– الرفع والنصب"[٦].

المسألة العشرون: حذف حرف الجر ونصب ما بعده

قال الشاعر:

مِنَّــا الــذي اختيــرَ (الرِّجــالَ) سَــمَاحةً وجُــودًا إذا هَــبَّ الريــاحُ الزّعــازِعُ [٧]

يقول البغداديّ: "ومنا الذي اختير الرجال سماحة على أنَّ الرجال منصوب بنزع الخافض والأصل: من الرجال وهو المفعول الثاني المقيد بحرف الجر لاختار فإنه يتعدى إلى الأول بنفسه وإلى الثاني بحرف الجر. والمفعول الأول– هنا– نائب الفاعل وهو الضمير العائد إلى الذي في

---

(١) الكتاب، سيبويه (ج٣/٣٠).
(٢) [المرسلات: ٣٦].
(٣) شرح الكافية، ابن مالك، (ج٤/٣١).
(٤) المصدر السابق والصفحة.
(٥) التوضيح، المرادي، (ج٣/١٢٥٤)
(٦) النحو الوافي، حسن، (ج٤/٣٥٦)
(٧) البيت للفرزدق في ديوانه ص٣٦٠.

اختير. وهذا الحذف كثير الاستعمال " [1].

التحليل والتوضيح

صرح البغداديّ بحكم الكثرة في حذف حرف الجر وعمل الفعل في الاسم المجرور نصبا على نزع الخافض وعلل قول الرضي لهذه الكثرة فقال:" لهذا قال الشارح المحقق: وكذا يحذف من المفعول الثاني"[2]، وقيّد سيبويه هذه الكثرة بأن جعلها لغةً لبعض العرب، قال: "وليست أستغفر الله ذنبا وأمرتك الخير أكثر في كلامهم جميعا، وإنما يتكلم بها بعضهم"[3].

ويرى الباحث أن الرأي بتقييد المسألة بلغة العرب أولى من إطلاق القاعدة أو تعميمها فإن الأمثلة التي وردتنا في هذا الباب قليلة، وما ورد في القرآن الكريم هو من اللغة، ولا يفوتنا أنه قد نزل على سبعة أحرف.

المسألة الحادية والعشرون: إضمار قد في جواب القسم

قال الشاعر:

حَلَفْتُ لها بِاللهِ حِلْفَةَ فَاجِرٍ لَناموا فما إنْ من حديثٍ وَلا صَالِ [4]

يقول البغداديّ: "على أنَّ قوله: لناموا جواب القسم وجاز الربط باللام من غير قد لضرورة الشعر ويجب تقدير قد بعد اللام؛ لأن لام الابتداء لا تدخل على الماضي المجرد... وإنما في ثلاثة أقوال: أحدها: أنها أحد الجائزين ذكرها أكثريٌّ وحذفها كثير وذهب إليه الزمخشري وغيره"[5].

التحليل والتوضيح

استشهد بالبيت على اضمار(قد) في جواب القسم من غير(قد) في ضرورة الشعر، وهذا مذهب الرضي وابن الحاجب، وقد اعترضهما كثير من النحاة. قال الزجاجي: " لام القسم حاملة وعارية فالحاملة حدها أن تكون مع المستقبل لازمة لنوني التأكيد نحو قوله تعالى: ﴿**لَيُسْجَنَنَّ**

(١) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٩/١٢٣).
(٢) المصدر السابق، (ج٩/١٢٣).
(٣) الكتاب، سيبويه، (ج١/٣٨)
(٤) البيت لامرئ القيس في ديوانه، ص٣٧.
(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١٠/٧٣).

وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِين﴾ [1] ومع الماضي بـ(قد) ظاهرة ومضمرة ومقدرة"[2]. قال الزمخشري: "والأكثر أن تدخل عليه مع قد"[3]. واستدل العكبري على ذلك بقول الرسول –صلى الله عليه وسلم–: "**لأخرجني الذي أخرجكما**"[4]، قال: " التقدير: لقد أخرجني الذي أخرجكما"[5]. وعلى هذا المرادي في جواز وقوعها ظاهرة ومضمرة[6]. وقد نقل ابن هشام عن ابن عصفور سبب الحذف، قال: " القسم إذا أجيب بماض متصرف مثبت فإن كان قريبًا من الحال جيء باللام وقد جميعًا نحو ﴿ **تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا** ﴾[7] وإن كان بعيدًا جيء باللام وحدها"[8].

هذا تحقيق للمسألة وقد اعترض المرادي على ورودها في ضرورة الشعر[9]، كما يرى الباحث أنّ حذفها كثير في الشعر والنثر.

المسألة الثانية والعشرون: عن اسم بمعنى جانب

قال الشاعر:

وَلَقَــدْ أَرَانِـــي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً مِـــنْ عَـــنْ يَمِينـــي تَـــارَةً وَأَمَـــامِي [10]

يقول البغداديّ: "على أنَّ (عن) فيه اسم بمعنى جانب لدخول حرف الجر عليها... قال ابن هشام في المغني: اسمية (عن) متعينة في ثلاثة مواضع: أحدها: أن تدخل عليها (من) وهو كثير.. والثاني: أن تدخل عليها على وذلك نادر... الثالث أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد قاله الأخفش" [11].

التحليل والتوضيح

نقل البغداديّ حكم الكثرة عن ابن هشام في توجيهه لمعنى (عن) في أحد وجوه ثلاثة:

---

(١) [يوسف: ٣٢].
(٢) حروف المعاني والصفات، الزجاجي، (ج١/٤٢).
(٣) المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، (ج١/٤٥٠).
(٤) أخرجه البخاري برقم ٥٤١٦، ومسلم برقم ٢٩٧٠.
(٥) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، الزمخشري، (ج١/١٣٩).
(٦) الجنى الداني، المرادي، (ج١/١٣٥).
(٧) [يوسف: ٩١].
(٨) مغني اللبيب، ابن هشام، (ج١/٢٢٩).
(٩) الجنى الداني، المرادي، (ج١/١٣٥).
(١٠) البيت لقطري بن الفجاءة في ديوانه، ص١٧١.
(١١) خزانة الأدب، البغداديّ، (١٠/١٥٩).

اسم بمعنى جانب إذا سبقت بـ(من)، وهذا هو الوجه الكثير. وهي عند الزمخشري متحدة في معنى (عن) التي هي للمجاوزة، وقد بين البغداديّ جواب الزمخشري: " معنى: جلس عن يمينه أنه جلس متراخيًا عن بدنه في المكان الذي بحيال يمينه. فمعنى جلست عن يمينه: جلست من جانب يمينه وموضع متجاوز عن بدنه في المكان الذي بحيال يمينه. فيكون المراد بالجانب الجهة المجاوزة لبدنه لا مطلق الجهة فيتحد أصل معنى عن"[1]. وقد اعترض البغداديّ الزمخشري في ايراده قول ابن هشام مفصلًا باسمية (عن). ويرى الباحث صواب رأيه في المسألة، وهذا من باب التضمين وأمثال هذا كثير في القرآن والشعر.

(١) المصدر السابق والصفحة.

المبحث الثاني

حكم الشاذ

أولًا: الشاذ لغةً واصطلاحًا

لغةً: شذ عنه يشذ شذوذًا: انفرد عن الجمهور وندر، فهو شاذ. وقد أورد ابن منظور ما سماه النحاة شاذًا، قال: " وسمى أهل النحو ما فارق ما عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًا حملًا لهذا الموضع على حكم غيره" (١).

اصطلاحًا: عرفه الجرجاني بأنه إما يكون مخالفًا للقياس، من غير نظر إلى قلّة وجوده وكثرته، وهو على نوعين شاذ مقبول، وشاذ مردود؛ أمّا الشاذ المقبول؛ فهو الذي يجيء على خلاف القياس، ويقبل عند الفصحاء، والبلغاء، وأمّا الشاذ المردود؛ فهو الذي يجيء على خلاف القياس، ولا يقبل عند الفصحاء، والبلغاء؛ والفرق بين الشاذ، والنادر، والضعيف، هو: أنّ الشاذ يكون في كلام العرب كثيرًا؛ لكن بخلاف القياس، والنادر هو الذي يكون وجوده قليلًا؛ لكن يكون على القياس، والضعيف هو الذي لم يصل حكمه إلى الثبوت (٢).

ويعرفه الباحث بأنه كل ما خالف القياس، ولم يرد السماع به مانعًا إياه أن يكون بابًا.

ثانيًا: حكم الشاذ عند النحويين

يعدّ حكم الشاذ من أكثر الأحكام النَّحويَّة التي أولاها النحاة اهتمامهم؛ إذ إنه حكم يؤثر على درجة صحة الرواية من حيث القبول والرد، حتى إذا ورد نص خالف القياس وسم بالشذوذ، فكان قولهم فيه يحفظ ولا يقاس عليه، ولا يجرونها قاعدة ثابتة. لذلك نجد سيبويه –وهو من أوائل النحاة– يقول فيه: "ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس"(٣).

أكد كثير من الباحثين أن البصريين لا يعتدون بالشاذ، ولا يقيسون عليه(٤). ويرى السيوطي أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال، وشذ عن القياس فلابد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه؛ لكنه لا يتخذ أصلًا يقاس عليه غيره"(٥). وفي درجة المفاضلة بين الشاذ وغيره نجده يقول نقلا عن ابن عصفور: " إذا تعارض ارتكاب شاذ أو لغة ضعيفة. فارتكاب اللغة الضعيفة أولى من

---

(١) لسان العرب، ابن منظور، (ج٥/٥٩).

(٢) التعريفات، الجرجاني، ص١٢٤.

(٣) الكتاب، سيبويه، (ج٢/٤٠٢).

(٤) الشواهد والاستشهاد، النايلة، ص١٦٧.

(٥) المزهر، السيوطي، (ج١/١٨٢).

الشاذ"[١].

ومن المحدثين، يرى أمين الخولي وخديجة الحديثي أن الشاذ مقابل المطرد المخالف لما عليه الباب، وليس الشذوذ باعتبار قلة العدد أو ندرته[٢].

ثالثًا: حكم الشاذ في خزانة الأدب

المسألة الأولى: قطع (ذو) عن الإضافة وإدخال (ال) عليه

قال الشاعر:

فَـــلَا أَعْنِـــي بِـــذَلِكَ أَسْـــفَلِيكُمْ وَلَكِنِّـــي أُرِيـــدُ بِـــهِ الـــذَّوِينَا [٣]

يقول البغداديّ: "على أنَّ قطع (ذو) وإدخال(ال) عليه شاذ وذلك لإجرائه مجرى صاحب"[٤].

التحليل والتوضيح

استشهد الرضي بهذا البيت في موضعين ناقشهما الباحث: الأول في باب الملحق بجمع المذكر السالم على أي وجه؛ لأن مفرده (ذو)، والموضع الثاني هو في باب الإضافة المفصولة عن المضاف إليه. وقد حكم البغداديّ على هذا القطع بالشذوذ: " قوله الذوين: فيه شذوذان: أحدهما قطعه عن الإضافة وثانيهما إدخال اللام عليه." [٥]. وقد منع ذلك أبو بكر الزبيدي كما نقل عنه البغداديّ، قال: " لا يجوز أن تدخل اللام على (ذو) ولا على (ذات) في حال إفراد ولا تثنية ولا جمع" [٦]. وقد اعترض الزبيدي- أيضًا- على من جمع (ذو) بـ(ذوين) قال: "فليس من كلامهم المعروف"[٧].

وقد وافق البغداديّ سيبويه ومن تبعه في جمع (ذو) على (ذوين) ودخول اللام على (ذو): قال: "والصحيح عند سيبويه ومن تبعه جواز جمع (ذو) في نحو ذي رعين مما هو جزء

---

(١) الاقتراح، السيوطي، ص٧٦.

(٢) الشاهد وأصول النحو، الحديثي، ص٢٣٦-٢٣٨.

(٣) البيت للكميت في ديوانه ص٤٦٦.

(٤) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١/١٣٩).

(٥) المصدر السابق، (ج٤/٤٩٦).

(٦) نفسه، (ج١/١٤٠).

(٧) نفسه، (ج١/١٤١).

علم على الأذواء والذوين"[١]. قال السيوطي: "وقد استعمل جمع (ذي) مقطوعًا عن الإضافة"[٢]. ثم ذكر البيت موضع الشاهد، وجعل سبب جواز القطع الإضافة معنى لا لفظًا. قال: "وجمع ما تقدم لزم الإضافة معنى ولفظًا، ولزم الإضافة معنى لا لفظًا؛ فيجوز القطع على نيتها"[٣]. وقد أحسن السيوطي التعليل بالنظر لها من جهة اللفظ والمعنى، ومذهب البغداديّ في المسألة جواز ذلك في الشعر، ولا يعني إطلاق حكمه فهو مما يحفظ ولا يقاس عليه.

المسألة الثانية: ترك صرف (ثماني) تشبيها لها بما جمع على زنة مفاعل

قال الشاعر:

يَحْـــدُو ثَمـــانِيَ مَولَعًـــا بِلِقاحِهـــا حتَّـــى هَمَمْـــنَ بَزْيغـــةِ الأرْتـــاجِ [٤]

يقول البغداديّ: "على أنَّ (ثماني) لم يصرف في الشعر شذوذًا لما توهم الشاعر أن فيه معنى الجمع ولفظه يشبه لفظ الجمع وكان القياس أن يقول ثمانيًا " [٥].

التحليل والتوضيح

صرح البغداديّ بالشذوذ في المسألة وهو خاص بالشعر دون النثر. والعلة في عدم الصرف التوهم. وقد فصّل ابن السّراج المسألة بقوله: " فأما الياء في "ثمانٍ" فهي "ياءُ نسبٍ" وكان الأصل ثمني مثل يمني، فحذفت إحدى الياءين وأبدلت منها الألف، كما فُعل ذلك بيمني حين قالوا: يَمانٍ يا هذا، وقد جعل بعض الشعراء ثماني لا ينصرف." [٦]. وجعل ابن السيّد منع الصرف لغة قال "في (ثماني) لغتان: الصرف؛ لأنه اسم عدد وليس بجمع ومنع الصرف؛ لأنه جمع من جهة معناه؛ لأنه عدد يقع للجمع بخلاف (يمان) و(شآم)؛ لأنه غير جمع وفيه جمع فإن سيبويه وغيره قالوا إنه شاذ توهم الشاعر فيه معنى الجمع فلم يصرفه" [٧]. وقد اعترضه البغداديّ: " ولم يقل أحدٌ إنه لغة" [٨]. ومن شراح الألفية قال المرادي: " شذّ منع صرف (ثمان) تشبيهًا له بجوار...

---

(١) المصدر السابق، (ج١/١٤١).
(٢) همع الهوامع، السيوطي، (ج٢/٥١٥).
(٣) المصدر السابق، (ج٢/٥١٥).
(٤) البيت لابن ميادة الرماح بن أبرد المري في ديوانه، ص٣٠.
(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١/١٥٨).
(٦) الأصول في النحو، ابن السراج، (ج٢/٩١).
(٧) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١/١٥٨).
(٨) المصدر السابق، (ج١/١٥٨).

والمعروف فيه الصرف، وقيل هما لغتان." [١]. وبتتبع المسألة يرى الباحث أن أكثر النحاة يعزون هذا من باب الغلط الذي سببه التوهم. وقد نقل النحاس عن سيبويه قوله "سمعت أبا الحسن يقول إن هذا الأعرابي غلط وتوهم أنّ (ثماني) جمع على الواحد وتوهم أنه من الثمن"[٢]. وقد فسّر البغداديّ التوهم بأنه الجزء الذي صير السبعة ثمانية فهو ثامنها [٣].

المسألة الثالثة: جمع أسود وأحمر

قال الشاعر:

فَمَـا وَجَـدَتْ نِسَـاءُ بَنِـي تَمِـيمٍ حَلَائِـــلَ أَسْـــوَدِينَ وَأَحمـــرِينَ [٤]

يقول البغداديّ: "على أنَّ جمع (أسود) و(أحمر) جمع تصحيح شاذ كما يجيء في باب الجمع، وقال في باب الجمع فكل صفة لا تلحقها التاء فكأنها من قبيل الأسماء فلذا لم يجمع هذا الجمع أفعل فعلاء وفعلان فعلى"[٥].

التحليل والتوضيح

تبع البغداديّ الرضي في حكمه بالشذوذ على جمع (أسود) و(أحمر) جمع مذكر سالم. قال ابن مالك: "فجمع "أسود" و"أحمر" الجمع المشار إليه مع أنهما من باب "أفعل فعلاء". فهذا وأمثاله يحفظ ولا يقاس عليه." [٦]. وأجاز الرضي ذلك في الشافية وجعله من ضرورة الشعر قال: "على أنَّه جمع (أسود) و(أحمر) جمع تصحيح لضرورة الشعر." [٧]. وهذا عند البصريين نادر كما قال السيوطي: "وذلك عند البصريين من النادر الذي لا يقاس عليه"[٨]. ولم يجز من النحاة سوى ابن كيسان واستدل بهذا البيت كما قال البغداديّ: "وأجاز ابن كيسان (أحمرون) و(سكرانون) واستدل بهذا البيت وهو عند غيره شاذ"[٩]. ويرى الباحث أن درجة الشذوذ في المسألة قابلة للنقاش إذ إنّ الفارق الكمي بين الشذوذ والندرة ضئيل جدًا.

---

(١) توضيح المقاصد، المرادي، (ج١٢٠٢/٣).

(٢) لم يقف الباحث على نسبة هذا القول لأبي جعفر النحاس في كتابه، انظر: خزانة الأدب ١٥٨/١.

(٣) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١٥٨/١).

(٤) البيت للكميت الأسدي في ديوانه ص٤٣٧.

(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١٧٨/١).

(٦) شرح الشافية الكافية، ابن مالك، (ج١٩٣/١).

(٧) شرح شافية ابن الحاجب، الرضي، (ج١٤٣/٤).

(٨) همع الهوامع، السيوطي، (ج١٦٨/١).

(٩) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١٧٨/١).

المسألة الرابعة: نداء الضمير

قال الشاعر:

يــا أبجَــرَ بــنَ أبجَــرٍ يــا أنتَــا أنـــتَ الـــذي طلّقـــتَ عـــامَ جُعتَـــا [١]

يقول البغداديّ:" على أنَّ المضمر لو وقع منادى جاز نظرا إلى المظهر فإن المظهر بصورة الرفع والضمير ضمير رفع... قال ابن الحاجب في الإيضاح: نداء المضمر شاذ. وقد قيل إنه على تقدير: يا هذا أنت ويا هذا إياك أعني. وقال أبو حيان في تذكرته: وأمّا يا أنتا فشاذ؛ لأنّ الموضع موضع نصب وأنت ضمير رفع فحقه ألا يجوز " [٢].

التحليل والتوضيح

نقل البغداديّ حكم الشذوذ في نداء الضمير عن ابن الحاجب: "قال ابن الحاجب في الإيضاح: نداء المضمر شاذ"[٣]. وكذلك عند أبي حيان في التذكرة: " وأما يا أنتا فشاذ؛ لأنّ الموضع موضع نصب وأنت ضمير رفع فحقه أن لا يجوز كما لا يجوز في إياك؛ لكن بعض العرب قد جعل بعض الضمائر نائبا عن غيره كقولهم: رأيتك أنت بمعنى رأيتك إياك" [٤]. وفي الارتشاف قال: "والصحيح المنع". قال ابن هشام: "والمضمر نداؤه شاذ"[٥].

أمّا ابن مالك فقد أجاز نداء الضمير، ففي الألفية يقول:

وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا جَا مُسْتَغَاثاً قَدْ يُعَرَّى فَاعْلَمَا [٦].

قال المرادي في تنبيهاته: " فهم من كلامه جواز نداء المضمر... فإن كان لمتكلم أو غائب لم يجز، لا يقال: "يا أنا"، ولا "يا هو"، و"إن كان" لمخاطب ففيه خلاف"[٧]. قال السيوطي: " لا ينادى الضمير عند الجمهور"[٨].

---

(١) سبق تخريجه ص٢٣.
(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٢/١٣٩).
(٣) الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، (ج١/٢٥٣).
(٤) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٢/١٤٠).
(٥) أوضح المسالك، ابن هشام، (ج٤/١٠).
(٦) الألفية، ابن مالك، باب النداء.
(٧) توضيح المقاصد، المرادي، (ج٢/١٠٥٣).
(٨) همع الهوامع، السيوطي، (ج٢/٤٥).

المسألة الخامسة: تنوين العلم الموصوف بابن

قال الشاعر:

جاريـــةٌ مـــن قـــيسٍ ابـــنِ ثَعْلَبَـــةْ كأنهـــــا حِلْيَـــــةُ ســـــيفٍ مُذْهَبَـــــةْ[١]

يقول البغداديّ: "على أنَّ تنوين قيس شاذ؛ لأن ابن وقع بين علمين مستجمع الشروط فكان القياس حذف تنوين قيس إلا أنه نونه لضرورة الشعر، وقال ابن الحاجب في الإيضاح: وزعم قوم أن ابن ثعلبة بدل وقصده أن يخرجه عن الشذوذ وهو بعيد؛ لأن المعنى على الوصف وأيضًا: فإن خرج عن الشذوذ باعتبار التنوين لم يخرج باعتبار استعمال (ابن) بدلًا" [٢].

التحليل والتوضيح

نقل البغداديّ عن الرضي حكمه على البيت بالشذوذ وذلك؛ لأن (ابن) مستوفٍ للشروط (الوجه عدم تنوينه وحذف همزة ابن). وقد بيّن ابن الحاجب في الايضاح: "وزعم قوم أن ابن ثعلبة بدل وقصده أن يخرجه عن الشذوذ وهو بعيد؛ لأن المعنى على الوصف وأيضا: فإن خرج عن الشذوذ باعتبار التنوين لم يخرج باعتبار استعمال ابن بدلا"[٣]. وهذا مذهب سيبويه في المسألة، قال: "وإذا اضطر الشاعر في الأول- أيضا- أجراه على القياس. سمعنا فصحاء العرب أنشدوا هذا البيت:

هي ابنتكُمْ وأختكُمُ زعمتمْ لثعلبةَ بنِ منقذٍ بنِ جَسْرِ[٤]

وقال الأغلب: جارية من قيس ابن ثعلبه "[٥]. وحكم المبرد على هذا بأنه جائز حسن في الضرورة قال: "واعلم أن الشاعر إذا اضطر ردّه إلى حكم النعت والمنعوت فقال هذا زيد بن عبد الله؛ لأنه وقف على زيد ثم نعته وهذا في الكلام عندنا جائز حسن"[٦]. وسيناقش الباحث الضرورة في بابها إن شاء الله.

---

(١) البيت منسوب للأغلب العجلي في والكتاب (٥٠٦/٣)، والدرر (ج٣٦/٣)؛ وشَرح أبيات سيبويه (ج٣١٢/٢)؛ ولسان العرب (ج٢٣٨/١) (ثعلب)؛ وبلا نسبة في الخصائص (ج٤٩١/٢)؛ وسرّ صناعة الإعراب (ج٥٣٠/٢)؛ وشرح التصريح (ج١٧٠/٢)؛ وهمع الهوامع (ج١٧٦/١).

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٢٣٦/٢).

(٣) الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، (ج٢٦٩/١).

(٤) البيت للقارعة بنت معاوية في الأعلم ٢/ ١٤٧، وأمالي الشجري ٢/ ٤٧.

(٥) الكتاب، سيبويه، (ج٥٠٦/٣).

(٦) المقتضب، المبرد، (ج٣١٤/٢).

المسألة السادسة: نداء ما فيه أل لازمة

قال الشاعر:

مِـنْ أَجْلِـكِ يَـا الَّتِـي تَيَّمْـتِ قَلْبِـي وَأَنْـــتِ بَخِيلَـــةٌ بِـــالْوُدِّ عَنِّـــي [1]

يقول البغداديّ:" على أنَّه شاذ؛ لأنّ في لام (التي) اللزوم فقط وليس فيها العوضية أيضًا"[2].

التحليل والتوضيح

نقل البغداديّ حكم الشذوذ عن الرضي في نداء (التي) ووجه الشذوذ هو نداء ما به "أل" دون (أيها)، وعلل لذلك بأن اللام في (التي) لازمة وليست عوض. قال سيبويه: "شبهه بيا الله"[3]. وجعل المبرد هذا من ضرورة الشعر: " وقد اضطر الشاعر فنادى بالتي إذ كانت الألف واللام لا تنفصلان منها وشبه ذلك بقولك يا أله اغفر لي"[4].

قال الزجاجي: " وهذه الأبيات من رواية الكوفيين ولم يروها البصريون وسبيلها في الشذوذ سبيل إدخال بعضهم الألف واللام على الفعل"[5]. وقد لخص ابن هشام المسألة وقال: " ولا يجوز نداء ما فيه "أل" إلا في أربع صور:

إحداها: اسم الله– تعالى– فيقال: "يا الله" بإثبات الألفين، و"يَلَّه" بحذفهما، و"ياله" بحذف الثانية فقط، والأكثر أن يحذف حرف النداء، ويعوض عنه الميم المشددة؛ فتقول: "اللهم" وقد يجمع بينهما في الضرورة النادرة.

الثانية: الجمل المحكية؛ نحو: "يا المنطلق زيد"؛ وعلى ذلك سيبويه، وزاد عليه المبرد ما سمي به من موصول مبدوء بأل: (الذي والتي) وهو موضوع المسألة.

---

(١) البيت بلا نسبة في الكتاب (ج١٩٧/٢)، والمقتضب (ج٢٤١/٤)، أسرار العربية ص٢٣٠؛ والجنى الداني ص٢٤٥؛ والدرر (ج٣١/٣)؛ وهمع الهوامع (ج١٧٤/١).

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٢٩٣/٢).

(٣) الكتاب، سيبويه، (ج١٩٧/٢).

(٤) المقتضب، المبرد، (ج٢٤١/٤).

(٥) اللامات، الزجاجي، (٥٣)

الثالثة: اسم الجنس المشبه به؛ كقولك: "يا الخليفة هيفة"، وهو رأي ابن سعدان[١].

الرابعة: ضرورة الشعر؛ كقوله:

عَبَّاسُ يا المَلِكُ المُتَوَّجُ والذِي... عَرَفَتْ لَهُ بَيتَ العُلَا عَدْنَانُ [٢]

ولا يجوز ذلك في النثر؛ خلافا للبغداديين"[٣].

المسألة السابعة: نداء ما فيه أل غير لازمة

قال الشاعر:

فَيَا الغُلَامَان اللّذَانِ فَرَّا إيَّاكُمَا أن تَكْسِبَانِي شَرًّا [٤]

يقول البغداديّ: " أشذ مما قبله[٥]: إذ ليس في (أل) التي في الغلامين لزوم ولا عوض"[٦].

التحليل والتوضيح

نقل البغداديّ عن الرضي الشذوذ في هذه المسألة ووصفها بأنها أشذ مما قبله، يقصد ما فيه (أل) لازمة كلفظ الجلالة الله والأسماء الموصولة. وعلة ذلك أن (أل) في الغلامين ليس فيها لزوم ولا عوض.

ومذهب الكوفيين جواز نداء ما فيه ألف ولام نحو: (يا الرجل)، وحجتهم ما ورد من ذلك في كلام العرب واحتجوا بالبيت موضع الاستشهاد. واحتج البصريون لأمور عدة: الأول أن النداء يفيد التعريف ولا يجتمع تعريفان في كلمة واحدة. والثاني أن الأبيات موطن الاستشهاد مقدرة بـ(ياأيها) فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه. قال الأنباري: " حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه على أنَّ هذا قليل، إنما يجيء في الشعر فلا يكون فيه حجة"[٧]. وقد ناقش الأنباري المسألة

---

(١) ابن سعدان: أبو جعفر؛ محمد بن سعدان الضرير، من النحاة الكوفيين الموثوق بهم؛ عالمًا بالعربية والقراءة، وقد أخذها عن أهل مكة والمدينة، وكان يقرأ بقراءة حمزة، وصنف كتابا في النحو والقراءات، مات ابن سعدان يوم الأضحى سنة ٢٣١هـ. انظر: بغية الوعاة: (ج١/١١١).

(٢) البيت بلا نسبة في الدرر (ج٣/٣٢)، وشرح التصريح (ج٢/١٧٣)، وهمع الهوامع (ج١/١٧٤).

(٣) أوضح المسالك، ابن هشام، (ج٤/٢٢).

(٤) البيت بلا نسبة في المقتضب (ج٤/٢٤٣)، والأصول في النحو (ج١/٣٧٣)، واللامات للزجاجي ص٥٣، وشرح المفصل (ج١/٣٤٥)، وشرح التسهيل (ج٣/٣٩٨).

(٥) يقصد: نداء ما فيه (أل) لازمة، والذي قبله المسألة السابقة رقم (٦).

(٦) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٢/٢٩٤).

(٧) الإنصاف، الأنباري، (ج١/٣٣٩).

بما لا يدع مجالًا للشك في صحة ما ذهب إليه البصريون.

المسألة الثامنة: اجتماع يا النداء والميم في (اللهم)

قال الشاعر:

إنِّـــي إذَا مَـــا حَـــدَثٌ ألَمَّـــا أقـــولُ يـــا اللهـــمَّ يـــا اللَّهمَّـــا [١]

يقول البغداديّ:" على أنَّ اجتماع (يا) و(الميم المشددة) شاذ" [٢].

التحليل والتوضيح

حكم البغداديّ على اجتماع الياء التي للنداء والميم بالشذوذ. ولم يناقش البغداديّ المسألة مكتفيًا بما أورده في المسألتين السابقتين. قال ابن هشام إن اجتماع الياء مع الميم المشددة من الضرورات النادرة. وهي من المسائل التي ناقشها الأنباري في كتابه وقد أيد فيها رأي البصريين القائل بأنها عوض عن (يا) التي للتثنية في النداء، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض فلا يجوز الجمع بينهما إلا في ضرورة الشعر [٣]. وما استدل به من الشعر لا يعرف قائله. وقد ذكر ذلك المرادي في تنبيهاته قال: " الأول: مذهب الكوفيين أن الميم في "اللهم" بقية جملة محذوفة وهي: "أُمِنَّا بِخَير"؛ أي: "اقصدنا بخير" وليست عوضًا عن حرف النداء؛ فلذلك أجازوا الجمع بينهما في الاختيار. الثاني: شذ أيضا حذف "أل" منه كقوله:

لاهُـــمَّ، إن كُنـــتَ قَبِلـــتَ حَجَّـــتِجْ [٤]

وهو في الشعر كثير.

الثالث: قال في الارتشاف: لا يستعمل(اللهم) إلا في النداء، وشذ استعماله في غير النداء[٥].

---

(١) البيت بلا نسبة في المقتضب (ج٤/٢٤٢)، وشرح أبيات سيبويه، وسر صناعة الإعراب (ج٢/٩٤)، ونسبه الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد لأمية بن أبي الصلت في كتابه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (ج٢/٢٦٥).

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٢/٢٩٥).

(٣) الإنصاف، الأنباري، (ج١/٢٧٩).

(٤) صدر بيت ينسب لبعض أهل اليمن، وعجزه: "فلا يزال شاحج يأتيك بج"

انظر: النوادر ٤٥٦، وقد أنشده الفراء في القلب والإبدال لابن السكيت، ص٩، وسر صناعة الإعراب، ص١٨٩، والمفصل، ص٥١٨، والإنصاف (ج١/٢٨٠)، والتوضيح للمرادي (ج٢/١٠٦٩)، وشرح الأشموني (ج٣/٣١).

(٥) توضيح المقاصد، المرادي، (ج٢/١٠٦٩).

ورأي البصريين في هذه المسألة أصوب والله أعلم.

المسألة التاسعة: التحذير ب(إياك) بغير الواو أو إن أو من

قال الشاعر:

فَإِيَّـــاكَ إِيَّـــاكَ الْمِـــرَاءَ فَإِنَّـــهُ إِلَـــى الشَّـــرِّ دَعَّـــاءٌ وَلِلْغَـــيِّ جَالِـــبُ [1]

يقول البغداديّ:" على أنَّ حذف الواو شاذ"[2].

التحليل والتوضيح

جعل الرضي حذف الواو في أحد تأويلين: الأول أنه من باب ضرورة الشعر، والثاني من باب التحذير[3]. وقد حكم البغداديّ على حذف الواو من باب التحذير بالشذوذ. وأجاز سيبويه حذف الواو بشرط إيراد أن موضعها بعد إياك.

وتقع (أن) بعد إياك على وجهين: الأول: أن تجعل (أن) مصدرًا هو لمفعول به كما تقول (إياك وزيدًا) وأصله (إياك وأن تفعل) وحذف الواو لطول الكلام ويقدر موضعها.

الثاني: أن تنصب الثاني على هيئة المفعول لأجله دون حذف حرف العطف[4].

قال الحريري[5]: " وقد جوز إلغاء الواو عند تكرير لفظة إياك، كما استغنى عن إظهار الفعل مع تكرير الاسم في مثل قولك: الطريق الطريق وأشباهه، وعليه قول الشاعر:

فَإِيَّـــاكَ إِيَّـــاكَ الْمِـــرَاءَ فَإِنَّـــهُ إِلَـــى الشَّـــرِّ دَعَّـــاءٌ وَلِلْغَـــيِّ جَالِـــبُ

ويجوز إلغاء الواو فيه على أنَّ تكون أن وما بعدها من الفعل للتعليل وتبيين سبب التحذير، فكأنك قلت: أحذرك لأجل أن تقرب الأسد، وعليه قول الشاعر:

---

(١) البيت بلا نسبة في الكتاب (ج٢٧٩/١)، المقتضب (ج٢٤٣/٤)، والأصول في النحو (ج٣٧٣/٢)، وللامات للزجاجي، ص٥٣، وشرح المفصل (ج٣٤٥/١)، وشرح التسهيل (ج٣٩٨/٣). وقال عنه البغداديّ في الخزانة:" وهذا البيت نسبه أبو بكر محمد التاريخي في طبقات النحاة وكذلك ابن بري في حواشيه على درة الغواص الحريرية وكذلك تلميذه ابن خلف في شرح شواهد سيبويه للفضل بن عبد الرحمن القرشي يقوله لابنه القاسم بن الفضل" خزانة الأدب (ج٦٤/٣).

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٦٣/٣).

(٣) شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الإستراباذي (ج٥٧٥/١).

(٤) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٦٤/٣).

(٥) درة الغواص في أوهام الخواص، الحريري، (ج٣٠/١)

فـــــبُحْ بالســـــرائرِ فـــــي أهلِهـــــا وإيـــــاكَ فـــــي غَيْـــــرهم أنْ تَبوحـــــا [1]

قال البغداديّ: " والشاهد فيه أنه أتى بالمراء وهو مفعول به بغير حرف عطف، وعند سيبويه أن نصب المراء بإضمار فعل؛ لأنّه لم يعطف على إياك"[2].

وقد جعل ابن مالك هذا مخصوصًا بالشعر، قال المرادي في تنبيهاته: " لا يحذف العاطف بعد (إياك) إلا والمحذور مجرور بمن نحو: "إياك من الشر" "وتقديرها مع أن تفعل" كافٍ، نحو: "إياك أن تفعل"؛ أي: من أن تفعل. فأما بيت الكتاب وهو:

فإياك إياك المراء فإنه إلى الشر دعاء وللشر جالب[3]

فقيل: هو على حذف الجار للضرورة، وقيل: على حذف العاطف للضرورة أيضا، وقيل: إنه بدل من إياك، وقيل: أضمر له ناصب آخر بعد إياك، فقوله: إياك إياك مستقل بنفسه، ثم أضمر بعد إياك فعلا تقديره: اتق المراء، على هذا حمله سيبويه. قال في شرح التسهيل: وعلى كل حال فلا يجوز مثل هذا إلا في الشعر[4]."

وما استقر في نفس الباحث أن ما ورد في المسألة من حذف الواو هو من ضرورة الشعر ولا يجوز في صريح الكلام كما نوه إلى ذلك أكابر النحاة.

المسألة العاشرة: تقديم المستثنى أول الكلام

قال الشاعر:

وَبَلْـــــدَةٍ لَـــــيْسَ بهـــــا طُـــــورِي ولا خَـــــلا الجِـــــنَّ بِهَـــــا إنْسِـــــيُّ [5]

يقول البغداديّ:" على أنَّ تقدم المستثنى على المنسوب والمنسوب إليه شاذ. والأصل: ولا بها إنسي خلا الجن"[6].

التحليل والتوضيح

نقل البغداديّ حكم الضرورة عن الرضيّ ووافقه في الحكم، قال الرضي: "لا يجوز عند

---

(١) البيت بلا نسبة في المقاصد النحوية (ج٥/٤٨٠).
(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٣/٦٤).
(٣) سبق تخريجه ص٥٥.
(٤) توضيح المقاصد، المرادي، (ج٣/١١٥٥-١١٥٦).
(٥) البيت منسوب لجران العود النميري في ديوانه ص٥٢.
(٦) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٣/٣١١).

البصريين تقدمه عليهما معًا في الاختيار نحو قولك (إلا زيدًا قام القوم). والبيت شاذ عندهم للضرورة. وجعل حكم الشذوذ للضرورة... والتقدير: ليس بها (طوري ولا بها إنسي خلا الجن)"[١].

قال السيوطي: "ولا يقدم أول الكلام وجوزه الكوفية والزجاج. فالجمهور على منع تقديم المستثنى أو الكلام موجبًا أو منفيًا" [٢]. وقد بين السيوطي مذاهب النحاة في حكم تقديم المستثنى على العامل في ثلاثة وجوه: " أمّا تقديمه على المستثنى منه وعلى العامل فيه إذا لم يتقدم وتوسط بين جزأي كلام ففيه مذاهب: أحدها المنع مطلقًا سواء كان العامل متصرفًا أم غير متصرف، والثاني الجواز المطلق وصححه بعض المغاربة، والثالث الجواز مع المتصرف والمنع في غيره وعليه الأخفش وصححه أبو حيان"[٣].

وإن سئل سائل عن المنسوب والمنسوب إليه فإنه يعني الحكم كما فسره عبد السلام هارون، قال في حاشيته: " إذا تقدّم المستثنى على المستثنى منه وجب أن يتأخر عما نسب إلى المستثنى منه، نحو ما جاءني إلا زيدًا أحد. وإن تقدم على المنسوب- يعني الحكم- وجب تأخيره عن المستثنى منه، نحو القوم إلا زيدًا ضربت. ولا يجوز عند البصريين تقدمه عليهما في الاختيار عليهما؛ أي المنسوب وهو الحكم، والمنسوب إليه وهو المستثنى منه، فلا يقال إلا زيدًا القوم ضربت[٤]. ويقول الباحث إن رأي الجمهور هو الصواب في منع تقدم المستثنى على المستثنى منه والعامل، والله أعلم.

المسألة الحادية عشرة: مجيء سواء بمعنى غير

قال الشاعر:

تَجــانَفُ عــن جَــوّ اليَمامــةِ نــاقتى ومَــا عَــدَلَتْ مــن أَهلهــا بسَــوَائِكَا [٥]

يقول البغداديّ:" على أنَّ خروج سواء عن الظرفية شاذ خاص بالشعر وإذا خرجت كانت بمعنى غير"[٦].

---

(١) شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الإستراباذي، (ج٧٢٧/١).
(٢) همع الهوامع، السيوطي، (ج٢٦١/٢).
(٣) المصدر السابق، (ج٢٦١/٢-٢٦٢).
(٤) حاشية خزانة الأدب، محمد عبد السلام هارون، (ج٣١١/٣).
(٥) البيت للأعشى في ديوانه، ص٦٦.
(٦) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٤٣٥/٣).

التحليل والتوضيح

نقل البغداديّ حكم الشذوذ عن الرضي في حكم خروج سواء عن الظرفية وقد قدره الرضي عند البصريين. قال: " ومثله عند البصريين شاذ لا يجوز في ضرورة الشعر"[١]. وقد تبع ابن الشجري في رأيه في حكم خروج (سواء) عن الظرفية. ومذهب الكوفيين أن (سواء) تكون اسمًا وتكون ظرفًا وحجتهم أنها تكون اسمًا بمنزلة (غير) ولا تلزم الظرفية أنهم يدخلون عليها حرف الجر كما في البيت موضع المسألة (لسوائكا).

ومذهب البصريين أنها لا تكون إلا ظرفًا بدليل أنها لا تستعمل في اختيار الكلام والتوسع إلا ظرفًا، بالإضافة إلى أنها لا تضاف إلا إلى معرفة، نحو: مررت برجل سواك، وخروجها عن الظرفية في الضرورة جائز[٢].

نقل المرادي عن أبي حيان قوله: " قال البصريون: هذا من الشاذ"[٣].

المسألة الثانية عشرة: إعمال (لا) الزائدة

قال الشاعر:

لَـوْ لَـمْ تَكُـن غَطَفَـانٌ لا ذُنُـوب لَهـا إذًا لَـــلَاَمَ ذوو أَحْسَـــابِها عُمَـــرَا [٤]

يقول البغداديّ:" على أنَّ (لا)– هنا– زائدة مع أن النكرة بعدها مبينة معها على الفتح. قال ابن عصفور في المقرب: أنشد أبو الحسن الأخفش: لو لم تكن غطفان..... البيت والمعنى لها ذنوب إلي. وعمل (لا) الزائدة شاذ"[٥].

التحليل والتوضيح

حكم البغداديّ على زيادة (لا) مع النكرة مع إبقاء عملها بالشذوذ، وخالف الرضي إذ جعله قليلاً. قال: "فلا زائدة وقد اعتبرت فبني الاسم بها، فما ظنك بجواز البناء مع عدم زيادتها؛

---

(١) شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الإستراباذي ، (ج١/٧٨٨).
(٢) ابن الإنصاف، الأنباري، (ج١/٢٩٧).
(٣) توضيح المقاصد، المرادي، (ج٢/٦٨١).
(٤) البيت للفرزدق في ديوانه ص٢٠٣.
(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٤/٣٠).

لكنه مع ذلك قليل"[١]. كما صرح بالشذوذ ابن هشام[٢] والأشموني[٣] من شراح الألفية.

قال الصبان في شرحه لعلة الشذوذ: " وشذ إعمال الزائدة"؛ أي لعدم اختصاصها فحقها الإهمال... وجه كونها زائدة أن معنى البيت لو لم يكن لغطفان ذنوب للاموا عمر؛ أي امتنع لومهم عمر بن هبيرة الفزاري الذي كان يهجو قبيلة غطفان لثبوت الذنوب لها المستفاد من النفي المأخوذ من لو المسلط على النفي المأخوذ من لم؛ لأن نفي النفي إثبات فلم يستفد من (لا) نفي أصلًا فتعين أن تكون زائدة. وإنما أفاد البيت امتناع لومهم؛ لأنّ لو تدل على امتناع جوابها كشرطها على ما هو المشهور"[٤]. قال أبو علي الفارسي " فوجه ما قاله أنه لم يرد هذا وإنما أراد بقوله لا ذنوب لها أن الكلام الأول قد تم وتقضى فأتى بالجملة الثانية وهي الجحد فجعلها خبرا للنكرة حيث كانت جملة"[٥]. وقد اعترض البغداديّ بقوله: "وقد تكلم أبو علي الفارسي في المسائل المنثورة على هذا البيت بكلام فيه قلاقة"[٦]. ولم يجد الباحث أحدًا من النحاة قال بقلة هذا الحكم غير الرضي في شرحه.

المسألة الثالثة عشرة: وقوع المعرفة بعد(لا) المفردة

قال الشاعر:

بَكَـــتْ جَزعًـــا وَاسْـــترجَعَتْ ثُـــمَّ آذنَـــتْ رَكَائِبُهـــا أَنْ لَا إِلينَـــا رُجُوعُهـــا [٧]

يقول البغداديّ:" على ألا يجوز عدم تكريرها مع المفصول عند المبرد وابن كيسان كما في البيت وعند غيرهما شاذ"[٨].

التحليل والتوضيح

نقل البغداديّ حكم الشذوذ عن النحاة في عدم تكرير (لا) النافية للجنس إذا وصل بينها

---

(١) شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الإستراباذي ، (ج٨١٩/١).
(٢) أوضح المسالك، ابن هشام، (ج٤/٢).
(٣) الأشموني، شرح الأشموني (ج٢٢٩/١).
(٤) حاشية الصبان، أبو العرفان الصبان (ج٥/٢).
(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٣١/٤).
(٦) المصدر السابق، (ج٣٠/٤).
(٧) البيت بلا نسبة في الكتاب (ج٢٩٨/٢، والمقتضب (ج٣٦١/٤)، وشرح كتاب سيبويه (ج٣٥/٣)، وشرح الكافية (ج٥٤٠/١)، وشرح المفصل (ج١١٢/٢)، والمقرب (ج١٨٩/١)؛ وهمع الهوامع (ج١٤٨/١).
(٨) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٣٤/٤).

وبين معمولها بفاصل، وأجاز المبرد وابن كيسان ذلك. قال الرضي: " لا يجب في المواضع الثلاثة تكرير (لا)" [١]. ويعني بالمواضع الثلاثة: إلغاؤها وجوبًا كما في المعرفة والمفصول، وإما جوازًا كما في النكرة المتصلة. وهو مذهب سيبويه ومنع التكرير مع المعرفة، قال –رحمه الله– : " أن تحمل على الموضع؛ لأنه لا يجوز لـ(لا) أن تعمل في معرفة، كما لا يجوز ذلك لـ(رُبَّ). فمن ذلك قولك: (لا غلام لك ولا العباس). فإن قلت: أحمله على لا؟ فإنه ينبغي لك أن تقول: رب غلام لك والعباس، وكذلك لا غلام لك وأخوه"[٢]. قال الزمخشري: " ويجوز رفعه إذا كرر قال تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقٌ﴾ [٣]، وقال: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾.[٤] فإن جاء مفصولًا بينه وبين لا أو معرفة وجب الرفع والتكرير كقولك لا فيها رجل ولا امرأة، ولا زيد فيها ولا عمرو"[٥]. وقد صرح الزمخشري بضعف هذا الوجه وهو مخصوص بالشعر، قال: " وقوله: ضعيف لا يجيء إلا في الشعر"[٦]. وجعل الأشموني ذلك ضرورة [٧]. ونسب السيوطي حكم الضرورة للجمهور: " وذلك عند الجمهور ضرورة"[٨].

وقد ناقش البغداديّ صدر الأفاضل[٩] في كتابه التحبير أن (لا) هنا ليست بالنافية للجنس إنما رجوعها فاعل لفعل مضمر، تقديره ألا يقع رجوعها. ثم اعترضه بقوله: " ولا يخفى أن هذا ليس من المواضع التي يحذف فيها الفعل ويبقى الفاعل"[١٠].

وما وصل إليه الباحث أن مذهب الجمهور في عدم التكرار هو من ضرورة الشعر الذي يحفظ ولا يقاس عليه. ورأي المبرد وابن كيسان مرجوح في المسألة مما لقيا من اعتراض والله أعلم.

---

(١) شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الإستربادي، (ج١/٨٢٢).

(٢) الكتاب، سيبويه، (ج٢/٣٠٠).

(٣) [سورة البقرة: ١٩٧].

(٤) [سورة البقرة: ٢٥٤].

(٥) المفصل، الزمخشري، (ج١/١١٠).

(٦) المصدر السابق ، (ج١/١١١).

(٧) شرح الأشموني، الأشموني، (ج١/٣٤٨).

(٨) همع الهوامع، السيوطي، (ج١/٥٣٤).

(٩) صدر الأفاضل: هو أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد الميداني النيسابوري، فإنه كان أديبًا فاضلًا، أخذ عن أبي الحسن علي بن أحمد الواحدي. وصنف تصانيف حسنة، منها: كتاب السامي في الأسامي، وكتاب نزهة الطرف في علم الصرف. انظر: مقدمة مجمع الأمثال، ومعجم الأدباء (ج٢/٥١٢).

(١٠) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٤/٣٥).

المسألة الرابعة عشرة: دخول نون الوقاية على الاسم

قال الشاعر:

فَهَـلْ فَتًـى مِـنْ سَـرَاةِ الْقَـوْمِ يَحْمِلُنِـي ولـــيس حـــامِلَني إلَاّ ابـــنُ حَمَّـــالِ [1]

يقول البغداديّ:"على أنَّه قيل النون في (حاملني) هو نون التنوين وقيل نون وقاية وكلاهما شاذ" [2].

التحليل والتوضيح

نقل البغداديّ حكم الشذوذ عن الرضي وتبعه في ذلك، وذكر أن النون في (حاملني) نون التنوين أو الوقاية تشبيهًا بالفعل (يحملني)، وصرّح بشذوذ الرأيين. ومما لا شك فيه عدم جواز لحاق التنوين عند الإضافة أو نون الوقاية للاسم، وقد نقل البغدادي رواية المبرد بـ(يحملني)، وقال الرضي: " وإن ولي المجرد عن اللام أو المقرون بها مضمر فحذف النون والتنوين فيهما واجب على الصحيح المشهور"[3]. قال الأنباري في البيت: " أما قوله- البيت- فمن الشاذ الذي لا يلتفت إليه، ولا يقاس عليه" [4]. قال محي الدين درويش في تعليقه على المسألة: " واعلم أن الأصل في الاسم المعرب ألا تتصل به نون الوقاية، نحو ضاربي ومكرمي، وقد ألحقت نون الوقاية باسم الفاعل المضاف إلى ياء المتكلم في قوله -صلى الله عليه وسلم-: "**فهل أنتم صادقوني؟** " وفي قول الشاعر:

ولـــيس المُـــوافِيني لِيُرْفَـــدَ خائبـــاً فـــإنَّ لـــه أَضْـــعافَ مـــا كـــان أمَّـــلا [5]

ومنه قول الآخر:

ألا فتـــى مـــن بنـــي ذبيـــان يحملنـــي ولـــيس حـــاملني إلا ابـــن حمـــال[6]

كما لحقت أفعل التفضيل في قوله -صلى الله عليه وسلم-: "**غير الدجال أخوفني**

---

(١) البيت بلا نسبة في الإنصاف (ج١/ ٨٢، والبيان في غريب إعراب القرآن (ج٢/٣٠٤)، شرح الجمل (ج١/٥٥٨)، شرح السيرافي (ج٢/٦٤)، الكامل (ج١/٣٦٢).

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٤/٢٦٥).

(٣) شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الإستراباذي ، (ج١/٩٠٨).

(٤) الإنصاف، الأنباري، (ج١/١٠٧).

(٥) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل (ج١/١٣٨)، والتذييل والتكميل (ج٢/١٨٨)، والمقاصد النحوية (ج١/٣٨٧)؛ وهمع الهوامع (ج١/٦٥).

(٦) البيت، سبق تخريجه.

عليكم"[١] لمشابهة أفعل التفضيل لفعل التعجب"[٢].

ويرى الباحث أنّ ما ألحق بهذه الأسماء يحفظ ولا يقاس عليه، وإن كانت فيها رائحة الفعل.

المسألة الخامسة عشرة: وقوع الضمير المتصل بعد "إلا"

قال الشاعر:

ومـــا نُبَـــالِي إِذَا مـــا كُنْـــتِ جَارَتَنَـــا أَنْ لا يُجَاوِرَنـــــــا إِلَاّكِ دَيَّـــــــارُ [٣]

يقول البغداديّ: "على أنَّ وقوع الضمير المتصل بعد (إلا) شاذ والقياس وقوعه بعدها منفصلًا نحو: أن لا يجاورنا إلا إياك ديار" [٤].

التحليل والتوضيح

تبع البغداديّ الرضي في حكم الشذوذ إذا وقع الضمير المتصل بعد (إلا)، قال الرضي: " أما قوله–البيت– فشاذ لا يقاس عليه، وكذا إذا وقع بعد معنى (إلا)" [٥]. قال البغداديّ: " وإنما استحق النصب؛ لأنه استثناء مقدم على المستثنى منه وهو ديار"[٦]. وقد ذكر سبب جواز وصوله: "أولًا: أن الأصل في الضمير الاتصال، الثاني: أن الأصل في الحرف الناصب للضمير أن يتصل به، الثالث: أجرى (إلا) مجرى (غير) أختها فأجريت مجراها في الوصف بها"[٧].

يرى جمهور النحاة أن وقوع الضمير متصلًا بـ (إلا) شاذٌ لا يتأتى إلا في ضرورة الشعر[٨]، وهو رأي ابن مالك كما نص على ذلك المرادي في شرحه لأبيات الألفية[٩]، ونقل قوله في

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده ٢١٢٩٦, وصحيح مسلم ٢٢٥٠/٤, رقم ٢٩٢٧.

(٢) أوضح المسالك، ابن هشام، (ج١٢٨/١).

(٣) البيت بلا نسبة في شرح ابيات سيبويه (ج١٢٣/٣)، والمفصل (ج٣١٧/٢)، وشرح التسهيل (ج١٥٢/١)، والتذيل والتكميل والمقاصد النحوية (ج٢٦٩/١)، والاشموني (ج٨٧/١).

(٤) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٢٧٨/٥).

(٥) شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الإستراباذي ، (ج١٤٣/٢).

(٦) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٢٧٩/٥).

(٧) المصدر السابق، (ج٢٧٩/٥).

(٨) الخصائص ابن جني (ج٣٠٨/١)، والمفصل في صنعة الإعراب (ج١٦٨/١)، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك، للمرادي (ج٣٥٩/١)، وأوضح المسالك، لابن هشام (ج١٠٠/١)، وشرح ابن عقيل (ج٩٠/١)، وهمع الهوامع (ج٢٢٤/١)، وحاشية الصبان (ج١٦٢/١).

(٩) توضيح المقاصد، المرادي، والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج٣٦١/١).

التسهيل: "شذ (إلاك) فلا يقاس عليه" وقد منع المبرد ذلك مطلقا، وأنكر رواية (إلاك) وأولها بـ (سواك ديار) وأجاز ابن الأنباري ذلك مطلقا[١].

واعترض البغداديّ على ابن مالك: " وزعم ابن مالك في شرح التسهيل أن الفصل في البيت ليس بضرورة لتمكن الشاعر من أن يقول: وإذا فتح هذا الباب لم يبق في الوجود ضرورة وإنما الضرورة عبارة عما أتى في الشعر على خلاف ما عليه النثر" [٢].

ونقل ابن عقيل تصحيحًا للرواية نسبه للمبرد، قال: " ليست الرواية كما أنشدها النحاة " إلاك " وإنما صحة الرواية: ألا يجاورنا سواك ديار[٣]. وقال الاسفرائيني: رواية البصريين: ألا يجاورنا حاشاك ديار فلا شاهد فيه على هاتين الروايتين "[٤].

و(إلا) عند العيني بمعنى (غير)، وفسَد البغداديّ رأيه: "قول العيني إلا هنا بمعنى غير فاسد يظهر بالتأمل"[٥]. وسيعرض الباحث حكم فساد التأويل في البيت في بابه.

المسألة السادسة عشرة: وقوع الضمير المنفصل مكان المتصل

قال الشاعر:

كأنّـــــا، يَـــــومَ قُـــــرَّى إنّـــــما نَقتُـــــلُ إيّانـــــا [٦]

يقول البغداديّ:"على أنَّ (إيانا) فصل من عامله لوقوعه بعد معنى (إلّا) وهو شاذ"[٧].

التحليل والتوضيح

تبع البغداديّ الرضي في حكمه وقوع الضمير بعد (إلّا) في المعنى شاذ، وهذا حكم سيبويه في المسألة، قال: هذا باب ما يجوز في الشعر من (إيا) ولا يجوز في الكلام، فحكم الضرورة منقول عن سيبويه، وذكر البيت مستدلًا به على ذلك[٨].

ولا يجوز في الكلام وبين السيرافي أن هذا الانفصال خاص بضرورة الشعر، قال: "

---

(١) توضيح المقاصد، المرادي، والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، (ج١/٣٦١).
(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٥/٢٧٩).
(٣) شرح ابن عقيل، ابن عقيل ، (ج١/٩٠).
(٤) اللباب في علم الإعراب، الإسفرائيني، (٨٥). انظر: المسألة السادسة في حكم الفاسد.
(٥) شرح ابن عقيل، ابن عقيل، (ج١/٩١).
(٦) البيت لذي الإصبع العدواني في ديوانه ص٨٧.
(٧) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٥/٢٨٠).
(٨) الكتاب، سيبويه، (ج٢/٣٦٢).

الإتيان بالضمير على الانفصال ضرورة"[١]. وقال في شرحه للبيت: " الشاهد فيه على قوله (نقتلُ إيانا) يريد به نقتل أنفسنا، وجعل الضمير في موضع (أنفسنا) وأتى به على الانفصال، والضمير إذا وصله لم يحسن فصله، إلا أن يُضطر شاعر، فاضطر إلى أن ترك (النفس) وأتى بالضمير، واضطر إلى استعمال الضمير المنفصل مكان المتصل"[٢]. وتبعه الأنباري من حيث إنه خاص بالضرورة ولا يجوز استعمالها في سعة الكلام [٣].

المسألة السابعة عشرة: إعمال (أن) المخففة في الضمير البارز

قال الشاعر:

فلو أنْكِ في يومِ الرَّخاء سَأَلْتِني طلاقَكِ لم أَبْخَلْ وأنتِ صديقُ [٤]

يقول البغداديّ:" على أنَّ إعمال (أنْ) المخففة في الضمير البارز شاذ. وفيه شذوذ آخر وهو كون الضمير غير ضمير الشأن" [٥].

التحليل والتوضيح

بيّن البغداديّ أن في هذا البيت شذوذين: الأول: إعمال (أن) المخففة في الضمير البارز، والآخر: هو أن الضمير غير ضمير الشأن. وقد تبع الرضي وابن الحاجب في حكم الشذوذ، قال الرضي: " قال المصنف: كما يجيء في باب الحروف إعمالها في البارز شاذ"[٦]، ومذهب البصريين إعمالها مع التخفيف، واستدلوا بأدلة كثيرة ذكرها الأنباري [٧] في مصنفه. واعترض على عملها قال: " عندي ضعيف؛ لأنّ ذلك إنما يجوز في ضرورة الشعر لا في اختيار الكلام، إلا في رواية شاذة ضعيفة غير معروفة فلا يكون فيه حجة"[٨].

---

(١) شرح أبيات سيبويه، السيرافي، (ج٢/١٧٠)

(٢) المصدر السابق، (ج٢/١٧٠)

(٣) الإنصاف، الأنباري، (ج٢/٥٧٤).

(٤) البيت بلا نسبة في أمالي ابن الشجري (ج٣/ ١٥٣)، وابن يعيش (ج٨/٧١) والجنى الداني (٢١٨)، مغني اللبيب (ص ٤٧) والمغني (ج١/٣١) وشرح شواهد المغني (ج١/ ١٠٥)، والمنصف (ج٣/ ١٢٨)، والهمع (ج١/ ١٤٣).

(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٥/٤٢٦).

(٦) شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الإستراباذي، (ج٢/١٨٣).

(٧) الإنصاف، الأنباري، (ج١/٢٠٨).

(٨) المصدر السابق، (ج١/٢٠٨).

قال المرادي: " وأن المخففة تنصب الاسم وترفع الخبر، كأصلها. إلا أن اسمها منوي، لا يبرز إلا في ضرورة، كقول الشاعر–البيت– وأجاز بعضهم بروزه في غير الضرورة. ونقل عن البصريين. ولا يلزم كون اسمها المنوي ضمير شأن، خلافًا لقوم"(١). وصححه ابن هشام بقوله: " وهو مختص بالضرورة على الأصح"(٢). وقد لخص السيوطي(٣) مذاهب النحويين في (أن) المخففة يوجزها الباحث في ثلاثة آراء: الأول: عدم العمل لا في الظاهر ولا في المضمر وهو مذهب سبويه والكوفيين. الثاني: يعمل في المضمر وفي الظاهر وعليه طائفة من المغاربة، الثالث: يعمل جوازًا في المضمر لا في الظاهر وعليه الجمهور وابن مالك.

المسألة الثامنة عشرة: بناء أفعل التفضيل من لفظي السواد والبياض

قال الشاعر:

يَـــا لَيْتَنَـــي مِثْلُـــك فـــي البَيَـــاضِ أبْـــيض مِـــنْ أخـــت بنـــي إبـــاضِ (٤)

يقول البغداديّ:" على أنَّ الكوفيين أجازوا بناء أفعل التفضيل من لفظي السواد والبياض كما هنا وهو شاذ عند البصريين"(٥).

التحليل والتوضيح

تبع البغداديّ الرضي في حكمه بالشذوذ على رأي الكوفيين القائل بجواز صياغة أفعل التفضيل من اللون باللفظ كـ(أحمر من، وأسود من) قال ابن مالك: " فظاهره أن فيه شذوذا؛ إذ كان حقه لكونه من باب "أفعل" المبني للفاعل أن يقال فيه: "أشد بياضا" فإن حمل على الشذوذ كان نظير قولهم: "هو أسود من حنك الغراب" (٦). وقد نقل البغداديّ عن شارح اللباب قوله: "هذه الأبيات ليست بحجة للشذوذ مع أنه يحتمل أن يكون أبيض في البيتين أفعل الذي مؤنثه فعلاء"(٧).

وفسر ابن يعيش استخدامهم لأفعل التفضيل على معنى غير اللون المراد به التفضيل،

---

(١) الجنى الداني، المرادي، (٢١٨).

(٢) مغني اللبيب، ابن هشام، (ج١/٤٧).

(٣) همع الهوامع، السيوطي، (ج١/٥١٤).

(٤) البيت لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٦؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (ج٢/ ٨٢؛ ولسان العرب (ج٧/ ١٢١ (بيض)، ومغني اللبيب (ج٢/ ٦٩١.

(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٨/٢٣٠).

(٦) شرح الكافية الشافية، ابن مالك، (ج٢/١١٢٥).

(٧) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٨/٢٣١).

وإنما هو معنى مجازي؛ حيث أراد به درعها الفضفاض جسد أبيض [١].

المسألة التاسعة عشرة: نصب الفعل بعد (إذن) غير المصدرة

قال الشاعر:

لا تَتْرُكَنِّـــــي فِـــــيهم شـــــطيرًا إِنِّـــــي إذنْ أَهْلِـــــكَ أو أَطِيـــــرَا [٢]

يقول البغداديّ:" على أنَّ الفعل جاء منصوبا بـ(إذن) مع كونه خبرًا عما قبلها بتأويل أن الخبر هو مجموع إذن أهلك لا أهلك وحده فتكون إذن مصدرة.. قال ابن يعيش في شرح المفصل: البيت شاذ" [٣].

التحليل والتوضيح

نقل البغداديّ عن السيرافي الشذوذ في المسألة، قال في شرح الكتاب: " هذا البيت شاذ ولا يحتج به؛ لأنّ قائله مجهول لا يحتج بقوله. فإن صح فإما أن يقال إنه لغة حمل فيها (إذن) على (لن)، وهي لا تلغى بحال"[٤].

وتبعه ابن يعيش: " البيت شاذ وإن صحت الرواية فهو محمول على أنَّ يكون الخبر محذوف"[٥]. والأصل في عمل (إذن) أن تكون مصدرة، وفي البيت هي مسبوقة بـ(إني) لذلك أخذ بعض النحويين بظاهر اللفظ وحكموا بأن جملة (إذن أهلك) في محل رفع خبر (إن)، ونصب المضارع شاذ لا يجوز إلا في ضرورة الشعر.

قال المرادي: " حرف ينصب الفعل المضارع، بثلاثة شروط: الأول: أن يكون الفعل مستقبلًا، الثاني: أن تكون مصدرة، واختلال الشرط في البيت السابق سبب الشذوذ، الثالث: ألّا يفصل، بينهما وبين الفعل، بغير القسم. فإن فصل بالقسم عملت النصب" [٦]. وصحح المرادي المنع فيما سواه.

---

(١) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٨/٢٣١).

(٢) البيت بلا نسبة في الإنصاف (ج١/ ١٧٧؛ والجنى الداني ص ٣٦٢؛ وخزانة الأدب (ج٨/ ٤٥٦، ٤٦٠؛ والدرر (ج٤/ ٧٢؛ ورصف المباني ص ٦٦؛ وشرح الأشموني (ج٣/ ٥٥٤؛ وشرح التصريح (ج٢/ ٢٣٤؛ وشرح شواهد المغني (ج١/ ٧٠؛ ولسان العرب (ج٤/ ٤٠٨ (شطر)؛ ومغني اللبيب (ج١/ ٢٢؛ والمقاصد النحوية (ج٤/ ٣٨٣؛ والمقرب (ج١/ ٢٦١؛ وهمع الهوامع (ج٢/ ٧).

(٣) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٨/٤٥٧).

(٤) المصدر السابق (ج١/٨٧).

(٥) شرح المفصل، ابن يعيش، (ج٨/٤٥٧).

(٦) الجنى الداني، المرادي، (ج١/٣٦١-٣٦٢).

المسألة العشرون: مجيء الشرط المفصول بـ(اسم) مضارعا

قال الشاعر:

يثنـــي عَلَيْـــك وَأَنـــت أهـــل ثنائـــه ولـــديك إِمَّـــا يســـتزدك مزِيـــد [1]

يقول البغداديّ: "على أنَّ مجيء الشرط المفصول بـ(اسم) من أداة الشرط مضارعا شاذ وحقه أن يكون ماضيا سواء كان لفظا ومعنى" [2].

التحليل والتوضيح

تبع البغداديّ الرضي في حكمه بالشذوذ إذ ولى الشرط المفصول من أداة الشرط مضارعًا، وحقه أن يكون ماضيًا سواء أكان لفظًا أم معنىً. قال: " وقد يكون مضارعًا على الشذوذ"[3]. قال ابن مالك: " ولا يكون فعل الشرط مضارعا غير مجزوم بـ"لم" عند حذف الجواب إلا في ضرورة"[4].

قال البغداديّ: " وحقه أن يكون ماضيا سواء كان لفظا ومعنى... وفيه نظر من وجهين: الأول: أنه عمم في أداة الشرط وسيبويه خصه بـ(إن) كما تقدم وتبعه من بعده. الثاني: أن مجيء المضارع ضرورة لا شاذ سواء كانت الأداة (إن) أو غيرها كما تقدم عن سيبويه"[5]. والجواز مذهب الكوفيين، قال المرادي: " إذا حذف جواب الشرط لم يكن الشرط حينئذ إلا ماضيا أو مقرونا بـ(لم)... وأجاز ذلك الكوفيون إلا الفراء"[6].

المسألة الحادية والعشرون: عمل حرف الجر المحذوف

قال الشاعر:

إذا قيـــلَ أيُّ النـــاسِ شـــرُّ قبيلـــةٍ أشـــارَتْ كليـــبٍ بـــالأكفِّ الأصـــابعُ [7]

يقول البغداديّ:" على أنَّ بقاء عمل حرف الجر بعد حذفه شاذ" [8].

---

(١) البيت لعبد الله بن عتمة الضبي فيشرح ديوان الحماسة للمرزوقي٧٢٩،وشرح حماسة أبي تمام للفارسي (ج٤٦٦/٢، وبلا نسبة في شرح الكافية (ج١٦١٩/٣،توضيح المقاصد (ج١٢٩٣/٣،وهمع الهوامع (ج٢٥٥/٢.

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٤١/٩).

(٣) شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الإستربادي، (ج٩١٢/٢).

(٤) شرح الكافية الشافية ، ابن مالك، (ج١٦١٩/٣).

(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٤١/٩).

(٦) توضيح المقاصد، المرادي، (ج١٢٩٢/٣).

(٧) البيت للفرزدق في ديوانه ص ٣٦٢.

(٨) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١١٣/٩).

التحليل والتوضيح

تبع البغداديّ الرضي في حكمه بالشذوذ على حذف حرف الجر وبقاء عمله، وقد علل الرضي سبب الشذوذ لضعف حرف الجر. وتبع سيبويه في حكم الاسم الواقع بعد حرف الجر المحذوف وذلك لضعف حرف الجر عن أن يعمل مضمرًا [١]. وهو رأي ابن مالك، ونقل عن سليمان الأخفش اطراد الحذف والنصب فيما لا لبس فيه [٢]، كقول الشاعر:

تَحِنّ فتُبْدِي ما بها من صَبَابة وأُخفِي الذِي لولا الأُسَى لَقَضَانِي [٣]

وتبع شراح الألفية ابن مالك؛ قال المرادي: لحرف الجر إذا حذف ونصب المجرور، وقد يحذف ويبقى عمله ضربان: شاذ كقول الشاعر-البيت- ومطرد نحو: (وليل كموج البحر) [٤]. ونقل عن المغاربة، أنه لا يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله إلا في باب القسم، وفي باب (كم)على خلاف[٥].

وجعل السيوطي قوله في الشعر ضرورة، قال: " لا يحذف الجار ويبقى عمله اختيارًا، وإن وقع فضرورة" [٦].

المسألة الثانية والعشرون: الفصل بين (لا) و(زالت)

قال الشاعر:

فَلا وأَبِي دَهْمَاءَ زَالَتْ عَزِيزَةً [٧]

يقول البغداديّ: "على أنَّه قد فصل بالجار والمجرور أعني الجملة القسمية- وهو وأبي دهماء- بين (لا) النافية وبين (زالت). وهذا الفصل شاذ" [٨].

---

(١) شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الإستراباذي ، (ج٢/٩٦٩).

(٢) شرح الكافية الشافية، ابن مالك، (ج٢/٦٣٥).

(٣) يريد: لقضي علي، والبيت بلا نسبة في الكامل (ج١/ ٤٧، وضرائر الشعر ١٤٦، وشرح التسهيل (ج٢/ ١٤٨، والتذييل والتكميل

(ج٧/ ١٢، ١١/ ١٥٦، ومغني اللبيب ١٩٠، ٧٥١، والمقاصد النحوية (ج٢/ ٩٩٤.

(٤) التوضيح، المرادي، (ج٢/٦٢٣).

(٥) المصدر السابق (ج٢/٧٨١).

(٦) همع الهوامع، السيوطي، (ج٢/٤٦٨).

(٧) البيت لتميم بن مقبل في ديوانه ص ٤٣

(٨) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٩/٢٣٧).

التحليل والتوضيح

تبع البغداديّ الرضي في الحكم بالشذوذ على الفصل بالجملة القسمية بين (لا) و (زالت). قال في شرح شواهد المغني: " والفصل بينهما عند الرضي شاذ" وذكر مخالفة الرضي للفراء في كتاب معاني القرآن في موضعين: الأول في سورة يوسف عند قوله تعالى: ﴿**تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ**﴾[1] قال: "أي لا تزال تذكر يوسف"، والثاني في سورة الكهف ﴿**إذ قال موسى لفتاه لا أبرح**﴾[2] قال: " لا يكون تزال وأبرح وأفتأ إلا بجحد ظاهر أو مضمر. فأما الظاهر فقد تراه في القرآن: ﴿**ولا يزالون مختلفين**﴾. والمضمر فيه الجحد قول الله تعالى:﴿ **تفتؤ**﴾ معناه لا تفتؤ، ومثله قول الشاعر –البيت"[3]. وقد اعترض على ابن هشام وخالفه في عدم تقييده؛ لأنه عد هذا التركيب مطرد عند العرب. قال: "ذهب ابن هشام في المغني وكأنه مطردًا عنده"[4]. ومذهب ابن عصفور أنه من باب حذف النافي، قال: ولا تفارق ما زال وأخواتها أداة النفي في حال نقصانها: إما ملفوظا بها، وإما مقدّرة، وأنها لا تحذف منها الأداة في فصيح الكلام إلا في الفعل المضارع في جواب القسم؛ قال الله تعالى: ﴿**تَاللهِ تَفْتَؤُا**﴾ ولا تحذفها مما عدا ذلك إلا في الشعر، وقد استعملت (برح) ناقصة بغير أداة نفي: لا في اللفظ ولا في التقدير؛ وذلك قليل جدًا"[5]. وتبعه المرادي في شرح التسهيل[6].

اعترض البغداديّ على أبى حيان في شرح شواهد المغني في حكمه الضرورة على حكم النفي، ووصف نقله بعكس النقل، قال: " وقد عكس النقل أبو حيان في شرح التسهيل، فقال بعد إنشاد البيت أنه ضرورة لحذف (لا) من الماضي." [7].

ويفهم من كلام البغداديّ موافقته لحكم الشذوذ في المسألة بدليل قوله: "على هذه الرواية

---

(١) [يوسف:٨٥].

(٢) [الكهف: ٦٠].

(٣) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٩/٢٣٩).

(٤) المصدر السابق ، (ج٩/٢٣٧).

(٥) المقرب، ابن عصفور، (ج١/١٤٥).

(٦) شرح التسهيل، المرادي، (١١٥).

(٧) شرح شواهد المغني، البغداديّ، (ج٦/٢٢٥).

تكون (لا) لرد شيء ذكر قبلها؛ أي فليس الأمر كذلك"[١].

المسألة الثالثة والعشرون: دخول رب المكفوفة على الجملة الاسمية

قال الشاعر:

رُبَّمَـــا الجامِـــلُ المُؤَبَّـــل فِـــيهِمُ وعنـــــاجِيجُ بَيْـــــنَهُنَّ المِهَـــــارُ [٢]

يقول البغداديّ:" على أنَّ (رُبَّ) المكفوفة بما لا تدخل على الفعل عند سيبويه. وهذا البيت شاذ عنده لدخول رُبَّ المكفوفة فيه على الجملة الاسمية فإن الجامل مبتدأ والمؤبل صفته وفيهم هو الخبر" [٣].

التحليل والتوضيح

تبع البغداديّ الرضي في حكمه على (رُبَّ) المكفوفة الداخلة على اسم؛ حيث نقل الشذوذ عن سيبويه قال: " هذا البيت شاذ عنده لدخول (رُبَّ) المكفوفة فيه على الجملة الاسمية"[٤]. وجعل الجزولي مثله قياسًا، قال: " ومتى لحقتها –أي رب– (ما) ساغ أن تليها الجملتان الاسمية والفعلية، ليس مذهب سيبويه؛ ولكنها عنده إذ ذاك مختصة بالجملة الفعلية [٥].

اعترض ابن مالك على أبي علي الفارسي في توجيهه لـ(ما) الداخلة على (رُبَّ)؛ لأنها عنده نكرة موصوفة بمعنى شيء وقد تبعه ابن عصفور قال ابن مالك في شرحه للتسهيل:" زعم... أن "ما" فيها نكرة موصوفة بمبتدأ مضمر وخبر مظهر. والصحيح أن (ما) فيه زائدة كافة هيّأت رُبّ للدخول على الجملة الاسمية"[٦] وهو رأي الجمهور وقد صحح أبو حيان مذهب الفارسي بقوله:" وهو الصحيح إذ لو كان ما اختاره المصنف لسمع من كلامهم: رُبَّما زيد قائم بتصريح المبتدأ والخبر. ولم يسمع ذلك فيما أعلم"[٧]، وهذا ما رده البغداديّ لفساد ما ذهب إليه؛ لأن المعنى يقبل ذلك، قال:" قد يمكن أن يكون في البيت ما يوجب تصحيح ما يريد إبطاله بجعل الجامل

---

(١) المصدر السابق (ج٦/٢٢٥).
(٢) البيت لأبي دؤاد الإياديّ في ديوانه ص ٩٩.
(٣) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٩/٥٨٧).
(٤) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٩/٥٨٦).
(٥) شرح المقدمة الجزولية، الجزولي، (٢١٤).
(٦) شرح التسهيل، ابن مالك، (ج٣/١٧٤).
(٧) التذييل والتكميل، أبو حيان، (١١/٢٧٤).

مبتدأ وفيهم الخبر والجملة صفة لما وهي بمعنى ناس ولا حذف لصحة المعني عليه فيكون الجزءان قد سمعا بعد رُبَّما. وهو عين ما ادعى عدم سماعه"[١]. وقد ذكر أبو حيان البيت في الارتشاف بجر الجامل أنه مجرور برُبَّ وما زائدة [٢] قال المرادي: "إن صحت الرواية حمل على زيادة أل"[٣]، من هنا نعلم أن البغداديّ لم يمل لرأي ابن مالك فحسب بل دفع الاعتراض عنه بما علل به فساد رأي أبي حيان.

المسألة الرابعة والعشرون: الجر بـ(رُبَّ) المحذوفة

قال الشاعر:

رَسْـــمِ دارٍ وَقَفْـــتُ فـــي طَلَلِـــهْ كِـــذْتُ أَقْضِـــي الحيـــاةَ مِـــنْ جَلَلِـــهْ [٤]

يقول البغداديّ:" على أنَّ (رسمِ) مجرور بـ(رُبَّ) المحذوفة وهو شاذ في الشعر" [٥].

التحليل والتوضيح

نقل البغداديّ حكم الشذوذ عن الرضي في جر (رسم) دون الواو، وقد بيَّن الرضي حذف (رُبَّ) قياسًا مع بقاء عمله بشرطين: الأول خاصٌ بالشعر، والثاني أن يكون بعد الواو أو الفاء أو بل، وما ورد في الشعر دون الحروف فشاذ"[٦].

واختلف النحاة في الواو فهي عند سيبويه للعطف وليست بجارة وإن لم تكن في أول القصيدة فكونها للعطف ظاهرة، وإن لم تكن تقدر معطوفًا عليه. ومذهب الكوفيين والمبرد أن أصل الواو حرف العطف ثم قامت مقام رُبَّ المحذوفة فجرت بنفسها"[٧].

وذهب الأنباري مذهب البصريين في كونها حرف عطف غير عامل وما بعدها مجرور بتقدير رُبَّ محذوفة. واستدل الأنباري على صحة مذهبه بأنه يحسن ظهورها معها فيقال (ورُبَّ بلد) ولو كانت عوضًا عنها جاز ظهورها معها؛ لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض[٨].

---

(١) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٩/٥٨٨).
(٢) الارتشاف، أبو حيان، (١٧٣٩).
(٣) الجنى الداني، المرادي، (٤٨٨).
(٤) البيت لجميل بثينة في ديوانه ص١٠٥.
(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (١٠/٢٠).
(٦) شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الإستراباذي ، (ج٢/١١٨٦).
(٧) الكتاب، سيبويه، (ج١/٢٩٣).
(٨) الإنصاف، الأنباري، (ج١/٣٨١).

قال ابن مالك: يجر برُبَّ محذوفة بعد الفاء كثيرا، وبعد الواو أكثر، وبعد بل قليلا، ومع التجرد أقل"[١].

وقد حقق ابن عقيل في شرحه للألفية الشذوذ في المسألة فقال: " والشائع من ذلك حذفها بعد الواو وقد شذ الجر برب محذوفة من غير أن يتقدمها شيء"[٢]. وحكمه عند الأشموني نادر، قال: " قد يجر بها محذوفة بدون هذه الأحرف، كقول الشاعر –البيت– وهو نادر"[٣].

ويرى الباحث أن ما حققه النحاة في قولهم خاص بالشعر وهو مما يحفظ ولا يقاس عليه، وهو من الضرورة غير المطردة في الشعر، والله أعلم.

المسألة الخامسة والعشرون: دخول اللام على حرف النفي في الجواب

قال الشاعر:

وَأقســـم أَن لَـــو الْتَقَيْنَـــا وَأَنْـــتُم لَكَـــانَ لكـــم يَـــوْم مـــن الشَّـــرّ مظلـــم [٤]

يقول البغداديّ:" على أنَّ (أن) عند سيبويه موطئة كاللام في: لئن جئتني لأكرمنك. فاللام في لكان إذن جواب القسم لا جواب لو... وذهب ابن عصفور في شرح الجمل إلى خلاف قول سيبويه فإنه لما أنهى الكلام على روابط الجملة الواقعة جواب قسم قال: إلا أن يكون جواب القسم لو وجوابها فإن الحرف الذي يربط المقسم به بالمقسم عليه إذ ذاك إنما هو أن نحو: والله أن لو قام زيد لقام عمرو ولا يجوز الإتيان باللام كراهة الجمع بين لامين فلا يجوز: والله للو قام زيد قام عمرو. انتهى.. أقول: دخول اللام على حرف النفي في الجواب شاذ وهي إنما تدخل على الجواب المثبت وبالشاذ لا يرد النقض"[٥].

التحليل والتوضيح

اعترض البغداديّ على الدماميني في جواز دخول اللام على جواب(لو) المنفي لمّا اعترض على ابن هشام في أن (لو) كانت للربط لوجب ذكرها"[٦]. وعارضه في جواز دخول اللام على حرف النفي وعلل ذلك بقوله: "بالشاذ لا يرد النقض"، وصحح مذهب سيبويه، واعترض على

---

(١) التسهيل، ابن مالك (١٤٨).
(٢) شرح ابن عقيل، ابن عقيل،(ج٣/٣٨).
(٣) شرح الأشموني، الأشموني، (ج٣/١١١).
(٤) البيت للمسيب بن علس في ديوانه ص ١٢٥.
(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (١٠/٨٠).
(٦) شرح شواهد المغني، البغداديّ، (ج١/١٨١).

مذهب ابن مالك في ذهابه إلى عكس مذهب سيبويه فجعل الجواب لـ(لو) سواء اقترنت بأن أم لا، وجعل جواب القسم محذوفا مدلولا عليه بجواب لو، قال: "والصحيح مذهب سيبويه عملا بقاعدة اجتماع القسم والشرط"[١]. وقد ذهب إلى هذا التوجيه في شرحه لشواهد المغني، وزاد رواية أخرى للبيت، قال: " وروي البيت: (وأقسم لو أنا التقينا وأنتم)، وبهذه الرواية لا شاهد فيه"[٢].

المسألة السادسة والعشرون: دخول اللام على خبر أمسى

قال الشاعر:

مـروا عجـالًا وَقَـالُوا: كَيـفَ صَـاحبكُم قَـالَ الَّـذِي سَـأَلُوا: أَمْسَـى لمجهـودا [٣]

يقول البغداديّ:" على أنَّ دخول اللام على خبر أمسى شاذ" [٤].

التحليل والتوضيح

تبع البغداديّ الرضي في حكمه بالشذوذ على دخول اللام على خبر المبتدأ المؤخر مجردًا من (إن)، وألحق بهما اللام الداخلة على خبر (أمسى) [٥]. قال ابن جني: " قرأت على أبى بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى، وأنشدناه أبو علي البيت، وروينا عن قطرب بإسناده أن بعضهم قال: "فإذا أني لبه"، قال: وسمعنا بعض العرب يقول: "أراك لشاتمي"، و"إنى رأيته لسمحا"، قال: وقال يونس: زيد –والله– لواثق بك. وقال كثير:

وَمَـا زِلْـتُ مِـنْ لَيْلَـى لَـدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَـا لَكَالْهَـائِمِ الْمُقْصَـى بِكُـلِّ سَـبيلِ [٦]

---

(١) شرح شواهد المغني، البغداديّ، (ج١/١٨١).

(٢) المصدر السابق والصفحة.

(٣) البيت بلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٤٢٩،والخصائص (ج١/ ٣١٧، ورصف المباني ٢٣٨؛ وسرّ صناعة الإعراب (ج١/ ٣٧٨، والمقاصد النحوية (ج٢/ ٣١٠؛ وهمع الهوامع (ج١/ ١٤١.

(٤) خزانة الأدب، البغداديّ، (٣٢٧/١٠).

(٥) شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الإستراباذي (ج١١٩/٦).

(٦) البيت المنسوب لكثير عزة ونصه في ديوانه ص١١٥: ولا زلت من ليلى لدن أن عرفتها ... إلى اليوم كالمقصى بكل سبيل

قال البغداديّ:" وظن ابن هشام في شرح أبيات ابن الناظم أن البيت بالرواية الأولى بالقافية الدالية ليس من شعر كثير فإنه قال عنه: ولكثير عزة بيت يشبه هذا في معناه وغالب لفظه فلا أدري من الآخذ من صاحبه. وقد يكونان تواردا عليه" الخزانة٣٢٩/١٠، وانظر:

شرح التسهيل للمصنف (ج١/ ٣٠)، والكافية الشافية: (ج١/ ٤٩٣)، وشرح التسهيل للمرادي (ج١/ ٤٢٨)، والتذييل (ج٢/ ٧٢٨)، والمغني (ج١/ ٢٣٣)، وشرح شواهده (ج٢/ ٦٠٥)، وابن الناظم (٦٦)، والأشموني (ج١/ ٢٨٠)، والهمع (ج١/ ١٤١).

وهذا كله شاذ[١]. ولم يصرح بالشذوذ في الخصائص وقال: " وزيادة الحروف كثير، وإن كانت على غير قياس"[٢]. وتبعه الأشموني في حكم الزيادة دون الشذوذ[٣]. وقد ذكر السيوطي مواضع دخول اللام من غير خبر إن، ووصفه بالشذوذ[٤].

المسألة السابعة والعشرون: دخول اللام على حرف النفي

قال الشاعر:

وَأَعْلَمُ أَنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكًا لَلَا مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءُ [٥]

يقول البغداديّ:" على أنَّ دخول اللام على حرف النفي شاذ" [٦].

التحليل والتوضيح

تبع البغداديّ الرضي في حكم الشذوذ على دخول اللام على حرف النفي، وقد علل ابن جني وجه دخولها عليها من قبل أنه شبهها بـ(غير): " ولم يكن سبيل اللام الموجبة أن تدخل على "ما" النافية لولا ما ذكرت لك من الشبه اللفظي"[٧]. ووجه البغداديّ (أن) في البيت بأنها مكسورة بعدم تصريحه بأن إلحاقها بأن المفتوحة أشذ، قال: " وظاهر كلام الشارح أنَّ (إنَّ) في البيت مكسورة"[٨]. وقد تبع في مذهبه ابن هشام: " وبه صرح ابن هشام في شرح أبيات ابن الناظم"[٩]. وقد جعله المرادي نادرًا: " فالمنفي لا تدخل عليه اللام إلا نادرًا"[١٠]. وتبعه الأشموني في الندرة[١١].

---

(١) سر صناعة الإعراب، ابن جني (ج٢/٥٧).

(٢) الخصائص، ابن جني (ج٢/٢٨٦).

(٣) شرح الأشموني، الأشموني (ج١/٣٠٦).

(٤) همع الهوامع، السيوطي، (ج١/٥٠٨).

(٥) البيت منسوب لابن حرام العكلي في سر صناعة الإعراب (ج٢/٥٥)، وشرح التصريح (ج١/٣١٢)، وخزانة الأدب (١٠/٣٣٠)، وبلا نسبة في شرح التسهيل (ج٢/٢٧)،وشرح ابن الناظم(١٢٣).

(٦) خزانة الأدب، البغداديّ، (١٠/٣٣٠).

(٧) سر صناعة الإعراب، ابن جني (ج٢/٥٥).

(٨) خزانة الأدب، البغداديّ، (١٠/٣٣٠).

(٩) المصدر السابق والصفحة.

(١٠) التوضيح، المرادي، (ج١/٥٣١).

(١١) شرح الأشموني، الأشموني، (ج١/٣٠٩).

المسألة الثامنة والعشرون: دخول اللام على كأن

قال الشاعر:

فَبَـــادَ حَتَّـــى لَكَـــأَنْ لَـــمْ يَسْـــكُنِ فَـــالْيَومَ أَبْكِـــي وَمَتَـــى لَـــمْ يُبْكِنِـــي [1]

يقول البغداديّ:" على أنَّ دخول اللام على (كأن) شاذ أيضا. وباد الشيء: هلك وتلف وفاعله ضمير الهالك المتقدم في بيت قبله. وحتى للغاية وهي ابتدائية. وكأن بسكون النون مخففة واسمها محذوف" [2].

التحليل والتوضيح

تبع البغداديّ الرضي في دخول اللام على (كأن) و(لولا)، وقال ابن جني: " أكد الحرف باللام"[3]. قال البغداديّ: " هذا البيت لم أره إلا في سر الصناعة لابن جني؛ ولم أقف على ما قبله ولا على شيء من خبره"[4]. وقد جعلها من باب التوكيد قياسًا على ما ذكره في لام لعل، فيرى فيها أنها زائدة للتوكيد والأصل علّ. واستشهد بقول الشاعر:

عـــلَّ صـــروفَ الـــدَّهر أَوْ دولاتهـــا يُـــدلْنَنَا اللَّمَّـــةَ مـــن لَمَّاتهـــا [5]

ويرى الباحث أن حذف اللام ضرورة، قال ابن الأنباري:" ذهب الكوفيون إلى أن اللام الأولى في "لعل" أصلية، وذهب البصريون إلى أنها زائدة" [6]. ثم صحح المذهب الكوفي فقال: " والصحيح في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون"[7].

---

(١) البيت بلانسبة في سر صناعة الإعراب (ج١/٤٠٨، وشرح جمل الزجاجي (ج١/٤٥٢، وخزانة الأدب (٣٣٢/١٠).

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١٠/٣٣٢).

(٣) سر صناعة الإعراب، ابن جني، (ج٢/٨٤).

(٤) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١٠/٣٣٢).

(٥) البيت بلا نسبة في شرح الأشموني (ج٣/٦٦٨) وشرح شواهد الشافية (١٢٨) ، وشرح شواهد المغني (ج١/ ٤٥٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٣٩؛ والمقاصد النحوية (ج٤/ ٣٩٦) .

(٦) الإنصاف، الأنباري، (ج١/١٧٧).

(٧) المصدر السابق والصفحة.

المسألة التاسعة والعشرون: جواز دخول (إن) المخففة على (غير) الأفعال الناسخة

قال الشاعر:

تَـــالله رَبِّـــكَ إن قَتَلْـــتَ لَمُسْـــلِمًا وَجَبـــت عَلَيْـــك عُقُوبَـــة الْمُتَعَمـــد [١]

يقول البغداديّ:" على أنَّ الكوفيين استدلوا به على جواز دخول (إن) المخففة على غير الأفعال الناسخة. وهذا عند البصريين شاذ؛ لأن مذهبهم إذا خففت إن وأهملت لا يليها غالبا إلا فعل ناسخ كما قال الشارح" [٢].

التحليل والتوضيح

تبع البغداديّ الرضي في توجيهه لحكم الشذوذ عند البصريين في دخول (إن) المخففة على غير الأفعال الناسخة. قال الزجاجي: " معناه: إنك قتلت مسلمًا، فلما خففت (إن) بطل عملها ووقع بعدها الفعل ولزمت اللام في خبرها لئلا تشبه النافية، قال الكوفيون: معناه ما قتلت إلا مسلمًا"[٣]. وقد أفرد الأنباري مسألة لها، وبيَّن مذهب الفريقين بقوله: " ذهب الكوفيون إلى أنَّ "إِنْ" إذا جاءت بعدها اللام تكون بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلا)، وذهب البصريون إلى أنها مخفّفة من الثقيلة، واللام بعدها لام التأكيد"[٤]. وقد رد الأنباري مذهب الكوفيين واعترض عليه بقوله: " هذا فاسد والله أعلم" [٥]. وقد بيَّن ابن مالك جوهر المسألة وهي عنده من الشذوذ، قال في الألفية:

وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخا فَلَا تُلْفِيْهِ غَالِبًا بِإِنْ ذِي مُوصَلَا [٦].

وفسر ورود غير الناسخ، فقال في شرح الكافية: " ثم أشرت إلى أنه قد يليها فعل غير ناسخ للابتداء على سبيل الشذوذ"[٧]. فالغالب عند تخفيفها أن يليها فعل ناسخ للابتداء. وقد جعل المرادي ذلك نادرًا، وتبعه ابن هشام[٨] والأشموني[٩]، وقد اعترض أبو حيان على ابن مالك، فقال:

---

(١) البيت منسوب لعاتكة بنت زيد في الخزانة "٤/ ٣٤٨"، والمقاصد النحوية (ج٢/ ٢٧٨).

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١٠/٣٧٣).

(٣) اللامات، الزجاجي، (ج١/١١٦.

(٤) الإنصاف، الأنباري، (ج٢/٥٢٦).

(٥) المصدر السابق (ج٢/٥٢٧).

(٦) الألفية، ابن مالك، ١٤.

(٧) شرح الكافية، ابن مالك، الشافية (ج١/٥٠٤).

(٨) أوضح المسالك، ابن هشام، (ج١/٣٥٥).

(٩) شرح الأشموني، الأشموني، (ج١/٣١٨).

" وزعم ابن مالك أنه لا يليها إلا الماضي وأن ما ورد من المضارع يحفظ ولا يقاس عليه قال أبو حيان وليس بصحيح ولا أعلم له موافقا" [1]، ويرجح الباحث مذهب ابن مالك–رحمه الله– لما ورد في القران الكريم والشعر.

المسألة الثلاثون: استعمال (بلى) بعد الإيجاب

قال الشاعر:

وقــد بعــدت بالوصــل بينــي وبينهــا بلـــى انّ مـــن زارَ القبـــورَ ليبعـــدا [2]

يقول البغداديّ:" على أنَّ بعضهم زعم أن (بلى) تستعمل بعد الإيجاب كما في البيت. وهو شاذ وكان القياس نعم" [3].

التحليل والتوضيح

تبع البغداديّ الرضي في حكم الشذوذ وعلل ذلك لمجيء مثله في الحديث الشريف عن عبد الله بن مسعود –رضي الله عنه– قال: "بينما رسول الله _صلى الله عليه وسلم_ مضيف إلى قبة من أدم يمان إذ قال لأصحابه: أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة قالوا: بلى. قال: أفلم ترضوا أن تكونوا ثلث أهل الجنة قالوا: بلى. قال: **فوالذي نفس محمد بيده إني لأرجو أن تكونوا نصف أهل الجنة**"[4].

يقول البغداديّ: "وقوله: مضيف؛ أي: مسند ظهره الشريف. و(بلى) الأولى أجيب بها الاستفهام المجرد عن النفي وهو موضع (نعم) كما ورد فيه عنه"[5].

وكما رواه البخاري وقد أخرجه عنه في الرقاق– أيضا– قال: كنا مع النبي_ صلى الله عليه وسلم_ في قبة، فقال: أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة، قلنا: نعم. قال: والذي نفس محمد بيده إني لأرجو أن تكونوا نصف أهل الجنة. وذلك أن الجنة لا يدخلها إلا نفس مسلمة وما أنتم في أهل الشرك إلا كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود أو كالشعر السوداء في جلد الثور

---

(١) همع الهوامع، السيوطي، (ج٥١٣/١).
(٢) البيت بلا نسبة في أمالي المرتضي (ج٢/ ١٩٤)، وخزانة الأدب (ج١١/ ٢١٠).
(٣) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٣١١/١١).
(٤) تفسيرالطبري، الطبري، (ج٥٦١/١٨).
(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٢١١/١١).

الأبيض"[١].

وكذا جاء في صحيح مسلم أخرج مسلم في كتاب الهبة عن النعمان ابن بشير قال: **انطلق بي أبي يحملني إلى رسول الله_ صلى الله عليه وسلم_ فقال: يا رسول الله أشهد أني قد نحلت النعمان كذا وكذا من مالي. فقال: أكل بنيك قد نحلت مثل ما نحلت النعمان؛ قال: لا. قال: فأشهد على هذا غيري. ثم قال: أيسرك أن يكونوا إليك في البر سواء قال: بلى. قال: فلا إذن**"[٢].

يقول البغداديّ: "وهذا من التقارض فإن نعم استعملت استعمال بلى"[٣].

المسألة الحادية والثلاثون: الاكتفاء باللام لتوكيد الفعل دون النون

قال الشاعر:

لـئن تَـكُ قـد ضـاقْت علـيكم بُيـوتُكُمْ لَـــيَعْلَمُ ربِّـــي أنَّ بيتـــيَ واســـعُ [٤]

يقول البغداديّ:" على أنَّ عدم توكيد ليعلم بالنون شاذ عند البصريين" [٥].

التحليل والتوضيح

حكم البغداديّ بالشذوذ على عدم توكيد الفعل المضارع الواقع جوابًا لقسم إذا كان للحال بالنون، واعترض على الرضي ووصف قوله بالمخالف؛ حيث وقع في التناقض بين قوليه في حروف القسم؛ حيث قال في باب القسم: " المضارع الواقع جوابًا لقسم إن كان للحال وجب الاكتفاء باللام" [٦].

ثم قال في باب الحروف: "على أنَّ عدم توكيد ليعلم بالنون شاذ عند البصريين". وأما الشذوذ ففي المضارع المستقبل إذا جاء باللام دون النون فهذا الذي نقله عن البصريين هناك" [٧].

قال ابن مالك: " انفراد اللام إذا لم يكن المضارع مقترنا بحرف تنفيس ولا مقدما معموله،

---

(١) البخاري، صحيحه، (ج٥/٢٣٩٢)

(٢) مسلم، صحيحه، (ج٣/١٢٤٣)

(٣) خزانة الأدب، البغداديّ، (١١/٢١٢).

(٤) البيت بلا نسبة في ومعاني القرآن للفراء ١٣١، وشرح التسهيل (ج٣/ ٢٠٨، والتذييل والتكميل ١١/ ٣٨١، والمقاصد النحوية (ج٤/ ١٨٠٢، وخزانة الأدب ١٠/ ٦٨

(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (١١/٤٣٠).

(٦) المصدر السابق، (١٠/٦٨).

(٧) نفسه، (١١/٤٣٠).

ولا مرادا به الحال شاذ. وكذلك انفراد النون. فمن انفراد اللام شذوذا قول الشاعر–البيت"[١].

وذكر الأشموني في تنبيهاته: " التوكيد في هذا النوع واجب بالشروط المذكورة كما نص عليه في التسهيل وهو مذهب البصريين، فلا بد عندهم من اللام والنون فإن خلا منهما قدر قبل حرف النفي، فإذا قلت: "والله يقوم زيد" كان المعنى نفي القيام عنه، وأجاز الكوفيون تعاقبهما" [٢].

وخلاصة المسألة في مواضع لام القسم يوجزها الباحث بالآتي:

١–المبتدأ نحو (والله لزيد قائم).

٢– الفعل المضارع، وفيه مذهبان: الأول: رأي البصريين وهو لزوم اقتران نون التوكيد المخففة أو المثقلة مع اللام نحو (والله ليقومنْ، والله ليقومنّ)، الثاني: رأي الكوفيين فهم يجيزون تعاقبهما (أي عدم اقترانهما) و(والله ليقوم زيد، والله يقومنّ زيد) ذكره الجزولي، ونص عليه الشلوبين في كتابيه. ومن ذلك قول الشاعر:

تَـــأَلَّى ابـــنُ أَوْسٍ حَلْفَـــةً لِيَرُدَّنـــي إلـــى نِسْـــوةٍ كـــأَنَّهنَّ مَفائِـــدُ [٣].

٣– الفعل الماضي بشرط أن تتوسط (قد) بينهما ظاهرة أو مقدرة، فالظاهرة كقولك (والله لقد كان كذا) والمقدرة كقولك (والله لكذب)، وعزاه الشلوبين إلى سيبويه ومنه قول الشاعر:

حَلَفْـــتُ لَهَـــا بـــالله حلفَـــةَ فَـــاجِرٍ لَنَـــامُوا فَمَـــا إن مِـــنْ حَـــديثٍ ولا صَـــالي [٤]

وأجازه المبرد في ضرورة الشعر.

٤–حذف اللام مع قد إذا طال الكلام كقوله تعالى ﴿**وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا**﴾[٥] وبعد آيات ﴿**قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا**﴾[٦] فلا يجوز (والله قام زيد).

---

(١) شرح الكافية الشافية ، ابن مالك، (ج٢/٨٣٦).

(٢) شرح الأشموني، الأشموني، (ج٣/١١٥).

(٣) البيت منسوب لزيد بن حصين في حماسة أبي تمام٢/٢٨٦، وحماسة التبريزي١/٢١٧، والإنصاف٢/٥١٩، وبلا نسبه في شرح الكافية٢/٨٣١، وشرح قطر الندى ٢٢٤،وهمع الهوامع٢/٤٨٧.

(٤) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٧.

(٥) [الشمس:١].

(٦) [الشمس:٩].

المبحث الثالث

القليل والنادر

أولًا: حكم القليل

أولًا: القليل في اللغة والاصطلاح

لغة: القِلّة خلاف الكثرة، قلَّ يقلُّ قلَّة وقلّاً، فهو قليل وقلال[١]. والقلة تقتضي نقصان العدد. يقال: قوم قليل وقليلون، وفي القرآن الكريم ﴿لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ﴾[٢]؛ أي أن عددهم ينقص عن عدة غيرهم، وهي نقيض الكثرة، وليست الكثرة إلا زيادة العدد.

اصطلاحًا: استعمل النحاة حكم القليل قسما من أقسام جمع التكسير وقالوا فيه (جمع القلة) من ثلاثة إلى عشرة وله أربعة أبنية قياسية[٣]. واستعملوه غرضا من أغراض التصغير، ويقصد به تقليل عدد ما يتوهم أنه كثير[٤]. والتقليل عند القراء هو الإمالة[٥].

ويعرف الباحث القليل: هو كل ما كان موافقًا للقياس؛ ولكن لم يكثر سماعه عن العرب، ولم يشتهر لديهم.

ثانيًا: حكم القليل عند النحويين

ورد حكم القليل في أمهات كتب النحو، وثبت عند أوائل النحاة؛ يقول سيبويه في باب الأمر والنهي: "وقد زعم بعضهم أن ليس تجعل كما، وذلك قليل لا يكاد يعرف"[٦]. وأفرد ابن جني بابًا للقياس على القليل إذ يقول: "باب جواز القياس على ما يقلُّ، ورفضه فيما هو أكثر منه: هذا باب ظاهره – إلى أن تعرف صورته – ظاهر التناقض، إلا أنه مع تأمّله صحيح وذلك أن يقلّ الشيء وهو قياس، ويكون غيره أكثر منه، إلا أنّه ليس بقياس"[٧].

استعمل النحاة بعض الألفاظ والعبارات التي تؤدي دلالة (القليل) والسبب في ذلك أنَّ هذه الألفاظ والعبارات لا تعني الردّ القطعي للتركيب القليل، والسبب الآخر هو أنَّ اللغة العربية لغة

---

(١) لسان العرب، ابن منظور ،مادة (قلل) (ج٤٧٨/٧).

(٢) [الشعراء:٥٤].

(٣) الشرتوني، مبادئ العربية في الصرف والنحو، ٨٢.

(٤) اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ١٩١.

(٥) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، (ج٥٥٠/٣).

(٦) الكتاب، سيبويه، (ج١٤٧/١)

(٧) ابن جني، الخصائص، (ج١١٥/١)

كثرة المترادفات فلذلك لم يقتصروا على مادة (ق، ل، ل)، ومن الألفاظ التي أطلقها النحاة على حكم القليل:

١- **التصريح بالحكم لفظًا (قليل)، وهو مذهب سيبويه والبغداديّ:** يقول النحاة: "قليل لا يكاد يعرف"[١]، " قليل خبيث"[٢]، "شاذ قليل [٣]"، "وذلك قليل جدًا"[٤]، "قليل عزيز ليس بالأصل[٥]".

٢- **التقليل بحرف التقليل (قد):** استعمل النحاة حرف التقليل (قد) الداخل على الفعل المضارع، أو الفعل الماضي المسند لما يفيد البعض، وهم يريدون به حكم (القليل). يقول ابن مالك في مسألة زيادة حرف الجر الباء الداخل على خبر (ليس، وما، ولا):

وبعد ما وليس جَرّ البا الخَبَر... وبَعدَ لا ونفي كان قَد يُجَرّ [٦]

ومن أمثلة استعمالهم لهذا التعبير قولهم: "وقد قرئ [٧]" و "قد قال ناس من العرب [٨]" و "قد قال العرب [٩]" و "قد قرأها قوم نصبًا [١٠]".

٣- **التقليل بحرف التبعيض (من):** أجمع النحويون على أنَّ من معاني (مِن) التبعيض والتبعيض فرع التقليل وعلامته أن تسد كلمة (بعض) مسد (مِن) التي بمعناها [١١]، ومن أمثلة استعمالهم هذا التعبير للدلالة على التقليل قولهم: "... وهو من لغة الأنصار [١٢]" و "من العرب من يقول [١٣]".

٤- **التقليل بلفظة (بعض):** بعضُ الشيء: طائفة منه ... قال أبو العباس أحمد بن

---

(١) الكتاب، سيبويه، (ج١/١٤٧)
(٢) المصدر السابق ، (ج١/٣٨٩-٣٣٩)
(٣) نفسه، (ج٣/٣٣١)
(٤) الكتاب،(ج٤/٢٤٠)،والمقتضب، (ج٢/٢٠٢)، وشرح الجمل، (ج١/١٨٦)، وارتشاف الضرب، (ج٣/١٣٠٣).
(٥) الكتاب، سيبويه، (ج٣/٥٨١)
(٦) الألفية، ابن مالك، (٢٠)
(٧) الأخفش، معاني القرآن، ١٨.
(٨) المصدر السابق ، (٢٢)
(٩) نفسه، (٢٣)
(١٠) نفسه، (٢٨)
(١١) أسرار العربية/ ٢٥٩، والجنى الداني / ٣٠٩، ومغني اللبيب (ج١/٤٢٠).
(١٢) الفراء، معاني القرآن، (ج٢/١٥٣)
(١٣) الأخفش، معاني القرآن، (٢٤-٢٥-٣٠)

يحيى: أجمع أهل النحو على أنَّ البعض شيء من أشياء، أو شيء من شيء[١]. ولقد استعمله النحاة كناية عن حكم (القليل) ومن أمثلة استعمالهم له قولهم: "وقد قال بعض من لا يعرف العربية"[٢]، و"كقول بعض الناس"[٣]، و" قد سمعنا بعض ذلك"[٤] و"قرأ بعضهم[٥]" و"قال بعض العرب[٦]".

٥- **نفي أحكام (الكثرة) كناية عن القليل:** بيَّن اللغويون دلالة (القليل) بأنَّه ضدّ (الكثير) وإذا نفى النحوي حكم (الكثرة) من قبل (ليس بكثير) أو (لا يطرد). ومن أمثلة استعمالهم هذا الأسلوب قولهم: "وليس بالكثير[٧]" و"ليس بمطرد[٨]" و "لا تطرد[٩]" و "هو مع ذلك ليس بالكثير[١٠]" و "هو غير شائع[١١]" و"ليس بمشهور[١٢]".

٦- **ألفاظ أخرى كناية عن حكم القليل:** من الألفاظ التي كني فيها عن حكم (القليل) حكم (النَّزر)، وهذا الحكم قد تردد كثيرا في ألفية ابن مالك وذكره في أكثر من موطن وفسَّره شُرّاح الألفية ب (القليل) ومنها في باب حروف الجر، جر المضمر بـ (رُبَّ):

وما رووا من نحو رُبَّه فتى نزرٌ كذا (كها) ونحوه أتى[١٣]

ثالثًا: حكم القليل في خزانة الأدب

المسألة الأولى: حذف الضمير العائد على المبتدأ من جملة الخبر

---

(١) لسان العرب، ابن منظور، (ج١/٢٢٦)
(٢) الفراء، معاني القرآن، (ج١/٨)
(٣) الأخفش، معاني القرآن، (٢٥)
(٤) المصدر السابق ، (٣٠)
(٥) نفسه، (٢٥-٣٠-٣٧-٤٠)
(٦) الحيدرة، كشف المشكل في النحو، (١٤٣/٧٦)
(٧) الكتاب، سيبويه، (ج٢/٣٥٧)، الفراء، معاني القرآن، (ج١/١٠٢)
(٨) الكتاب، سيبويه، (ج٣/٢٨٠)، وابن الحاجب، الآمالي النحوية، (٢٣٩)
(٩) الكتاب، سيبويه، (ج٤/١٨٢)
(١٠) ابن الحاجب، الآمالي النحوية، (٦٩)
(١١) المصدر السابق ، (١٨٥-٢٢٣)
(١٢) شرح الكافية، ابن مالك، (ج٢/١٨٢)
(١٣) الألفية، ابن مالك، (٣٥)

قال الشاعر:

قـــد أَصـــبحَتْ أمُّ الخِيـــارِ تَـــدَّعى علّـــى ذَنْبـــاً كلُّـــه لـــم أَصْـــنَعِ [1]

يقول البغداديّ: "على أنَّ الضمير العائد على المبتدأ من جملة الخبر يجوز حذفه قياسًا عند الفراء إذا كان منصوبًا مفعولًا به والمبتدأ لفظ كل...أقول الصحيح جوازه بقلة لوروده في المتواتر؛ قرأ ابن عامر[2] في سورة الحديد فقط ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [3] ، وأما في سورة النساء ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ فقد قرأ مثل الجماعة بالنصب" [4].

التحليل والتوضيح

أجاز الرضي حذف الضمير الرابط لجملة الخبر، قال: " وهذا الضمير الرابط يجوز حذفه قياسًا وسماعًا"[5]. وأجاز أيضًا مجيء الضمير العائد حالًا والعامل فيه الخبر، ونقل عن الفراء جواز حذفه كما نقل عن ابن مالك الإجماع على جواز ذلك [6]. وحكم البغداديّ بالقلة على جواز ذلك:" قال: أقول: الصحيح جوازه بقلة"[7]. وأجاز سيبويه ذلك في الشعر وضعفه في الكلام كما ضعفه في البيت لإمكان النصب دون إخلال بالوزن، قال: " فهذا ضعيف، وهو بمنزلته في غير الشَّعر؛ لأن النصب لا يكسر البيت ولا يخل به ترك إظهار الهاء"[8]. ويميل الباحث لرأي البغداديّ بقلة جوازه؛ لأنها منزلة وسط بين الجواز وعدمه في النثر والله أعلم.

المسألة الثانية: حذف المنادى وإقامة صفته مقامه

قال الشاعر:

فَيَـــا الْغُلاَمَـــانِ الّلـــذَانِ فَـــرَّا إِيَّاكُمَـــا أَنْ تُعْقِبَانَـــا شَـــرَّا [9]

يقول البغداديّ:" وخرجه ابن الأنباري في الإنصاف على حذف المنادى وإقامة صفته

---

(١) البيت لأبي النجم العجلي في ديوانه ص ٥٦.

(٢) أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، (ج٦/٢٦٦).

(٣) [الحديد: ١٠].

(٤) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١/٣٥٩).

(٥) شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الإستراباذي (ج١/٢٣٣).

(٦) البغداديّ، الخزانة (ج١/٣٥٩).

(٧) المصدر السابق ، والصفحة.

(٨) الكتاب، سيبويه، (ج١/٨٥).

(٩) البيت بلا نسبة في أسرار العربية ٢٣١، والإنصاف ٣٣٥، وشرح ابن الناظم ص٤٠٥، وشرح ابن عقيل (ج٢/ ٢٦٤، وشرح التسهيل (ج٣/ ٣٩٨، وشرح الكافية الشافية (ج٣/١٣٠٨)، وشرح المفصل (ج٢/ ٩٥)، والمقاصد النحوية (ج٤/ ٢١٥)، والمقتضب (ج٤/ ٢٤٣)، وهمع الهوامع (ج١/ ١٧٤).

مقامه قال: التقدير فيه وفي الذي قبله فيا أيها الغلامان ويا حبيبتي التي وهذا قليل بابه الشعر"[١].

التحليل والتوضيح

نقل البغداديّ عن الأنباري حكم القلة في حذف المنادى وإقامة صفته مقامه، وهذه قاعدة عامة أراد منها الأنباري توجيه حذف (أيها) وقد نقل البغداديّ في توجيهه للبيت حكم الشذوذ عن الرضي ووصفها بأنها أشذ مما قبله، يقصد ما فيه (أل) لازمة كلفظ الجلالة (الله) والأسماء الموصولة. وعلة ذلك أن (أل) في الغلامين ليس فيها لزوم ولا عوض. وقد ناقش الباحث المسألة في المبحث السابق [٢].

المسألة الثالثة: وصل (ما) المصدرية بالمضارع المثبت

قال الشاعر:

أَطَــوِّفُ مـــا أَطَــوِّفُ ثـــم آوي إلـــــى بيـــــتٍ قَعيدَتُـــــهُ لَكـــــاعِ [٣]

يقول البغداديّ:" أورد ابن عقيل في شرح الألفية هذا البيت شاهدا على وصل ما المصدرية بالمضارع المثبت وهو قليل والكثير وصلها بالمضارع المنفي أو الماضي"[٤].

التحليل والتوضيح

نقل البغداديّ عن ابن عقيل حكم القلة في وصل (ما) المصدرية في الفعل المضارع، والأكثر وصلها بالمنفي أو الفعل الماضي. وقد حقق الشيخ محمد محي الدين درويش المسألة وأشار إلى أن النحاة اختلفوا فيما وقع بعد (ما). وقد مال إلى المذهب الكوفي بقوله:" هو من باب وصل (ما) بالجملة الاسمية؛ لأن ذلك أقلُّ تقديرًا" [٥]. وقد تفرد ابن عقيل في الاستشهاد بهذا البيت، فإن النحاة قد استشهدوا به على استعمال ما كان على وزن فعال للمؤنث دون نداء.

---

(١) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٢/٢٩٤).

(٢) انظر المبحث الثاني حكم (الشاذ)، المسألة السابعة.

(٣) البيت للحطيئة في ديوانه ص ١٢٨.

(٤) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٢/٤٠٥).

(٥) شرح ابن عقيل، ابن عقيل، (ج١/١٣٩)

المسألة الرابعة: تقدم الحال على صاحبها النكرة

قال الشاعر:

لميّـــة مُوحشًـــا طلـــلٌ قـــديمُ [١]

يقول البغداديّ:" على أنَّهم استشهدوا به لتقدم الحال على صاحبها المنكر. وفيه ما بينه الشارح المحقق. قال ابن الحاجب في أماليه على أبيات المفصل: يجوز أن يكون (موحشًا) حالًا من الضمير في (لمية) فجعل الحال من المعرفة أولى من جعلها من النكرة متقدمة عليها؛ لأن هذا هو الكثير الشائع وذلك قليل" [٢].

التحليل والتوضيح

نقل البغداديّ عن ابن الحاجب حكم القلة في تقدم الحال على صاحبها النكرة [٣]. ومذهب سيبويه جواز نصب الحال إذا تقدمت على صاحبها النكرة [٤]. وأجاز ابن هشام ذلك بمسوغ [٥]، وقال في توجيهه للبيت في كتابه المغني: " فإن صاحب الحال عند سيبويه النكرة وهو عنده مرفوع بالابتداء وليس فاعلًا كما يقول الأخفش والكوفيون والناصب للحال الاستقرار الذي تعلق به الظرف"[٦].

ويرى الباحث أن حكم القلة لم يقل به أحد غير ابن الحاجب ومذهبه مذهب سيبويه؛ لأنه أشار إلى أن هذا أكثر ما يكون في الشعر، وأقل ما يكون في الكلام.

المسألة الخامسة: الجر بـ (ما) خلا

قال الشاعر:

وبلـــــدةٍ لـــــيس بهـــــا طُـــــوْرِيٌّ وَلَا خَـــــلَا الجِـــــنَّ بِهَـــــا إِنْسِـــــيُّ [٧]

---

(١) اختلف في نسبة البيت فينسب لكثير عزة في رواية أخرى ولذي الرمة برواية مخالفة والمعنى واحد، انظر: الجمل في النحو ١٠٤، والكتاب (ج٢/ ١٢٣، وأوضح المسالك (ج٢/ ٢٦١)، شرح الشذور الذهب (ج٢/ ٤٦٠)، شرح التصريح (ج١/ ٥٨٤).

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٣/٢٠٩).

(٣) ابن الحاجب، آماليه، (ج١/٣٠٠) وروايتع "لعزة".

(٤) الكتاب، سيبويه، (ج٢/١٢٢).

(٥) أوضح المسالك، ابن هشام، (ج٢/٢٥٩).

(٦) مغني اللبيب، ابن هشام، (ج١/٨٦٥).

(٧) البيت منسوب لجران العود النميري في ديوانه ص ٥٢، والخزانة (ج٤/ ١٩٧، وابن يعيش (ج٢/ ٨٠).

يقول البغداديّ:" وهذا كله ما لم تتصل بهما ما المصدرية. فإن اتصلت بهما فإن المختار النصب والجر قليل وتكون ما مع ما بعدها في تأويل مصدر منصوب نصب غير وسوى عند ابن خروف ومصدر في موضع الحال عند السيرافي" [١].

التحليل والتوضيح

نبه البغداديّ إلى حكم إعراب الاسم الواقع بعد ما خلا بأن الوجه المختار هو النصب، والجر قليل. قال السيوطي: " من أدوات الاستثناء (حاشا) و (خلا) و (عدا) وينصب المستثنى بها ويجر فإذا نصب كن أفعالًا؛ لأنهن لسن من قبيل الأسماء العاملة ومدخولها لا يلي العوامل كمدخول (إلا)" [٢].

واختار ابن هشام في (المغني) أنها لا تتعلق كالحروف الزائدة؛ لأنها لا توصل معنى الفعل إلى الاسم بل تزيله عنه؛ ولأنها بمنزلة إلا وهي غير متعلقة وقيل موضعها نصب من تمام الكلام ك (غير) إذا استثني بها ومن النصب بها قوله: (حاشا قريشا فإن الله فضلهم)" [٣].

المسألة السادسة: القول في الاستثناء المنقطع

قال الشاعر:

مَهامِهًـــا وخروقـــاً لا أنـــيسَ بهـــا إلاّ الضَّـــوابِحَ والأصْـــداءَ والبُومـــا [٤]

يقول البغداديّ:" على أنَّ النصب فِيهِ قَلِيل كَقَوْلِه: لَا أحد فِيهَا إِلَّا زيدا. وَفِيه أَن الْبَيْت من الِاسْتِثْنَاء المنقطع فَإِن الضوابح وَمَا بعده لَيست من جنس الأنيس" [٥].

التحليل والتوضيح

تبع البغداديّ الرضي في حكمه بالقلة على النصب في الاستثناء المنفي المتصل في قوله: "لا أحد فيها إلا زيدًا"، وقد اعترضه البغداديّ في إيراده للبيت قال: " البيت من الاستثناء

---

(١) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٣/٣١٤).
(٢) همع الهوامع، السيوطي، (ج٢/٢٧٨).
(٣) مغني اللبيب، ابن هشام، (ج٢/٢٧٨).
(٤) البيت للأسود بن يعفر في المفضليات ٤١٩.
(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٣/٣٨٢).

المنقطع فإن الضوابح وما بعده ليست من جنس الأنيس بخلاف المثال فإنه استثناء متصل"[١]. ويرى الباحث أنه قد أراد التركيب لا نوع الاستثناء؛ وذلك لأن لغة التميميين إبدال المستثنى من المستثنى منه إذا كان من أصله من غير جنسه، فيجيزون النصب على الاستثناء والرفع على البدلية، أما الحجازيون فلا يجيزون إلا النصب على الاستثناء [٢].

المسألة السابعة: الفصل بين الصفة والموصوف بالخبر

قال الشاعر:

وكـــــلُّ أَخٍ مُفارِقُـــــهُ أخُـــــوهُ لَعمـــــــرُ أبيـــــــكَ، إلاّ الفَرقـــــــدانِ [٣]

يقول البغداديّ:" عند ابن الحاجب في البيت الشاهد شذوذ من ثلاثة أوجه: أحدهما: أنه اشترط في وقوع إلا صفة تعذر الاستثناء وهنا يصح لو نصبه.

وثانيهما: وصف المضاف والمشهور وصف المضاف إليه. وثالثهما: الفصل بين الصفة والموصوف بالخبر وهو قليل"[٤].

المسألة الثامنة: تقديم خبر (ما) في لغة تميم

قال الشاعر:

فَأَصْـــبَحُوا قَـــدْ أعَـــادَ اللهُ دَوْلَـــتَهُمْ إذْ هُـــمْ قُـــرَيْشٌ وإذْ مـــا مِـــثْلَهُمْ بَشَـــرُ [٥]

يقول البغداديّ:" قال السيرافي: يعني أن نصب (مثلهم) (بشر) على تقديم الخبر قليل، كما أنّ ﴿**وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ**﴾[٦]، بالرفع قليل لا يكاد يعرف" [٧].

التحليل والتوضيح

تبع البغداديّ سيبويه والسيرافي في حكم القلة على تقديم خبر (ما)، وفسر قول سيبويه لا يكاد يعرف بالقلة...

---

(١) المصدر السابق والصفحة.

(٢) الإنصاف، الأنباري، (ج٢/٣٢٢).

(٣) البيت لعمر بن معدي كرب في ديوانه ص ١٧٨.

(٤) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٣/٤٢٢).

(٥) البيت للفرزدق في ديوانه ص ١٦٧.

(٦) [سورة ص:٣].

(٧) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٤/١٣٤).

وقد خطأ المبرد هذا الوجه وقال: " فالرفع الوجه وقد نصبه بعض النحويين وذهب إلى أنه خبر مقدم وهذا خطأ فاحش وغلط بين؛ ولكن نصبه يجوز على أنَّ تجعله نعتا مقدما وتضمر الخبر فتنصبه على الحال مثل قولك فيها قائما رجل"[١]؛ حيث جعل (مثلهم) منصوبًا على الحال وخبر (ما) محذوف. وفسر ابن الناظم سبب امتناع العمل بأن (ما) عامل ضعيف لا قوة لها على شيء من التصرف فلذلك لم تعمل حال تقدم. وجعل هذا النوع من التركيب نادرًا [٢].

وقد حقق الشيخ محي الدين درويش المسألة وذكر رد الجمهور على هذه الرواية بثلاثة أوجه: " الاول: إنكار أن الرواية بنصب مثل، بل الرواية عندهم برفعه على أنَّه خبر مقدم، وبشر: مبتدأ مؤخر. والثاني: أنه على فرض تسليم نصب (مثل) فإن الشاعر قد أخطأ في هذا، والسر في ذلك الخطأ أنه تميمي، وأراد أن يتكلم بلغة أهل الحجاز، فلم يعرف أنهم لا يعملون (ما) إذا تقدم الخبر على الاسم، ولعله وجد خبر ليس قد جاء متقدما على اسمها، فتوهم أن ما – لكونها بمعنى (ليس) – تعطي حكمها، ولم يلتفت إلى أن (ما) فرع من (ليس) في العمل، وأن الفرع ليس في قوة الأصل. والثالث: سلمنا أن الرواية كما يذكرون، وأن الشاعر لم يخطئ؛ ولكنا لا نسلم أن (مثل) منصوب، بل هو مبني على الفتح في محل رفع خبر مقدم، وبشر: مبتدأ مؤخر، وإنما بنيت (مثل)؛ لأنها اكتسبت البناء من المضاف إليه، وجاز ذلك البناء ولم يجب، ولهذا شواهد كثيرة منها قوله تعالى[٣]: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[٤].

المسألة التاسعة: تسكين هاء (هي) بعد الاستفهام

قال الشاعر:

فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعًا فَأَرَّقَنِي ... فَقُلْتُ أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلُمُ [٥]

يقول البغداديّ:" على أنَّ هاء هي قد تسكن بعد همزة الاستفهام. وفي التسهيل ما يقتضي أنه قليل وفي شرح مصنفه أنه لم يجئ إلا في الشعر " [٦].

---

(١) المقتضب، المبرد، (ج٤/١٩١-١٩٢).

(٢) ابن الناظم، شرحه (١٠٤).

(٣) [الذاريات: ٢٣].

(٤) شرح ابن عقيل، حاشيته منحة الجليل (ج١/٣٠٤-٣٠٥).

(٥) البيت بلا نسبة في التصريح: (ج٢/ ١٤٢، والأشموني: ٨٢٣/ (ج٢/ ٤٢١)، والخصائص: (ج١/ ٣٠٥)، وشرح المفصل: (ج٧/ ١٧٩)، والهمع: (ج١/ ٦١)، (ج٢/ ١٣٢).

(٦) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٥/٢٤٤).

التحليل والتوضيح

تبع البغداديّ الرضي في حكمه بالقلة على تسكين الهاء من (هي) بعد الاستفهام، ونقل حكم الرضي الآخر في شرحه للشافية: " والإسكان مع همزة الاستفهام قليل، وقيل: ضعيف"[١].

وذكر الزمخشري البيت للاستشهاد على تسكين الهاء بعد الاستفهام، وقال: " فليس بأصل. وإنما شبه الحرف عند وقوعه في ذا الموقع بضاد عضد وباء كبد ومنهم من لا يسكن"[٢].

وقد شرح ابن جني هذه الحروف في باب الساكن والمتحرك، حيث قال: " ووجه هذا أن هذه الأحرف لما كن على حرف واحد وضعفن عن انفصالها، وكان ما بعدها على حرفين؛ الأول منهما مضموم أو مكسور، أشبهت في اللفظ ما كان على فعل أو فعل، فخفف أوائل هذه كما يخفف ثواني هذه، فصارت "وهو" كعضد "وصار وهو كعضد" كما صارت "أهي" كعلم، وصار "أهي" بمنزلة علم" [٣].

المسألة العاشرة: الفصل بين (هـ) و(ذا) بغير أنا وأخواتها[٤]

قال الشاعر:

تَعَلَّمَــنْ هــا لعمــرُ الله ذا قَسَمــًا قاقـدِرْ بـذَرْعِك وانظـرْ أيـنَ تنْسَـلِكُ. [٥]

يقول البغداديّ: "على أنَّ الفصل بين (ها) وبين (ذا) بغير أنا وأخواته كالقسم قليل" [٦].

التحليل والتوضيح

تبع البغداديّ الرضي في حكمه القلة على الفصل بين حرف التنبيه واسم الإشارة بغير الضمائر المنفصلة كالقسم. وقد أشار المرادي في تنبيهاته إلى الوجوه التي لا يمتنع بها الفصل مع اسم الله في القسم قطع الهمزة، ووصلها، وكلاهما مع إثبات (ها)، وحذفها. وقد نقل حكم القلة أيضًا في استخدام (ها) في غير المواضع الأربعة قال: " وقد جاء استعمال (ها) في غير هذه

---

(١) شرح الشافية، الرضي، (ج٤/١٩٠).

(٢) المفصل، الزمخشري، (ج١/٤٩٩).

(٣) ابن جني، الخصائص (ج٢/٣٣٢).

(٤) يقصد به الفصل بضمائر الرفع و(أنا وأخواتها) مصطلح نحوي ذكره الرضي، ونقله عنه البغدادي وقد غلط النساخ في كتابته (إن وأخواتها) وسها عنه المحقق عبد السلام هارون–رحمه الله– في تحقيقه، وأورده بنصه. انظر: خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٥/٤٥١).

(٥) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٨١.

(٦) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٥/٤٥١).

المواضع الأربعة؛ ولكنه قليل." [١].

وكذا حكم السيوطي على ذلك بالقلة وجعل القلة في الفصل بغير الضمائر، قال: " تفصل (ها) التنبيه من اسم الإشارة بـ(أنا وأخواتها) من ضمائر الرفع المنفصلة كثيرًا نحو (ها أنا ذا) و(ها نحن أولاء) قال تعالى ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ﴾[٢]. وبغير الضمائر المذكورة قليلًا كقول الشاعر- البيت[٣].

ويرى الباحث التنبيه في المسألة على أمور:

١) حكم القلة متحقق عند البغداديّ في الفصل بغير ضمائر الرفع المنفصلة بين هاء التنبيه واسم الإشارة.

٢) جعل المرادي والسيوطي حكم القلة موجهًا في استخدام هاء التنبيه لا قضية التوسط والفصل بالقسم. ويميل الباحث إلى أن القلة متحققة في استخدام التركيب اللغوي لا حكم الفصل بين (الهاء) و(ذا) والله أعلم.

المسألة الحادية عشرة: الفصل بين (هـ) و(ذا) بالواو

قال الشاعر:

وَنحـن اقْتَسَـمْنَا المَـال نِصْـفَيْنِ بَيْنَنَـا فَقلـــت لَهُـــم: هَـــذَا لَهَـــا هَـــا وَذَا ليـــا [٤]

يقول البغداديّ: "على أنّ الفصل بالواو بين (ها) و (ذا) قليل والأصل: وَهَذَا ليا" [٥].

التحليل والتوضيح

تبع البغداديّ الرضي في حكم القلة في الفصل بغير الضمائر، ومذهب ابن مالك ما نقله السيوطي أن الفصل بالواو وقد تعاد (الهاء) بعد الفصل توكيدًا [٦].

واعترض أبو حيان على ذلك؛ لأنه مخالف لقول سيبويه قال: " وهذا مخالف لظاهر كلام سيبويه فإنه جعل (ها) السابقة في الآية ﴿هأنتم هؤلآء﴾ في منزلتها للتنبيه المجرد غير مصحوبة لاسم الإشارة لا أنها مقدمة على الضمير من الإشارة الثالثة" [٧].

---

(١) الجنى الداني، المرادي، (٣٤٩).

(٢) [آل عمران: ١١٩].

(٣) همع الهوامع، السيوطي، (ج١/٢٩٩).

(٤) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٣٠.

(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٥/٤٦١).

(٦)همع الهوامع، السيوطي، (ج١/٣٠٠).

(٧) ارتشاف الضرب، أبو حيان(ج٢/١٠٥)، وهمع الهوامع، السيوطي، (ج١/٣٠٠).

وهذه المسألة تقع في حكم المسألة السابقة [١] في حكم القلة.

المسألة الثانية عشرة: حذف الموصوف وإبقاء الصفة جارا ومجرورا في موضعه.

قال الشاعر:

رُبَّمَـــا تَكْـــرَهُ النُّفُـــوسُ مِـــنَ ا الْأَمْـــ ـــرِ لَـــــــهُ فَرْجَـــــــةٌ كَحَـــــــلِّ الْعِقَـــــــالِ [٢]

يقول البغداديّ: "على أنَّ (ما) نكرة موصوفة بجملة تكره النفوس. فحكم على كونها نكرة بدخول رُبَّ عليها وحكم بالجملة صفة على قياس نكرة رُبَّ من أنها موضوعة لتقليل نوع من جنس فلا بد أن يكون الجنس موصوفا حتى تحصل على النوعية، قال ابن الحاجب في شرح المفصل: وكونها اسما أولى؛ لأن الضمير العائد على الموصوف حذفه سائغ و(من الأمر) تبيين له. وإذا جعلت (ما) مهيئة كان قوله من الأمر واقعا موقع المفعول بتقديره تكره النفوس شيئا من الأمر. وحذف الموصوف وإبقاء الصفة جارا ومجرورا في موضعه قليل " [٣].

التحليل والتوضيح

نقل البغداديّ حكم القلة عن ابن الحاجب في حذف الموصوف وإقامة الجار والمجرور، واستشهد به أيضًا على أنَّ (ما) نكرة موصوفة بجملة (تكره النفوس)

يقول أبو حيان: "إن جاءت الجملة فعلية كانت (ما) مهيئة وإن كانت اسمية كانت كافة، ومذهب سيبويه أن (رُبَّما) إذا لم يكن بعدها مجرور تكون (ما) مهيئة فلا تليها إلا الجملة الفعلية المصدرة، بماضٍ لفظًا، ومعنى يلي رُبَّما، نحو: رُبَّما ضربت زيدًا ولا يجوز: رُبَّما زيدًا ضربت إلا في شعر، ورُبَّما حذف الفعل بعدها" [٤].

المسألة الثالثة عشرة: الحال من المضاف إليه

يقول البغداديّ: "مجيء الحال من المضاف إليه وإن كان قليلا فقد ورد منه كثير في الشعر "[٥].

سلبت سلاحي بائسا وشتمتني فيا خير مسلوب ويا شر سالب[٦]

---

(١) انظر: المسألة العاشرة: الفصل بين (هـ) و(ذا) بغير ضمائر الرفع المنفصلة.

(٢) البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص٥٠.

(٣) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٦/١٠٨).

(٤) أبو حيان، ارتشاف الضرب (ج٤/١٩٤٧).

(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٣/١٦٤)

(٦) البيت لتأبط شرا في ديوانه ص ٦٢.

التحليل والتوضيح

نقل البغداديّ حكم القلة عن ابن الشجري؛ حيث قال في المجلس الثالث من أماليه:"ولكنه عندي حال من مفعول سلبته المحذوف والتقدير سلبتني بائسا سلاحي"[١] وأضاف العكبري حكم الضعف مع القلة، قال ": والحال من المضاف إليه قَلِيل ضَعِيف وإن كان قد جاء في شعر العرب القديم"[٢] ويميل الباحث إلى رأي البغداديّ في المسألة؛ حيث ضعف مجيئ الحال من المضاف إليه بنقل ما ذكره عن ابن الشجري.

المسألة الرابعة عشرة: جزم بـ (إذا ما) فعلي الشرط

قال الشاعر:

فَقَـــامَ أَبُـــو لَيْلَـــى إِلَيْـــهِ ابْـــنُ ظَـــالِمٍ وَكَـانَ مَتَـى مَـا يَسْـأَلِ السَّـيْفَ يَضْـرِبِ [٣]

يقول البغداديّ: "ذهب ابن يعيش في شرح المفصل إلى أن الجزم بها في الشعر قليل"[٤].

التحليل والتوضيح

نقل البغداديّ حكم القلة عن ابن يعيش في ورود (إذا ما) عاملة الجزم في فعلي الشرط وجعل أبو علي الفارسي ذلك من ضرورة الشعر قال:" كان القياس أن تكف (ما) إذا عن الإضافة كما كفت؛ حيث وإذ لما جوزي بهما إلا أن الشاعر إذا ارتكب الضرورة استجاز كثيرًا مما لا يجوز في الكلام"[٥] وقد قال الخباز في إذا:" فلا تضاف إلى الاسمية؛ لأنها لما كانت للمستقبل جرت مجرى أدوات الشرط ويدلك على تمكنها في طلب الفعل أن من العرب من يحزم بها"[٦] وجعلها الفارضي بمعنى (إذ ما) [٧].

---

(١) أمالي الشجري،(٢٥/١).
(٢) شرح ديوان المتنبي، العكبري (٢٣٨/٣).
(٣) البيت للفرزدق في ديوانه ص ٢٧.
(٤) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٧/٧٧).
(٥) المصدر السابق ، والصفحة.
(٦) توجيه اللمع، ابن الخباز ٥٨٨
(٧) شرح الفارضي، (ج١٩/٤).

المسألة الخامسة عشرة: اسم التفضيل المقترن بأل الزائدة

قال الشاعر:

وَرَثْـــتُ مُهَلْهِـــلًا وَالخَيْـــرَ مِنْـــهُ زُهَيْـــرًا نِعْـــمَ ذُخْـــرُ الذَّاخِرِيْنَـــا [١]

يقول البغداديّ: "على أنَّ اللام في الخير زائدة ومن في منه تفضيلية. ويجوز أن يقدر أفعل آخر عاريا من اللام يتعلق به منه والتقدير: والخير خيرا منه. وقال الإمام البيضاوي في لب اللباب: ولا يستعمل أي: اسم التفضيل إلا بمن أو اللام أو الإضافة. والخير منه قليل" [٢].

التحليل والتوضيح

تبع البغداديّ البيضاوي في قلة جواز زيادة اللام تفضيلية كما في البيت والذي يظهر للباحث أنه قد أورد النقل اعتراضا منه على مذهب الرضي في الجواز، وجواز أن يقدر افعل آخر عاريا من اللام يتعلق به من اكثر منهم حصى والخير خيرا منه [٣]، وذكر الأزهري أن لحكم اسم التفضيل المقرون بـ (ال) وجهين: الاول مطابقته الموصوف تذكيرًا وتأنيثًا وتثنيه وجمعًا والثاني: لا يقترن بمن جاره للمفضل عليه؛ لأنهما يتعاقبان فلا يجتمعان[٤]،ويميل الباحث لراي البغداديّ في المسالة فمن النحاة من منع اقتران ال ومن التفضيلية وقدروا زياده ال[٥]،والله أعلم.

المسألة السادسة عشرة: تقدم من على أفعل التفضيل

قال الشاعر:

فَاِســتَنزَلَ الزَبّــاءَ قَســرًا وَهــيَ مِــن عُقــابِ لَـــــوحِ الجَــوِّ أَعلــى مُنتَمــى [٦]

يقول البغداديّ: "على أنَّ تقدم (من) على أفعل التفضيل إذا لم يكن مجرورها اسم استفهام خاص بالشعر وهذا مذهب الجمهور وهو قليل عند ابن مالك لا ضرورة" [٧].

---

(١) البيت لعمر بن كلثوم في ديوانه ص٨١.

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٨/٢٦١).

(٣) شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الإستراباذي ،(٤/٤٣٨).

(٤) شرح التصريح، خالد الأزهري،(٢/١٠٣).

(٥) مغني اللبيب، ابن هشام(٢/٧٤٤).

(٦) البيت لابن دريد في مقصورته ص٦.

(٧) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٨/٢٦٩).

التحليل والتوضيح

قيد النحاة جواز تقديم (من) التفضيلية على أفعل التفضيل بأن يكون المجرور بها اسم استفهام أو مضافا إلى اسم استفهام وقد أستشهد الرضي به على تقدم من علي أفعل التفضيل إذا لم يكن مجرورها اسم استفهام وهو خاص بالشعر ونقل البغداديّ جواز ذلك عند الجمهور وحكم القلة عند ابن مالك إلا أن ابن عقيل جعل هذا التقديم من الشذوذ ويغلب على ظن الباحث صحة ما ذهب اليه ابن عقيل بدليل ما ذكره ابن مالك:" ولولا أنَّ السماع ورد به لُمنع"(١).

المسألة السابعة عشرة: تسكين ما حقه النصب

قال الشاعر:

كَـــأَنَّ أَيْـــدِيهِنَّ بِالْقَـــاعِ الْقَـــرِقْ أَيـــدي جَـــوَاز يتعـــاطين الـــوَرِق (٢)

يقول البغداديّ: "على أنَّ تسكين الياء من أيديهن ضرورة والقياس فتحها. قال ابن جني في المحتسب عند قراءة الحسن: أو يعفو الذي. ساكنة اللام: وسكون الواو من المضارع في موضع النصب قليل وسكون الياء فيه أكثر" (٣).

التحليل والتوضيح

أورده البغداديّ هذا البيت شاهدًا على تسكين الياء للضرورة ونقل عن ابن جني تسكين الواو من المضارع المنصوب وحكم عليه بالقلة وعلل ابن جني أن السكون للألف؛ لأنها لا تتحرك أبدًا ثم أشبهت الياء الألف لقربها منها وسوف يتم شرح الضرورة في بابها إن شاء الله ولا يخفى علينا أن تسكين المتحرك من الضرورة وخص ابن مجاهد تسكين الواو في حالة الوصل:" وهذا إنما يكون في الوقف، فأما في الوصل فلا يكون"(٤).

وقد جعل ابن مالك ذلك ضرورة، قال: "ويقدر لأجل الضرورة نصب الياء والواو"(٥) واعترض أبو حيان ابن مالك في المسألة ونسب مذهبه الى أبي حاتم وهي عنده بمنزلة واحدة من الضرورة الحسنة. قال أبو حيان: "ما ذهب إليه المصنف جنوح إلى مذهب أبي حاتم وترك جادة

---

(١) التذييل والتكميل، أبو حيان،(٢٦٤/١٠).
(٢) البيت لرؤبة بن العجاج في ديوانه ص ١٠٧.
(٣) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٣٤٧/٨).
(٤) المحتسب، ابن جني (ج١٢٧/١).
(٥) شرح التسهيل، ابن مالك، (ج٥٧/١).

ماعليه الجمهور بأن هذا كله من ضرائر الشعر الحسنة"[١] وقد تباين رأي السيوطي بين الضرورة والشذوذ الذي لا يقاس عليه، قال:" وخلاف ذلك من الضرورة أو الشذوذ الذي لا يقاس عليه" [٢]وقد أنكر الدماميني دعوى الضرورة وجعل ذلك من الشذوذ كما نقل عنه البغداديّ في شرحه لأبيات المغني[٣]، ويميل الباحث إلى أنهما مستويان في الحكم كما صرح بذلك أبو حيان وحكم القلة خاص بالبغداديّ والله أعلم.

المسألة الثامنة عشرة: حذف أن ورفع الفعل

قال الشاعر:

جَزِعْتُ حِذارَ البَيْنِ يَوْمَ تَحَمَّلُوا وحَقَّ لِمثْلِي يا بُثَيْنَةُ يَجْزَعُ [٤]

يقول البغداديّ: على أنَّ أصله وحق لمثلي يا بثينة يجزع على أنَّ أصله: أن يجزع فحذفت أن وارتفع الفعل وهو نائب فاعل حق. قال ابن جني في سر الصناعة: وقد حملهم كثرة حذف أن مع غير الفاعل على أنَّ استجازوا ذلك مع اسم ما لم يسم فاعله وإن كان جاريا مجرى الفاعل وقائما مقامه وذلك قول جميل: أراد: أن يجزع. على أنَّ هذا قليل" [٥].

التحليل والتوضيح

نقل البغداديّ حكم القلة عن الرضي قال في باب إضمار (أن) في غير المواضع المذكورة:"واعلم أن (أن) تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرًا؛ لكنه ليس بقياس كما في تلك المواضع فلا تعمل لضعفها ... ويقل ذلك إذا كان مقدرًا باسم مرفوع..."[٦]، وأكد صحة ما ذهب إليه بنقله عن ابن جني؛ حيث علل الحذف بأن كثرة استخدامه مع الفعل المضارع جعلت هذا الحذف مستساغا مع المبني للمجهول ومن هنا حكم عليه بالقلة أما إذا كان الفعل مبنيا للمعلوم فحكمه الشذوذ اتفاقا كقول الشاعر:

ألا أَيُّهذا الزاجِرِي احضر الوغي ... وأنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَل أَنْتَ مُخْلِدِي [٧]

---

(١) التذييل والتكميل، أبو حيان، (ج١/٢١٥).
(٢) همع الهوامع، السيوطي، (ج١/٢١٢).
(٣) شرح أبيات المغني، البغداديّ، (ج٣/٢٨٩).
(٤) البيت لجميل بن معمرفي ديوانه ص ١١٩.
(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٨/٥٧٩).
(٦) شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الإستراباذي، (ج٥/٨٣).
(٧) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص٢٥.

ومن النحاة من يجعل ذلك ضرورة مستساغة في الشعر كابن هشام كما نقل عنه ابن جني في الخصائص قال: (يسرني تقوم) وينبغي أن يكون ذلك جائزا عنده في الشعر لا في النثر"[١]، كما ذكر ذلك ابن عصفور في كتابه الضرائر؛ حيث جعل كل ما ورد في هذا الباب من ضرورة الشعر وبعد تتبع المسألة يغلب على ظن الباحث أن هذا التركيب دارج في لغة العرب مستساغ وإن كان في الشعر إلا أن قولهم في المثل" تسمع بالمعيدي" واضطراب النحاة في هذا الحكم بين الشذوذ والقلة والضرورة دليل على أنَّ هذا التركيب دارج في لغة العرب فإن سيبويه قد قال في قوله(مره يحفرها) أن يكون الرفع على قوله مره أن يحفرها فلما حذفت أن ارتفع الفعل بعدها"[٢]، وإذا أردنا أن نناقش قول سيبويه فإنه من الجواز أن يكون الفاعل المصدر المؤول من أن والفعل وهذا التركيب جائز والله اعلم.

المسألة التاسعة عشرة: استعمال الفعل الماضي بعد إن الشرطية

قال الشاعر:

أَتَغْضَبُ إِنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ حُزَّتَا جِهَارًا وَلَمْ تَغْضَبْ لِيَوْمِ ابنِ خَازِمِ [٣]

يقول البغداديّ: "على أنَّه قد يستعمل الماضي في الشرط متحقق الوقوع وإن كان بغير لفظ كان؛ لكنه قليل" [٤].

التحليل والتوضيح

تبع البغداديّ الرضي في حكم القلة على جواز استعمال الفعل الماضي في الشرط متحقق الوقوع قال ":وليس بشيء؛ لأن الفرض أن ذلك ثابت، فلم يفرض ثبوت الثابت، وإنما جاء هذا على قلة"...وقال ابن هشام:"على أنَّه محمول على إقامة السبب مكان المسبب والأصل: أتغضب إن افتخر مفتخر بسبب حزه أذني قتيبة، إذ الافتخار بذلك مسبب عن الحز، أو على معنى التبين، أي: أتغضب إن تبين في المستقبل أن أذني قتيبة حزتا فيما مضى"[٥]. وقد نسب البغداديّ التأويل الأول، للسيرافي، وتبعه ابن السيد، والتأويل الثاني للزمخشري[٦]، ويميل الباحث إلى جواز التركيب

---

(١) الخصائص، ابن جني، (ج٢/٤٣٧).
(٢) سيبويه، الكتاب،(ج٣/٩٩).
(٣) البيت للفرزدق في ديوانه ص٦١٤.
(٤) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٩/٧٨).
(٥) مغني اللبيب، ابن هشام، (ج٩/٣٢٨).
(٦) شرح شواهد مغني اللبيب، البغداديّ، (ج١/١١٧).

فالقلة لا تمنع صحته إذا تؤول على وجه مرضي.

المسألة العشرون: حذف أن المصدرية من خبر عسى

قال الشاعر:

عَسَـى الْكَـرْبُ الّـذِي أَمْسَـيْتَ فِيـهِ يَكُـــــونُ وَرَاءَهُ فَـــــرَجٌ قَرِيـــــبُ [١]

يقول البغداديّ:" على أنَّه حذف أن من خبر عسى وهو قليل" [٢].

التحليل والتوضيح

يعد هذا البيت من أكثر الشواهد النَّحويَّة إيرادا في كتب النحاة، وهو شاهد على وقوع خبر عسى فعلا مضارعا مجردا من (أن) المصدرية، وحكمه القلة عند أكثر النحاة، وقد علل سيبويه ترك (أن)؛ لأن من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء[٣]، وتبعه المبرد، قال:" ولو واحتاج الشاعر إلى الفعل فوضعه في موضع المصدر جاز؛ لأنه دال عليه"[٤]،وقد اعترض ابن عصفور على سيبويه في إجازته الحذف في النثر كما فهم منه قال:" وظاهر كلام سيبويه يعطي أنه جائز في الكلام؛ لأنه قال: واعلم أن من العرب من يقول عسى يفعل تشبيها بكاد. فأطلق القول، ولم يقيد ذلك بالشعر. إلا أنه ينبغي أن لا يحمل كلامه على عمومه لما ذكره أبو علي من أنها لا تكاد تجيء بغير (أن) إلا في ضرورة. وأيضا فإن القياس يقتضي أن لا يجوز ذلك إلا في الشعر؛ ولأن استعمالها بغير أن إنما هو بالحمل على (كاد) لشبهها بها من حيث جمعتهما المقاربة. وهو مذهب أبي حيان"[٥]وتبعه تلاميذه من شراح الألفية والرضي و تبعهم البغداديّ في حكم القلة وأشار إلى قول الأعلم بأن هذا من الضرورة "[٦].ويرى الباحث أن القلة لا تمنع وروده في النثر. والله أعلم .

---

(١) البيت لهدبة بن الخشرم في ديوانه ص٥٩.

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٩/٣٢٨).

(٣) الكتاب، سيبويه، (ج٣/١٥٩).

(٤) المقتضب، المبرد، (ج٣/٦٩).

(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٩/٣٢٩).

(٦) المصدر السابق ، (ج٩/٣٢٨).

المسألة الحادية والعشرون: نفي الفعل الماضي ب(لا)

قال الشاعر:

وَأي فِعلٍ سَيِيءٍ لا فَعَلَه [١]

يقول البغداديّ:" على أنَّ عدم تكرر (لا) في الماضي خاص بالشعر بدليل أنه لا يجوز في غير الدعاء والقسم: لا قام زيد... وذهب ابن يعيش إلى أن نفي الماضي بـ(لا) قليل وهي معه بمعنى لم" [٢].

التحليل والتوضيح

نقل البغداديّ حكم القلة عن ابن يعيش في دخول (لا) على الفعل الماضي بغير قسم ولا دعاء وقد أولها النحاة بـ(لم) فقد حملها الخليل رحمه الله على قوله تعالى: ﴿**فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ**﴾[٣].

أي لم يصدق ولم يصل[٤]، قال ابن السراج وقد جاءت (لا) نافية مع الماضي في غير ضمير كما جاءت لم"[٥] وقد علل الأنباري صحة النفي بـ(لا) مع الماضي بأن (لا) مع الماضي بمنزلة (لم) مع المستقبل[٦]، وصرح المرادي –أيضًا– بحكم القلة و زاد لصحة التركيب التكرار، قال:" وقد تدخل (لا) النافية على الماضي قليلا والأكثر حينئذ تكون مكررة"[٧]، وقد جعل البغداديّ عدم تكرار (لا) من الشذوذ في ما قاله في شرح أبيات المغني وتبع بذلك ابن هشام قال:" على أنَّ ترك لا هنا شاذ"[٨]. ولا يميل الباحث إلى الشذوذ في عدم تكرارها لوروده في القرآن الكريم، لقوله تعالى: ﴿**فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ**﴾[٩]. والله أعلم.

---

(١) نسبه البغداديّ في الخزانة لشهاب بن العيف العبدي١٠/٩٠، وبلا نسبة في الجمل ٣٢١، وأمالي الشجري (ج٢/٣٢٤.

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (١٠/٨٩).

(٣) [القيامة:٣١].

(٤) الجمل، الخليل، (٣٢١).

(٥) الأصول في النحو، ابن السراج، (ج٢/٦٠).

(٦) الإنصاف، الأنباري، (ج١/٦٤).

(٧) الجني الداني في حروف المعاني، المرادي، (٢٩٧).

(٨) شرح أبيات مغني اللبيب، البغداديّ،(ج٤/٣٩٢).

(٩) [البلد: ١١].

المسألة الثانية والعشرون: مجيء المضارع خبر (أن) الواقعة بعد (لو)

قال الشاعر:

تَمُـــــدُّ بِالْأَعْنَـــــاقِ أَوْ تَلْوِيهَـــــا وَتَشْـــــتَكِي لَـــــوْ أَنَّنَـــــا نُشْـــــكِيهَا [١]

يقول البغداديّ: "على أنَّ مجيء المضارع خبر أن الواقعة بعد لو قليل والكثير الماضي، وجواب لو محذوف دل عليه تشتكي" [٢].

التحليل والتوضيح

حكم البغداديّ بالقلة على مجيء الفعل المضارع خبر (أن) الواقعة بعد (لو) وظاهر حكمه ما فهمه من الرضي في قوله: "وإذا حصل الفعل فالأكثر كونه ماضيا"[٣]، ومذهب ابن مالك أن المضارع إذا وقع بعد (لو) صرف معناه إلى الماضي قال في الألفية:

وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرِفَا إِلَى المُضِيِّ نَحْوُ لَوْ يَفِيْ كَفَى [٤]

وذكر المرادي [٥] أن (لو) تنفرد بمباشرة أن، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾[٦] و(لو) حرف مختص بالدخول على الفعل فلا يليها إلا فعل أو معمول فعل مضمر يفسره ظاهر بعده، واعترض المرادي [٧]على ابن عصفور لقوله إن الفعل المضمر لا يليها إلا في الضرورة أو في نادر الكلام وذلك لوروده في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ﴾ [٨] وفي هذا الاعتراض رد علي البغداديّ بقلة مجيء الفعل المضارع خبر أن الواقعة بعد لو قليل والله أعلم.

---

(١) البيت بلا نسبة في إصلاح المنطق ١٧٤، والخصائص (ج٣/٧٣، وسر صناعة الإعراب (ج١/٥٠.

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (١١/٣١٦).

(٣) شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الإستراباذي ، (ج٦/٢٢٨).

(٤) الألفية، ابن مالك، (٤٧).

(٥) الجنى الداني، المرادي، (٢٧٩).

(٦) الحجرات، (٢٦/٥)

(٧) الجنى الداني، المرادي، (٢٧٩).

(٨) [الإسراء:١٠٠].

ثانيًا: حكم النادر

أولًا: النادر لغة واصطلاحًا

لغة: ندر الشيء يندر ندورًا: سقط، وقيل: سقط وشذَّ ونوادر الكلام تندُرُ، وهي ما شذَّ وخرج من الجمهور، وذلك لظهوره [١].

اصطلاحًا: النادر أقل من القليل، فالثلاثة قليل والواحد نادر. والنادر ما قل وجوده وإن لم يكن بخلاف القياس [٢]، أو هو: الذي يكون وجوده قليلا وإن كان على القياس [٣]. والندرة في عمومها لا تصلح لتعميم الحكم، واعتماده والنادر من الاستعمالات لا حكم له، وإنَّما الحكم للكثرة والأرجحية، ولهذا فإنَّ حالات الندرة قد تصلح للحجيَّة؛ ولكنَّها لا تصلح للتعميم وقياسية الاستعمال[٤].

ثانيًا: حكم النادر عند النحويين

أبو عمرو بن العلاء أول من ينسب إليه كتاب في النوادر، وكذلك نوادر أبي زيد الأنصاري ومثل هذه الكتب تعنى بدراسة الألفاظ والتعبيرات الغريبة التي تجري على القواعد المعروفة ولا على اللغة الواضحة الشائعة الاستعمال [٥].

ويعد الزجاجي أول من أطلق لفظ النادر حكمًا نحويًا، يقول في باب لام التعريف: " ومن نادر ما دخلت عليه الألف واللام للتعريف قولهم الآن في الإشارة إلى الوقت الحاضر"[٦].

ومن أمثلة النادر قول ابن عصفور في مسألة العطف على موضع اسم (إنَّ) "وأمَّا إذا قلت: (إنَ زيدًا قائمٌ فإنَّ الرافع لزيدٍ، وهو التعرّي، قد زال ولم يبق للرفع مجوِّز، فلذلك لم يجز العطف عندهم على الموضع هنا بقياس، بل بابه أن يجيء في الشعر وإن جاء في الكلام فنادر بحيث لا يقاس عليه"[٧]. ويصف ابن مالك نصب (غدوة) بعد (لدن) بالندرة قائلا:

والزموا إضافةً لدن فجرّ ... ونصبُ غدوةٍ بهما عنهم ندر [٨]

---

(١) لسان العرب، ابن منظور، (ج٦/١٦١)

(٢) التعريفات، الجرجاني، (٢٣٥)

(٣) جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، الأحمد نكري، (ج٢/٨٩).

(٤) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، اللبدي، (٢١٩).

(٥) اللغة العربية وعلومها، كحالة، (٤٥)

(٦) اللامات، الزجاجي، (٤٩)

(٧) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، (ج١/٤٦١)

(٨) الألفية، ابن مالك، (٣٧)

ويقول ابن عقيل: "ويجوز في (غدوة) الجر، وهو القياس، ونصبها نادر في القياس[١].

ثالثًا: حكم النادر عند البغداديّ في خزانة الأدب

المسألة الأولى: جمع فاعل المعتل اللام على فعال

قال الشاعر:

جذب الصواريين بالكرور[٢]

يقول البغداديّ: "على أنَّ الصراري جمع صراء وهو جمع صار بمعنى الملاح وهو السفان الذي يجري السفينة والصاري بالصاد والراء المهملتين على وزن القاضي معتل اللام بالياء وجمعه على (صوار) قياس مطرد؛ لأنه جمع فاعل اسما لا وصفا بخلاف جمعه على صراء إذ جمع فاعل المعتل اللام على فعال نادر، نحو: جان وجناء وغاز وغزاء وقار وقراء" [٣].

التحليل والتوضيح

حكم البغداديّ على ما جاء مجموعا من اسم الفاعل من الفعل المعتل اللام كقضى ودعا جمعه على فعال نادر؛ فالقياس المطرد جمعه على فواعل كـ(صواري). وقد نقل حكم الندرة عن الرضى وهو مذهب أكثر النحاة قال ابن الناظم: " ونَدَرَ أيضا فُعَّلٌ وفُعَّالٌ في المعتلِ اللامِ من فاعل أول فاعلة نحو: غَازٍ وغُزَّى وعَافٍ وعُفَّى، وقالُوا: غُزَّاءٌ في جمع غَازٍ "[٤].

وتبعه ابن عقيل بقوله:" ونَدَرَ فُعَّلٌ وفُعَّالٌ في المعتلِ اللامِ المذكَّرِ نحو: غَازٍ وغُزَّى وسَارَ وسُرَّى، وعَافٍ وعُفَّى، وقالُوا: غُزَّاءٌ في جمع غَازٍ وسُرَّاءٌ في جمع سَارٍ "[٥]، وكذلك حكم ناظر الجيش بقوله: "ندر غزاء في جمع غاز"[٦]، والهمزة منقلبة عن أصل" كما قال الأزهري:" قلبت الواو والياء همزة لتطرفها إثر ألف زائدة"[٧].

---

(١) شرح ابن عقيل، ابن عقيل، (ج٢/٦٩)

(٢) البيت للعجاج في ديوانه ص ٢٣٢.

(٣) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١/١٦٦).

(٤) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١/١٦٦).

(٥) شرح ابن عقيل، ابن عقيل، (ج٤/١٢٤).

(٦) تمهيد القواعد، ناظر الجيش، (ج٩/٤٧٩٥).

(٧) شرح التصريح، خالد الأزهري (ج٢/٥٣٦).

المسألة الثانية: الشرط بـ(أنت) في لغة العرب

قال الشاعر:

أَبـــا خُراشَـــةَ أَمَّـــا أنـــتَ ذا نَفَـــرٍ فـــإنّ قـــومِيَ لـــم تَـــأْكُلْهُمُ الضَّـــبُعُ [١]

يقول البغداديّ:" أصل (أما) أنت؛ لأن كنت... ومن الغرائب ما نقله صاحب نفحات الأرج في شرح أبيات الحجج عن الأصمعي أن العرب تجازي بأنت فتقول: ما أنت منطلق أنطلق معك. وهذا نادر ولا يعتبر، فإن المجازاة لا تقع إلا على الفعل وأما الأسماء فإنها لا يصح عليها المجازاة " [٢].

التحليل والتوضيح

اعترض البغداديّ على صاحب نفحات الأرج في شرح أبيات الحجج[٣] في نقله عن الأصمعي أن العرب تجازي بـ(أنت)، فتقول: ما أنت منطلق أنطلق معك. وقوله "نادر فلا يعتبر"[٤] –بعد البحث في المسألة– وجدت سيبويه يقول: "كأنهم قالوا إذا صرت منطلقًا فأنا أنطلق معك؛ لأنها في معنى (إذا) في هذا الموضع"[٥].

وقد جعلها ابن جني عوضًا عن (كان) محذوفة قال: " أي لأن كنت ذا نفر قويت وشددت"[٦]، وتبع الزمخشري سيبويه في كونها عوضًا عن الفعل المضمر، قال: " وما مزيدة معوضة من الفعل المضمر " [٧]. هنا نجد البغداديّ قد حكم بالندرة فيها وأشار إلى عدم الالتفات إلى مثل هذا التركيب؛ وهذا ميل منه لمذهبهما والله اعلم.

---

(١) البيت للعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٢٨.

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١٧/٤).

(٣) لم أقف على صاحبه، ولم يشر له المحقق رحمه الله.

(٤) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١٧/٤).

(٥) الكتاب، سيبويه، (ج٢٩٤/١).

(٦) الخصائص، ابن جني، (ج٣٨٣/٢).

(٧) المفصل، الزمخشري، (١٠٣).

المسألة الثالثة: الفصل بين المتضايفين بغير الظرف

قال الشاعر:

تَمُــرُّ علـــى مـــا تَسْـــتِمِرُّ وَقَـــدْ شَـــفَتْ غَلائِـــلَ عَبْـــدُ القَـــيْسِ مِنْهَـــا صُـــدُورِهَا [1]

يقول البغداديّ:" الفصل بين المتضايفين بغير الظرف نادر كما هنا، والأصل: وقد شفت غلائل صدورها عبد القيس منها؛ ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالفاعل وبالجار والمجرور. قال السيرافي هذا قبيح جدًا" [2].

التحليل والتوضيح

حكم البغداديّ على الفصل بين المتضايفين بغير الظرف بالندرة، وقيد الرضى الفصل بالقسم مع قلته نحو: (هذا والله غلام زيد) [3]، وجعل السيرافي ذلك من القبح، قال: "أراد: وقد شفت عبد قيس منها غلائل صدورها وهذا قبيح جدا"[4]، وقد أجاز ابن مالك هذا التوجيه، واعترض على السيرافي في كونه غير متعين لاحتمال جعل غلائل غير مضاف وقد سقط التنوين لمنعه من الصرف وجر (صدورها) بدل من الضمير في قوله منها [5]، وقد تبع ابن مالك في الحكم عليه بالنادر بالإضافة إلى كونه ضرورة؛ فالفصل عنده ضرورة نادرة[6]. ولم يقف الباحث على من علق على الشاهد بغير هذين الحكمين، وقد اعترض البغداديّ على البيت وطعن في فصاحته لجهل القائل به كما نقل عن الأنباري [7]، ونقل البغداديّ عن ابن السيد رأيه في أن البيت من أفحش ما جاء في الشعر للضرورة [8]، ويميل الباحث الى إنكار البغداديّ لهذا البيت وعدم موافقته إياه.

---

(١) البيت بلا نسبة في شرح كتاب سيبويه (ج٢٤٢/١)، والإنصاف (ج٣٥٠/٢)، وشرح الكافية (ج٩٩١/٢)، وشرح التسهيل (ج٢٧٤/٣).

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٤١٣/٤).

(٣) شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الإستربادي، (٣٢٩/٣).

(٤) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، (٢٤٢/١).

(٥) شرح التسهيل، ابن مالك، (٢٧٤/٣)، شرح كتاب سيبويه، (٢٤٢/١).

(٦) ابن مالك، شرح كتاب التسهيل (٢٧٤/٣).

(٧) الإنصاف، الأنباري، (ج٣٥٠/٢).

(٨) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٤١٣/٤).

المسألة الرابعة: (بجل) كان اسم فعل بمعنى الأمر

قال الشاعر:

فمَتَـــى أهْلِـــكْ فَـــلا أحْفِلْـــهُ بَجَلـــي الآنَ مِـــنَ العَـــيشِ بَجَـــلْ [١]

يقول البغداديّ:" على أنَّ(بجل) كان في الأصل مصدرا بمعنى الاكتفاء ثم صار اسم فعل بمعنى الأمر فإن اتصل به الكاف كان معناه اكتف أمر مخاطب حاضر. وإن اتصل به الياء كان معناه لأكتف أمر متكلم نفسه كما أن (قد) و(قط) كذلك" [٢].

التحليل والتوضيح

نقل البغداديّ عن الرضي جواز إلحاق نون الوقاية لـ(بجل) وجعل حذفها أولى من إثباتها، ونقل عن ابن هشام جواز ورود ذلك نادرًا[٣]. وقد فصل المرادي الشرح في (بجلي) فهي عنده لفظ مشترك يكون اسمًا وحرفًا: فأما (بجل) الحرفية فجرت جوابًا بمعنى (نعم)، ويكون في الخبر والطلب. وأما الإسمية فلها قسمان: أن تكون اسم فعل بمعنى يكفي فيلحقها نون الوقاية مع ياء المتكلم، فيقال (بجلني)، والثاني اسم بمعنى حسب، فتكون الياء المتصلة بها مجرورة الموضع، ولا يلحقها نون الوقاية، وذكروا أنها تلحقها قليلًا.

وقد نقل الشاطبي في شرحه عن ابن مالك جواز الإلحاق مطلقًا وقد تبعه ابن هشام في شرحه للألفية، واعترضه الدماميني وفصل الحكمين فإثباتها واجب كونها اسم فعل بمعنى (كفى)، وإذا كانت حرف إيجاب بمعنى(نعم) أو بمعنى (حسب) جاز الإلحاق والترك، والإلحاق من الندرة. وخلص الباحث إلى أن النحاة قد أجازوا إلحاق نون الوقاية لأسماء الأفعال وتركها، فمن ألحقها نظر لعملها ومن تركها نظر لأصلها، والله أعلم.

المسألة الخامسة: مجيء الحال مصدرًا معدولًا على وزن فعالِ

قال الشاعر:

وَالخيلُ تَعدُو بِالصَّعيدِ بَدَادِ [٤]

يقول البغداديّ: "على أنَّ (بداد) وصف مؤنث معدول عن متبددة؛ أي: متفرقة فهو حال... صنيع الشارح أحسن فإن الحال نادر وقوعها معرفة" [٥].

---

(١) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ١٤٨.

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٦/٢٤٨).

(٣) المصدر السابق، والصفحة.

(٤) البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص٥٢، وصدره: وذكرت من لبن المحلق شربة ... ...

(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٦/٣٦٤).

التحليل والتوضيح

تبع البغداديّ الرضي في توجيه البيت قول الشاعر (بداد) على أنَّها حال مؤولة بمشتق بمعنى متبددة، وقد خالف بذلك سيبويه[١]، فهي عنده حال معدول عن مصدر مؤنث، اسم للتبدد معدول عن مؤنث (بدة)، ثم عدلها إلى (بداد)، وقد تبع الأعلم سيبويه في توجيه البيت قال: " الشاهد فيه: قوله بداد وهو اسم للتبدد معدول عن مؤنث كأنه سمى المتبدد بدة، ثم عدلها إلى بداد كما سمى البر برة[٢].

ويميل الباحث لمذهب سيبويه؛ وذلك لأن (فعال) عندما يكون معدولًا يقصد بها الحالية فلا تكون معرفة في السياق، والحال ليس من الأصل في العلمية وإنما في المصدر المعدول.

وذلك لأن (فعال) يكون معدولًا عن علم مؤنث كحذام، وإما أمر كنزال، وإما مصدر كحماد، وإما حال كالبيت.

المسألة السادسة: بناء مفعال من أفعل

قال الشاعر:

شُمَّ مَهاوِينَ أبْدَانَ الجَزُورِ مَخا مِــيصِ العَشِــيّاتِ لا خُــورٍ ولا قَــزَمِ [٣]

يقول البغداديّ: " على أنَّ (مهاوين) جمع مهوان من أهان وبناء مفعال من أفعل قليل نادر والكثير من فعل" [٤].

التحليل والتوضيح

حكم البغداديّ على ما جاء على وزن فعال ومفعال وفعول من أفعل بالقلة والندرة، والكثير عنده مما كان على وزن فعل، وقد تبع الرضي في أصل البناء. ولو تتبعنا المسألة عند سيبويه نجده قد أشار في كتابه إلى أن البيت ليس بحجة عند الأصمعي[٥] ؛ فعدى (مهاوين) إلى أبدان الجزور، وهي جمع (مهوان) مثل (منحار) ومعناه أنه يهين اللحم إذا نحر الجزور.

قال ابن السيد (مهاوين) جمع (مهوان)، ورجل معطاء من أعطى، فمهاوين جمع مهوان

---

(١) الكتاب، سيبويه، (ج٣/٢٧٥).
(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٦/٣٦٣).
(٣) البيت للكميت بن زيد في ديوانه ص ٣٨٨.
(٤) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٨/١٥٠).
(٥) الكتاب، سيبويه، (ج١/٤٤٤).

من أهان[١].

وجعل ابن مالك أصله (مهين) قال في شرحه: " مهاوين جمع مهوان، وكان أصله مهين مبني على مفعال لقصد المبالغة واستصحب العمل له مفردًا و مجموعًا"[٢]. و بقوله قال أبو حيان[٣].

وتبعه شراح الألفية[٤]، ويغلب على ظني أن البغداديّ حكم بالقلة والندور على هذا البناء استنادًا لقول سيبويه، "وهذا البيت ليس بحجة عند الأصمعي"، فقد ذهب النحاة في بناء (مهاوين) من مهين الذي صيغ من أهان، متبعًا الرضي في أصل البناء لا في الحكم، قال الرضي: "رُبَّ ما بني فعال ومفعال من أفعل، نحو حساس ودراك"[٥].

المسألة السابعة: إعمال صيغ المبالغة المحولة من اسم الفاعل على وزن فعيل أو فعل

قال الشاعر:

حَتَّـــى شـــآها كليـــــــلٌ موهنًـــا عمـــلٌ باتـت طرابًـــا وَبَـات اللَّيْـل لـم ينـم [٦]

يقول البغداديّ: " على أنَّ سيبويه قال: إذا حول فاعل إلى فعيل أو فعل عمل أيضًا. وأنشد هذا البيت فإن (كليلا) قد عمل في قوله: موهنًا" [٧].

التحليل والتوضيح

حكم البغداديّ على إعمال (كليل) في (موهن) بالقلة والندرة، واعترض المبرد على سيبويه في المسألة بأن موهنًا ظرف فيعمل فيه معنى الفعل[٨]، قال المبرد: "وليس هذا بحجة في واحد منهما؛ لأن موهنًا ظرف وليس بمفعول، والظرف إنما يعمل فيه معنى الفعل كعمل الفعل"[٩].

---

(١) الحلل في شرح أبيات الجمل، ابن السيد البطليوسي، (٢٢).
(٢) شرح التسهيل، ابن مالك، (ج٣/٨٠).
(٣) التذييل والتكميل، أبو حيان، (١٠/٣١٣).
(٤) التوضيح، المرادي، (ج٢/٨٥٥).
(٥) شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الإستراباذي، (ج٤/٣٩٨).
(٦) البيت لساعدة بن جوية في ديوانه ص (٢٤٦).
(٧) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٨/١٥٥).
(٨) الكتاب، سيبويه، (ج١/١١٤).
(٩) المقتضب، المبرد، (ج٢/١١٥).

وقد أورد السيرافي اعتراض النحاة على سيبويه بقوله: " فقال النحويون هذا غلط من سيبويه بيّن وذلك أن (كليل) هو البرق، ومعناه البرق الضعيف، وكذا رجل كليل إذا كان ضعيفًا وفعله لا يتعدى، والموهن الساعة من الليل، فهو ينتصب على الظرف"(١).

وقد تؤول لسيبويه أن (كليل) في معنى (مكل)، ووزنه مفعل وفعيل في معنى الفعل المتعدي. قال ابن يعيش: "وخالف سيبويه أكثر النحويين في بناءين من هذه المثل الخمسة، وهما "فعل" و"فعيل". قالوا: لأن "فعلا" و"فعيلا"، بناءان موضوعان للذات والهيئة التي يكون الإنسان عليها، لا لأن يجريا مجرى الفعل، فهما كقولك: "رجل كريم وظريف"، و"رجل عجل ولقن"، إذا كان ذلك كالطبيعة، وحملوا ما احتج به من الأبيات على غير ما ذكره"(٢). وذهب مذهب سيبويه وصححه قال: "والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، وهو القياس؛ لأن صفات المبالغة إذا كانت معدولة؛ جاز أن تتعدى. فمن ذلك "فعول"، و"مفعال"، و"فعال"، فهكذا سبيل "فعيل" إذا كان معدولا"(٣).

ودفع ابن مالك الاعتراض عن سيبويه باعتراضه على الشنتمري، وأصل اعتراضه مخالفته له في التأويل، قال في تأويله: " موهنًا هذا عندي تكلف لا حاجه إليه، وإنما ذكر سيبويه هذا البيت شاهد على أنَّ فاعلًا قد يعدل إلى فعيل وفعل على سبيل المبالغة كما يعدل به إلى "فعول" و"فعال" و"مفعال". فذكر هذا البيت لاشتماله على "كليل" المعدول به عن "كال" وعلى "عمل" للعدل به عن "عامل". ولم يتعرض لوقوع الإعمال وإنما حجته في إعمال "فعيل" قول بعض العرب: "إن الله سميعٌ دعاء من دعاه" رواه بعض الثقات"(٤).

وممن دفع عن سيبويه –أيضًا– أبو حيان في تأويل الشنتمري: " وهذا التأويل ليس بجيد؛ لأنه يتنافى صدر البيت وعجزه؛ لأنه قال: وباتَ الليلَ لم ينم، ولا يمكن أن يوصف بأنه كالٌّ في أوقات الليل. وأيضًا فإنه قال: عَمِلٌ، وهو يدلُّ على كثرة العمل" (٥).

ويميل الباحث إلى أن البغداديّ وقف موقفًا وسطًا بين سيبويه ومخالفيه في حكمه بالاستدلال وذلك من وجوه:

---

(١) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، (ج١/٤٤٣).
(٢) شرح المفصل، ابن يعيش، (ج٤/٩١).
(٣) المصدر السابق، (ج٤/٩٢).
(٤) شرح الكافية، ابن مالك، (ج٢/١٠٣٧).
(٥) التذييل والتكميل، أبو حيان، (١٠/٣١٥).

الأول ذكره في النقل: "هذا كلامه"، اعتراض منه على الرضى، وذكره لرأي التبريزي في شرح الكافية أن البيت موضوع، وما كان لسيبويه أن ينقل عن واضع. وأيضًا اقراره في شرح أبيات المغني، وبنقله عن أبي إسحاق في الحجة لسيبويه في إعمال فعيل: إن الأصل كان لا يعمل إلا ما جرى على الفعل، فلما أعملوا ضروبًا؛ لأنه بمعنى ضارب، وجب أن يكون فعيل مثله، قال: ومنه قدير، وسيبويه أورد هذا على أنَّه للمبالغة في كال، وكال يتعدى إلى مفعول على تقديره، وكأن الذي عند سيبويه أن كللت يتعدى، ويكون معناه أنه كلل الموهن، أي: جعل يبرق فيه برقا ضعيفا، وزعم أن كليلا بمعنى مكل وليس هذا من مذهب سيبويه في شيء؛ لأن سيبويه غرضه ذكر فعيل الذي هو مبالغة فاعل، وما تعرض لفعيل الذي هو بمعنى مفعل. وقد روى أبو الحسن اللحياني في "نوادره" أن بعض العرب يقول في صفة الله –عز وجل: " هو سميعٌ قولك وقول غيرك، بتنوين سميع ونصب قولك، وهذا يشهد لصحة مذهب سيبويه"[١].

المسألة الثامنة: تقديم معمول معمول أن المصدرية عليها

قال الشاعر:

كَانَ جزائي بالعصا أَن أُجْلَدا [٢]

يقول البغداديّ: " على جواز تقديم معمول معمول أن المصدرية عليها فإن قوله[٣]: بالعصا وقال البصريون: معمول الصلة من تمام الصلة فكما لا يجوز تقديم الصلة على أنَّ كذلك لا يجوز تقدم معمولها عليها. وأجابوا عن هذا كما قال الشارح المحقق بأنه نادر أو هو متعلق بأجلد مقدرا يريد: بأن أجلدا" [٤].

التحليل والتوضيح

تبع البغداديّ الرضى في حكمه الندرة على تقديم معمول معمول أن (بالعصا) على (أن أجلدا)، وقد منع الرضي ذلك، قال: " لا يتقدم على أنَّ الموصولة معمول معمولها" [٥]. وأجاز

---

(١) شرح أبيات المغني، البغداديّ، (ج٦/٣٢٥).

(٢) البيت للعجاج في ملحق ديوانه ص ٢٨٢، والمحتسب (ج٢/ ٣١٠)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (ج٨/ ١٤٣)، وشرح شافية ابن الحاجب (ج٢/ ٣٣٦)، واللامات ٥٩، والمنصف (ج١/ ١٢٩)، وهمع الهوامع (ج١/ ٨٨، ١١٢)، (ج٢/ ٣).

(٣) يعني تقديم متعلق معمول أن المصدرية عليها، فإن قوله :"بالعصا"يتعلق بقوله:"أجلدا" وهو معمول (أن).

(٤) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٨/٤٢٨).

(٥) شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الإستراباذي،(ج٥/٣٦).

ذلك الفراء من الكوفيين وأبوعلي الفارسي، قال في توجيه قوله تعالى: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾[1] الباء في قوله (بالوالدين) يجوز أن تتعلق بـ(وصينا) بدلالة قوله: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِۦ﴾ [2] ويجوز أن تتعلق بالإحسان، يدلّ على ذلك قوله: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِىٓ إِذْ أَخْرَجَنِى مِنَ ٱلسِّجْنِ﴾[3]، ولا يجوز أن تتعلق الباء في الآية بالإحسان لتقدّمها على الموصول؛ ولكن يجوز أن تعلقها بمضمر يفسره الإحسان، كما جاز ذلك في الفعل في نحو: ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ [4].

ويقول الباحث: إن البغداديّ لا يؤيد الندرة في المسالة والوجه عنده أنها للتبيين بدليل نقله عن أبي علي الفارسي في كتابه الإيضاح جواز التقدم للتبيين بـ(أعني)، وقد نقل عن ابن جني ما يوضح رأيه فيقول:" وقد تكلم على التبيين بأبسط من هذا في شرح تصريف المازني قال إن كان التقدير أن أجلدا بالعصا خطأ؛ لأن الباء في صلة (أن) ومحال تقديم شيء من الصلة على الموصول؛ ولكنه جعل الباء تبيينا ومثله قوله تعالى: ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ فلما قدم جعلت تبيينا فأخرج عن الصلة ومعنى التبيين أن تعلقه بما يدل عليه معنى الكلام"[5]. وقد نقل المرادي عن ابن مالك في تنبيهاته حكم النادر قال:" أجاز الفراء تقديم معمول معمولها عليها مستشهدا بقوله في البيت، قال في التسهيل لا حجه في استشهاد به الندرة أو إمكان تقدير عامل مضمر"[6]، قال ابن عقيل والأجمل (كان جزائي أن أجلدا بالعصا أن أجلد)، فحذف المفسر لدلال المفسر"[7]، يقول الباحث حكم الندرة غير متحقق في البيت لإمكان تقدير متعلق دل عليه المذكور. والله أعلم.

---

(١) [النساء:٣٦].

(٢) [الأنعام: ١٥١].

(٣) [يوسف:١٠٠].

(٤) [يوسف:٢٠]

(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٨/٤٣١).

(٦) التوضيح، المرادي، (١٢٣٦/٣).

(٧) المساعد، ابن عقيل(ج٣/٦٢).

المسألة التاسعة: تقديم معمول(أن) عليها

قال الشاعر:

وشِفَاءُ غَيّكَ خابرًا أنْ تسألي[1]

يقول البغداديّ: "على أنَّ تقدم خابرا على (أنَّ) نادر أو هو منصوب بفعل يدل عليه المذكور والتقدير: تسألين خابرًا"[2].

التحليل والتوضيح

هذا البيت كالذي قبله في حكم الندرة، وأضيف –هنا– أن الأنباري جعل ذلك ضرورة كثيرة في الشعر، قال: "وجعل هذا المُظْهَر تفسيرًا لذلك المقدر، وهذا النحو في كلامهم أكثر من أن يحصى، والله أعلم"[3]. وشرح الشيخ محيي الدين درويش المسألة وقال ما خلاصته أن الذي دعا البصريين في توجيه هذا البيت بهذه الطريقة ومخالفة الكوفيين: "غير أنا نبادر فنقرر أنا لا نرى مع كثرة الشواهد التي تثبت في مسألة من المسائل أن نعرض عن الشواهد ثم نتمسك بالتعليل؛ لأن هذا عدول عن النص إلى القياس، وذلك لا يجوز، فاعرف هذا، ولا تغفل عنه"، وهذا يؤكد قول الباحث أن حكم الندرة غير متحقق في البيت لإمكان تقدير متعلق دل عليه المذكور كما ذكرنا في المسألة السابقة، والله أعلم.

المسألة العاشرة: إعراب الفعل بعد (كيما)

قال الشاعر:

إذا أَنــتَ لَــم تَنفَــع فَضُــرَّ فَإِنَمــا يُرَجَّـــــى الفَتَــى كَيمــا يَضُــرُّ ويَنفَــعُ[4]

يقول البغداديّ: "على أنَّ (يضر) بالرفع وما: كافة وقيل: مصدرية وكي: جارة؛ أي: لمضرته ومنفعته... قال العيني: إن دخول كي على المصدرية نادر" [5].

التحليل والتوضيح

نقل البغداديّ حكم النادر عن العيني؛ حيث جعل دخول (كي) على ما المصدرية نادرًا، ووجه قول الشاعر بأن (ما) كافة أو مصدرية، و(كي) جارة. قال ابن مالك: " وهي على ضربين: أحدهما: أن تكون حرف جر، ولذلك ساوت اللام في المعنى والاستعمال... والثاني: أن تكون مصدرية ناصبة للمضارع، ولذلك حسن دخول لام الجر عليها في السعة، كقوله تعالى: ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى

---

(١) البيت لربيعة بن مقروم في ديوانه ص ٤٧.

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٨/٤٣٣).

(٣) الإنصاف، الأنباري، (ج٢/٤٨٨).

(٤) البيت لقيس بن الخطيم في ديوانه ص٨٠.

(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٨/٤٩٩).

﴿الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾[1] فإن حرف الجر لا يجوز أن يدخل على مثله. وإنما نصبت المضارع لشبهها بأن في كونها مصدرية مختصة بالمستقبل، وهي على حرفين أولهما مفتوح وثانيهما ساكن. وإذا دخلت (كي) على الفعل مجردة من اللام، احتمل أن تكون الناصبة للفعل، واللام قبلها مقدرة تقديرها في نحو: جئت إليك لتحسن، واحتمل أن تكون الجارة، والفعل بعدها منصوب بأن لازمة الإضمار عند البصريين إلا في الضرورة"[2].

قال أبو حيان: "ويحتمل عندي أن تكون كافة[3]، واعترض على ابن مالك في أن (ما) ليست مصدرية، وقوله ما ذهب اليه المصنف من أن "ما" مصدرية في هذا البيت غير موافق عليه؛ بل ذهب أصحابنا إلى أن (ما) كافة لـ(كي) عن العمل، وأن "كي" في البيت هي الناصبة بنفسها لا الجارة، وأن "ما" كفتها عن العمل كـ"ما" اللاحقة لـ"رُبَّ" في قوله: (رُبَّما يود)، فيكون الفعل الواقع بعدها مرفوعا، وعليه أنشدوا "كيما يضر وينفع"[4].

وحكم المرادي بالندرة أيضًا على دخول (كي) على (ما) المصدرية في قوله: "أما "كي" فتجر ثلاثة أشياء: الأول: "ما" الاستفهامية "كقولهم" في السؤال عن "علة" الشيء: كيمه؟ بمعنى: لمه؟

الثاني: "أن" المصدرية مع صلتها في نحو: "جئت كي تفعل" في أحد الوجهين. الثالث: "ما" المصدرية مع صلتها كما البيت"[5].

ومال البغداديّ لقول العيني في الندرة، ويتضح ذلك بنقله في شرح أبيات المغني. يقول: " ورأيت في "طبقات النحاة" لأبي بكر محمد الشهير بالتاريخي عند ترجمة يونس بن حبيب أن يونس قال: كان عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر فصيحا، وهو الذي يقول–البيت– انتهى. فعلى هذه الرواية (ما) زائدة، ويضر منصوب ب(كي)، واللام مقدرة، وأنت فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، أي: إذا لم تنفع الصديق فضر العدو، وإنما قدر لكل فعل مفعول؛ لأن العاقل لا يأمر بالضر مطلقًا، وحسن المقابلة اقتضى تعيين الأول"[6].

المسألة الحادية عشرة: زيادة (كان) بلفظ المضارع

قال الشاعر:

كـــأنّ سَـــبِيئَةً مِـــنْ بَيْـــتِ رَأسٍ يَكُـــونُ مِزَاجَهَـــــــا عَسَـــلٌ وَمَـــاءُ [7]

---

(١) الأحزاب، (٢٢/٣٧).

(٢) شرح التسهيل، ابن مالك، (ج١٦/٤) وارتشاف الضرب، أبو حيان، (ج١٦٤٦/٤)

(٣) ارتشاف الضرب، أبو حيان، (ج١٦٤٦/٤)

(٤) التذييل والتكميل، أبو حيان، (١٨٧/١١).

(٥) التوضيح، المرادي، (ج٧٣٨/٢).

(٦) شرح شواهد المغني، البغداديّ، (ج٤٩٩/٨).

(٧) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص١٧.

يقول البغداديّ:" على أنَّ أبا البقاء جوز زيادة يكون بلفظ المضارع، وادعى أنها –هنا– زائدة على رواية رفع (مزاجها) على المبتدأ و(عسل) خبرها، وذهب ابن الناظم –أيضًا– في شرح الألفية إلى أن زيادتها بلفظ المضارع نادر" [١].

التحليل والتوضيح اعترض البغداديّ على أبي البقاء في قوله بزيادة (كان) بصيغة المضارع، وذلك لتوجيه (مزاجها عسل) جملة اسمية من مبتدأ وخبر[٢]. ونقل حكم الندرة في زيادتها عن ابن الناظم، قال: "وندر زيادتها بلفظ المضارع"[٣]، وهو بذلك خالف والده في الحكم فهي عنده من الشذوذ، قال ابن مالك: " وشذت زيادة يكون"[٤]. ونقل حكم جواز زيادتها في المضارع عن الفراء، وقيدها بالوقوع بين (ما) وفعل التعجب[٥]. وتبعه ابن عقيل في حكمه، قال: " وأكثر ما تزاد بلفظ الماضي وقد شذت زيادتها بلفظ المضارع"[٦]. وأنكر ابن هشام جواز زيادتها بلفظ المضارع أيضًا، قال: "وأما قول ابن السيد إن (كان) زائدة فخطأ؛ لأنها لا تزاد بلفظ المضارع بقياس"[٧]، وتبع ابن مالك في حكمه [٨]. وتبعهم البغداديّ في حكم الشذوذ في المسألة.

وتبع المرادي ابن الناظم في حكم النادر، قال تعقيبًا على بيت الزيادة في الألفية: "وقد "ندر" زيادتها بلفظ المضارع"[٩].

وذكر ابن الصائغ الروايات المشهورة في البيت وعدها ثلاثة: الأول: رفع (العسل) و (المزاج)؛ وهذا على ضمير الشأن، والثاني برفع (المزاج) ونصب (العسل)، و (الماء) مرفوع بتقدير فعل، والتقدير: خالطها ماء، والثالثة ما عليه البيت؛ أي نصب (مزاجها) خبرًا لـ(كان) مقدمًا وهو معرفة، ورفع عسل و(ما) عطف عليه اسم لـ(كان) مؤخرًا مع كونه نكرة[١٠].

مما سبق يظهر تأرجح النحاة في حكم الزيادة بين الشذوذ والندرة، ويغلب على ظني أن

---

(١) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٩/٢٢٤).
(٢) المصدر السابق ، والصفحة.
(٣) شرح ابن الناظم، ابن الناظم، (٦٢١).
(٤) شرح التسهيل، ابن مالك، (ج١/٣٦٢).
(٥) المصدر السابق ، والصفحة.
(٦) شرح ابن عقيل، ابن عقيل، (ج١/٢٩٢).
(٧) مغني اللبيب، ابن هشام، (١١٨٤).
(٨) أوضح المسالك، ابن هشام، (ج١/٢٤٩).
(٩) التوضيح، المرادي، (ج١/٥٠١).
(١٠) اللمحة في شرح الملحة، ابن الصائغ، (ج٢/٥٨٤).

من قال بالندرة نظر إلى جهة المعنى، ومن حكم بالشذوذ نظر إليها من جهة القياس.

المسألة الثانية عشرة: دخول حرف الجر (على) على (عن)

قال الشاعر:

علــى عــن يَمينِــي مَــرَّتِ الطَّيْــرُ سُــنَّحًا وكيــف سُــنوحٌ وَالْيَمِــين قطيــع [1]

يقول البغداديّ: "قال ابن هشام في المغني: ... الثاني: أن تدخل عليها (على) وذلك نادر والمحفوظ منه بيت واحد"[2].

التحليل والتوضيح

نقل البغداديّ حكم النادر على دخول حرف الجر (على) على (عن) اسم بمعنى جانب وهو أحد ثلاثة مواضع ذكرها متعينة في اسمية (عن)، وجعل ذلك من النادر، ولم يعين أبو حيان حكم النادر[3]، قال: " وقد دخل عليها (على)، ولعل ابن هشام تبع المرادي في حكمه بالندرة، قال: " وندر جرها بـ(على)" [4]. وقد بسط القول في (عن) في كتابه الجنى الداني: لفظ مشترك؛ تكون اسمًا وحرفًا، فتكون اسمًا، إذا دخل عليها حرف الجر. ولا تجر بغير (من). وهي حينئذ اسم بمعنى: جانب... وندر جرها بـ(على)" [5]. قال العيني عنها: "فإن (عن) هاهنا اسم بدليل دخول على عليها، وهذا نادر، والمحفوظ من دخول "على" على كلمة عن في هذا البيت فقط"[6].

ويرى الباحث أن النحاة لم يلتفتوا إلى البيت وهو عندهم نادر جدًا كما ذكر ابن هشام، فلم يذكروا منه غير بيت واحد، وقد نقل السيوطي ذلك قال: " وسمع جر (عن) بـ(على) في بيت واحد [7]. وقال ايضًا في شرح شواهد المغني: "ولا يحفظ جرها بـ(على) سوى في هذا البيت خاصةً[8].

---

(١) البيت بلا نسبة في الارتشاف (١٥٢/١١)، وتوضيح المقاصد (ج٧٦٣/٢)، مغني اللبيب (١٩٩)، وتمهيد القواعد(٢٩٠٧/٦)، والهمع (ج٣٦/٤).

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (١٥٩/١٠).

(٣) ارتشاف الضرب، أبو حيان، (ج١٧٢٩/٤).

(٤) التوضيح، المرادي، (ج٧٦٣/٢).

(٥) الجنى الداني، المرادي، (٢٤٣).

(٦) المقاصد النحوية، العيني، (ج١٢٤٥/٣).

(٧) همع الهوامع، السيوطي، (ج٤٦٦/٢).

(٨) شرح شواهد المغني، البغداديّ، (ج٤٤٠/١).

المسألة الثالثة عشرة: إبدال الميم من أما الشرطية ياء

قال الشاعر:

رَأتْ رَجُــلاً أيمَــا إذا الشَّــمسُ عَارَضَــتْ فَيَضْــحَى، وإيمَــا بالعَشِــيّ فَيَحصَــرُ [1]

يقول البغداديّ:" أقول: أورده أبو العباس المبرد في الكامل في ثلاثة مواضع...وهذا يقع، وقوله: وهذا يقع يريد أنه نادر" [2].

التحليل والتوضيح

فسر البغداديّ قول المبرد هذا يقع بالنادر في حكم إبدال الميم من (إما) بالإبدال وقد استشهد بنقله له في موضعين في المقتضب بالإبدال، واعترض على ابن خروف في إجازته ذلك[3].

وقد ذكر ابن عصفور هذا الإبدال، قال: وأبدلت –أيضًا– من الميم الأولى في (أما) فقالوا (أيما) هروبًا من التضعيف"[4]. وعلل ابن هشام الإبدال فرارًا من الاستثقال، قال:" وَقد تبدل ميمها الأولى يَاء استثقالًا للتضعيف"[5].

ويميل الباحث إلى رأي البغداديّ في النادر كما فهم من قولهم هذا يقع، وقد تبدل ذلك لضعفه من جهة القياس وجهان: أحدهما أن يكون جاء ظاهر التضعيف على الشذوذ من بابه كما قالوا أَلِلَ السقاء وذبب المكان، والآخر أن يكون أصله هلل فأبدلوا الياء من اللام لما اجتمعت ثلاثة أحرف متجانسة والبدل هنا أقيس منه في أما إذا قالوا أيما كالبيت"[6].

قال الزبيدي[7]: " وأما تبدل ميمها الأولى ياء باستثقالها للتضعيف، وهي حرف للشرط يفتتح به الكلام، ولا بد من الفاء في جوابه؛ لأن فيه تأويل الجزاء، كقوله تعالى: ﴿**فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا**﴾ [8].

---

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٦٤.

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (٣٦٨/١١).

(٣) المصدر السابق ، والصفحة.

(٤) الممتع في التصريف، ابن عصفور،(٢٤٨).

(٥) مغني اللبيب، ابن هشام،(٧٩).

(٦) رسائل الملائكة، المعري، (ج٢٩٧/١).

(٧) تاج العروس، الزبيدي، (٢٤٠/٣١)

(٨) [سورة البقرة:٥١].

الفصل الثاني
الأحكام النَّحويَّة المقبولة في خزانة الأدب

الفصل الثاني

الأحكام النَّحويَّة المقبولة في خزانة الأدب

ويشتمل على أربعة مباحث، هي:

المبحث الأول: حكم الحسن والجيد.

المبحث الثاني: حكم الواجب والجائز.

المبحث الثالث: حكم الضرورة.

المبحث الأول

حكم الحسن والجيد

أولًا: حكم الحسن

أولًا: الحسن لغة واصطلاحًا

الحسن لغة: ضد القبح ونقيضه، والحُسن: نعت لما حَسُن[١]. يطلق الحسن على الأفعال والأخلاق، نقول: حسن في التدبير، حسن المنظر، صورة حسنة، وصوت حسن. فالحسن هو ما وافق الغرض وما خالفه، فما وافق الغرض حسن، وما خالفه قبيح[٢].

اصطلاحًا: أكد كثير من النحويين أن الأحكام النَّحويَّة بما فيها الحسن، تأثر فيها علماء النحو بعلماء الحديث وأصول الفقه. فالحسن عند النحاة هو ما تم فيه مراعاة قواعد الجملة العربية من حيث الأصوات والتركيب والدلالة[٣]. والحسن من الأحكام النوعية التي تندرج ضمن أحكام المقبول، وقد عبر عنه النحاة بأكثر من صيغة: "حسن، أحسن، أجود، عربي حسن، أقوى وأحسن، أحسن وأكثر، حسن، يحسن"[٤].

ثانيًا: حكم الحسن عند النحويين

مما يميز حكم الحسن هو تعدد دلالاته واستعمالاته ليس فقط في علم النحو، بل إنك تجده عند علماء الحديث، وعلماء اللغة، وعلماء المنطق، وعلماء الأصول، وعلماء الحديث؛ لذا لا يمكن تحديد حكم الحسن بوصفه حكمًا نحويًا خالصًا. ومن أمثلة حكم الحسن عند النحاة ما قاله سيبويه في إعراب المصدر المؤكد: " ومما يجيء توكيدا وينصب قوله: سير عليه سيرا، وانطلق به انطلاقا، وضرب به ضربا، فينصب على وجهين: أحدهما على أنَّه حال... وهو عربي جيد حسن"[٥].

يقول ابن مالك:

وبعد مَاضٍ رفْعُكَ الجَزَا حَسَنْ ... وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ [٦]

---

(١) لسان العرب، ابن منظور، (ج٢/٨٥).

(٢) كشاف اصطلاحات الفنون، (ج١/٥٢٤)

(٣) التراكيب غير الصحيحة نحويًا في الكتاب لسيبويه دراسة لغوية، ياقوت، (٤١)

(٤) الكتاب، سيبويه، (ج١/٣٥-٥٤-٨١)، والفراء، معاني القرآن، (ج١/١٩٣-٣٢٥)، والزجاجي، شرح الجمل، (ج١/١٩٥-٢١٠)، شرح الكافية، ابن مالك، (ج١/١٦٦).

(٥) الكتاب، سيبويه، (ج١/٢٣١)

(٦) الألفية، ابن مالك، (٥٨)

يقصد: إذا كان الشرط ماضيا، والجزاء مضارعا – جاز جزم الجزاء ورفعه، وكلاهما حسن فتقول إن قام زيدٌ يَقُم عمرو، ويقومُ عمرو[١].

ثالثًا: حكم الحسن عند البغداديّ في خزانة الأدب

المسألة الأولى: الأصل في كلمة أشد

قال الشاعر:

بلغتها واجتمعت أشدي [٢]

يقول البغداديّ:" على أنَّ (أشد) جمع (شدة) على غير قياس أو جمع لا واحد له بدليل تأنيث الفعل له، وفي الصحاح كان سيبويه يقول واحدة شدة وهو حسن في المعنى؛ لأنه يقال بلغ الغلام شدته؛ ولكن لا يجمع فعلة على أفعل وأما أنعم فإنما هو جمع نعم بالضم ضد البؤس وقيل هو جمع شد بالفتح نحو كلب وأكلب وقيل جمع شد بالكسر مثل ذئب وأذوب، وكلا هذين القولين قياس وليسا بمسموعين وقيل هو جمع لا واحد له من لفظه مثل محاسن ومشابه وقيل هو ليس بجمع وإنما هو مفرد جاء على صيغة الجمع مثل أنك وهو الأسرب ولا نظير لهما وهذا قول أبي زيد وحكى في همزته الضمة لغة في فتحها"[٣].

التحليل والتوضيح

مال البغداديّ لمذهب سيبويه في جمع (أشدي) بأن واحده (شدة)، واستحسن هذا المعنى وعلل ذلك بأن الأصل في القول (بلغ الظلام شدته)؛ ولكن لا تجمع (فعلة) على (أفعل). وأضاف قولاً آخر يؤيد ما ذهب إليه –وهو قول أبي زيد– وأضاف أن معناه القوة، واستدل بما نقله السمين الحلبي في عمدة الحفاظ: "هو جمع شدة بمعنى القوة والجلادة في البدن والعقل"[٤].

واعترض البغداديّ على الرصافي في حكمه في جمع شدة على غير قياس أو جمع لا واحد له بدليل تأنيث الفعل، وأضاف أن هذا هو استدلال الرضي الذي تبع فيه ابن الحاجب في شرحه للمفصل بتأنيث الفعل لكون أشد جمعًا. وناقشه في ذلك واستدل بإجماع أهل التفسير واللغة على تفسيره بالقوة، واعتذر له في أنه من المحتمل أن يقصد بتأنيث الفعل باعتبار معناه (الشدة والقوة) لا كونه جمعًا. وأضاف أن الجمع معناه تأليف التفريق فلا يكون الجمع بين الشيء الواحد

---

(١) شرح ابن عقيل، ابن عقيل (ج٤/٣٥).

(٢) البيت لأبي نخيلة السعدي في خزانة الأدب (ج١/ ١٦١).

(٣) خزانة الأدب، البغدادي (ج١/ ١٦٢).

(٤) عمدة الحفاظ، السمين الحلبي، (ج٢/٢٥٥).

وهي القوة. ويري الباحث أن البغداديّ أجاد في مناقشته للرضي، ومن حسن أدبه اعتذر له وهو بذلك قال بقول سيبويه (أشد واحده شدة) وكل ما ورد قياسيًا؛ قال عنه سيبويه: " وأما من قال واحده شد مثل كلب وأكلب أو شد مثل ذئب وأذؤب فإنما هو قياس، كما يقولون في واحد الأبابيل إبول قياسًا على عجول، وليس هو شيئًا سمع من العرب "[1]. وقد ناقش ابن منظور المسألة بما لا يستدعي نقلها هنا والله أعلم.

المسألة الثانية: حذف الياء من الضمير(هي)

قال الشاعر:

دَارٌ لِسُعْدَى اذهِ مِنْ هَوَاكا [1]

يقول البغداديّ:" على أنَّ الياء قد تحذف ضرورة من (هي) إذ أصله (إذ هي من هواكا). وهذا الوجه أورده سيبويه قال الأعلم: سكن الياء أولا ضرورة ثم حذفها ضرورة أخرى بعد الإسكان تشبيها لها بعد سكونها بالياء اللاحقة في ضمير الغائب إذا سكن ما قبله والواو اللاحقة له في هذه الحال نحو عليه ولديه ومنه وعنه" [2]. ومثله للنحاس قال: والذي أحفظه عن ابن كيسان: أن هذا على مذهب من قال: هي جالسة. بإسكان الياء. وهذا قول حسن"[3].

التحليل والتوضيح

نقل البغداديّ قول ابن كيسان عن النحاس في تسكين الياء اللاحقة بضمير الغائب المؤنث (هي)، وأقر توجيهه باعتبار أن الياء اللاحقة مشبه بضمير الغائب المتصل بحروف الجر (عليه، ولديه، ومنه وعنه) وهو بهذا الرأي وافق سيبويه، وقد جعل ابن السراج تسكين الهاء لغة أزد السراة. قال: " وقد جاء في الشعر حذف الياء والواو الزائدة في الوصل مع الحركة كما هي في الوقف سواء قال رجل من أزد السراة"[4]. قال ابن جني هي "لغة معروفة " [5] قال ابن الشجري في أماليه "شبهوا الواو والياء المتحركتين الأصليتين بالواو والياء الساكنتين الزائدتين في نحو

---

(١) البيت بلا نسبة في الكتاب (ج١/ ٢٧، والأصول (ج٣/ ٤٦١، والعسكريات ١٩٩، والتكملة ٣٠، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٩٤، والخصائص (ج١/ ٨٩، والإنصاف ٦٨٠، والفصول الخمسون ٢٧٤، وشرح المفصل (ج٣/ ٩٧، وضرورة الشعر ١١١، وضرائر الشعر ١٢٦، وشرح الجمل (ج٢/ ٢٣، ٥٨٨، والخزانة (ج٢/ ٥،٥/ ٢٦٤.

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٢/٥)

(٣) المصدر السابق والصفحة.

(٤) الأصول في النحو، ابن السراج، (٤٦١/٣).

(٥) الخصائص، ابن جني، (٩٠/١).

(لقيته، ومررت به، و خذوه" [1] ومن هنا استحسن البغداديّ هذا التوجيه وعدَّها لغة عن العرب وقد عزاها كثير من النحاة لضرورة الشعر.

المسألة الثالثة: إعراب الاسم الواقع بعد (خير)

قال الشاعر:

فَخَيْـرٌ نَحْـنُ عِنْـدَ الْبَـأْسِ مِـنْكُمْ إِذَا الـدَّاعِي الْمُثَـوِّبِ قَـالَ يَـا لَا [2]

يقول البغداديّ:" قد تكلم الناس على إعرابه قديمًا وحديثًا لاسيما أبو علي الفارسي فإنه تكلم عليه في أكثر كتبه...وقد أجمل كلامه هنا وفصله في المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديّات. وبعد أن منع كون (نحن) مبتدأ و(خير) خبرا قال: "عندي فيه قولان: أحدهما أن يكون قوله (خير) خبر مبتدأ محذوف تقديره: نحن خير عند البأس منكم (فنحن) على هذا في البيت ليس بمبتدأ؛ لكنه تأكيد لما في (خير) من ضمير المبتدأ المحذوف، وحسن هذا التأكيد؛ لأنه حذف المبتدأ من اللفظ ولم يقع الفصل بشيء أجنبي بل بما هو منه... القول الثاني: أن يجعل (خير) صفة مقدمة يقدر ارتفاع (نحن) به كما يجيز أبو الحسن في: قائم الزيدان أن ارتفاع (الزيدان) بقائم. فلا يقع على هذا أيضًا فصل بشيء يكره ولا يجوز؛ لأن (نحن) على هذا مرتفع بخبر إلا أن ذا قبيح؛ لأن (خيرًا) وبابه لا يعمل عمل الفعل إذا جرى على موصوفه وإعماله في الظاهر مبتدأ غير جار على شيء أقبح وأشد امتناعًا والوجه الأول حسن سائغ"[3].

التحليل والتوضيح

ذكر البغداديّ التوجيه الإعرابي لكلمة (خير) في البيت المذكور، ومال فيه للوجه الأول وحسنه وسوغه فهي عنده خبر لمبتدأ محذوف يفسره المذكور، والحقيقة أنه مال في هذا الوجه لأبي علي الفارسي وتبعه فيه؛ وقد علل صحة هذا الوجه بحذف المبتدأ من اللفظ، ولم يقع الفصل بشيء أجنبي؛ بل بما هو منه على الفصل بين الفاعل وأفعل التفضيل إذا كانت عاملة.

قال الأشموني: "والأصل أن تقع هذا الظاهر بين ضميرين أولهما لموصوف وثانيهما للظاهر. كما رأيت، وقد يحذف الضمير الثاني وتدخل (من) ما على الاسم الظاهر أو على محله

---

(١) الأمالي، ابن الشجري، ٥٠٦/٢

(٢) البيت لزهير بن مسعود الضبي في شرح ابن عقيل (١/ ١٩٤) وشرح التسهيل (٢٧٣/١) ومغني اللبيب ٢٨٩ وشرح التسهيل (٢٧٣/١). وتمهيد القواعد (٢/ ٨٦٤) وشرح الكتاب للسيرافي (٢١٠/٢).

(٣) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١١/٢).

أو على ذي المحل"[١].

وقد خالف ابن هشام النحاة في هذا التوجيه وحكم على البيت بالشذوذ. قال: "فيه شذوذان إعمال الوصف غير معتمد، ورفع اسم التفضيل للظاهر في غير مسألة الكحل، ولا يكون خبرًا مقدمًا لئلا يلزم الفصل بين اسم التفضيل و (من) بالأجنبي وهو المبتدأ وقد يؤول على تقدير خيرُ خيرًا لنعت محذوفة ونحن المذكورة مؤكدة للضمير المستتر"[٢].

وقول ابن هشام (قد يؤول) دليلًا على عدم ميله لهذا التوجيه فهي عنده فاعل دعا الشذوذ إليه، يقول: " نحن إن قدر فاعلا لزم إعمال الوصف غير معتمد ولم يثبت وعمل أفعل في الظاهر في غير مسألة الكحل وهو ضعيف"[٣].

وتوجيه أبي علي الفارسي أوجه، وحجته أقوى إذ إنه اعتمد فيه على القياس، وخالف في شرح الأبيات المشكلة الإعراب ابن مالك الذي يقول بفاعليتها. واعترض أبو حيان على ابن مالك: "وأما قوله "إن أفعل التفضيل ومن كمضاف ومضاف إليه "إلى آخره، فليس بصحيح، لو كان كذلك لما جاز الفصل بينهما بالتمييز وبالفاعل وبالظرف وبالمجرور؛ لأنه لا يفصل بشيء من هذه بين المضاف والمضاف إليه، فلم يجريا مجراهما. ولو سلمنا أن المبتدأ ليس معمولًا للخبر لما ضر هذا الفصل؛ لأنه وقع في شعر"[٤].

المسألة الرابعة: الرد إلى الأصل أولى من الضرورة

قال الشاعر:

سَـــــلامُ اللَّهِ يَـــــا مَطَـــــرٌ عَلَيْهَـــــا وَلَـــيْسَ عَلَيْـــكَ يَـــا مَطَـــرُ السَّـــلامُ[٥]

يقول البغداديّ: "على أنَّه إذا اضطر إلى تنوين المنادى المضموم اقتصر على القدر المضطر إليه من التنوين قال النحاس: وحكى سيبويه عن عيسى بن عمر يا مطرًا بالنصب وكذلك رواه الأخفش في المعاياة وقال: نصب مطرًا؛ لأنه نكرة. وهذا ليس بشيء. قال المبرد: أمَّا أبو عمر وعيسى ويونس والجرمي فيختارون النصب وحجتهم أنهم ردوه إلى الأصل، لأنَّ أصل النداء النصب كما ترده الإضافة إلى النصب قال: وهو عندي أحسن لرده التنوين إلى أصله كما في النكرة"[٦].

---

(١) شرح الأشموني، الأشموني، (ج٢/٣١١).

(٢) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام، (١٨٥)

(٣) مغني اللبيب، ابن هشام، (٥٨١)

(٤) التذييل والتكميل، أبو حيان، (ج٣/٢٧٥)

(٥) البيت للأحوص الأنصاري في ديوانه ص١٨٣.

(٦) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٢/١٥١).

التحليل والتوضيح

نقل البغداديّ حكم الحسن عن النحاس في تنوين (مطرًا) بالنصب وفيه رد إلى الأصل، وقد ناقش الأنباري هذه المسألة ونسبه للكوفيين، قال: "وهم إذ صرفوا المبنى للضرورة ردوه إلى الأصل وجميع ما يروي من هذا فشاذ لا يقاس عليه"(١).

وبعد تتبع المسألة يظهر للباحث أن البغداديّ يميل فيها إلى المذهب الكوفي بدليل إثباته أن مذهب سيبويه الذي قيده على قدر الحاجة فالشاعر إذا اضطر إلى تنوين المنادي المضموم اقتصر علي القدر المضطر إليه من التنوين، يقول: "تنوين مطر للضرورة، واقتصر على المضطر إليه من التنوين وهو النون الساكنة، فألحقت وبقيت حركة ما قبلها على حالها، إذ لا ضرورة إلى تغييرها، فإنها تندفع بزيادة النون، وهذا مذهب سيبويه والخليل والمازني، قال النحاس: والأخفش المجاشعي: وحجتهم أنه بمنزلة مرفوع ما لا ينصرف"(٢).

المسألة الخامسة: القول في تفسير (عرضت)

قال الشاعر:

فيـــا راكِبـــاً إمّـــا عَرَضـــتَ فـــبلّغَنْ نَـــدامَايَ مِـــنْ نَجْـــرَان أنْ لا تَلاقِيـــا(٣)

يقول البغداديّ: "قال في الصحاح: عرض الرجل: إذا أتى العروض وهي مكة والمدينة وما حولهما، وقال شراح أبيات سيبويه والجمل: عرضت: بمعنى تعرضت وظهرت. وقيل معناه بلغت العرض وهي جبال نجد تعرف بذلك... قال أبو عبيد البكري في معجم ما استعجم: مدينة بالحجاز من شق اليمن سميت بنجران بن زيد بن يشجب بن يعرب وهو أول من نزلها. وأطيب البلاد نجران من الحجاز وصنعاء من اليمن ودمشق من الشام والري من خراسان... وبهذا عرف حسن تفسير الصحاح لعرضت" (٤).

التحليل والتوضيح

استحسن البغداديّ تفسير المعني لكلمة (عرضت)، وهذا الحكم في المعني التفسيري لكلمة

---

(١) الإنصاف، الأنباري، (ج١/٣١١)

(٢) شرح أبيات مغني البيب، البغداديّ، (ج٦/٥٣)

(٣) البيت لعبد يغوث الحارثي في المقتضب (ج٤/ ٢٠٤، وشرح السيرافي (ج٣/ ٤٤، والخصائص (ج٢/ ٤٤٨، والمفضليات/ ١٥٦، والأغاني ١٥/ ٧٢، وأمالي القالي (ج٣/ ١٣٢، وذيل الأمالي/ ٥٢، ومعجم البلدان (ج٥/ ٢٦٦، وابن يعيش (ج١/ ١٢٧).

(٤) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٢/١٩٨).

(عرض) في البيت الوارد. واستدل على ذلك بنقل أبو عبيد البكري في "معجم ما استعجم" وهو بهذا يميل لتفسيرهما بمعنى العروض: مكة والمدنية؛ أي إذا نزلت مكة والمدينة. وقد نقل هذا المعنى أيضًا عند تفسيره قول الشاعر:

فقالوا إنْ عَرضتَ فأغن عَنا ... دُموعاً غير راقِئَةِ السَجام [١].

قال: الرجل إذا أتى العروض؛ وهي مكة والمدينة، يعني "إن مررت به"[٢].

المسألة السادسة: البدل في الاستثناء التام المنفي المنقطع

قال الشاعر:

فِـــي لَيْلَـــةٍ لَا نَـــرَى بِهَـــا أَحَـــدًا يَحْكِـــــي عَلَيْنَـــــا إِلَّا كَوَاكِبُهَـــــا [٣]

يقول البغداديّ:" قال سيبويه: وإن حملته على الإضمار الذي في الفعل فقلت: إلا زيدٌ فرفعت فعربي كما في البيت. وكذلك ما أظن أحدًا يقول ذلك إلا زيدًا. وإن رفعت فجائز حسن. وإنما اختير النصب ههنا؛ لأنهم أرادوا أن يجعلوا المستثنى بمنزلة المبدل منه ولا يكون بدلًا إلا من منفي؛ لأن المبدل منه منصوب منفي ومضمره مرفوع فأرادوا أن يجعلوا المستثنى بدلا من أحد؛ لأنه هو المنفي وجعلوا يقول ذلك وصفا للمنفي. وقد تكلموا بالآخر؛ لأن معناه معنى المنفي إذ كان وصفا لمنفي. انتهى كلام سيبويه" [٤].

التحليل والتوضيح

نقل البغداديّ عن سيبويه حكمه في جواز رفع الاستثناء المنقطع بالجائز الحسن واعترض على الرضي في المسألة بقوله: " هذا محصل ما نقله الشارح المحقق عن سيبويه وليس في كلام سيبويه في هذا المقام واحد منهما"[٥]. واعتذر له بقوله: "ولعل ما نقله الشارح ثابت في موضع آخر من كتابه"[٦].

---

(١) البيت وقبله: (هل أنتم عائجون بنا لعنا ... نرى العرصات أو أثر الخيام)

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٩/٢٢٣)

(٣) البيت لعدي بن زيد في ديوانه ص١٩٤، وفي المقتضب (ج٤/ ٤٠٢، وأمالي ابن الشجري (ج٢/ ٧٣، والأغاني ١٣/ ١١٥، والمغني (ج١/ ١٥٣، والخزانة (ج٢/ ١٨، ومهذب الأغاني (ج١/ ١١٣، وملحقات ديوان عدي بن زيد/ ١٩٤.

(٤) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٣/٣٤٩).

(٥) المصدر السابق والصفحة.

(٦) نفسه.

وقد فسر البغداديّ نص سيبويه المذكور بقوله: " وهو صريح في عدم اشتراط واحد منهما يدلك عليه عطف قوله: وكذلك ما أظن أحدا يقول ذلك إلا زيدا على قوله: ما رأيت أحدا يفعل ذلك إلا زيدا فإنه سوى بين الفعل القلبي والفعل البصري وغيرهما"[١].

وقد تبع ابن هشام سيبويه في المسألة في أكثر من موضع في المغني وقال بقوله[٢]. ويميل الباحث إلى أن قول سيبويه "بعربي" دال على قلته، وقد جعل الشجري[٣] ذلك من الضرورة، وبين أن النصب أولى من ثلاثة وجوه: " أحدها إبدالها من الظاهر الذي تناوله النفي على الحقيقة، والثاني نصبها على أصل باب الاستثناء، كقراءة ابن عامر اليحصبي: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[٤] والثالث أنه استثناء من غير الجنس، كقولك: ما في الدار أحد إلا الخيام، وأهل الحجاز مجمعون فيه على النصب، وعلى ذلك أجمع القراء في قوله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾[٥].

وأيد ابن مالك موقف سيبويه بقوله: فكواكبها تبع لفاعل يحكى، ونرى بمعنى نعلم، ويحكى بجملة وقعت مفعولا ثانيا، ولذلك جاز اتباع فاعلها" [٦].

المسألة السابعة: النصب على الظرف

قال الشاعر:

أزمـــانَ قَـــوْمي والجماعـــة كالَّـــذي مَنَـــعَ الرِّحالَـــةَ أنْ تميـــل مَمِـــيلاً [٧]

يقول البغداديّ:"على أنَّه على تقدير: أزمان كان قومي والجماعة. فالجماعة مفعول معه على تقدير إضمار الفعل... قال صاحب كتاب التنبيه: ويجوز رفع أزمان على أنَّه خبر مبتدأ محذوف دون إظهار كان والواو واو مع أيضا فتكون إضافة (أزمان) إلى الجملة الإسمية على هذا. ثم قال: والأول أي: النصب على الظرفية أحسن وأكثر"[٨].

التحليل والتوضيح تبع البغداديّ سيبويه في نصب (أزمان) مفعول فيه وأجاز رفع (أزمان)

---

(١) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٣/٣٤٩).
(٢) مغني اللبيب، ابن هشام الانصاري ، (١٩١/٧٣٢/٨٨٨).
(٣) أمالي الشجري، ابن الشجري، (ج١/١١٠)
(٤) [النساء:٦٦].
(٥) [النساء:١٥٧].
(٦) شرح التسهيل، ابن مالك، (ج٢/٢٨٩)
(٧) البيت للراعي النميري في ديوانه ص٥٩.
(٨) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٣/١٤٩).

على الابتداء والخبر محذوف، وهو بذلك تبع صاحب كتاب التنبيه على ما استشكل من كتاب سيبويه "والأحسن النصب على الظرف"[١].

ونقل قول سيبويه:" زعموا أنه الراعي كان ينشد هذا البيت نصبًا. وقال: كأنه قال: أزمان كان قومي مع الجماعة. وحذف كان لأنهم يستعملونها كثيرًا في هذا الموضع ولا لبس فيه ولا تغيير معنى ومثله قوله تعالى: ﴿**وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ**﴾[٢]، أراد ما كانت تتلوه، وفسر سبب الحمل بنقله عن ابن عصفور، قال: " قال ابن عصفور: إنما حمل على إضمار كان؛ لأنّ المصدر المقدر بأن والفعل من قبيل الموصولات"[٣].

قال ابن الصبان في تنبيهاته " قوله بعض العرب إشارة إلى أن الأرجح في مثل ما ذكره الرفع بالعطف، "والعطف إن يمكن بلا ضعف من جهة المعنى أو من جهة اللفظ "أحق وأرجح من النصب على المعية"، ويميل الباحث في هذه المسألة لمذهب سيبويه [٤].

المسألة الثامنة: القول في ويلمها

قال الشاعر:

ويلمَّهـــا روحـــةً والـــريحُ معصـــفةٌ والغيـــثُ مرتجـــزٌ والليـــلُ مقتـــربُ [٥]

يقول البغداديّ: "قال ابن السيد في شرح شواهد أدب الكاتب: ويلمه بكسر اللام وضمها: فالضم أجاز فيه ابن جني وجهين: أحدهما: أنه حذف الهمزة واللام وألقى ضمة الهمزة على لام الجر كما روي عنهم الحمد لله بضم لام الجر. وثانيهما: أن يكون حذف الهمزة ولام الجر وتكون اللام المسموعة هي لام ويل. وأما كسر اللام ففيها ثلاثة أوجه: أحدهما أن يكون أراد ويل أمه بنصب ويل وإضافته إلى الأم ثم حذف الهمزة لكثرة الاستعمال وكسر لام ويل إتباعا لكسرة الميم.

والثاني: أن يكون أراد ويل لأمه برفع (ويل) على الابتداء ولأمه خبره وحذف لام ويل وهمزة أم كما قالوا أيش لك يريدون أي شيء. فاللام المسموعة على هذا لام الجر.

والثالث: أن يكون الأصل (ويل لأمه) فيكون على هذا قد حذف همزة أم لا غير وهذا

---

(١) قال الشيخ عبد السلام هارون: " كذا، بدون ذكر لاسم المؤلف"، (ج١٣/٨)

(٢) [سورة البقرة:١٠٢].

(٣) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١٤٦/٣)

(٤) حاشية الصبان، أبو العرفان الصبان، (ج٢٠٣/٢)

(٥) البيت لذي الرمة في ديوانه ص٢٠.

عندي أحسن هذه الأوجه؛ لأنه أقل للحذف والتغيير" [١].

التحليل والتوضيح

نقل البغداديّ عن الشجري رواية كسر اللام وضمها، والأصل (ويل لأمه)، فحذف التنوين فالتقى مثلان: " لام ويل ولام الخفض فأسكنت الأولى وأدغمت في الثانية فصار ويل أم مشددا واللام مكسورة فخفف بعد حذف الهمزة بحذف إحدى اللامين" [٢].

قال أبو علي حذف الهمزة من (أم) في هذا الموضع لازم في غير قياس[٣]. وقد نقل عن ابن السيد استحسان رأيه الثالث الذي يقول إن أصلها (وي لأمه)، فحذفت همزة (أم) لا غير، وعلة ترجيحه لهذا الوجه قلة الحذف والتغيير[٤]. وقد قال صاحب العقد الفريد (ويلمهما)، يريد (ويل لأمهما) [٥]. قال السيرافي في تفسيره: " قال أبو سعيد: يريد وي لأمها ووي لإمها، فحذف الهمزة وهذا الوجه يجوز أن تقدره فيقال: وي لأمها فتحذف الهمزة مقدرة بالضم أو بالكسر ويجوز أن يكون ويل أمها وتكون بانفصال ويل من أم وتكون الأم مخفوضة بإضافة ويل إليها وحذفت الهمزة فصارت ويل أمها بفتح اللام وكسر الميم، ثم كسرت اللام اتباعا لكسرة الميم، ومن الناس من يقول: ويل أمها فيضم اللام ويلقي ضمة الألف من (أم) على اللام بعد أن يسكنها ويحذف الألف من (أم)"[٦]. وقال العكبري: " ويلمهما بضم اللام وكسره، يريد ويل لأمهما فحذف لكثرته في الكلام" [٧]. وجعل الرضي حذف الهمزة من الشذوذ [٨]. والذي استحسنه ابن السيد شاذ عند الرضي؛ يجوز أن يكون (وي لأمهما) فحذفت الهمزة بعد نقل ضمها على لام الجر، وهو شاذ على شاذ، ويجوز أن يكون الأصل (ويل أمهما) فحذف الهمزة شاذ [٩].

---

(١) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٣/٢٧٧).
(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٣/٢٧٨).
(٣) إيضاح الشعر، أبو علي الفارسي، (٣٣٦).
(٤) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٣/٢٧٨).
(٥) العقد الفريد، ابن عبد ربه الأندلسي، (ج٦/٢٠٢).
(٦) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، (ج٥/١٥).
(٧) شرح ديوان المتنبي، العكبري، (ج٢/٤٥).
(٨) شرح الشافية، الرضي، (ج٢/٢٦٣).
(٩) المصدر السابق ، (ج٢/٢٦٤).

المسألة التاسعة: حذف الثاني اجتزاء بالأول

قال الشاعر:

تَمُـرُّ علـى مـا تَسْـتِمِرُّ وَقَـدْ شَـفَتْ غَلائِـلَ عَبْـدُ القَـيْسِ مِنْهَـا صُـدُورِهَا [1]

يقول البغداديّ: "يريد غلائل عبد القيس منها غلائل صدورها وقد حذف الثاني اجتزاء بالأول. وهذا التأويل حسن؛ لأنه مخرج الكلام وفيه ضعف من حيث إضمار الجار" [2].

التحليل والتوضيح

ذكر هذا البيت في حكم الندرة فقد جعل الفصل بين المتضايفين بغير الظرف نادرًا [3]. وقد نقل توجيه أبي الحسن الأخفش مع ما يشوب البيت من ضعف وطعن؛ إذ قدر (غلائل) بـ(صدورها) محذوف يفسره السابق وهو ما يحتمله المعنى عند التفسير مع ما في هذا التوجيه من ضعف من إضمار الجار، والحسن هنا حكم توجيهي لما يحمل الكلام عليه، والله أعلم.

المسألة العاشرة: إعراب الاسم المنقطع عن حكم عامله

قال الشاعر:

لا يَبعَـدنْ قـومى الـذين هُـمُ سَـمُّ العُـداةِ وآفـةُ الجُـزْرِ [4]
النَـازِلينَ بِكُـلِّ مُعْتَـرَكٍ والطَّيِّبُـونَ معاقـدَ الأُزْر

يقول البغداديّ:"على أنَّه يجوز قطع نعت المعرفة بالواو كما يجوز قطع نعت النكرة بها... وقال الزجاج: وأنشدوا بيت خرنق بنت هفان: لا يبعدن قومي الذين هم البيتين على معنى أذكر النازلين وهم الطيبون رفعه ونصبه على المدح. وبعضهم يرفع النازلين وينصب الطيبين وكله واحد جائز حسن" [5].

التحليل والتوضيح

نقل البغداديّ عن الزجاج حكم الجائز الحسن على قطع الاسم المعطوف المنصوب ورفعه

---

(١) البيت بلا نسبة في الخزانة (ج٢/٢٥٠، شرح كتاب سيبويه (ج١/٢٤٣، والإنصاف (ج٢/٣٥٠، وضرائر الشعر ٢٠٠.

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٤/٤١٤).

(٣) انظر: الفصل الأول، المسألة رقم (٣).

(٤) البيت للخرنق بنت بدر في ديوانها ص ٢٩.

(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٥/٤٤).

بالابتداء، وساوى بين الحكمين. وجعل سيبويه ذلك جيدًا؛ في توجيه قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَۚ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤۡتِيهِمۡ أَجۡرًا عَظِيمًا﴾[1]، قال سيبويه[2] " ولو رفع الصابرين على أول الكلام كان جيدًا. ولو ابتدأته فرفعته على الابتداء كان جيدًا كما ابتدأت في قوله: ﴿ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾.

واشترط ابن السراج في الجواز عدم اختلاف العامل؛ فإن اختلف امتنع ذلك قال: "والقياس المحض يوجب إذا اختلف عاملان في اسمين أو أكثر من ذلك لم يجز أن تثنى صفتهما ولا حالهما؛ لاختلاف العاملين اللذين عملا في الاسمين، وكيف يجوز أن يفترقا في الموصوفين ويجتمعا في الصفة؛ ولكن يجوز النصب بإضمار شيء ينتظم المعنيين يجتمعان فيه"[3].

وعلى هذا قعد النحاة هذه المسألة كما بينها ابن الصائغ قال: "متى ترادفت النعوت لمدح أو ذم، جاز أن يتبع بعضها الموصوف في إعرابه، وأجاز أن يخالفه في قطع الأخير إيذانًا وتنبيهًا على المدح أو الذم"[4]. وحد القطع بالنصب والرفع قال: "فالنصب بمقتضى ناصب لا يظهر، والرفع بمقتضى تقدير رافع لا يظهر في اللفظ"[5]. واشترط ابن هشام تقديم المتبع[6].

ونقل ابن عقيل في المساعد عن ابن الربيع خلافًا في هذه المسألة، وصحح مذهب سيبويه، قال: " قال ابن الربيع: ولا يعكس؛ هذا هو الصحيح الثابت من كلام العرب، وفيه خلاف؛ وقال ابن العلج: كذا قال بعض النحويين، والصحيح جوازه؛ لأن القطع عارض، فلا حكم له"[7].

وبيَّن الأشموني الخلاف في هذه المسألة في تنبيهاته: " الأول: إذا قطع بعض النعوت دون بعض قدم المتبع على المقطوع، ولا يعكس، وفيه خلاف، قال ابن أبي الربيع: الصحيح المنع. وقال صاحب البسيط: الصحيح الجواز. ولو فرق بين الحالة الثانية –وهي الاستغناء عن الجميع– فيجوز، والحالة الثالثة –وهي الافتقار إلى البعض دون البعض– فلا يجوز؛ لكان مذهبا.

---

(١) [النساء: ١٦٢]

(٢) الكتاب، سيبويه، (ج٢/٦٤)

(٣) الأصول في النحو، ابن السراج، (ج٢/٤١)

(٤) اللمحة في شرح الملحة، ابن الصائغ، (ج٢/٧٣٢)

(٥) المصدر السابق والصفحة.

(٦) أوضح المسالك، ابن هشام، (ج٣/٢٨٣)

(٧) المساعد، ابن عقيل، (ج٢/٤١٧)

الثاني: إذا كان المنعوت نكرة تعين في الأول من نعوته الإتباع، وجاز في الباقي القطع"[١].

ويغلب على ظن الباحث أن كل ما ذكر هو اتباعٌ لحكم سيبويه؛ فالجيدُ والحسنُ بمرتبة واحدة في هذه المسألة، والله أعلم.

المسألة الحادية عشرة: فصل خبر كان وأخواتها إذا كان ضمير متكلم

قال الشاعر:

لَيْـــتَ هَـــذَا اللَّيْـــلَ شَـــهْرٌ لا نَـــــرى فيـــــه عَرِيْبـــــا
لـــيس إيـــاي وإيـــــــا كِ ولا نَخْشـــــــى رَقِيْبـــــــا [٢]

يقول البغداديّ:" لما تقدم قبله من أن الفصل هو المختار في خبر إن وأخواتها كما قال ليس إياي ولو وصل لقال ليسني... وقوله: ليت هذا الليل شهر قال أبو القاسم سعيد الفارقي فيما كتبه في تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب للمبرد: وقد روي في (شهر) الرفع والنصب جميعا وهو عندي أشبه بمعنى البيت. وكلاهما حسن. وقد قضينا هذا في كتابنا تفسير أبيات كتاب سيبويه. انتهى. ولم يظهر لي وجه النصب"[٣].

التحليل والتوضيح

اعترض البغداديّ على الأعلم وأبي القاسم الفارقي في جواز النصب في (شهر) حسن بقوله " لم يظهر لي وجه النصب"[٤].

ونقل رأي سيبويه في جواز النصب (اياهُ)؛ لأن الاتصال قليل فلا يجيزُ (كأنني وليتني) وحملها على النظير بقوله: " فصارت (إيا) ههنا بمنزلتها في ضربي إياك "[٥]. وأجاز الأعلم في (ليس) الرفع على الوصف والنصب على تقدير الاستثناء، فأجاز البغداديّ الرفع ونقض الاستثناء لما فيه من تكلف في التأويل، ويميل الباحث لتوجيه البغداديّ.

وعلل ابن السراج قول سيبويه: "لأن كأنه قليلة"؛ لأن موضعه موضع مبتدأ أو خبر،

---

(١) شرح الأشموني، الأشموني، (ج٢/٣٢٧)
(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص٣٥.
(٣) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٥/٣٢٣).
(٤) المصدر السابق والصفحة.
(٥) الكتاب، سيبويه، (ج٢/٣٥٨).

فالمنفصل أحق به"[١]، والنحاة مجمعون على قلة الاتصال وكثرة الانفصال وهو اختيار الزمخشري[٢]، وتبعه ابن يعيش قال: " والاختيار في ضمير خبر كان وأخوتها الانفصال[٣]، وجعله في حكم الجيد، قال: " وهذا هو الوجهُ الجيّدُ؛ لأنّ "كَانَ" وأخواتها يدخلن على المبتدأ والخبر[٤].

ويميل الباحث إلى رأي الجمهور؛ لأنهم نظروا إلى الأصل مع أن ابن مالك اختار الاتصال، قال المرادي: " وهم الأكثرون ومنهم سيبويه ووجهه أن الضمير في البابين خبر في الأصل، وحق الخبر الانفصال وكلاهما حسن[٥].

المسألة الثانية عشرة: جواز المخالفة في الإعراب

قال الشاعر:

وعَـضُّ زمـانٍ يـا ابـنَ مـروانَ لـم يَـدَعْ مـــن المـــالِ إلا مُسْـــحَتًا أو مُجَلَّـــفُ. [٦]

يقول البغداديّ: "على أنَّه تجوز المخالفة في الإعراب إذا عرف المراد كما هنا فإن قوله مجلف معطوف على قوله (مسحتا) وهما متخالفان نصبا ورفعا... نقل ابن الأنباري أيضا في شرح المفضليات عن أبي عمرو أنه قال: لم يدع من الدعة والسكون يقال: رجل وادع إذا كان ساكنا فيكون على هذا مسحت فاعل ليدع... برفع الاسمين أيضًا حكاه عنه علي بن حمزة صاحب التنبيهات. وقال الفراء في تفسيره: قيل لي إن بعض الرواة يقول: ما به من المال إلا مسحت أو مجلف فقلت: ليس هذا بشيء. انتهى. وعندي أن هذه أحسن الروايات وأصحها"[٧].

التحليل والتوضيح

يعد هذا البيت واحدًا من أكثر الشواهد النَّحويَّة دورانًا في كتب النحو العربي، وقد أكثر النحاة توجيهه. فقد ذهب ابن عبد ربه في عقده الفريد إلى أنهم لم يأتوا فيه بتوجيه يرضي"[٨]. ولعل ذلك يرجع الى ذائقته الأدبية التي طغت على النحو وفنونه؛ ومن هنا نجد البغداديّ يقول:

---

(١) الأصول في النحو، ابن السراج، (ج٢/١١٨).
(٢) المفصل، الزمخشري، (ج١/٣١٣)
(٣) شرح المفصل، ابن يعيش، (ج٢/٣٢٢).
(٤) المصدر السابق (ج٢/٣٢٦).
(٥) التوضيح، المرادي، (ج١/٢٧٢).
(٦) البيت للفرزدق في ديوانه ص٣٨٦.
(٧) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٥/١٤٤).
(٨) العقد الفريد، ابن عبد ربه، (ج٦/٢٠٩)

"وهذا البيت صعب الإعراب"[١]، ونقل عن الزمخشري: "هذا بيت لا تزال الركب تصطك في تسوية إعرابه"[٢].

وبيَّن –رحمه الله– أن العلماء قد تكلفوا في توجيه هذا البيت بأوجه عدة أشهرها أربعة[٣]: الأول: رأي الخليل بن أحمد وأبي على الفارسي وهو رفع مجلف بفعل محذوف دل عليه (لم يدع) تقديره (يبق)، الثاني: لثعلب بنصب (مسحت) بوقوع (يدع عليه) وتقديره هو مجلف، الثالث قال: (مجلف) معطوف على (عض) وهو مصدر جاء على صيغة المفعول، والرابع للفراء: وهو أن مجلف مرفوع بالابتداء وخبره محذوف. وقد صحح البغداديّ الرواية، وأنكر رواية النصب وذلك بنقله لرواية خالد بن كلثوم وهي (مسحت أو مجلف)، وقال هذه أحسن الروايات. ويرى الباحث أنه صحح رواية الرفع فرارًا من تعقيد التأويل بالنصب، ولا حجه له في ذلك؛ فإن رواية النصب ثابتة في كتب الأدب والنحو، والخلاف في المسألة شهير.

المسألة الثالثة عشرة: تنوين الظرف للتعويض من المضاف إليه

قال الشاعر:

وَنحن قتلنَا الأزد أَزْد شنوءة فَمَا شربوا بعدًا على لذةٍ خمرًا [٤]

يقول البغداديّ: "وكون التنوين المنصوب للتعويض من المضاف إليه كتنوين بعض وكل هو مذهب جماعة. قال ابن مالك في شرح الكافية: وذهب بعض العلماء إلى أن (قبلًا) في قوله: "وكنت قبلًا"[٥] معرفة بنية الإضافة إلا أنه أعرب؛ لأنه جعل ما لحقه من التنوين عوضًا من اللفظ بالمضاف إليه فعومل (قبل) مع التنوين؛ لكونه عوضًا من المضاف إليه بما يعامل به مع المضاف إليه كما فعل بـ(كلّ) حين قطع عن الإضافة لحقه التنوين عوضًا. وهذا القول عندي حسن"[٦].

---

(١) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٥/١٤٤).

(٢)قال الفراء: " وقال الفراء في تفسيره: حدثني أبو جعفر الرؤاسي عن أبي عمرو بن العلاء قال: مر الفرزدق عزفت بأعشاش وما كدت تعزف حتى انتهى إلى هذا البيت فقال عبد الله: علام رفعت مجلف فقال له الفرزدق: على ما يسوءك. انظر: خزانة الأدب (ج٥/١٤٤).

(٣) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٥/١٤٧)

(٤) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب٦/٥٠١، وشرح الأشموني (ج٢/٣٢٢، ولسان العرب (ج٣/٩٣، والمقاصد النحوية (ج٣/٤٣٦).

(٥) جزء من شاهد نحوي معروف ليزيد بن الصعق، يقول فيه : فساغ لي الشراب ... أكاد أغص بالماء الحميم انظر: خزانة الأدب(١/٢٠٤) و(٣/١٣٥).

(٦) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٦/٥٠٣).

التحليل والتوضيح

نقل البغداديّ عن ابن مالك جواز تنوين الظرف؛ لأنه جعله عوضًا من اللفظ بالمضاف اليه، واعترض على ابن مالك؛ لأن هذا خلاف ما عليه الجمهور؛ ولأنهم قالوا: إن المنون نكرة كسائر النكرات، وإن التنوين للتمكين.

وقد أورد اعتراض الشاطبي عليه قال: "وحجته بأن الجر غير مخصص فإنه يدخل في غيره"(١)، وقيد الأشموني شرط الإعراب منونًا أن تقطع عن الإضافة لفظًا ومعنى، قال الأشموني: " إن قطعت عن الإضافة لفظًا ومعنًى أعربت منونة ما لم يدخل عليها جار"(٢)، وذلك يعني أنه يريد مطلق الزمان ولا ينوي المفاضلة على شيء بعينه، بخلاف الحال إذا أضيف الظرف. وزاد البغداديّ في الاستدلال بقول سيبويه " أجروا هذا مجرى الأسماء المتمكنة؛ لأنها تضاف وتستعمل غير ظرف"(٣).

ويميل الباحث إلى أنَّ البغداديّ يرى فيها الضرورة، فقد أثنى على قول الفراء وتبرك به، قال: " فلا بأس بنقل كلامه تبركا... فنوَّن ورفع فإن ذلك لضرورة الشعر كما يضطر إليه الشاعر فينوّن في النداء المفرد... ولو رده إلى النصب كان وجهًا"(٤).

المسألة الرابعة عشرة: مجيء الضمير المنفصل مع المصدر

قال الشاعر:

وَقـد جَعَلَـتْ نَفْسِـي تَطِيـبُ لضَـغْمة لضَـــغْمِهِماها يَقْـــرَعِ العظـــمَ نابُهـــا(٥)

يقول البغداديّ:" وقال ابن يسعون في شرح شواهد الإيضاح: استشهد به أبو علي على وقوع الضمير المتصل موقع المنفصل؛ لأن مجيء الضمير المنفصل مع المصدر أحسن والمصدر هو لضغمهما وهو مضاف إلى هما وهما في المعنى فاعلان والمفعول المضغوم محذوف"(٦).

---

(١) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٦/٥٠٣).

(٢) شرح الأشموني، الأشموني، (ج٢/١٦٩).

(٣) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٦/٥٠٣).

(٤) المصدر السابق، (ج٦/ ٥٠٣-٥٠٦).

(٥) البيت لمغلس بن لقيط في الكتاب (ج٢/ ٣٦٥)، والإيضاح (ج١/ ٣٤)، وشرح شواهده إيضاح الشواهد ٨٢، وشرح الجمل (ج٢/ ١٩)، والخزانة (ج٥/ ٣٠١ – ٣٠٥).

(٦) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٥/٣١١).

التحليل والتوضيح

تبع البغداديّ والرضي ابن الحاجب في حكمه بالشذوذ على مجيء الضميرين الغائبين متصلين وليس أحدهما فاعلًا، واستشهد بقول الشاعر (لضغمهماها) والقياس (ضغمهما إياها) وقد جعل سيبويه ذلك قليلًا: " فإذا ذكرت مفعولين كلاهما غائب فقلت أعطاهوها وأعطاهاه، جاز، وهو عربي. ولا عليك بأيهما بدأت، من قبل أنهما كلاهما غائب وهذا أيضا ليس بالكثير في كلامهم؛ والأكثر في كلامهم: أعطاه إياه"(١).

وقد علل الرماني في شرحه لكتاب سيبويه عدم استحكام الضمير بعده عن العامل بمرتبتين، فلا يجوز في المفعول الأول المنفصل لقربه من الفعل؛ لأنه ليس بينه وبينه إلا الفاعل، فقوة نفوذ الفعل إلى المعمول تجعل المفعول الأول بمنزلة ما يلي العامل(٢).

وقد حكم ابن يعيش عليه بالقلة(٣)، وحكم عليه ابن مالك بالضعف قال: فإن غاير الأول لفظا جاز اتصاله على ضعف، فمن ذلك ما روى الكسائي من قول بعض العرب: هم أحسن الناس وجوها وأنضرهموها"(٤).

أما أبو حيان فقد عزاه للضرورة، قال: "ولا يجوز: من ضربهيها إلا ضرورة"(٥). وقد تتبع قول ابن مالك، وزاد حكم الندرة، قال: " وأما الانتقاد فإنه استدل علي وصل الثاني من الغائبين إذا اختلفت الرتبة بقول الشاعر ببيت مغلس "لضغمهماها" وبما روى الكسائي، وأصحابنا ذكروا ذلك في مسألة كون أحد الغائبين مخفوضا، وهو مثله في الغيبة، فإنه لا يجوز عندهم إلا الانفصال، نحو قولك: هند زيد عجبت من ضربه إياها. قالوا: ولا يجوز "من ضربهيها" إلّا في ضرورة، وأنشدوا بيت مغلس، أو في نادر كلام"(٦).

ويرجع الباحث هذا الخلاف في الحكم النحوي إلى عاملين: الأول هو توسع سيبويه وعدم قطعه بالحكم بقوله: " جاز"، و"وهو عربي" و"ولا عليك بأيهما بدأت"(٧)، والثاني أن الذائقة اللغوية لها نفوذ في مثل هذه المسائل فهي تجعلها تحتمل التأويلات وإذا كان الباحث يميل إلى القلة في المسألة لتوسط هذا الحكم بين الشذوذ والضعف والندرة، وهو رأي سيبويه.

---

(١) الكتاب، سيبويه، (ج٢/٣٦٥).
(٢) شرح كتاب سيبويه، الرماني، (٦٢٠).
(٣) شرح المفصل، ابن يعيش، (ج٢/٣٢٢).
(٤) شرح التسهيل، ابن مالك، (ج١/١٥١).
(٥) ارتشاف الضرب، أبو حيان، (ج٢/٩٣٦).
(٦) التذييل والتكميل، أبو حيان، (ج٢/٢٣٠).
(٧) الكتاب، سيبويه، (ج٢/٣٦٥).

المسألة الخامسة عشرة: المصدر المؤول بـ الحال

قال الشاعر:

وذكــرتَ مِــن لَــبَنِ المحلّــق شُــرْبةً وَالخَيــلُ تَعْــدُو فِــي الصَّــعِيدِ بَــدَادِ [١]

يقول البغداديّ:" على أنَّ (بداد) وصف مؤنث معدول عن متبددة؛ أي: متفرقة فهو حال. وهذا مخالف لقول سيبويه فإنه أنشده على أنَّ بداد فيه معدول عن مصدر مؤنث لا عن وصف. قال: هذا بمنزلة قوله تعدوا بددا. فيكون المصدر مؤولا بالحال. قال الأعلم: الشاهد فيه قوله بداد وهو اسم للتبدد معدول عن مؤنث...قال البغداديّ: وصنيع الشارح أحسن فإن الحال نادر وقوعها معرفة. ويأتي: بداد اسم فعل أمر أيضًا"[٢].

التحليل والتوضيح

تم مناقشة حكم النادر في بابه[٣]، وقد استحسن البغداديّ تأويل الرضي في المسألة، وخلاصة رأيه أن (بداد) حال مؤول مشتق بمعنى متبددة، وخالف سيبويه؛ لأنها عنده اسم معدول عن مصدر مؤنث.

المسألة السادسة عشرة: وقوع أداة الشرط بعد (لكن)

قال الشاعر:

ولَســتُ بِحــلاّلِ الــتّلاعِ مخافــةً ولكــنْ متــى يَســترْفِدِ القــومُ أرْفِــدِ [٤]

يقول البغداديّ: "على أنَّ وقوع الجملة الشرطية بعد(لكن) لكونها لا تغير معنى الجملة.... فشرط جواز وقوع أداة الشرط بعد (لكن) تقدير الضمير بينهما وحينئذ لا ضرورة فيه بل هو حسن للفصل كما قال سيبويه"[٥].

---

(١) البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص٥٢.

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٦/٣٦٣).

(٣) انظر المسألة الخامسة من النادر.

(٤) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص٢٤.

(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٩/٦٦).

التحليل والتوضيح

تبع البغداديّ سيبويه في جواز وقوع أداة الشرط بعد (لكن) بشرط تقدير الضمير بينهما دون ضرورة، واستحسن رأيه في هذا التوجيه. واعترض على الأعلم في حكمه بالضرورة قال: "ولم يصب الأعلم في قوله"، والشاهد في هذا البيت حذف المبتدأ بعد (لكن) ضرورة والمجازاة بعدها[١]. واعترض –أيضًا– على الرضي قال: "والشارح المحقق أخل بهذا التفصيل ولم يذكره"[٢].

ومذهب سيبويه جواز الإضمار وحسنه، قال: "وتقول: ما أنا ببخيل؛ ولكن إن تأتني أعطك، جاز هذا وحسن؛ لأنك قد تضمرها هنا كما تضمر في إذا. ألا ترى أنك تقول: ما رأيتك عاقلًا؛ ولكن أحمق. وإن لم تضمر تركت الجزاء كما فعلت ذلك في إذا، ولا يجوز في (متى) أن يكون الفعل وصلًا لها كما جاز في (من والذي) [٣].

وتبع ابن مالك قال: "لا يجوز في متى ولا غيرها من الظروف أن توصل بالفعل كما توصل (من وما وأي) ولا تقع في شيء من الصور المذكورة إلا على تقدير مبتدأ قبلها"[٤]. واستشهد بعض النحاة[٥] بالبيت لما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط، وقد اعترض ابن هشام على سيبويه في المسألة؛ قال: "وزعم سيبويه أن التقدير (ولكن أنا) ونقل اعتراض أبي علي الفارسي بـأن المشبهة بالفعل (لكنَّ) المشددة لا المخففة، ولهذا لم تعمل المخففة لعدم اختصاصها بالأسماء، وقيل إنما يحتاج إلى التقدير وإذا دخلت عليها الواو؛ لأنها حينئذ تخلص لمعناها وتخرج عن العطف"[٦]. وبعد تتبع الباحث المسألة يظهر أن هذا الذي ذهب إليه البغداديّ هو رأي جمهور النحاة، والله أعلم.

المسألة السابعة عشرة: الأصل في كلمة (علا)

قال الشاعر:

باتت تَنُوْشُ الحوض نَوْشًا من عَلَا [٧]

---

(١) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٩/٦٦).

(٢) المصدر السابق والصفحة.

(٣) الكتاب، سيبويه، (ج٣/٧٨).

(٤) شرح التسهيل، ابن مالك، (١١/٩٥).

(٥) شرح ابن الناظم، (٤٣٥)، شذور الذهب، ابن هشام، (٤٣٥)، المساعد، ابن عقيل، (ج٣/١٦٨)

(٦) مغني اللبيب، ابن هشام، (٧٩٠)

(٧) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص١٤٠.

يقول البغداديّ: "على أنَّ (علا) فيه مبني على الضم كقولهم: من عل بحذف المضاف إليه. وبيانه ما قال ابن جني في شرح تصريف المازني نقلا عن أبي علي: إن الألف في علا منقلبة عن الواو؛ لأنه من علوت وإن الكلمة في موضع مبني على الضم نحو: قبل وبعد؛ لأنه يريد نوشا من أعلاه فلما اقتطع المضاف من المضاف إليه وجب بناء الكلمة على الضم، نحو: قبل وبعد فلما وقعت الواو مضمومة وقبلها فتحة قلبت ألفا. وهذا مذهب حسن" [١].

التحليل والتوضيح

نقل البغداديّ توجيه المسألة عن أبي علي الفارسي من طريق ابن جني في شرحه "شرح تصريف المازني"، واستحسن مذهبه؛ فالألف في (علا) منقلبة عن الواو، فلما شبهت بالظرف المنقطع عن المضاف إليه، وجب بناؤها؛ لأن الواو وقعت مضمومة، وقبلها فتحة قلبت ألفًا، وهذا من الضرورة عند سيبويه، قال: "رده إلى أصله؛ حيث اضطر، كما رد ما كان من بنات الياء إلى أصله حين اضطر [٢].

وقد جعلها ابن يعيش لغة، قال: " من علو، ومن علو بالضم والفتح والكسر". ويروى بالضم والفتح والكسر وهذ اللغات وإن اختلفت ألفاظها فالمراد بها معنى واحد [٣].

وقد بين البغداديّ أن (علا) في البيت معرفة، قال في شرح شواهد المغني "اللفظ في (علا) واحد، والتقدير مختلف والأشبه في (علا) أن تكون معرفة؛ لأنه إشارة إلى أعلى الحوض"[٤]. ويرجح الباحث ان البغداديّ يميل في هذه المسالة إلى مذهب سيبويه وتبعه في ذلك أبو علي الفارسي، والله أعلم.

المسألة الثامنة عشرة: الغاء عمل (ليت) إذا اتصل بها (ما)

قال الشاعر:

قَالَـتْ ألا لَيْتَمَـا هَـذا الحَمَـامَ لَنَـا إلـى حَمَامَتِينَـا وَنِصـفه فَقَـدِ[٥]

يقول البغداديّ: "على أنَّ ليت إذا اتصل بها ما جاز أن تعمل وأن تلغى... فظهر بما نقلنا إن إلغاء ليتما جائز حسن وإعمالها أحسن وأكثر خلاف ما زعمه الشارح، وذهب الفراء إلى

---

(١) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٩/٤٣٧).
(٢) الكتاب، سيبويه، (ج٣/٤٥٣)
(٣) شرح المفصل، ابن يعيش، (ج٣/١١١)
(٤) شرح شواهد المغني، البغداديّ، (ج٢/٣٦٢).
(٥) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٤٥.

أنه لا يجوز كف (ما) لليت ولا للعل بل يجب إعمالهما"[١].

التحليل والتوضيح

اعترض البغداديّ على الرضي في إعمال (ليتما)، وعلل ذلك بأنها تخرج بـ(ما)عن الاختصاص بالجملة الاسمية، قال:" فالأولى ألا تعمل كـ(ما الحجازية)، والإهمال على أنَّها كافة"[٢]. قال البغداديّ: "إعمالها أحسن وأكثر خلاف ما زعمه الشارح المحقق"[٣] وهو بذلك قد تبع سيبويه قال: "وأما (ليتما زيد منطلق) فإن إلغائها فيه حسن"[٤]. وفرق الزمخشري بين الحروف التي تعمل اذ اتصلت بها (ما) وغيرها من الحروف الناسخة، قال: "ومنهما من يجعل (ما) مزيدة، ويعملها إلا أن الإعمال في (كأنما، ولعلما، وليتما) أكثر منه في (إنما وأنما ولكنما)"[٥]. وتبعه ابن يعيش في شرحه قال: "(ليتما) الإلغاء فيه حسن والإعمال أحسن لقوة معنى الفعل فيها، وعدم تغيير معناه"[٦]. وقد وجه الرفع على وجهين: أحدهما أن تكون (ما) موصولة بمعنى (الذي) وما بعدها صلة، والتقدير: ألا ليت الذي هو الحمام على حد ما أنا بالذي قائل لك شيئًا، والآخر على الغاء (ليت) وكفها عن العمل [٧] ويميل الباحث إلي اعمالها؛ لأنه أقرب من جهة المعنى، والله اعلم.

المسألة التاسعة عشرة: العطف على محل اسم أن

قال الشاعر:

وإلّاَ فـــــاعْلَمُوا أنَـــــا وأَنْـــــتُم بُغَـــاةٌ مـــا حَيينَـــا فِـــي شِـــقَاقِ [٨]

يقول البغداديّ: "قال سيبويه: تقول: إن عمرا منطلق وسعيد فسعيد يرتفع على وجهين: حسن وضعيف. فأما الحسن فأن يكون محمولا على الابتداء؛ لأن معنى: إن زيدًا منطلق زيد منطلق وإن دخلت توكيدًا" [٩].

---

(١) خزانة الأدب، البغداديّ، (٢٥٢/١٠).

(٢) شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الإستراباذي (ج٩٦/٦)

(٣) خزانة الأدب، البغداديّ، (٢٥٢/١٥).

(٤) الكتاب، سيبويه، (ج١٣٧/٢).

(٥) المفصل، الزمخشري، (٣٩٠).

(٦) ابن يعيش، شرح المفصل (ج٥٢٦/٤).

(٧) خزانة الأدب، البغداديّ، (٢٥٢/١٠).

(٨) البيت لبشر بن أبي خازم الأسدي في ديوانه ص ١٣٦.

(٩) خزانة الأدب، البغداديّ، (٢٩٤/١٠).

التحليل والتوضيح

نقل البغداديّ عن سيبويه حكمين فيما ظاهره أنه عطف بالرفع على محل اسم (أن) وجعل حكم الحسن في جعله مبتدأ وفقًا لتساوي المعنى كما قال سيبويه: إن زيدًا منطلق معناه زيد منطلق، وجعل الزمخشري ذلك جائزًا، قال: "وما عملت في الرفع جاز في قولك: "(إن زيدًا ظريف وعمرًا) أن ترفع المعطوف عملًا على محل"[1]. وقد نقل توجيهًا آخر، وسيناقش الباحث الوجه الضعيف في موضعه إن شاء الله[2]. وقد فسر البغداديّ توجيه رضي الدين اتباعه مذهب ابن مالك في أن شرط (أن) المفتوحة في العطف على اسمها أن تقع بعد ما يفيد العلم، قال ابن مالك في شرح التسهيل: "ومثل إن ولكن في رفع المعطوف على معنى الابتداء أن إذا تقدمها علم أو معناه"[3]، ومذهب الكسائي في المسألة الرفع معطوف على الخبر، ونقل أبو حيان مذهب النحاة في الرفع يوجزها الباحث بما يأتي:

- الجواز مطلقًا وهو رأي ابن مالك وأبو علي الفارسي وابن جني.
- المنع فلا يجوز العطف فيها عند رفع الابتداء عند المحققين، وعلة ذلك بأن مفتوحة وما عملت متعددة باسم مفرد والضمير والجر محذوف لم يجز أن تكون الجملة معطوفة على موضع أن وصلتها؛ لأنها بتقدير اسم مفرد مرفوع على أنَّه فاعل.
- التفصيل بأن يكون الموضع الذي وقعت يجوز وقوع المفرد فيه وقوع الجملة، وأن يكون المعنى فيه مفردًا، قال: كان مما لا يقع فيه إلا المفرد فلا يجوز العطف على موضع أن وصلتها إن كان الموضع يعلم للمفرد والجملة جاز العطف على موضع أن وصلتها.
- نقل أبو حيان عن ابن جني أن حكمه الافراد، وحمل كلام سيبويه عليه، واستحسن مذهبه ويميل الباحث إلى مذهب ابن مالك في المسألة إذ لا فرق في المعنى وقد وافق بين اللفظ والمعنى.

ثانيًا: حكم الجيد

أولًا: الجيد لغة واصطلاحًا

لغة: الجيد نقيض الرديء، على فَيعل وأصله: جَيود، فقلبت الواو ياء لانكسارها ومجاورتها الياء، ثم أدغمت الياء الزائدة فيها، والجمع جياد وجيادات... وجاد الشيء جُودة وجَودة أي: صار

---

(١) المفصل، الزمخشري، (٣٩٣).

(٢) انظر حكم الضعيف، المسألة العاشرة.

(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، (ج٢/٥١)

جيدًا[١].

اصطلاحًا: يحد النحاة حكم الجيد بمعيار الفصاحة والابتعاد عن الرداءة؛ لذا تجد في الدراسات النَّحويَّة قبولًا لحكم الجيد لا تفاوت فيه، وإنما تجد التفاوت في ظواهر اللغة القليلة في كلام العرب[٢].

يرى محمد عيد أن كلَّ ما هو قديم جيدٌ في نظر اللغويين والنحاة، يقول: " الأساس الذي تحكّم في نظر علمائنا لعصر الاستشهاد هو التفضيل بالأعصار لا بمادة اللغة من الكلام والأشعار هذا المقياس هو السبب في ثقتهم عموما بكلِّ ما سمع أو روي قبل منتصف القرن الثاني الهجري أولا، وهو نفسه الذي جعل بعض علماء اللغة يفضل ما سبقه من العصور على العصر الذي يعيش فيه ثانيا، ولعلي لا أكون مخطئا إذا أزعم أنَّ هذه النظرة تحكمت في موقف العلماء من مادة اللغة دون نظر لهذه المادة نفسها إذ اعتبر كل ما هو قديم يحمل علامة الجودة، أمَّا الحديث فمحكوم عليه بالتزييف والرفض والإنكار"[٣]. وعبر النحاة عن الحكم الجيد بألفاظ عدة: "جيد، أجود، عربي أجود، جيد بالغ، جيد قوي، أبين وأجود"[٤].

ثانيًا: حكم الجيد عند النحويين

يعد سيبويه أول من أطلق حكم الجيد على قضية نحوية، يقول في باب ما يكون فيه الاسم مبنيًا على الفعل قدم أو أخر: " فإذا بنيت الاسم عليه قلت: ضربت زيدًا، وهو الحد؛ لأنك تريد أن تعمله وتحمل عليه الاسم، كما كان الحد ضرب زيد عمرًا؛ حيث كان (زيد) أول ما تشغل به الفعل. وكذلك هذا إذا كان يعمل فيه. وإن قدمت الاسم فهو عربي جيد"[٥].

استعمل الفراء حكم (الأجود) في الدلالة النَّحويَّة على صاحب الحال لكلمة (كاظمين) من قوله تعالى: ﴿**وأنذرهم يَوْمَ الْآزِفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاظِمِينَ**﴾[٦]، فـ(كاظمين) حال من القلوب، أو من أصحاب القلوب فيقول: "وقوله: (كاظمين) نصبت على القطع من المعنى الذي يرجع من ذكرهم في القلوب والحناجر، والمعنى: إذ قلوبهم لدى حناجرهم كاظمين وإن شئت جعلت

---

(١) لسان العرب، ابن منظور، (ج١/٤٨٤)

(٢) الحلواني، المفصل في تاريخ النحو العربي، (٢٢١)

(٣) عيد، الرواية والاستشهاد باللغة، (١٥٩-١٦٠)

(٤) انظر: الكتاب(ج١/٣٤)، ومعاني القرآن للفراء(ج١/٢٠٠)،والمقتضب(ج١/٢٦٤)، وشرح الكافية(ج٢/٧٣٢).

(٥) الكتاب، سيبويه، (ج١/٨٠)

(٦) [غافر: ١٨]

قطعه من الهاء في قوله: (وأنذرهم) والأول أجود في العربية [١].

يقول الزمخشري: "فإن قلت: (كاظمين) بم انتصب؟ قلت: هو حال عن أصحاب القلوب على المعنى؛ لأنَّ المعنى: إذ قلوبهم لدى حناجرهم كاظمين عليها ويجوز أن يكون حالًا عن القلوب"[٢].

يقول المبرّد في مسألة الجزم بالأمر المتقدم من مثل قولهم: (مُره يحفرها): "والجزم على وجه واحد وهو أجود من الرفع؛ لأنَّه على الجواب كأنَّه إن أمرته حفرها [٣].

ثالثًا: حكم الجيد عند البغداديّ في خزانة الأدب

المسألة الأولى: ضمير صاحب الحال

قال الشاعر:

نَصَـــفَ النَّهَـــارُ الْمَـــاءُ غَـــامِرُهُ وَرَفِيقُـــــهُ بِالْغَيْـــــبِ لَا يَـــــدْرِي [٤]

يقول البغداديّ: "على أنَّ ضمير صاحب الحال إذا كان في آخر الجملة الحالية فلا شك في ضعفه وقلته: فإن الماء مبتدأ وغامره خبرهن والجملة حال من ضمير نصف العائد إلى الغائص والضمير الذي ربط جملة الحال بصاحبها في آخرها. وهذا على رواية نصب النهار على أنَّه مفعول به... قال الرياشي: الحال إذا لم يرجع إلى الأول منها شيء فهو قبيح في العربية. قال: وإذا صيرته ظرفا فهو جيد في العربية. وقال المازني: الجيد نصب النهار على الظرف انتهى"[٥].

التحليل والتوضيح

نقل البغداديّ عن الرياشي والمازني حكم نصب (النهار) في البيت على الظرفية بالجيد، وفي البيت توجيهان: – الأول: نصب (النهار) على المفعولية، وبه قال البغداديّ فتبع الرضي وجعل النصب على الظرفية تجوزًا وصحح المفعولية قال " وكون النصب على الظرف تجوز والصواب علي المفعولية" [٦].

---

(١) الفراء، معاني القرآن، (ج٣/٦)

(٢) الزمخشري، الكشاف، (ج٤/١٥٣).

(٣) المقتضب، المبرد، (ج٢/٨٤).

(٤) البيت للمسيب بن علس في ديوانه ص٦١٠.

(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٣/٢٣٤).

(٦) مغني اللبيب، ابن هشام الانصاري، (٦٥٦).

الوجه الثاني: هو رفع (النهار) على الابتداء وهو الوجه الضعيف القليل؛ لأن الجملة الحالية تحتاج لرابط مفتقر في البيت؛ أي (والنهار غامره) كما ذكر ذلك ابن هشام في المغني، قال: "وقد تخلو الجملة الحالية من الواو والضمير فيقدر"[1]. قال ابن يعيش: "إنما جاز استغناء هذه الجملة عن الضمير بعود منها إلى صاحب الحال من قبل أن الواو أغنت عن ذلك ربطها ما بعدها بما قبلها، فلم تحتج إلى ضمير مع وجودها؛ فإن جئت بالضمير معها، فجيد؛ لأن في ذلك تأكيد ربط الجملة بما قبلها[2]، ويميل الباحث إلى أن الحكم متحقق في الوجه الثاني وهو بذلك قد نقله عن المازني وابن يعيش وقال به الأشموني[3].

المسألة الثانية: (وقوعًا) حال أو مصدر

قال الشاعر:

أَنـــا ابـــنُ التـــارِكِ البَكْـــرِيَّ بشْـــرٍ عليـــه الطَّيْـــرُ تَرْقُبُـــه وقوعـــا [4]

يقول البغداديّ: "قال ابن يعيش: وقوعًا جمع واقع وهو إما من الضمير المستكن في عليه وإما من المضمر المرفوع في ترقبه. وقال ابن المستوفي في شرح أبيات المفصل: ويجوز أن يكون مصدرًا في موضع الحال. ولم يعين صاحب الحال. وقال بعض فضلاء العجم في إعراب أبيات المفصل: ولا يبعد أن يجعل (وقوعًا) مصدرًا ويكون منصوبًا على البدل من الضمير الراجع إلى (بشر) في ترقبه؛ لأنه في معنى (وقوعًا) عليه فيتخصص نوع اختصاص ويكون من باب بدل الاشتمال. هذا كلامه؛ وهو جيد إلا أن فيه حذف الضمير" [5].

التحليل والتوضيح

حكم البغداديّ على توجيه ابن المستوفي لـ(وقوعاً) في البيت منصوبًا على أنَّه بدل من الضمير الراجع إلى (بشر) في (ترقبه) بالجيد؛ لأن فيه معنى وقوعًا عليه ويكون من باب بدل الاشتمال؛ ولكن تقييد هذا الحكم بالجيد غير متحقق؛ لأن فيه حذف الضمير.

ويعد هذا البيت من أكثر الشواهد النَّحويَّة دورانًا في كتب النحاة في باب عطف البيان

---

(١) مغني اللبيب، ابن هشام الانصاري، (٦٥٦).

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، (ج٢/٢٤)

(٣) شرح الأشموني، الأشموني، (ج٢/٤٢)

(٤) البيت للمرار بن سعيد الفقعسي في ابن يعيش (ج٣/ ٧٢، ٧٤)، وشرح ابن عقيل (٣٩٤/٢)، والمفصل للزمخشري(١٢٢).

(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٤/٢٨٦).

وليس موضوعه في هذه المسألة، واعترض على العيني في توجيهه الإعرابي للبيت: "الطير مبتدأ، والجملة –أعني ترقبه– خبره وقد وقعت حالًا عن البكري والعامل فيها اسم الفاعل، وقوله عليه يتعلق بقوله (وقوعًا)، و(وقوعًا) نصب على التعليل؛ "أي ترقبه الطير لأجل وقوعها عليه"[١] قال البغداديّ: "ولا يخفى ما في تعبيره من الاختلال، وكأنه لم يبلغه منع تقدم معمول المصدر[٢].

ويميل الباحث الى رأي البغداديّ في المسألة لعدم جواز تقدم معمول المفعول لأجله عليه، والجملة الاسمية (عليه الطير) في محل نصب حال من التارك، وهو ما مذهب إليه شيخ المحققين محي الدين درويش رحمه الله[٣].

المسألة الثالثة: جواز القطع إلى الرفع في خبر النواسخ

قال الشاعر

لا تَجْعلـــي ضَـــيْفَيَّ ضـــيفٌ مقـــربٌ وآخـــر معـــزولٌ عـــن البيـــت جانِـــبُ [٤]

يقول البغداديّ: "على أنَّه يجوز القطع إلى الرفع في خبر نواسخ المبتدأ فإن جعل هنا بمعنى صير.. قال سيبويه بعد إنشاده هذا البيت: والنصب جيد"[٥].

التحليل والتوضيح

نقل البغداديّ حكم الجيد عن سيبويه، فقد أجاز النصب في الجملة الاسمية (ضيف مقرب) وآخر معدول. وقد فسر الأخفش النصب في (ضيف) على البدلية ورفع (جانب) بضمير محذوف[٦]. واعترض البغداديّ على سيبويه وصوب رأيه قال: "أقول: صوابه على أنَّه مفعول ثان لا على البدل" [٧]. ويميل الباحث إلى رأي سيبويه في المسألة، والوجه النصب على البدل؛ لأنه على نية تكرار العامل وهو متحقق في هذه المسالة.

المسألة الرابعة: الجر على الجوار

قال الشاعر:

---

(١) المقاصد النحوية، العيني، (ج٤/١٦٠٨)

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٤/٢٨٦).

(٣) شرح الأشموني، الحاشية، (ج٢/٣٥٨).

(٤) البيت لعجير السلولي في الخزانة (ج٢/ ٢٩٨)، وشرح أبيات سيبويه (ج١/ ٥٣٥)؛ وبلا نسبة في الكتاب (ج٢/ ١٠).

(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٥/٣٤).

(٦) المصدر السابق، (ج٥/٣٤).

(٧) نفسه.

تريـــك ســـنّة وجـــهٍ غيـــر مقرفـــةٍ ملســـاء لَـــيْسَ بهَـــا خـــالٌ وَلَا نـــدب [1]

يقول البغداديّ:" قَالَ الْفراء: قلت لأبي ثروان وَقد أَنْشدني هَذَا الْبَيْت بخفض غير: كَيفَ تَقول: تريك سنّة وَجه غير مقرفةٍ قال: تريك سنة وجه غير مقرفة بنصب غير. قلت له: فأنشد بخفض (غير) فخفض غير فأعدت عليه القول فقال: الذي تقول قيل: ومنه قوله تعالى: ﴿**اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ**﴾ ؛ لأن عاصف من صفة الريح لا من صفات اليوم. وهذا القول للفراء. قال: لما جاء العاصف بعد اليوم أتبعته إعراب اليوم وذلك من كلام العرب أن يتبعوا الخفض الخفض إذا أشبهه.

قال أبو حيان في تذكرته: قد أولت هذه الآية. أقول: أولها الفراء بتأويلين: أولهما وهو جيد. قال: جعل العصوف تابعًا لليوم في إعرابه؛ وإنما العصوف للريح. وذلك جائز على جهتين: إحداهما: أن العصوف وإن كان للريح فإن اليوم يوصف به؛ لأن الريح فيه تكون فجاز أن تقول يوم عاصف كما تقول: يوم بارد ويوم حار. وقد أنشدني بعضهم: (الرجز يومين غيمين ويوما شمسا)، فوصف اليومين بالغيمين وإنما يكون الغيم فيهما" [2].

التحليل والتوضيح

نقل البغداديّ حكم الجيد عن أبي حيان في التوجيه الإعرابي للفراء في قوله تعالي: ﴿**اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ**﴾[3]. قال أبو حيان: "أولها الفراء بتأويلين: أولهما جيد؛ حيث جعل (العصوف) تابعًا لليوم في إعرابه وإنما العصوف للريح. وذلك جائز على جهتين:

الأول: أن (اليوم) يوصف به كما يقال يوم بارد، ويوم حار، ويوم عاصف.

الثاني: أن يقصد (يوم عاصف الريح) فيحذف الريح؛ لأنها مذكورة كما في البيت؛ إذ جاء يوم مظلم الشمس كاسف، واعترض عليه أبو حيان قال: "فلا يريد كاسف الشمس فيكون قد حذف معمول الصفة وإن كان قد ذهب إليه بعضهم وإنما هو عندنا صفة لليوم نفسه"[4].

وقد استحسن ابن جني هذا التوجيه قال: "ومن ذلك قراءة ابن أبي اسحاق وابراهيم ابن أبي بكير (في يوم عاصف) بالإضافة، قال أبو الفتح: "هذا على حذف الموصوف وإقامة الصفة

---

(١) البيت لذي الرمة في ديوانه ص١١.

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٥/٩٢).

(٣) [إبراهيم:١٨].

(٤) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٥/٨٩).

مقامه؛ أي في يوم ريح عاصف. وحسن حذف الموصوف هنا شيئًا؛ لأنه قد ألف في قراءة الجماعة "في يوم عاصف"[١]. وأجاز الأشموني ذلك على استئناف ما بعده علي تقدير (عاصف ريحه) ثم حذف ريحه، وجعلت الصفة لليوم مجازًا[٢]. وجعل ابن مالك ذلك من ضروب المجاز، قال: " من ضروب المجاز التوسع بإقامة الظرف المتصرف مقام فاعل الحدث الواقع فيه مقام المفعول الموقع به الحدث"[٣]. ويغلب على ظن الباحث أن إعرابها صفة ليوم، وهذا عند أكثر معربي القرآن، والله أعلم.

المسألة الخامسة: بدل الفعل من الفعل

قال الشاعر:

إنّ علـــــــــيّ الله أَن تبَايعـــــــــا تُؤْخَـــذ كرهـــا أَو تَجِـــيء طَائِعـــا [٤]

يقول البغداديّ: "و(تؤخذ) بدل من (تبايع) كما تقدم. قال السيرافي: النصب في هذه الأبيات على البدل جيد ولو رفع على الابتداء لكان أكثر وأعرف" [٥].

التحليل والتوضيح

نقل البغداديّ حكم الجيد عن السيرافي في جواز إبدال الفعل من الفعل وهو في هذه المسألة مساوٍ للحسن قال سيبويه– بعد ذكر البيت– "فهذا عربي حسن" [٦]. وفي تأصيل المسألة، قال ابن السراج: "واعلم أن الفعل يبدل من الفعل، وليس شيء من الفعل يتبع الثاني الأول في الإعراب إلا البدل والعطف [٧]. وبعد تتبع المسألة يتبين للباحث عدم اختلاف النحاة فيها، قال ابن مالك: "فأبدل (تؤخذ) من (تبايع)، فاشتركا في النصب"[٨]. وهو ما يميل إليه الباحث، والله أعلم.

المسألة السادسة: من نكرة موصوفة بمفرد

---

(١) المحتسب، ابن جني، (ج١/٣١٠).

(٢) منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، الأشموني، (ج١/٣٨٨).

(٣) شرح التسهيل، ابن مالك، (ج٢/٢٤٣).

(٤) البيت بلا نسبة في المقتضب: (ج٢/ ٦٣)، والخزانة (ج٢/ ٣٧٣)، ومنهج السالك(٢٦)، وشواهد الألفية للعاملي (٣٤٧/٢)، وشرح شواهد ابن عقيل(ج١/١٧٩).

(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٥/٢١٠).

(٦) الكتاب، سيبويه، (ج١/١٥٦)

(٧) الأصول في النحو، ابن السراج، (ج٢/٤٨)

(٨) شرح الكافية، ابن مالك، الشافية، (ج٣/١٢٨٧)

قال الشاعر:

يَـا شَـاة مَـنْ قـنصٍ لمـن حلـت بِـهِ حرمـــت عَلـــيّ وليتهـــا لـــم تحـــرم [1]

يقول البغداديّ: "على أنَّ (مَن) عند الكوفيين زائدة. قال ابن هشام في المغني: من هنا أيضا نكرة موصوفة بمفرد أي: يا شاة إنسان قنص على أنَّه من الوصف بالمصدر للمبالغة. يريد أنَّ قنصًا مصدر بمعنى الصيد أريد به اسم الفاعل؛ أي: يا شاة إنسان قانص. وأراد بالإنسان نفسه. وهذا تخريج جيد لا مطعن فيه" [2].

التحليل والتوضيح

حكم البغداديّ على تخريج ابن هشام لمعنى (مَنْ) في البيت بالنكرة الموصوفة بالجيد وهو مذهب البصريين والفراء، وخالف الكسائي قال: أنشدني الكسائي بيت عنترة: (يا شاة من قنصٍ لمن حلَّت له)، قال: "وزعم الكسائي إنه إنما أراد يا (شاة قنص)، وجعل (من) حشوًا في الكلام كما تكون (ما) حشوًا. وأنكر الفراء هذا وقال: "إنما أراد يا شاة من مقتنص؛ لأن من لا تكون حشوا ولا تلغى"[3].

وأقسم السيرافي بزيادة (من) في البيت شريطة صحة الرواية، وأجاز وقوعها نكرة موصوفة قال: فإن رواية أكثر الناس (يا شاة ما قنص لمن حلت له) فإن كانت الرواية صحيحة في (من) فهي لعمري زائدة، وقد يحتمل أن لا تكون زائدة وتجعل (من) نكرة بمنزلة إنسان"[4]، وقال ابن يعيش بأن الرواية (ما قنص)، نقل ذلك عن البصريين،قال:" فإن صحّت روايتُهم، حُمل على أنَّها موصوفة، و"قنصٌ" الصفة، فهو مصدر بمعنى: قانص، كما قالوا: "ماء غَوْرٌ"، أي: غائرٌ"[5].

وعلل ابن مالك عدم جواز وقوعها زائدة لوجهين: أحدهما: أن الرواية: يا شاة ما قنص، بزيادة (ما). والثاني: أن (من) على تقدير صحة الرواية بها يحتمل أن تكون نكرة موصوفة بقنص، على تقدير: يا شاة رجل قنص؛ أي ذي قنص، والحمل على هذا راجح؛ لأنه تقدير شائع أمثاله بإجماع، إذ ليس فيه إلا حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وأمثال ذلك كثيرة"[6]. ومن هنا يتبين لنا صحة ما ذهب إليه البغداديّ في حكمه تخريج ابن هشام.

المسألة السابعة: جواز رفع (أي) على الابتداء ونصبها على الظرفية

---

(١) البيت لعنترة بن شداد في ديوانه ص٢٣١.

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٦/١٣٠).

(٣) الأنباري، شرح القصائد السبع الطوال، (٣٥٣).

(٤) السيرافي، شرح شواهد سيبويه، (ج١/٧١).

(٥) ابن يعيش، شرح المفصل، (ج٢/٤١٤).

(٦) ابن مالك، شرح التسهيل، (ج١/٢١٦).

قال الشاعر:

لقد عَلِمْتُ أَيُّ يَوْمٍ عُقْبَتي[١]

يقول البغداديّ: "على أنَّه يجوز رفع (أي) على الابتداء ونصبها على الظرفية. قال سيبويه في باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى: وتقول: عرفت أيَّ يوم الجمعة فتنصب على أنَّه ظرف لا على عرفت. وإن لم تجعله ظرفا رفعت. وبعض العرب يقول: لقد علمت أيٌّ يوم عقبتي... ثم رأيت ابن خلف أورد هذا الرجز وقال في مثال سيبويه: أما نصبه فعلى قولك: في أي الأوقات الاجتماع للصلاة ورفعه جيد"[٢].

التحليل والتوضيح

نقل البغداديّ حكم الجيد في رفع (أي) على الابتداء عن ابن خلف [٣] إذا وليها ظرف، وإن وليها يوما الجمعة أو السبت فيجوز فيهما الرفع والنصب وذلك حسب ما يقتضيه المعنى بالاجتماع والراحة وهذا رأيه منقول عن السيرافي قال:" ويجوز " أيّ يوم الجمعة " فمن نصب جعله ظرفا للجمعة، ولم ينصبه بـ(عرفت)، كما تقول: " اليوم الجمعة " و " السبت " مثل الجمعة وإنما جاز النصب في ذلك؛ لأن الجمعة فيها معنى الاجتماع، والأصل في السبت الراحة، وهو فعل واقع في اليوم، ولو قلت: " اليوم الأحد والاثنان " إلى " الخميس " لم يجز إلا بالرفع؛ لأن " اليوم " هو الأحد وليس الأحد بمعنى يقع في اليوم" [٤]وساوى البغداديّ في الحكم بين الجيد والجائز في المسألة بالقياس على قول الشاعر: لقد علمت أي يوم عقبتي[٥]

قال: والشاهد فيه نصب (أي) على الظرف. و(عقبتي) مبتدأ، و(أي حين) خبره كأنه قال: أي الأحيان اعتقابي، يريد ركوب عقبته. ورفعه جائز على ما قدمته[٦].

المسألة الثامنة: الاخبار عن النكرة بالنكرة

(١) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب (ج١٦٢/٩، وشرح أبيات سيبويه (ج٢٢٤/١).

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١٦٤/٩).

(٣) ابن خلف هو محمد بن أحمد ابن خلف البغداديّ، أبو الحسن، ولد وتوفي في بغداد، لازم ابن الجوزي وتتلمذ على يديه وقرأ عليه كثيرًا من تصانيفه، وسمع من آخرين في بغداد والموصل ودمشق، له كتاب في تاريخ البغداديّين. انظر الأعلام، (ج٣٢١/٥).

(٤) السيرافي، شرح شواهد سيبويه، (١٤١/١٢).

(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١٦٤/٩).

(٦) المصدر السابق والصفحة.

قال الشاعر:

لَتَقْـــــــرُبَنَّ قَرَبًـــــــا جُلْـــــــذِيًا مـــــادامَ فِـــــيهنَّ فَصِـــــيلٌ حَيًـــــا [1]

يقول البغداديّ: "على أنَّه يجوز في باب كان الإخبار عن النكرة المحضة إذا حصلت الفائدة وهذا البيت أورده سيبويه في باب الإخبار عن النكرة بالنكرة وأمثلته في كان وأخواتها قال:... التقديم هاهنا والتأخير والإلغاء والاستقرار عربي جيد كثير"[2].

التحليل والتوضيح

نقل البغداديّ حكم تقدم خبر (مادام) أو تأخره بالعربي الجيد وضابطه اتساق المعنى؛ ففي البيت (فصيل) اسم مادام مؤخر ولو جعل خبرًا، انقلب المعنى إلى (أبدًا). قال السيرافي: "الشاهد في هذا: أنه قدم (فيهن فصيل) وجعله لغوًا؛ لأنه جعل (فصيل) اسم (مادام)، و (حيا) خبره. ومما سوغ التقديم أيضًا، أنك لو حذفت (فيهن) انقلب المعنى؛ لأنك إذا قلت: (مادام فصيل حيا)، فالمراد " أبدًا"[3].

وفصل ابن يعيش حكم تقدم شبه الجملة فإن كان ظرفًا فالأحسن تقدمه وإن كان جارا ومجرورا فالأحسن تأخره قال:" واعلم أن الظرف، إذا كان خبرًا، فالأحسنُ تقديمه، وإذا كان لغوًا، فالأحسن تأخيره، مع أن كلّا جائزٌ، وهما عربيّان"[4] وجعل ذلك ضرورة في البيت:" فإنه قدّم الجارّ والمجرور مع أنه لغوٌ؛ لأنه شعرٌ، والشاعرُ له أن يأتي بالجائز، وإن لم يكن المختار، مع أنه قد أفاد بقوله "فيهنّ" المعنى المراد. ولو حذف "فيهنّ"، لكان على معنى آخر، وهو التأبيد"[5] وهذا حكم متفق عليه، قال ابن أبي الربيع:" ولا أعلم في جوازه خلافا، ومنه في القرآن المجيد: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ [6].

المسألة التاسعة: النصب بفعل مقدر

---

(١) البيت لابن ميادة في ديوانه ص٢٣٧.

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٩/٢٧٣).

(٣) السيرافي، شرح شواهد سيبويه،(ج١/٣٢٢).

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل (ج٤/٣٤٣).

(٥) المصدر السابق والصفحة.

(٦) [الإخلاص: ٤].

قال الشاعر:

نَحْـــنُ بَنُـــو أُمِّ البَنِـــينَ الأَرْبَعَـــهْ نَحْـــنُ خَيـــرُ عـــامِرِ بِـــنِ صَعْصَـــعَهْ [١]

يقول البغداديّ: "هذا البيت من شواهد سيبويه أورده في باب الاختصاص الذي يجري على ما جرى عليه النداء. قال: وأما قول لبيد: نحن بنو أم البنين الأربعة فلا ينشدونه إلا رفعا؛ لأنه لم يرد أن يجعلهم إذا افتخروا أن يعرفوا بأن عدتهم أربعة؛ ولكنه جعل الأربعة وصفًا. وخالفه المبرد، وقال: النصب فيه جيد على وجهين: أحدهما: أن أم البنين امرأة شريفة وبنوها الأربعة كلهم سيد فينصب بني على الفخر. والوجه الآخر: على معنى أعني بلا مدح ولا ذم" [٢].

التحليل والتوضيح

نقل البغداديّ حكم النصب على الاختصاص في البيت بالجيد عن المبرد الذي خالف سيبويه في المسألة فالوجه عنده الرفع قال: "فلا يُنشدونه إلا رفعًا؛ لأنه لم يرد أن يجعلهم إذا افتخروا أن يُعرَفوا بأن عدّتهم أربعة؛ ولكنه جعل الأربعة وصفًا"[٣]،[٤]. ذكر ثعلب ذلك قال: "بعضهم ينصب فيقول: (نحن بني أم البنين الأربعة)، قال: وليس بالوجه؛ لأنه ليس بالمدح يمدح نفسه بأن عددهم أربعة. والعرب تفعل هذا في بني، ورهط، ومعشر، وآل.

قال الفراء كأنهم قالوا نحن جميعًا"[٥] والوجه عندي الرفع؛ لأنه ليس مما يفتخر به أن يكونوا بني أم البنين لكثرته بين الناس فلا معنى للمدح أو الفخر وإنما أراد الخبر، والأربعة هم ملاعب الأسنة وربيعة المقترين ونزال المضيق ومعود الحكماء لكل منهم قصة شهيرة[٦]،وقيل خامسهم عبيدة الوضاح فلم يمكنه للقافية أن يجعلهم خمسة فجعلهم أربعة ونصب[٧].

المسألة العاشرة: المعطوف على محل اسم إن

قال الشاعر:

وَإِلَّا فـــــاعلموا أَنـــــا وَأَنْـــــتُم بغـــاةً مَـــا بَقينَـــا فِـــي شـــقَاق [٨]

يقول البغداديّ: "على أنَّ سيبويه استشهد به على العطف على محل اسم إن المكسورة

---

(١) البيت للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه ص٩٣.

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٩/٥٥٣).

(٣) الكتاب، سيبويه، (ج٢/٢٣٥)

(٤) خزانة الأدب، البغداديّ، (١٠/١٤٤).

(٥) المجالس، ثعلب(٧٥).

(٦) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٩/٥٥٣).

(٧) شرح القصائد السبع، أبو بكر الأنباري، (٥٠٧).

(٨) البيت لبشر بن أبي خازم في ديوانه، ص١٣٦.

بتقدير حذف الخبر من الأول والتقدير: إنا بغاة وأنتم بغاة... وكأن الشارح المحقق لحظ هذا الورود فخرجه على أنَّ قوله ما بقينا في شقاق خبر (إنا) وجملة (وأنتم) وهذا التخريج لا غبار عليه جيد إعرابًا ومعنًى. وجعل الجملة اعتراضية أحسن من جعلها عاطفة؛ لأنه يلزم عليه العطف قبل تمام المعطوف عليه"[١].

التحليل والتوضيح

أجاز البغداديّ توجيه الرضي في إعراب الاسم المعطوف على محل اسم (أن) ومذهب سيبويه العطف على محل اسم (إن) والتقدير:" بغاة ما بقينا وأنتم" [٢]، واعترض ابن مالك على سيبويه في عدم جواز (إنهم أجمعون ذاهبون)، قال:" ونسب سيبويه قائل: "إنهم أجمعون ذاهبون" إلى الغلط مع أنه من العرب الموثوق بعربيتهم. وليس ذلك من سيبويه –رحمه الله– بمرضي، بل الأولى أن يخرج على أنَّ قائل ذاك أراد: أنهم هم أجمعون ذاهبون. على أنَّ يكون "هم" مبتدأ مؤكدًا بـ"أجمعون" مخبرًا عنه بـ"ذاهبون". ثم حذف المبتدأ، وبقي توكيده، كما يحذف الموصوف، وتبقى صفته"[٣].

المسألة الحادية عشرة: زيادة حرف الجر عوضا عن محذوف في قول الشاعر:

إِنَّ الْكَـــــرِيمَ وَأَبِيـــــكَ يَعْتَمِـــــلْ إِنْ لَـمْ يَجِـدْ يَوْمًـا عَلَـى مَـنْ يَتَّكِـلْ [٤]

يقول البغداديّ: "وهذا تعسف إذ لم يعهد تقديم الجار على غير المجرور كما لم يعهد تقديم الجازم على غير المجزوم وإنما المعهود تقديمهما معا. ومراد الشارح الرد على جميع تخاريجه وهي سبعة: الأول لسيبويه: أن يكون الأصل: على من يتكل عليه فحذف العائد مع الجار. وعلى الأولى غير زائدة... قال المازني: تقديره صحيح جيد؛ لأن الفعل المتعدي قد يجوز أن لا يعدى فكأنه قصد ذلك ثم بدا له فعداه بعلى كما قال تعالى: ﴿**عَسَىٰ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم**﴾[٥]وإنما جاز أن يحذف عليه من قوله إن لم يجد من يتكل عليه لذكرها في أول الكلام"[٦].

المسألة الثانية عشرة: (حقًا) في معنى الظرف.

---

(١) خزانة الأدب، البغداديّ، (٢٩٩/١٠).

(٢) الكتاب، سيبويه، (ج١٥٦/٢).

(٣) شرح الكافية، ابن مالك، (ج٥١٣/١.

(٤) البيت بلا نسبة في الخزانة (ج٤/ ٢٥٢)؛ والكتاب (ج٣/ ٨١)، وشرح أبيات سيبويه (ج٢٠٥/٢)، شواهد المغني (٤١٩).

(٥) النمل(٢٠/٧٢).

(٦) خزانة الأدب، البغداديّ، (١٤٣/١٠).

قال الشاعر:

أَلَا أَبْلِـــغْ بَنِـــي خَلَـــفٍ رَسُـــولًا أَحَقًّـــا أَنَّ أَخْطَلَكُـــمْ هَجَـــانِي [1]

يقول البغداديّ:" قال سيبويه: على أنَّ حقًا في معنى الظرف فأن مع معموليها مؤولة بمصدر... كل هذه البيوت سمعناها من أهل الثقة هكذا والرفع في جميع هذا جيد قوي"[2].

المسألة الثالثة عشرة: العطف على (إن) وما بعدها في توجيه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾[3].

يقول البغداديّ:" تخريج الآية والبيت على ما ذكره الشارح السيرافي فإنه خالف سيبويه وزعم أن (أن) المفتوحة لا تلحق بالمكسورة في ذلك؛ لأن المكسورة على شرط الابتداء وليست المفتوحة كذلك إنما تجعل الكلام شأنًا وحديثًا بمنزلة المفرد. وليس في قوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ**﴾ دليل له لصحة حمله على وجهين جيدين: أحدهما: أن يكون (ورسوله) عطفا على (أن) وما بعدها؛ لأنها اسم مفرد فالتقدير: براءة الله من المشركين ورسوله أي: وبراءة رسوله. وهذا وجه جيد كما تقول: أعجبني أنك منطلق وإسراعك. والثاني: أن يكون ورسوله؛ معطوفا على الضمير في بريء وحسن للفصل. وإذا كان كذلك لم يكن في الآية دليل على ما قالوه" [4].

المسألة الرابعة عشرة: ترك توكيد فعل الجزاء المقترن بـ (ما) الزائدة

قال الشاعر:

فَإِمَّـــا تَرَيْنِـــي وَلِـــي لِمَّـــةٌ فَـــإِنَّ الحَـــوَادِثَ أَوْدَى بِهَـــا [5]

يقول البغداديّ: "على أنَّ إن الشرطية المقرونة بـ(ما) الزائدة يلزم توكيد شرطها بالنون عند الزجاج. وترك التوكيد جيد عند غيره. وهذا البيت يدل لغير الزجاج فإنه لم يؤكد فعل الشرط فيه"[6].

---

(١) البيت للنابغة الجعدي في ديوانه، ص١٦٤.

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (٢٧٧/١٠).

(٣) [التوبة:٣].

(٤) خزانة الأدب، البغداديّ، (٣٠٤/١٠).

(٥) البيت للأعشى في ديوانه، ص ١٢٠.

(٦) خزانة الأدب، البغداديّ، (٤٣٠/١١).

المبحث الثاني

حكم الواجب والجائز

أولًا: حكم الواجب

أولًا: الواجب لغة واصطلاحًا

لغة: وجب الشيء وجوبًا؛ أي: لزم، وأوجبه، أو استوجبه استحقه، ووجب الشيء يجب وجوبًا إذا ثبت ولزم، والوجوبُ بالضمِّ بمعنى السقوط واللزوم والثبوت [١].

اصطلاحًا: استعمل علماء الأصول حكم الواجب، وأخذه منهم علماء النحو وأدخلوه في مصنفاتهم، والوجوب أحد الأحكام التي تتصف بها التعبيرات في طرق تركيبها، وإعرابها، أو صياغة ألفاظها، وهو في مقابلة الجواز والشذوذ والامتناع". [٢]. والوجوب في حقيقته "ضرورة الانتحاء بما يترتب على القاعدة انتحاء واجبا لا يسوغ معه وجه آخر"[٣]. ويرى خلف أن الوجوب النحوي حكم يحكم به المجتهد في النحو بما لديه من أدلة وبراهين تجعل الأمر عنده كالفرض غير قابل للنقاش، فإذا ثبت ما يخالفه بالحجة خرج من حيز الوجوب إلى المختلف فيه ليصبح بعدها راجحًا ومرجوحًا، وأما إذا كان ما يخالفه قليلًا، أو شاذًا فلا يخرج الحكم من حيز الوجوب لذا فإن الواجب الذي يكتسب درجة القطعية بعد شدة البحث وكثرة الاستقراء، والتنقيب، ولم يثبت ما يخالفه بأي دليل عقلي، أو نقلي –قليلا كان أو كثيرا– فهو ما يتصل بالأصول والخطوط العريضة للنحو مما نالت إجماع العرب، والنحويين بلا مخالف كرفع الفاعل، ونصب المفعول[٤].

ومن الألفاظ التي استعملها النحاة للتعبير عن الوجوب: "الواجب، أوجب، يجب، وَجَبَ، ينبغي، لازم، يلزم، ألزم، وهو واجب، واجب على الصحيح المشهور، إنما ينبغي، لازم، ألزم، لازمة"[٥].

ثانيًا: حكم الواجب عند النحويين

تبع النحاة واللغويون أسلوبين للتعبير عن الوجوب: إما ذكره صراحةً كما تقدم؛ أو الكناية عنه بأسلوب الاستثناء المنفي وهو أشهرها وأكثرها وضوحًا، وأسلوب النفي، وأسلوب التقرير، بما

---

(١) لسان العرب، ابن منظور، (ج٦/٤٠٠)

(٢) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، اللبدي، (٢٣٨)

(٣) المصدر السابق ، والصفحة.

(٤) ظاهرة الوجوب النحوي، خلف، (١١).

(٥) الكتاب(ج٣/٢٢)، المقتضب (١٩٨/١)، معاني القرآن(ج١/١٢٠).

يفهم من المعني ضمنًا[١]. وحقيقة الأمر أن التعبير عن الواجب سواء صرح به، أم كنَّى عنه فإن أدق أساليب التعبير عنه هو أسلوب الاستثناء المنفي. يقول سيبويه في الكتاب: "... لو قلت: أكُلَّ يومٍ زيدًا تضربه لم يكن إلا نصبًا؛ لأنه ليس بوصف" [٢]. ويقول الفراء في كلمة (طاعة) من قوله تعالى: ﴿**وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا**﴾[٣] فإنَّ العرب لا تقوله: إلا رفعًا[٤].

ويقول ابن عصفور: "فإن كان العطف على سائر أخوات (إنَّ) و(لكن) فإنّه لا يجوز إلا النصب على اللفظ، ولا يجوز الرفع على الموضع، ولا على الابتداء، والخبر محذوف"[٥].

ثالثًا: حكم الواجب عند البغداديّ في خزانة الأدب

المسألة الأولى: وجوب حذف ألف ما الاستفهامية إذا سبقت بالجار

قال الشاعر:

عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمُنِي لَئِيمٌ كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادِ [٦]

يقول البغداديّ: "على أنَّ ثبوت الألف في (ما) الاستفهامية المجرورة في غير الأغلب مفهومة أن إثباتها فيها غالب... قال ابن السمين في سورة يس: المشهور من مذهب البصريين وجوب حذف ألفها إلا في ضرورة. وكذلك قال ابن هشام في المغني يجب حذف ألف ما الاستفهامية إذا جرت وإبقاء الفتحة دليلا عليها" [٧].

التحليل والتوضيح

نقل البغداديّ عن ابن هشام وجوب حذف ألف ما الاستفهامية وهو مذهب البصريين وتساهلوا في إثباتها في الضرورة [٨] وعلة حذفها التفريق بين الخبر والاستخبار [٩]، وهو ما استقر عليه النحاة قال الأشموني:" و(ما) في الاستفهام إن جُرَّت حذف ألفها" وجوبا، سواء جرت بحرف

---

(١) ظاهرة الوجوب النحوي، خلف، (٢١).

(٢) الكتاب، سيبويه، (ج١/١٣١).

(٣) [النساء:٨١].

(٤) معاني القرآن، الفراء، (ج١/٣٩).

(٥) شرح الجمل، ابن عصفور، (ج١/٤٦٢).

(٦) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٣٢٤.

(٧) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٦/٩٩).

(٨) مغني اللبيب، ابن هشام،(٣٩٤).

(٩) شرح المفصل، ابن يعيش، (ج٢/٤١٠).

أو اسم"[١]ونقل ابن عقيل عن الزمخشرى أن إثباتها لغة، ويرى الباحث أن حكم الواجب لازم.

المسألة الثانية: لزوم الحاق نون الوقاية اسماء الافعال

قال الشاعر:

فمَتَـــــى أهْلِـــــكْ فَـــــلا أَحْفِلُـــــهُ بَجَلـــــي الآنَ مِـــــنَ العَـــــيشِ بَجَـــــل [٢]

يقول البغداديّ:" قال الشارح المحقق في باب المضمر: يجوز إلحاق نون الوقاية في أسماء الأفعال لأدائها معنى الفعل ويجوز تركها أيضا؛ لأنها ليست أفعالا في الأصل... وزعم ابن هشام في شرح الألفية وفي الجامع الصغير وغيرهما أن لحاقها لاسم الفاعل واجب" [٣].

التحليل والتوضيح

و(بجلي) كما نقل عن الأخفش (بجلي) ساكنة أبدًا، وأن العرب لا تلحقها نون الوقاية، قال ابن يعيش: "ولا يكادون يقولون: "بجلني" كما يقولون: "قطني" [٤]، وهي كما قال البغداديّ مصدرا بمعنى الاكتفاء ثم صار اسم فعل بمعنى الأمر[٥].

واعترض البغداديّ على ابن هشام في وجوب إلحاق نون الوقاية لـ(بجلي)، واعتمد ابن هشام على القياس في ذلك وصرح بندرة ذلك، قال:" بجل، على وجهين اسم فعل بمعنى يكفي واسم مرادف لحسب ويقال على الأول بجلني وهو نادر وعلى الثاني بجلي"، وصرح بشذوذه في المغني:"وقد تلحق في غير ذلك شذوذا كقولهم بجلني بمعنى حسبي"[٦].

ووجه أبو حيان لحاقها لنون الوقاية وفقا لدلالة المعنى، قال:" واسم فعل بمعنى (اكتف)، وتلحقها نون الوقاية، نحو: بجلنى، واسم بمعنى (حسب) فلا تلحق نون الوقاية"[٧]، ونقل عن المرادي حكم القلة في لحاقها نون الوقاية[٨]، مما تقدم يتبين لنا صواب ما ذهب إليه ابن هشام فقد جمع بين حكمي الشذوذ والندرة وفقا لدلالة المعنى وما يقتضيه القياس وبقوله أقول.

---

(١) شرح الأشموني، الأشموني،(ج١٦/٤).
(٢) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه، ص ١٤٨.
(٣) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٢٤٩/٦).
(٤) شرح المفصل، ابن يعيش ،١١٣/٣.
(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٢٤٦/٦)
(٦) مغني اللبيب، ابن هشام(٤٥٠).
(٧) شرح المفصل، ابن يعيش (ج١١٣/٣).
(٨) الجنى الداني، المرادي، (٤٢٠).

المسألة الثالثة: حذف عامل المصدر

قال الشاعر:

أَطَرَبـــــاً وأنـــــتَ قِنَّسْـــــرِيُّ والـــــدَّهْرُ بالإنســـــان دَوّاريُّ [1].

يقول البغداديّ:" استشهد به ابن مالك على وجوب حذف عامل المصدر الواقع في توبيخ"[2].

التحليل والتوضيح

ذهب سيبويه إلى أن نصب المصدر أول الجملة المسبوقة بالاستفهام على الحالية، قال:" وأما ما ينتصب في الاستفهام من هذا الباب فقولك: أقيامًا يا فلان والناس قعود، وأجلوسًا والناس يعدون، لا يريد أن يخبر أنه يجلس ولا أنه قد جلس وانقضى جلوسه؛ ولكنه يخبر أنه في تلك الحال في جلوس وفى قيام"[3].

وزاد المبرد الإنكار لجواز الحالية[4]، وتبعه ابن يعيش في أن العامل فيها أفعال مقدرة من ألفاظها[5]، وبيَّن ابن مالك الوجوه التي يجوز فيها حذف عامل المصدر المنصوب، قال:" ويُحذف عامل المصدر جوازًا لقرينة لفظية أو معنوية. ووُجوبا لكونه بدلا من اللفظ بفعل مهمل، أو لكونه بدلا من اللفظ بفعل مستعمل في طلب أو خبر، إنشائي أو غير إنشائي أو في توبيخ مع استفهام ودونه للنفس أو لمخاطب أو لغائب في حكم حاضر، أو لكونه تفصيل عاقبة طلب أو خبرًا، أو نائبًا عن خبر اسم عين بتكرار أو حصر، أو مؤكد جملة ناصّة على معناه، وهو مؤكد نفسه، أو صائرة به نصّا وهو مؤكد غيره"[6].

---

(١) البيت للعجاج في ديوانه ص٣١٠.
(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (٢٧٦/١١)
(٣) الكتاب، سيبويه، (ج٣٣٨/١)
(٤) المقتضب، المبرد(ج٢٢٨/٣)
(٥) شرح المفصل، ابن يعيش، (ج٣٠٤/١)
(٦) شرح التسهيل، ابن مالك، (ج١٨٣/٢).

المسألة الرابعة: فتح عين فَعْلَة في الجمع

قال الشاعر:

نَضَّـــــر الله أعظُمـــــاً دَفَنُوهـــــا بِسِجِسْـــــتانَ طَلحـــــةَ الطَّلَحـــــاتِ [١]

يقول البغداديّ: "واعلم أن فتح عين فعلة الاسمي في الجمع واجب" [٢].

التحليل والتوضيح

ذهب البغداديّ في هذ المسألة مذهب المبرد في وجوب تحريك ما جاء على وزن فَعْلَة مجموعًا على فَعَلَات، وجعل ذلك عوضًا من الهاء المحذوفة وفرقًا بين الاسم والنعت[٣] ولم أجد من أوجب ذلك من النحاة غيره.

المسألة الخامسة: القول في إعراب ويح

قال الشاعر:

أَنْ تَقْـــرَآنِ علـــى أَسْـــماَء وَيْحَكُمـــا مِنِّـــي الســـلامَ وأَنْ لا تُشْـــعِرَا أَحَـــدًا [٤]

يقول البغداديّ: "ويح: كلمة ترحم ورأفة وهو مصدر منصوب بفعل واجب الحذف"[٥].

التحليل والتوضيح

مذهب سيبويه والبصريين [٦]أن (ويح) أصلها (وي) دخلت عليها كاف الخطاب، وويح بمعنى الدعاء،فمن العرب يجيزون الإضمار، فنقول الذي ويحه رجلا، وأنكر ذلك ابن السراج فهو عنده من القبيح غير الجائز [٧] قال ابن يعيش:" كلها مصادر، وإن لم يستعمل منها فعل، والمذهب

---

(١) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص٢٠.

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١٤/٨).

(٣) المقتضب، المبرد (ج١٨٨/٢).

(٤) البيت بلا نسبة في الإنصاف (ج٢/ ٥٦٣)، والجنى الداني (ص ٢٢٠)، وسر صناعة الإعراب(ج٢/ ٥٤٩)، و"رصف المباني(ص ١١٣)، والخصائص(ج١/ ٣٩٠)، وخزانة الأدب(ج٨/ ٤٢٠)، وأوضح المسالك (ج٤/ ١٥٦)،وشرح المفصل" لابن يعيش (ج٧/ ١٥).

(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٤٢٨/٨).

(٦) الكتاب، سيبويه، (ج٣٣٤/١).

(٧) الأصول في النحو، ابن السراج، (ج٢٩٩/٢).

مذهب سيبويه؛ لأنه لا يمتنع أن يكون في الكلام مصدر عينه واو وفاؤه ولامه صحيحان"[١] ونصبها عند الربعي إما على النداء أو على أصل المصدر[٢]، ويرى الباحث صواب ما ذهب إليه البغداديّ توجيهًا وتفسيرًا.

المسألة السادسة: تأنيث الفعل المسند للضمير

قال الشاعر:

كَـــأنّ سَـــبِيئَةً مِـــنْ بَيْـــتِ رَأسٍ يَكُـــونُ مِزَاجَهَـــا عَسَـــلٌ وَمَـــاءُ [٣]

يقول البغداديّ: "أقول: إذا أسند الفعل إلى ضمير المؤنث المجازي فالتأنيث واجب إلا في الضرورة وإنما جواز التأنيث في الإسناد إلى ظاهره" [٤].

التحليل والتوضيح

تبع البغداديّ سيبويه في تأنيث الكلمة إذا أسند الفعل إلى المؤنث المجازي قال:" وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام. حملهم على ذلك أنه فعل بمنزلة ضرب، وأنه قد يعلم إذا ذكرت (زيدًا) وجعلته خبرًا أنه صاحب الصفة على ضعف من الكلام"[٥]، وإنما جاز ذلك؛ لأن العسل اسم جنس فتعريفه كتنكيره في المعنى[٦]، ويؤوله البصريون على التقديم والتأخير[٧].

وقال ابن يعيش:" من القلب الذي يشجع عليه أمن الإلباس"[٨]، وأنكر ابن مالك الضرورة لتمكن القائل من قول: يكون مزاجها عسل وماء، قال:" فجعل مزاجها وهو معرفة خبر كان، وعسل اسمها وهي نكرة، وليس القائل مضطرا لتمكنه من أن يقول: يكون مزاجُها عسلٌ وماءُ، فيجعل اسم كان ضمير سلافة، ومزاجها عسل، مبتدأ وخبر في موضع نصب بكان"[٩] ويميل الباحث لتوجيه ابن مالك في البيت ولا يرى ضرورة في البيت.

---

(١) شرح المفصل، ابن يعيش، (٤٢٠/٥).
(٢) الربعي، الانتخاب، (٥٨).
(٣) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص١٨.
(٤) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٢٢٦/٩).
(٥) الكتاب، سيبويه، (ج٤٩/١).
(٦) علل النحو، ابن الوراق، (٢٥٢).
(٧) الإنصاف، الأنباري، (ج٣٠٩/١).
(٨) شرح المفصل، ابن يعيش، (ج٣٣٩/٤).
(٩) شرح التسهيل، ابن مالك، (ج /٣٥٦).

المسألة السابعة: القول في حُبَّ

قال الشاعر:

فَقُلْـــتُ اقْتُلُوهَـــا عَـــنْكُم بِمِزَاجِهَـــا وَحُـــبَّ بِهَـــا مَقْتُولـــةَ حـــين تُقْتَـــلُ [١]

يقول البغداديّ: "على أنَّ (حُبَّ) فيه للمدح والعجب وأصلها (حُبُبُ) بضم العين للتحويل المذكور. فإن نقلنا حركة العين إلى الفاء بعد حذف حركتها صار حب بضم الأول. وإن حذفنا ضمة العين صار حب بفتح الأول والإدغام في الصورتين واجب لاجتماع المثلين والأول منهما ساكن"[٢].

التحليل والتوضيح

مذهب الجمهور في الفعل (حب) أنه للمدح والتعجب. وأصله "حبب" بضم أوله، ونقلت حركة العين إلى الفاء بعد حذف حركتها، وبعد الإدغام صار "حب"، حذف الضمة جائز، والإدغام واجب في الصورتين، وهذا الذي قرره النحاة إنما هو لاجتماع المثلين [٣]، ومعنى (حب صار) محبوبًا جدًا. وفيه لغتان فتح الحاء وضمها[٤]،واعترض ابن يعيش على الفراء في أصلها قال:" وقد ذهب الفراء إلى أن "حب" أصله "حبب" على وزن "فعل" مضموم العين كـ "كرم"، واستدل بقولهم: حبيب، وفعيل، بابه فعل كـ ظريف من ظرف، وكريم، من كرم. والصواب ما ذكرناه"[٥]

ثانيًا: حكم الجائز

أولًا: الجائز لغة واصطلاحًا

لغة: جزت الطريق، وجاز الموضع ... سار فيه وسلكه، وأجازه خلّفَهُ وقطعه، وأجازه: أنفذه [٦]. ولقد تطورت دلالة (جوز) وأصبحت تعني: "جواز الشيء وعدم منعه، ومنه الجواز النحوي، والجواز الشرعي، الذي يعني في عرف الفقهاء: الأمر المباح [٧].

اصطلاحًا: الجواز هو جملة التراكيب الفرعية المستعملة أو الممكنة الناتجة عن

---

(١) البيت للأخطل في ديوانه ص ٢٢٤.

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٩/٤٢٨).

(٣) الأصول في النحو، ابن السراج، (١/١١٦).

(٤) الزمخشري المفصل، (٣٣٩).

(٥) شرح المفصل، ابن يعيش، (ج٤/٤٠٥).

(٦) لسان العرب، ابن منظور، (ج١/٤٨٦).

(٧) الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، الطلحي، (٢٥).

الخصائص النوعية والدلالية والتوزيعية للكلمات، وهي إمكانيات تعبير توفرها اللغة لمستعمليها"[١].

وهو أحد الأحكام التي تعتري وجوه الكلام وطرق الانتحاء بها وهو قسيم الوجوب والشذوذ والامتناع والاضطرار[٢]. والجواز إباحة الوجه النحوي، أو الصرفي، أو اللغوي بعامة دون وجوب، أو امتناع، وهذا يقتضي ثنائية الوجوه أو تعددها في المسألة الواحدة خلاف الوجوب الذي يقتضي حصر المسألة في وجه واحد لا يتعداه [٣].

وقد استعمل النحاة ألفاظًا –اسمية وفعلية– للتعبير عن حكم الجواز: " جائز، جواز، جائز قوي، جائز عربي، جاز، استجازوا، يجوز، إنما يجوز، كما يجوز"[٤].

ثانيًا: حكم الجائز عند النحويين

يلحظ الدارس للنحو العربي تباينًا واضحًا لدى النحاة في الاعتداد بحكم الجواز ورفض بعض أساليبه وردها؛ فتجدهم تارةً يتوسعون في استخدام مصطلح الجواز حتى دعاهم ذلك إلى تحكيم القياس العقلي المنطقي، وتارةً تجدهم يرفضون بعض الجوازات النَّحويَّة مع توفر السماع فيها والرواية عن العرب، والجواز النحوي في عمومه كأيّ حكم من الأحكام من حيث الإجماع عليه أو مخالفته[٥]. وللجواز أسباب عند النحويين: تعدد لهجات العرب والقراءات القرآنية، والمدارس النَّحويَّة، وآراء العلماء الذين ينفردون بإجازة تركيب ما على آخر، والضرورات الشعرية.

يقول سيبويه في مسألة المستثنى بـ(إلا): " إذا كان الكلام منفيًا والمستثنى منه مذكورًا والمستثنى من جنس المستثنى منه جاز في المستثنى أن يكون بدلًا من الضمير المستكن في الفعل، وإن حملته على الإضمار الذي في الفعل فقلت: ما رأيت أحدًا يقول ذاك إلاّ زيدٌ ورفعت فجائز حسن"[٦]. ويقول الرضي في نيابة المنصوب لسقوط الجار أن الوجه الجواز: "ومنع الجزولي نيابة المنصوب لسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار، كما في: أمرتك الخير والوجه الجواز، لالتحاقه بالمفعول به الصريح"[٧].

---

(١) الجائز في كتاب سيبويه، العشي، (٦).

(٢) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، اللبدي، (٦٠).

(٣) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، اللبدي، (٦١).

(٤) وردت مثل هذه الألفاظ في أمهات الكتب العربية كالكتاب، ومعاني القرآن للفراء، والمقتضب، والأمالي النحوية، وشرح الجمل، وشرح الكافية، وخزانة الأدب.

(٥) ظاهرة الجواز النحوي، العشي، (٢٦-٢٧).

(٦) الكتاب، سيبويه، (ج٢/٣١٢).

(٧) شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الإستراباذي، (ج١/١٩٤-١٩٥).

ثالثًا: حكم الجائز عند البغداديّ في خزانة الأدب

المسألة الأولى: جمع (ذو)

قال الشاعر:

فَـــلَا أَعْـــنِي بـــذَلِكَ أَسْـــفَلِيكُمْ وَلَكِنِّـــــي أُرِيـــــدُ بِـــــهِ الـــــذَّوِينَا [١]

يقول البغداديّ: "على أنَّ (الذوين) داخل في حد الجمع المذكور على أي وجه كان؛ لأن واحده ذو... والصحيح عند س ومن تبعه جواز جمع ذو في نحو ذي رعين مما هو جزء علم على الأذواء والذوين كما في شعر الكميت وهو عربي فصيح ومراد الزبيدي بتغليط من ذكر أنهم يقولون الذات وذاته فيدخلون اللام عليه ويضيفونه إلى الضمير وهو مؤنث (ذو) وهذا جائز أيضًا وإن توقف فيه أكثر الناس فإن الذات قد أجري مجرى الأسماء الجامدة فإن المراد به حقيقة الشيء ونفسه من غير ملاحظة موصوف يجري عليه [٢]. أجاز البغداديّ جمع (ذو) على (الأذواء) و(الذوين) مقطوعًا عن الإضافة وهو رأي سيبويه"[٣].

المسألة الثانية: جواز ترك الصرف للضرورة

قال الشاعر:

وقَائِلَـــةٍ مـــا بَـــالُ دَوْسَـــرَ بَعْـــدَنَا صَـــحَا قَلْبُـــهُ عـــن آلِ ليلـــى وعـــن هِنْـــدِ [٤]

يقول البغداديّ: "استدل الكوفيون على جواز ترك الصرف ضرورة بالسماع والقياس" [٥].

وذهب الكوفيون إلى جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، وهو مذهب أبي الحسن الأخفش وأبي علي الفارسي، أما البصريون فلا يجوز ذلك عندهم، وأجمعوا على جواز صرف ما لا ينصرف في الشعر ضرورة.

فاحتج الكوفيون بكثرة ما ورد في الشعر وإليه ذهب الأنباري، قال:" والذي أذهب إليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين؛ لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ، لا لقوته في القياس"[٦].

المسألة الثالثة: حذف الضمير العائد على جملة الخبر

---

(١) البيت للكميت في ديوانه ص ٤٦٦.

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١/١٤١).

(٣) الكتاب، سيبويه (ج٣/٢٨٢).

(٤) البيت لدوسر بن ذهيل القرعي في الأصمعيات (١٥٠)، وشرح كتاب سيبويه (ج١/١٩٤، والإنصاف (ج٢/٤٠٨).

(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١/١٤٩).

(٦) الإنصاف، الأنباري، (ج١/٥١٤).

قال الشاعر:

قـــدْ أَصْـــبَحت أمُ الْخِيَـــارِ تَـــدَّعِي عَلـــيَّ ذَنبًـــا كُلُّـــهُ لَـــم أَصْـــنَعِ [1]

يقول البغداديّ: "على أنَّ الضمير العائد على المبتدأ من جملة الخبر يجوز حذفه قياسا عند الفراء إذا كان منصوبا مفعولا به والمبتدأ لفظ كل نقل الصفار أنه مذهب الكسائي أيضا وقد نقل ابن مالك في التسهيل الإجماع على جواز ذلك"[2].

التحليل والتوضيح

أجاز سيبويه حذف الضمير العائد على المبتدأ وقيده في الشعر مع ضعفه، وكأنه قال: كله غير مصنوع[3]، قال ابن مالك:" فلو كان المبتدأ غير كل، والضمير مفعول به، لم يجز عند الكوفيين حذفه مع بقاء الرفع إلا في الاضطرار، والبصريون يجيزون ذلك في الاختيار، ويرونه ضعيفا، ومنه قراءة السلمي: (أفحكمُ الجاهلية يَبْغون) بالرفع"[4]. ويميل البغداديّ للمذهب البصري في المسألة مع قوله بأن هذا مذهب الجمهور، وليس كذلك، والله أعلم.

المسألة الرابعة: وضع الظاهر موضع الضمير

قال الشاعر:

لَا أَرى الْمَـوْتَ يَسْـبِقُ المَـوْتَ شَـيْءٌ نَغَّـــصَ الْمَـــوْتُ ذَا الْغِنَـــى وَالْفَقِيـــرَا [5]

يقول البغداديّ:" أي لا أرى الموت يسبقه شيء؛ أي لا يفوته... وتبع الشارح هنا سيبويه وخالفه المبرد في هذا وفرق بينه وبين ما ذكر؛ لأن الموت جنس وإنما كره زيد قام زيد لئلا يتوهم أن الثاني خلاف الأول وهذا لا يتوهم في الأجناس قال تعالى: ﴿**إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا** ۝١ **وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا**۝٢ ﴾[6]وكذا إذا اقترن بالاسم الثاني حرف الاستفهام بمعنى التعظيم

---

(١) البيت لأبي النجم العجلي في ديوانه ص٦٥.

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١/٣٥٩).

(٣) الكتاب، سيبويه (ج٣/٢٨٢).

(٤) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع (١٣١)،و ابن مالك، شرح التسهيل(ج١/٣١٢).

(٥) البيت لسوادة بن عدي في الخزانة (ج١/ ١٨٣)، الخصائص (ج٣/ ٥٣)، الأعلم (ج١/ ٣٠).

(٦) [الزلزلة:١،٢].

والتعجب كان الباب الإظهار كقوله تعالى ﴿**القارعة ما القارعة**﴾[١]، ﴿**الحاقة ما الحاقة**﴾[٢]، والإضمار جائز كما قال تعالى ﴿**فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ**﴾[٣]" [٤].

التحليل والتوضيح

الوجه في المسألة أن يقول: لا أرى الموت يسبقه شيء، وقد استشهد به سيبويه لجواز النصب وجعل الاسم الظاهر في موضع المضمر، وهو قبيح عند السيرافي [٥] واعترض ابن مالك على من قيده في موضع التعظيم أو التهويل [٦]، وأجازه مطلقًا، قال:" من زعم أن تكرار المبتدأ بلفظه لا يجوز إلا في موضع التهويل والتعظيم فقد زاد شرطًا لم يزده سيبويه، وذكر ابن السراج إجازة النحويين: أَجلُ زيدٍ أحرزَ زيدًا" "[٧].

المسألة الخامسة: جواز تأخير المبتدأ

قال الشاعر:

بَنُونَـــا بَنُـــو أَبْنَائِنَـــا وبَنَاتُنَـــا بَنُـــوهُنَّ أَبْنَـــاءُ الرِّجَـــالِ الأَبَاعِـــدِ [٨]

يقول البغداديّ: "منع الكوفيون تأخير المبتدأ: قال ابن الأنباري في الإنصاف ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردا كان أو جملة فالأول نحو قائم زيد والثاني نحو أبوه قائم زيد وأجازه البصريون لمجيئه في كلام العرب نظما ونثرًا"[٩].

التحليل والتوضيح

وافق البغداديّ الرضي في اتباعه البصريين في جواز تقدم الخبر على المبتدأ لكثرة ما

---

(١) [القارعة:١].

(٢) [الحاقة:١].

(٣) [القارعة:١٠،٩].

(٤) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١/٣٨٠).

(٥) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، (ج١/٤٨٨).

(٦) قاله ابن الحاجب في أماليه(ج١/١٥٣).

(٧) شرح التسهيل، ابن مالك، (ج١/٣١٢).

(٨) البيت للفرزدق في خزانة الأدب (ج١/ ٤٤٤)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في الإنصاف (ج١/ ٦٦)، وتخليص الشواهد (١٩٨)، وشرح الأشموني (ج١/ ٩٩)، وشرح شواهد المغني (ج٣/ ٨٤٨)، وشرح ابن عقيل (١١٩)، ومغني اللبيب (ج٢/ ٤٥٢)، وهمع الهوامع (ج١/ ١٠٢).

(٩) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١/٤٤٥).

ورد في كلام العرب نظمًا ونثرا، قال أبو حيان:" الأصل: تأخير الخبر، ويجب هذا الأصل؛ إن كانا معرفتين نحو: زيد أخوك، أو كانا نكرتين نحو أفضل منك أفضل مني، أو مشبهًا بالخبر المبتدأ نحو: زيد زهير شعرًا هكذا أطلق أكثر أصحابنا، وقيل إذا دل المعنى على تمييز المبتدأ من الخبر جاز تقديم الخبر"(١).

المسألة السادسة: مقعد ظرف مشبه بظرف المكان

قال الشاعر:

فَوَرَدْنَ والعَيُّوقُ مَقْعَدَ رابئ الضُّرَباءِ خَلفَ النَّظْم لا يَتَتَلَّعُ (٢)

يقول البغداديّ: "على أنَّ (معقد) ظرف منصوب وقع خبرا عن اسم عين وهو العيوق واستشهد به سيبويه على نصب (المقعد) على الظرفية مع اختصاصه به تشبيها له بالمكان؛ لأن (مقعد الرابئ) مكان من الأماكن المخصوصة، وجاز عمل الفعل في مثله ولم يجز في الدار ونحوه؛ لأنهم أرادوا به التشبيه" (٣).

التحليل والتوضيح

تبع البغداديّ الرضي ومن قال بقولهم في أن هذا النوع لا يكون ظرفا إلا إذا كان العامل فيه موافقا له، قال ابن مالك: "وأما المكان فلا يكون من أسمائه ظرفا صناعيا إلا ما كان مبهما أو مشتقا من اسم الحدث الذي اشتق منه عامله"(٤).

المسألة السابعة: جواز نداء النكرة غير المقصودة

قال الشاعر:

فيا رَاكِبًا إمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ نَدامَايَ مِنْ نَجْرَان أنْ لا تَلاقِيَا (٥)

يقول البغداديّ: "على أنَّ المنادى –هنا– عند الكسائي والفراء إما معرفة بالقصد وإما أصله يا رجلا راكبا؛ لأنهما لا يجيزان نداء النكرة مفردة بل يوجبان الصفة. والصحيح جواز نداء النكرة غير المقصودة"(٦).

---

(١) ارتشاف الضرب، أبو حيان، (ج٣/١١٠٣)

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين، (ج١/٦).

(٣) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١/٤١٩).

(٤) شرح الكافية، ابن مالك، (ج٢/٦٧٦)

(٥) البيت لعبد يغوث الحارثي في المقتضب (ج٤/ ٢٠٤، وشرح السيرافي (ج٣/ ٤٤)، والخصائص (ج٢/ ٤٤٨)، والمفضليات (١٥٦)، والأغاني (٥/ ٧٢)، وأمالي القالي (ج٣/ ١٣٢)، وذيل الأمالي(٥٢)، ومعجم البلدان (ج٥/ ٢٦٦)، وابن يعيش (ج١/ ١٢٧).

(٦) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٢/١٩٤).

التحليل والتوضيح

أجاز البصريون نصب المنادى النكرة ولم يجز الفراء والكسائي ذلك إلا أن يكون وصفا لموصوف مقدر بمعنى يا رجلا راكبا [١]، وتبعهم المازني وعد التنوين ضرورةً أو شاذًّا؛ لأن النداء لا يتحقق في الطلب من المنكور، وقد اعترض عليه، قال الأزهري:" كرر الشواهد ردًّا لما نقل "عن المازني أنه أحال وجود هذا القسم" مدعيًا أن نداء غير المعين لا يمكن، وأن التنوين في ذلك شاذ أو ضرورة" [٢].

المسألة الثامنة: تعريف العلم بأل

قال الشاعر:

رأيْــتُ الوليــدَ بــنَ اليزيــدَ مُبارَكًــا شَــديدًا بِأحنَــاءِ الخِلافَــةِ كَاهِلُــه [٣]

يقول البغداديّ:"على أنَّ العلم إذا وقع فيه اشتراك اتفاقي جاز تعريفه باللام، يعني: ويزول تعريف العلمية بأن ينكر، ثم يعرف باللام" [٤].

التحليل والتوضيح

أجاز الرضي دخول(أل) على الاسم العلم إذا شاع وعم الشياع بسبب تعدد المسمى بهذا الاسم، ومذهب الكوفيين زيادتها للتعظيم أو المدح، وهي زائدة عند ابن مالك[٥]،وأنكر ابن خالويه ذلك وجعل ذلك لمجاورة الاسم المقترن بأل زائدة، قال:" فإنه أزوج باليزيد الوليد للمجاورة"[٦] وهو مذهب البغداديّ لنقله ذلك قال:" واللام في الوليد للمح الأصل قال بعضهم: نكتة إدخالها في اليزيد الإتباع للوليد. واستشهد به ابن هشام في شرح الألفية على أنَّ ما لا ينصرف إذا دخلته أل ولو كانت زائدة صرف كما في اليزيد. فجعلها زائدة لا معرفة"[٧].

---

(١) شرح المفصل، ابن يعيش، (ج١/٣١٨).

(٢) التصريح، خالد الازهري، (ج٢/١٩٤).

(٣) البيت لابن ميادة في ديوانه ص ١٩٢، و (أحناه): جمع حنوه، وهو كل شيء فيه أعوجاج، ويروى: ... ... بأعباء ... ...، انظر: شرح كتاب سيبويه(ج٢/٤٢٥).

(٤) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٢/٢٢٦).

(٥) شرح التسهيل، ابن مالك، (ج١/٤١).

(٦) ليس من كلام العرب، ابن خالويه، (٧١).

(٧) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٢/٢٢٦).

المسألة التاسعة: اقتران الخبر بالفاء

قال الشاعر:

وقائلـــةٍ خَـــوْلانُ فـــانْكِحْ فتـــاتَهمْ وأُكرومَـــةُ الحَيَّـــيْنِ خِلْـــوٌ كمـــا هِيَـــا [١]

يقول البغداديّ: "على أنَّ (الفاء) في (فانكح) زائدة عند الأخفش و(خولان) مبتدأ و (انكح) خبره، وعند سيبويه (غير) زائدة والأصل (هذه خولان فانكح فتاتهم).

قال ابن خلف قال أبو علي من جعل الفاء زائدة أجاز في خولان الرفع والنصب كقولك زيدا فاضربه فإن قلت زيد فاضرب جاز عند الجميع قال تعالى ﴿**وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ**﴾ [٢] ونقل أبو جعفر النحاس عن المبرد أنه قال لو قلت هذا زيدا فاضربه جاز أن تجعل زيدا عطف بيان أو بدلا فلو رفعت خولان بالابتداء لم يجز من أجل الفاء وإنما جاز مع هذا؛ لأن فيها معنى التنبيه والإشارة وقال أبو الحسن ويجوز النصب على الذم انتهى والظاهر أن يقول ويجوز النصب على المدح كما قال غيره فإن المرغب لا يذم وعلى قول س فالفاء إما لعطف الإنشاء على الخبر وهو جائز فيما له محل من الإعراب" [٣].

التحليل والتوضيح

مذهب سيبويه[٤] (خولان) خبرا لمبتدأ محذوف، والفاء عاطفة، ولم يجز فيها الابتداء، وجملة "فانكح فتاتهم، خبرا؛ بل الجملة الطلبية مستأنفة؛ لأنه لا يجيز دخول الفاء على خبر المبتدأ الخاص كأسماء الأعلام؛ ولشبه المبتدأ بالشرط في العموم، والخبر بالجواب؛ فإذا زال الشبه، لم تتحقق علة الجواز[٥]، واعترض ابن مالك على من أجاز دخول الفاء على الخبر[٦]، وعلل ذلك بأن الخبر أمر، وصححه أبو حيان وأجازه، قال:" فتعطف الفاء جملة علة جملة وإن لم يتناسب المتعاطفتان؛ إذ الصحيح جواز ذلك"[٧].

---

(١) البيت لعديّ بن زيد في ديوانه ص ٨٤.
(٢) [المدثر:٤].
(٣) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١/٤٥٥).
(٤) الكتاب، سيبويه، (ج١/١٣٩).
(٥) شرح المفصل، ابن يعيش، (ج١/٢٥١).
(٦) شرح التسهيل، ابن مالك، (ج١/٣٣١).
(٧) التذييل والتكميل، أبو حيان، (ج٤/١٠٧).

المسألة العاشرة: الترخيم في غير النداء

قال الشاعر:

خُــذوا حظَّكُــم يَــا آلَ عِكْــرِمَ واذْكُــرُوا أَوَاصـــرَكمْ والـــرَّحْمُ بالغَيْـــبِ تُـــذْكَرُ [١]

يقول البغداديّ: "على أنَّ الكوفيين أجازوا ترخيم المضاف ويقع الحذف في آخر الاسم الثاني كما في البيت وفي أبيات أخر كثيرة والأصل يا آل عكرمة" [٢].

التحليل والتوضيح

منع البصريون الترخيم في غير النداء، وردَّ سيبويه ما نقل بالسماع في هذا الباب للضرورة[٣]، ونقل السيرافي إجماع النحاة المتقدمين له في الضرورة، قال:" وقد اختلف النحويون في الوجه الأوّل من الترخيم في غير النداء لضرورة الشعر...، فكان سيبويه وغيره من المتقدمين البصريين والكوفيين يجيزونه"[٤]، والعلة عند البصريين أنه غير منادى ولا يرخم عندهم غيره[٥]، وتبع الأنباري البصريين في المنع ورد حجة الكوفيين"[٦]، قال أبو حيان: ولو ذهب ذاهب إلى جواز ذلك إذا كان آخر المضاف إليه تاء التأنيث وقوفا مع الوارد ومنعه إذا كان غيرها لكان مذهبا"[٧]، وما سمع من هذا الباب نادر عند المرادي، قال:" هذا عند البصريين نادر"[٨]، وهذا الحكم غير مقطوع به، لإمكان وروده في النثر وهو خاص بضرورة الشعر وتبع البغداديّ البصريين في المسألة، قال:" والترخيم ضرورة جائز في غير النداء أيضا"[٩].

المسألة الحادية عشرة: إعراب الاسم المرفوع بعد (إذا) الشرطية

قال الشاعر:

فَهَـــلَّا أَعَـــدُّونِي لِمِثْلِـــي تَفَاقَـــدُوا إِذَا الخَصْـمُ أَبْـزَى مَائِـلُ الـرَّأْسِ أَنْكَـبُ [١٠]

---

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه، ص٥٧.

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٢/٣٢٩).

(٣) الكتاب، سيبويه، (ج٢/٢٧١).

(٤) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، (ج١/٢٠٨).

(٥) المساعد، ابن عقيل، (ج٢/٥٦٣).

(٦) الإنصاف، الأنباري، (ج١/٣٤٧).

(٧) همع الهوامع، السيوطي، (ج٢/٧٨).

(٨) التوضيح، المرادي، (ج٣/١١٣٦).

(٩) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٢/٣٢٩).

(١٠) البيت منسوب لبعض بني فقعس في كتاب شرح الشواهد الشعرية، (ج١/٩٤)، وبلا نسبة في خزانة الأدب، (ج٣/٢٩)، والتذييل والتكميل، (ج٧/٣١٧).

يقول البغداديّ: "هذا جائز على رأي أبي الحسن وذلك أنه يجيز الابتداء بعد إذا الزمانية المشروط بها"[١].

التحليل والتوضيح

اعترض البغداديّ على الأخفش في توجيهه لإعراب الاسم المرفوع بعد إذا الشرطية مبتدأ وفي هذه المسألة ثلاثة مذاهب: الأول للبصريين فقد ذهبوا إلى أنه فاعل يرفع بفعل يفسره المذكور[٢]، والثاني: للكوفيين وهو فاعل مقدم على فعله، والثالث: للأخفش الذي رأى أنه مرتفع بالابتداء[٣] فاعترضه كثير من النحاة، قال الأنباري:" وأما ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من أنه يرتفع بالابتداء ففاسد؛ وذلك لأن حرف الشرط يقتضي الفعل ويختصّ به دون غيره، ولهذا كان عاملًا فيه، وإذا كان مقتضيًا للفعل ولا بد له منه بطل تقدير الابتداء؛ لأن الابتداء إنما يرتفع به الاسم في موضع لا يجب فيه تقدير الفعل؛ لأن حقيقة الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية المظهرة أو المقدرة، وإذا وجب تقدير الفعل استحال وجود الابتداء الذي يرفع الاسم"[٤]، واعترضه أبو حيان بقوله:" والصحيح أن ذلك لا يجوز؛ إذ ما ذكروه محتمل للتأويل، ولا يتعين فيه الابتداء، ولا نثبت قانونا كليا ونخرج عن القانون المستقر الثابت في لسان العرب بالمحتمل"[٥]. وهل من ترجيح أصدق من هذا!

المسألة الثانية عشرة: جواز رفع الحال على الابتداء

قال الشاعر:

قَبَّلْتُهـــا ودُمُـــوعي مَـــزْجُ أدْمُعِهـــا وقَبَّلَتْنِـــي علـــى خَـــوفٍ فَمـــاً لِفَـــمِ [٦]

يقول البغداديّ:"قال أبو حيان في الارتشاف: قال الفراء: أكثر كلام العرب كلمته فاه إلى في بالنصب والرفع صحيح وفيما أشبه هذا نحو: حاذيته ركبته والأكثر فيه بالرفع. وإذا كان نكرة فالنصب المؤثر المختار، نحو: كلمته فما لفم وحاذيته ركبة لركبة. ورفعه وهو نكرة جائز على

---

(١) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٣/٢٩).
(٢) الكتاب، سيبويه، (ج٣/١١٤).
(٣) التذييل والتكميل، أبو حيان، (ج٧/٣١٧).
(٤) الإنصاف، الانباري، (ج٢/٦١٨).
(٥) التذييل والتكميل، أبو حيان، (ج٧/٣١٧).
(٦) البيت للمتنبي في ديوانه، ص ٧١.

ضعف إذا جعلت اللام خبرا لفم وإن وضعت الواو موضع الصفة فقلت: كلمته فوه وفي"[١].

التحليل والتوضيح

نقل أبو حيان عن الفراء جواز رفع الاسم الجامد الواقع حالا على الابتداء على ضعف ومذهب البصريين النصب على الحال، قال أبو حيان: "ويقتصر في هذا على مورد السماع وهو ما حاكاه الفراء، وابن خروف"[٢]، وورود الحال جامدا مما يغتفر إذا دل على تفاعل عند النحاة لجواز تأويلة بـ(متشافهين) [٣].

ويقول الباحث: من أجاز رفعه نظر إلى الحال من جهة أصله في المعنى، بدليل قول ابن مالك:" وإنما كان الحال جديرا بوروده مشتقا وغير مشتق، ومنتقلا وغير منتقل؛ لأنه خبر في المعنى والخبر لا حجر فيه"[٤]

المسألة الثالثة عشرة: النصب على الاستثناء المنقطع

قال الشاعر:

حلفــتُ يمينًــا غيــرَ ذي مَثْنويَّــةٍ ولا علــمَ إلا حســنَ ظــنٍ بصــاحبِ[٥]

يقول البغداديّ: "البيت من شواهد سيبويه أورده بنصب ما بعد إلا على الاستثناء المنقطع؛ لأن حسن الظن ليس من العلم. ورفعه جائز على البدل من موضع العلم وإقامة الظن مقام العلم اتساعا ومجازًا"[٦].

التحليل والتوضيح

الوجه في الاستثناء المنقطع النصب وهي لغة أهل الحجاز وقد ذكر سيبويه أن الرفع لغة بني تميم قال:" وأما بنو تميم فيرفعون هذا كله، يجعلون اتباع الظن علمهم، وحسن الظن علمه،"[٧]،

---

(١) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٣/١٩٨).
(٢) الارتشاف، أبو حيان، (ج٣/١٥٦٠).
(٣) شرح الكافية الشافية، ابن مالك، (ج٢/٧٣١).
(٤) شرح التسهيل، ابن مالك، (ج٢/٣٢٣).
(٥) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص٣.
(٦) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٣/٣٢٩).
(٧) الكتاب، سيبويه، (ج٢/٣٢٣).

فالنصب هو الوجه والقياس[١] والرفع توسع في المعنى تفرد به بنو تميم.

ويرى الباحث أن جواز الرفع مقيد لبني تميم فلا يجوز تعميمه إذ إن اللغة الفصيحة تحمل على الكل لا الجزء، قال ابن مالك: روى رفعه عن بني تميم بمقتضى لغتهم، كما روى عنه: ﴿مَا هَذَا بَشَرٌ﴾[٢][٣].

المسألة الرابعة عشرة: النصب بفعل مقدر

قال الشاعر:

يَـــا صَـــاحِبيّ دَنَـــا الـــرّواح فسِـــيرا لا كَالعَشِـــــيَّة زَائِـــــرًا وَمَـــــزُورَا [٤]

يقول البغداديّ:" على أنَّ (زائرا) منصوب على تقدير فعل؛ أي: لا أرى كعشية اليوم زائرا. وإنما لم يجعل الكاف اسما لـ(لا) مضافا إلى (العشية) ويكون زائرا عطف بيان للكاف تبعه على اللفظ أو صفة على طرز البيت الذي قبله؛ لأن الزائر غير العشية فلما كان الثاني غير الأول لعدم صحة الحمل جعلت (لا) نافية للفعل المقدر دون كونها نافية للجنس. وقد نقل أبو العباس ثعلب في أماليه قاعدة لحذف الفعل مع الظرف الزماني، قال: حكى الكسائي نزلنا المنزل الذي البارحة والمنزل الذي آنفا والمنزل الذي أمس. فيقولون في كل وقت شاهدوه من قرب ويحذفون الفعل وحده كأنهم يقولون: نزلنا المنزل الذي نزلنا أمس والذي نزلناه اليوم اكتفوا بالوقت من الفعل إذ كان الوقت يدل على الفعل وهو قريب. ولا يقولون الذي يوم الخميس ولا الذي يوم الجمعة. وكذا يقولون: لا كاليوم رجلا. ولا كالعشية رجلا ولا كالساعة رجلا فيحذفون مع الأوقات التي هم فيها. وأباه الفراء مع٩ العلم. وهو جائز وأنشد: لا كالعشية زائرا ومزورا وكل ما كان فيه الوقت فجائز أن يكون بحذف الفعل معه؛ لأن الوقت القريب يدل على فعل لقربه. انتهى" [٥].

التحليل والتوضيح

مذهب سيبويه في المسألة النصب بإضمار فعل مقدر، ولا يجيز كون (زائرًا) عطف بيان، قال: " فلا يكون إلا نصبا؛ من قبل أن العشية ليست بالزائر، وإنما أراد: لا أرى كالعشية زائرا"[٦].

---

(١) المقتضب، المبرد،(ج٤/٤١٤).

(٢) يوسف،٣١/١٢.

(٣) شرح الكافية، ابن مالك،(ج٤/٤١٣).

(٤) البيت لجرير في ديوانه ص٢٢٣.

(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٤/٩٦).

(٦) الكتاب، سيبويه، (ج٢/٢٩٣).

وزاد الأعلم شرطًا لجواز الحذف علم السامع به[١]. وزاد الكسائي شرط قرب وقت وقوع الفعل، فلا يجيز كما تصدر في المسألة (الذي يوم الخميس، ولا الذي يوم الجمعة).

وأورد البغداديّ البيت على نصب "زائرا"؛ لأن العشية ليست بالزائر وإنما أراد: لا أرى كالعشية زائرا، ونقل عن الأعلم: ولا يحسن في هذا رفع الزائر؛ لأنه غير العشية بمنزلة: لا كزيد رجل؛ لأن زيدا من الرجال. وقد أورد تأويل أبي علي الفارسي بتقدير فعلين قال: "نصب زائرا ؛ لأن الفعل مقدر فكأن تقديره: لا أرى زائرا ومزورا له كرجل أراه العشية. فنصبه على الفعل وحذف ذلك لما في الكلام من الدلالة عليه"[٢]. وأجاز الرضي عطف البيان معللًا بالرتبة، قال: " صار الآخر هو الأصل الأول"[٣]، فيجوز أن يكون (زائرًا) تابعًا على اللفظ. وأيده البغداديّ بقوله: " هذا حق لا ينبغي العدول عنه"[٤].

المسألة الخامسة عشرة: جواز النصب في الاستثناء التام المنفي

قال الشاعر:

إِلاّ أَوَارِيَّ لأْيــــاً مَـــــا أُبَيّنُهَـــــا وَالنُّــؤْيُ كَــالحَوْضِ بِالمَظْلُومَــةِ الجَلَــدِ [٥]

يقول البغداديّ:" أورده الزجاج أيضا عند قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِن دِيَارِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ**﴾ [٦] قال: وأما رفع (**إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ**) فعلى البدل من الواو والمعنى ما فعله إلا قليل. والنصب جائز في غير القرآن على معنى ما فعلوه أستثني قليلا منهم وعلى ما فسرناه في نصب الاستثناء فإن كان في النفي نوعان مختلفان فالاختيار النصب والبدل جائز تقول: ما بالدار أحد إلا حمارًا" [٧].

المسألة السادسة عشرة: جواز الفصل بين الصلة والموصول

قال الشاعر:

وَإِنـــي لَـــرَاجٍ نَظْـــرَةً قِبَـــلَ الَّتِـــي لَعَلِّـــي وَإِنْ شَـــطَّتْ نَوَاهَـــا أَزُورُهَـــا [٨]

يقول البغداديّ: "وذكره الخفاف في شرح جمل الزجاجي على أنَّ (أزورها) صلة (التي)

---

(١) خزانة الأدب، البغداديّ (ج٤/٩٦).

(٢) المصدر السابق، (ج٤/٩٧).

(٣) شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الإستربادي، (ج٢/٢٤٠).

(٤) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٤/٩٧).

(٥) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص٢٤.

(٦) النساء (٦٦ /٥).

(٧) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٤/١٢٣).

(٨) البيت للفرزدق في ديوانه ص٦٦١ .

وفصل بينهما بـ(لعل)، (وإن شطت) على وجه الاعتراض ويكون خبر لعل محذوفًا تقديره: لعلي أبلغ ذلك، والفصل بين الصلة والموصول بجمل الاعتراض جائز" [1].

التحليل والتوضيح

منع الجمهور وقوع جملة الإنشاء صلة، ونقل البغداديّ عن أبي حيان جواز ذلك عند هشام الضرير، قال: " وذهب هشام إلى أنه يجوز في (ليت) و(لعل) و(عسى) أن يقعن صلة للموصول، فتقول: الذي ليته منطلق زيد، والذي لعله منطلق زيد، والذي عسى أن يخرج عمرو. ومما يستدل به لهشام في وقوع "لعل" صلة للموصول–البيت [2]. وأجاز ابن هشام الفصل بالجملة الاعتراضية، وجملة الحال، والقسم، والنداء [3]. وقد ورد الفصل في البيت بجملة اعتراضية مؤكدة؛ فـ (أزورها) صلة الموصول، وفصل بينهما بـ (لعلي وان شطّت نواها)، وهي جملة معترضة فيكون خبر (لعل) محذوفًا تقديره (لعلي أبلغ ذلك). ووجه البغداديّ المسألة بتوجيه أبي علي في إيضاح الشعر، قال: " فإن قلت: أراد بأزورها التقديم كأنه قال: التي أزورها قلنا إن ذلك لا يستقيم؛ لأنه واقع والوجه فيه أنه لما جرى أزورها خبرا ل (لعل) سد أزورها مسد الصلة التي يجب أن تكون خبرا فكأنه أراد التي أزورها فأغنى ذكر أزورها خبرا ل لعل عن ذكره لها قبل لعل والمعنى على التقديم"[4]. ويقول الباحث الصحيح مذهب الجمهور، وما ورد في هذا الباب يحفظ ولا يقاس عليه.

وفيما يأتي عرض للمسائل التي أوردها البغداديّ في حكم الجائز في كتابة خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:

١– جواز النصب بفعل مضمر في البيت:

تَـــذَكَّرْتُ أَرْضًـــا بِهَـــا أَهْلُهَـــا أَخْوَالُهَـــا فِيهَـــا وَأَعْمَامُهَـــا [5]

يقول البغداديّ:" استشهد سيبويه بهذا البيت –أيضا– على أنَّ قوله: أخوالها فيها وأعمامها منصوب بفعل مضمر وهو تذكرت. وهذا جائز عنهم بإجماع؛ لأن الكلام قد تم في قوله: تذكرت أرضا بها أهلها ثم حمل ما بعده على معنى التذكر. وأجاز بعض فضلاء العجم في شرح أبيات

---

(١) خزانة الأدب، البغداديّ ، (ج٥/٤٤٦).

(٢) التذييل والتكميل، أبو حيان، (ج٣/٩).

(٣) مغني اللبيب، ابن هشام، (٥٠٧).

(٤) إيضاح الشعر، أبو علي الفارسي، (٤٣٥).

(٥) البيت لعمرو بن قميئة في خزانة الأدب (ج٤/ ٤٠٧)؛ وبلا نسبة في الخصائص (ج٢/ ٤٢٧)؛ والمحتسب (ج١/ ١١٦).

المفصل أن يكون قوله: أخوالها بدلا من أرضا بدل الاشتمال" [١].

٢- جواز رفع (غير)،و(من) موصولة في البيت:

فكفَى بِنا فَضْلًا عَلى مَنْ غَيرنا حُبُّ النَّبِيّ محَمَّدٍ إيَّانا [٢]

يقول البغداديّ: "إلى أن (من) نكرة موصوفة بمفرد وهو قوله: غيرنا. قال سيبويه: قال الخليل رحمه الله: إن شئت جعلت (من) بمنزلة إنسان وجعلت (نا) بمنزلة شيء نكرتين. قال الأعلم: الشاهد فيه حمل (غير) على (من) نعتا؛ لأنها نكرة مبهمة فوصفت بما بعدها وصفًا لازمًا يكون لها كالصلة والتقدير: على قوم غيرنا. ورفع (غير) جائز على أنَّ تكون (من) موصولة ويحذف الراجع عليها من الصلة والتقدير: من هو غيرنا" [٣].

٣- جواز تقدم معمول اسم الفعل عليه في البيت:

يَا أيُّهَا المائِحُ دَلْوي دُونَكَا إنِّي رأيتُ النَاسَ يحْمَدُونَكَا [٤]

يقول البغداديّ: "على أنَّ معمول اسم الفعل يجوز تقدمه عليه كما هنا فإن قوله: دلوي مفعول دونكا والمعنى: خذ دلوي، ومنعه البصريون فجعلوا دلوي مبتدأ ودونك ظرفا لا اسم فعل أي: دلوي قدامك فخذها فدونك ظرف خبر المبتدأ. وقد بيَّن الفراء مذهب الكوفيين في تفسيره عند قوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾[٥] من سورة النساء قال: قوله: كتاب الله عليكم كقولك: كتابا من الله عليكم. وقد قال بعض أهل النحو: معناه عليكم كتاب الله. والأول أشبه بالصواب. وقلما تقول العرب: زيدا عليك أو زيدا دونك وهو جائز كأنه منصوب بشيء مضمر قبله. وقال الشاعر: يا أيها المائح دلوي دونكا الدلو رفع كقولك: زيد فاضربوه: هذا زيد فاضربوه. والعرب تقول: الليل فبادروا. وتنصب الدلو بمضمر في الخلفة كأنك قلت: دونك دلوي دونك. انتهى" [٦].

٤- جواز دخول (من) على (بلْه) في البيت:

حَمَّالُ أَثْقَالِ أَهْلِ الْوُدِّ آونَةً أُعْطِيهمُ الْجَّهدَ مِنّي بَلْهَ مَا أَسَعُ [٧]

---

(١) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٤/٤٠٩).

(٢) البيت لكعب بن مالك في ديوانه ص٢٨٩.

(٣) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٦/١٢٠)

(٤) البيت لراجز جاهلي من أسيد بن عمرو بن تميم، وقيل لجارية من بني مازن، وزعم ابن الشجري أنهما لرؤبة: شرح المفصل (ج١/١١٧) ،ومغني اللبيب (ج٦/ ٣٤٣، ٣٨٠).

(٥) [النساء: ٢٤].

(٦) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٦/٢٠١).

(٧) البيت لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص١٠٩.

يقول البغداديّ: "مثله لابن حجر قال: ووقع في المغني لابن هشام أن (بله) استعملت معربة مجرورة ب (من) وأنها بمعنى غير ولم يذكر سواه. وفيه نظر؛ لأن ابن التين[1] حكى رواية من بله بفتح الهاء مع وجود من فعلى هذا فهي مبنية وما مصدرية وهي وصلتها في موضع رفع على الابتداء والخبر هو الجار والمجرور المتقدم ويكون المراد بـ (بله) كيف التي يقصد بها الاستبعاد. والمعنى: من أين اطلاعكم على هذا القدر الذي تقصر عقول البشر عن الإحاطة به. ودخول (من) على (بله) إذا كانت بهذا المعنى جائز كما أشار إليه الشريف في شرح الحاجبية"[2].

يقول الباحث نقل البغداديّ عن ابن حجر جواز دخول (من) على (بله)، ويرى أن كسرة (بله) كسرة بناء، وتبع أبا حيان في الارتشاف: " سمع في (بله) فتح الهاء وكسرها"[3].

٥- جواز الرفع والنصب في الاسم الواقع بعد (كم) في البيت:

كَـمْ عَمَّـةٍ لَـكَ يَـا جَرِيـرُ وَخَالَـةٍ فَـدْعَاءَ قَـدْ حَلَبَـتْ عَلَـيَّ عِشَـارِي [4]

يقول البغداديّ:" نقل ابن المستوفي في شرح أبيات المفصل عن الزمخشري في حواشيه على المفصل أن التقدير: كم لك غيرهما فتعلق لك بكم. ولأبي علي في المسائل المنثورة كلام جيد في كم أحببت إيراده هنا؛ قال: إذا كانت (كم) خبرًا جاز فيما بعدها الجر والرفع والنصب وإنما جررته بكم؛ لأن كم نقيضة (رُبَّ) ومن أصولهم حمل الشيء على نقيضه. ألا ترى أن (رُبَّ) للقلة و(كم) للكثرة فلما كانت بهذه المنزلة أجريت مجرى (رُبَّ). وإن نصب ما بعدها فجائز؛ لأنها عدد في الحقيقة والأعداد تبين مرة بالنصب ومرة بالجر. وإذا كان هذا جائزًا في الأعداد فعلى أي وجه أردت؟ جاز الرفع إذا قلت: كم رجل أتاني صارت (كم) في معنى مرار فتكون في موضع نصب بأتاني ويكون رجل مبتدأ وأتاني خبره. قال أبو عمرو: لا يكون ما تبين به (كم) إلا نكرة وذلك؛ لأنها عدد والأعداد لا تبين إلا بالنكرات. والنصب في الخبر جائز؛ لأنها عدد في الحقيقة وإن كان الوجه الجر" [5].

---

(١) هو أبو محمد عبد الواحد بن عمر بن عبد الواحد بن ثابت المعروف بابن التين التونسي السفاقسي،(٦١١هـ)، من مصنفاته: الخبر الفصيح، الجامع لفوائد مسند البخاري الصحيح، انظر: كشف الظنون(ج١/٥٤٦).

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٦/٢٣٥).

(٣) الارتشاف، أبوحيان، (ج٣/ ١٥٥٥).

(٤) البيت للفرزدق في ديوانه٣٦١.

(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٦/٤٨٨).

٦-جواز ورود الحال من الاسم المجرور في البيت:

أَمَـــا تَـــرَى حَيْـــثُ سُـــهَيْلٌ طالِعَـــا نَجْمًـــا يُضِـــيءُ كَالشِّـــهَابِ لَامِعَـــا [١]

يقول البغداديّ:" وقال الشاطبي في شرح الألفية: مثل هذا إنما يكون على توهم إسقاط المضاف اعتبارًا بصحة الكلام دونه. ومن هنا أجاز الفارسي في قول الشاعر:

أَرَى رَجـــلًا مِـــنْهُم أَســـيفَا كَأَنَّمَـــا يَضُـــمُّ إلى كَشْـــحَيهِ كَـــفًّا مخَضَّـــبًا

أن يكون (مخضبًا) حالًا من الهاء في كشحيه وهو مضاف؛ ولكنه في تقدير: يضم إليه؛ لأنه إذا ضمه إلى كشحيه فقد ضمه إليه فكأنه قال: يضم إليه فهو في التقدير حال من المجرور بحرف وهو جائز كما تقدم. وكذلك جعل مضاعفا من قوله: حلق الحديد مضاعفا يتلهب حالا من الحديد. انتهى. وكذلك المعنى -هنا- فجاء (طالعًا) حالًا من سهيل على توهم أنه مفعول وسقوط حيث فيكون نجمًا على هذا بيانًا لسهيل أو بدلًا منه. ويجوز أن يكون منصوبًا على المدح"[٢].

٧- جواز إسكان ميم (لم) الاستفهامية في البيت:

يَـــا أَبَـــا الأَســـودِ لِـــمْ أَسْـــلَمْتَنِي لِهُمُـــــومٍ طَارِقَـــــاتٍ وذِكَـــــرْ [٣]

يقول البغداديّ: "وقوله: لم قلت بسكون الميم ظاهره أنه جائز في الكلام غير مخصوص بالشعر ويؤيده قول ابن الشجري في أماليه: ومن العرب من يقول: لم فعلت بإسكان الميم. قال ابن مقبل: أأخطل لم ذكرت نساء قيس فما روعن عنك ولا سبينا" [٤].

٨- قيام المفرد قيام الجمع في البيت:

كُلُـــوا فـــى بَعْـــضِ بَطـــنِكُمُ تَعِفُّـــوا فـــإِنّ زمـــانَكُمْ زَمَـــنٌ خَمِـــيصُ [٥]

يقول البغداديّ: "ذهب الفراء في تفسيره إلى أنه جائز في الكلام غير مختص

---

(١) البيت بلا نسبة في إيضاح الشعر ٢٠٧، وشرح المفصل (ج٩٠/٤، وشرح الكافية الشافية (ج٩٣٧/٢، والمغني ١٧٨، وابن عقيل (ج٥٤/٢، والمقاصد النحوية (ج٣٨٤/٣، والهمع (ج٢٠٦/٣، وشرح شواهد المغني (ج٣٩٠/١، والأشموني (ج٢٥٤/٢، والخزانة٣/٧.

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٥/٧

(٣) البيت بلا نسبة في الإنصاف/ ٢١١، ٢٩٩، وشرح المفصل/ (ج٩/ ٨٨، والهمع/ (ج٢/ ٢١١، وشرح المغني/ (ج٥/ ٢١٩، والخزانة/ (ج٧/ ١٠٨.

(٤) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١٠٩/٧).

(٥) البيت بلا نسبة في معاني القرآن (ج٢/ ١٠٢)، والمقتضب (ج٢/ ١٧٢)، والمحتسب (ج٢/ ٨٧)، والمخصص لابن سيدة، وأمالي ابن الشجري (ج١/ ٣١١) والمفصل للزمخشري (١٢٣) والصاحبي (١٨٠)، والخزانة (ج٣/ ٣٧٩).

بالشعر...وقال أيضا في تفسير سورة النحل عند قوله تعالى: ﴿يَتَفَيَّؤُاْ ظِلَٰلُهُۥ عَنِ ٱلۡيَمِينِ وَٱلشَّمَآئِلِ﴾[1] قال: وحد اليمين وجمع الشمائل وكل ذلك جائز في العربية" [2].

٩- جواز البدل من البدل في البيت:

وَجِيـــرَةِ الْبَيْـــتِ الْمُجَاوِرِينَـــا قَـــــدْ رَوِيَـــــتْ إِلاّ الدُّهَيْـــــدِهِينَا
إِلاّ ثَلَاثِـــــينَ وَأَرْبَعِينَـــــا قُلَيِّصَـــــــاتٍ وَأُبَيْكِرِينَـــــــا [3]

يقول البغداديّ: "وجعله (قليصات) بدلا من البدل جائز مشهور ولم يجعله بدلا من (الدهيدهينا)؛ لأنه لم يعرف تعدد البدل في غير بدل البداء كما قاله أبو حيان وابن هشام في بحث إذ من المغني" [4]

١٠- جواز تسكين الفعل من غير جازم عند ابن عصفور كما في البيت:

فَـــاليَوْمَ أَشْـــرَبْ غَيْـــرَ مُسْـــتَحْقِبٍ إِثْمًـــــا مِـــــنَ اللهِ وَلَا وَاغِـــــلِ [5]

يقول البغداديّ:" أورده ابن عصفور في كتاب الضرائر مع أبيات مثله وقال: ومن الضرورة حذف علامتي الإعراب: الضمة والكسرة من الحرف الصحيح تخفيفًا وإجراءً للوصل مجرى الوقف أو تشبيهًا للضمة بالضمة من عضد وللكسرة بالكسرة من فخذ وإبل نحو قول امرىء القيس في إحدى الروايتين: فاليوم أشرب غير مستحقب إلى أن قال: وأنكر المبرد والزجاج التسكين في جميع ذلك لما فيه من إذهاب حركة الإعراب وهي لمعنى ورويا موضع فاليوم أشرب: فاليوم فاشرب. والصحيح أن ذلك جائز سماعا وقياسًا" [6].

---

(١) [النحل:٤٨].

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٧/٥٦١).

(٣) والدهداه صغار الإبل، وجمعه دهاديه، والأبيكر مصغر الأبكر جمع البكر فكان القياس دهيدهات وأبيكرات، والبيت بلا نسبة في الكتاب (ج٣/٤٩٤، ومعاني القرآن للفراء (ج٣/٢٤٧، والأصول (ج٣/٥٣، وكتاب الشعر (ج١/١٣٨، والأضداد لأبي الطيب ٦٤١، والمخصص (ج٧/٢٢، ٦١، ١٣٧، وشرح الشافية ١٠٢، والجمهرة (ج٣/١٣٣٤، والصحاح (ج٢/٥٩٦، (ج٥/٢٢٣٢، والتكملة (ج٢/٤٢٦، (ج٦/٣٤٠، واللسان (ج٤/٧٩، ٨٠، ١٣/٤٦٠، ٤٩٠، ١٥/٩٤.

(٤) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٨/٥٤).

(٥) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص١٢٢.

(٦) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٨/٣٢٥).

١١- جواز نصب الفعل الواقع خبرًا لاسم (إن) بعد (إذن) في البيت:

لا تَتْرُكَنِّـــــي فِـــــيهم شـــــطيرًا إنِّـــــي إذنْ أَهْلِـــــكَ أو أطِيـــــرَا [١]

يقول البغداديّ:" نقل الفراء عن العرب في تفسيره أن النصب في البيت لغة، قال عند تفسير قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ ٱلْمُلْكِ فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾ [٢]إذا وقعت (إذن) على فعل وقبله اسم بطلت فلم تنصب فقلت: أنا إذن أضربك. وإذ كانت في أول الكلام إن نصبت (يفعل) ورفعت فقلت: إني إذن أوذيك. والرفع جائز. وقال أيضًا في تفسير سورة الأحزاب عند قوله تعالى: ﴿وَإِذًا لَّا تُمَتَّعُونَ﴾ [٣]: وقد تنصب العرب بـ (إذن) وهي بين الاسم وخبره في إن وحدها فيقولون: إني إذن أضربك. والرفع جائز في البيت؛ وإنما جاز في إن ولم يجز في المبتدأ بغير إن؛ لأن الفعل لا يكون مقدما في إن وقد يكون مقدما لو أسقطت. هذا كلامه.

وأنت ترى أنه إمام ثقة وقد نقل عن أهل اللسان فينبغي جواز النصب في الفعل الواقع خبرًا لاسم إن لا غير حسبما نقل وحينئذ يسقط ما تكلفوا من التخريج" [٤].

١٢- جواز رفع ما بعد (إذن) على إلغائها عند الأعلم في البيت:

فـــازْجُرْ حِمَـــارَكَ لا يَرْتَـــعْ بِرَوْضَـــتِنا إذاً يُـــرَدُّ وقَيْـــدُ العَيْـــرِ مَكْـــرُوبُ[٥]

يقول البغداديّ:" أجاز الأعلم هنا رفع (يرد) قال: الشاهد فيه نصب ما بعد إذن؛ لأنها مبتدأ. والرفع جائز على إلغائها وتقدير الفعل واقعا للحال؛ لأن حروف النصب لا تعمل إلا فيما خلص للاستقبال"[٦].

---

(١) البيت بلا نسبة في الإنصاف (ج١/ ١٧٧؛ والجنى الداني ص ٣٦٢؛ وخزانة الأدب (ج٨/ ٤٥٦، ٤٦٠؛ والدرر (ج٤/ ٧٢؛ ورصف المباني ص ٦٦؛ وشرح الأشموني (ج٣/ ٥٥٤؛ وشرح التصريح (ج٢/ ٢٣٤؛ وشرح شواهد المغني (ج١/ ٧٠؛ ولسان العرب (ج٤/ ٤٠٨ (شطر)؛ ومغني اللبيب (ج١/ ٢٢؛ والمقاصد النحوية (ج٤/ ٣٨٣؛ والمقرب (ج١/ ٢٦١؛ وهمع الهوامع (ج٢/ ٧).

(٢) [النساء:٥٣].

(٣) [الأحزاب:١٦].

(٤) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٨/٤٦٠).

(٥) البيت لعبد الله بن عنمة الضبي في المقتضب (ج٢/ ١٠)، وشرح السيرافي (ج١/ ٣٣)، وشرح الرماني (ج٣/ ٩٤)، والمفضليات (٣٨٢)، والأصمعيات (٢٦٧)، وابن يعيش (ج٧/ ١٦)، وديوان الحماسة (ج٢/ ١٤٨).

(٦) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٨/٤٦٥).

١٣- جواز رفع الفعل المضارع بعد فاء السببية عند الفراء والأعلم كما في البيت:

ألـــم تَسْـــألِ الرَّبْـــعَ القَـــوَاءَ فيَنْطِـــقُ وهـــل تَخْبِرَنْـــكَ اليـــوم بيـــداءُ سَـــمْلَقُ [١]

يقول البغداديّ:" وأورده الفراء عند هذه الآية[٢] من تفسيره قال: رفعت فتصبح؛ لأن المعنى في (ألم تر) معناه خبر كأنك قلت في الكلام: أعلم أن الله ينزل من السماء ماء فتصبح الأرض. وهو مثل قول الشاعر: ألم تسال الربع القديم فينطق؛ أي: قد سألته فنطق. ولو جعلته استفهاما وجعلت الفاء شرطا لنصبت كما قال الآخر:

أَلَمْ تَسأَلْ فَتُخْبِركَ الدّيَارَا عَنِ الرَّكبِ المُوَجَّهِ أَينَ سَارَا

والجزم في هذا البيت جائز كما قال الشاعر:

فقلت له صَوِّبْ ولا تَجْهَدَنَّه فيذرِكَ من أعلى القطاةِ فتزلَقِ

فجعل الجواب بالفاء كالمنسوق على ما قبله". قال الأعلم: الشاهد فيه نصب ما بعد الفاء على الجواب، والرفع جائز [٣] كما في قول الشاعر:

وَمَـــا حَـــلَّ سَـــعْدِيٌّ غَرِيبًـــا بِبَلْـــدَةٍ فَيُنْسَـــبَ إِلَّا الزِّبْرِقَـــانُ لَـــهُ أَبُ [٤]" [٥].

١٤- جواز النصب والرفع في الفعل المضارع بدون مسوغ كما في البيت:

وَمَـا أَنَـا للشَّـيْءِ الَّـذِي لَـيْسَ نَـافِعِي وَيَغْضَـــبُ مِنْـــهُ صَـــاحِبِي بِقَـــؤُولِ [٦]

يقول البغداديّ: "على أنَّ سيبويه جوز في يغضب النصب والرفع. وهذا نص سيبويه: وسمعنا من ينشد هذا البيت من العرب وهو لكعب الغنوي بالنصب. والرفع أيضا جائز حسن. (ويغضب) معطوف على الشيء ويجوز رفعه على أن يكون داخلا في صلة الذي" [٧].

---

(١) البيت لجميل بثينة في ديوانه ص٩١.

(٢) الأية قوله تعالى:﴿ أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصۡبِحُ ٱلۡأَرۡضُ مُخۡضَرَّةًۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٞ﴾ [الحج: ٦٣].

(٣) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٨/٥٤٣

(٤) البيت للعين المنقري في ديوانه ص٢٩ .

(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٨/٥٢٥).

(٦) البيت لكعب بن سعد الغنوي في الأصمعيات،(٧٦).

(٧) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٨/٥٦٩).

١٥- جواز حذف الفاء عند الأعلم وابن مالك كما في البيت:

مَن يَفعلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشْكُرُها [١]

يقول البغداديّ: "قال النحاس: أبو العباس المبرد يجيز حذف الفاء في الشعر. ونقل العيني عنه خلافه قال: وعن المبرد أنه منع ذلك حتى في الشعر. ثم قال النحاس: وقال أبو الحسن: هو عندي جائز في الكلام إذا علم، ومنه قول الله -عز وجلّ-: ﴿**وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ**﴾[٢] وقرئ: ﴿**بِمَا كَسَبَتْ**﴾ فاستدل بهذا على أنَّ الفاء محذوفة. ومنه قوله تعالى: ﴿**إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ**﴾[٣]. وكذلك جوزه ابن مالك قال: ومنه حديث اللقطة: فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها" [٤].

١٦- جواز نصب (أي) على الظرف في البيت:

لَقَد عَلِمَت أَيَّ يَومٍ عُقْبَتي[٥]

يقول البغداديّ:" قال سيبويه: وبعض يقول: لقد علمت أي يوم عقبتي أنشده نصبا وهذا البيت من الشعر وقد خلط بالكلام في الكتاب. والشاهد فيه نصب أي على الظرف. وعقبتي مبتدأ وأي حين: خبره كأنه قال: أي الأحيان اعتقابي يريد ركوب عقبته. ورفعه جائز على ما قدمته"[٦].

١٧- جواز حذف نون (يكن) المجزومة عند يونس كما في البيت:

لـــم يَـــكُ الحَـــقُّ علـــى أن هَاجَـــه رَســـمُ دَارٍ قـــد تعفّـــتْ بالسَّـــرَرْ [٧]

يقول البغداديّ: "على أنَّ حذف نون يكن المجزوم الملاقي للساكن جائز عند يونس. وقال السيرافي: هذا شاذ" [٨].

---

(١) البيت منسوب لحسان بن ثابت ولم يوجد في ديوانه، ونسب كذلك لعبد الرحمن بن حسان، ورواه جماعة لكعب بن مالك الأنصاري. انظر: معاني القرآن (ج١/ ٤٧٦)، والمقتضب (ج٢/ ٧٢)، وشرح السيرافي (ج٣/ ٢٢٦)، وأمالي ابن الشجري (ج١/ ٢٩٠)، وابن يعيش (ج٩/٣)، وارتشاف الضرب (٢٨٦)، والمقرب لابن عصفور (١٨٨)، والمغني (ج١/ ١٤١)، والعيني (ج٤/ ٤٣٣)، واللسان (١٣/ ٤٩).

(٢) الشورى، (٣٠/٢٥)

(٣) [سورة البقرة:١٨٠].

(٤) صحيح البخاري، البخاري، (ج٣/٢٤٩).

(٥) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب (ج٩/١٦٢، وشرح أبيات سيبويه (ج١/٢٢٤).

(٦) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٩/١٦٥).

(٧) البيت لحسين بن عرفطة بن نضلة الأسديّ في الخزانة (ج٤/٧٢)، الخصائص (ج١/ ٩٠)، الدرر(ج١/ ٩٣)، سر الصناعة (١٥٨)، ضرائر الشعر (١١٥)، المسائل العسكرية (٧٤، ١٣٩)، المنصف (ج٢/ ٢٢٨)، الهمع (ج١/ ١٢٢).

(٨) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٩/٣٠٤).

١٨- جواز الجمع بين التمييز و الفاعل عند المبرد والفارسي كما في قول الشاعر:

تَـــزَوَّدْ مِثْـــلَ زَادِ أَبِيـــكَ فِينَـــا فَـــنِعْمَ الـــزَّادُ زَادُ أَبِيـــكَ زَادا [١]

يقول البغداديّ:" قال المرادي في شرح التسهيل: منع سيبويه الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر وأجاز ذلك المبرد والفارسي. قال المصنف: وهو الصحيح. وبالجواز قال ابن السراج. وفصل بعضهم فقال: إن أفاد التمييز معنى لا يفيده الفاعل جاز نحو: نعم الرجل رجلا فارسا زيد وإلا فلا.

قال المصنف: والحامل لسيبويه على المنع كون التمييز في الأصل مسوقا لدفع الإبهام والإبهام إذا ظهر الفاعل زائل فلا حاجة إلى التميز. وهذا الاعتبار يلزم منه منع التمييز في كل ما لا إبهام فيه كقولك: عندي من الدراهم عشرون درهما. ومثل هذا جائز بلا خلاف"[٢]

١٩-جواز تعليق الأسماء عند الإضافة في البيت:

فَأَصْبَحُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ [٣]

يقول البغداديّ:" فإن قيل: فمن أين جاز تعليق الأسماء عن الإضافة في اللفظ ولم يجز في حروف الجر إلا أن تتصل بالمجرور فالجواب أن ذلك جائز في الأسماء من وجهين: أحدهما: أن الأسماء أقوى وأعم تصرفا من الحروف... والثاني: أن الأسماء ليست في أول وضعها مبنية على أن تضاف ويجر بها، وإنما الإضافة فيها ثان لا أول فجاز فيها أن تُعرّى في اللفظ من الإضافة وإن كانت الإضافة فيها منوية" [٤].

٢٠- جواز دخول الكاف على ضمير الرفع المنفصل في قول الشاعر:

فَـــــلَا أَرَى بَعَـــــلًا وَلَا حَلائِـــــلًا كَهْـــــوَ وَلا كَهُـــــنَّ إِلَّا حـــــاظِلا [٥]

يقول البغداديّ:" يستفاد منه أن دخول الكاف على ضمير الرفع المنفصل جائز في السعة عند الكوفيين" [٦].

---

(١) البيت لجرير في ديوانه ص١٠٧.

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٩ /٣٩٦).

(٣) البيت لرؤبة في الكتاب (ج١١ ٤٠٨)، والمقتضب (١٤ ١٤١)، وشرح الكافية الشافية (ج١٢ ٨١٣)، ومعاني القرآن للأخفش (١١ ٣٢٩)، وكتاب الشعر للفارسي (٢٥٧).

(٤) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١٠/١٨٧).

(٥) البيت لرؤبة بن العجاج في ديوانه ص١٢٨.

(٦) خزانة الأدب، البغداديّ، (١٠/١٩٨).

٢١- جواز إلغاء (ليتما) كما في قول الشاعر:

قَالَــتْ ألا لَيْتَمَــا هَــذا الحَمَــامَ لَنَــا إلـــى حَمَامَتِينَـــا وَنِصـــفه فَقَـــدِ[١]

يقول البغداديّ: "فظهر بما نقلنا أن إلغاء ليتما جائز حسن وإعمالها أحسن وأكثر خلاف ما زعمه الشارح وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز كف ما لـ(ليت) ولا لـ(لعل) بل يجب إعمالهما. وقول الشارح المحقق؛ لأنها تخرج بما عن اختصاصها بالجملة الاسمية يعني فتدخل على الجملة الفعلية. وفيه خلاف" [٢].

٢٢- جواز حذف ضمير الشأن في قول الشاعر:

كـــأَنّ عَلـــى عَرنينـــه وجَبينـــه أقــامَ شُــعاعُ الشــمسِ أوْ طَلَــعَ البَــدْرُ [٣]

يقول البغداديّ: "على أنَّ حذف ضمير الشأن في غير الشعر يجوز بقلة إن لم يل هذه الأحرف فعل صريح كما في البيت، ومثله في الكلام جائز بقلة نحو: إن بك زيد مأخوذ" [٤].

٢٣- جواز إعمال المشتق دون تنوين عند الفراء كما في قول الشاعر:

فأَلْفَيْتُـــــهُ غَيْـــــرَ مُسْـــــتَعْتِبٍ ولَا ذَاكـــــــــر الله إلا قَلِـــــــــيلًا [٥]

يقول البغداديّ: "وقد استشهد بالبيت الشاهد الزمخشري والبيضاوي عند قراءة الأعمش: ﴿**كل نفس ذائقة الموت**﴾[٦] بترك التنوين ونصب الموت. وأورده الفراء قبلهما عند هذا الآية. قال: لو نونت ذائقة ونصبت الموت كان صوابا وأكثر ما يختار العرب التنوين والنصب في المستقبل فإذا كان معناه ماضيا لم يكادوا يقولون إلا بالإضافة ويختارون -أيضا- التنوين إذا كان مع الجحد. من ذلك قولهم: ما هو بتارك حقه لا يكادون يتركون التنوين وتركه كثير جائز وينشدون قول أبي الأسود-البيت. فمن حذف النون ونصب قال: النية التنوين مع الجحد؛ ولكني أسقطت النون للساكن وأعلمت معناها. ومن خفض أضاف. هذا كلامه وهو صريح في جوازه في الكلام والصحيح مذهب سيبويه" [٧].

---

(١) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ١٤.

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١٠/٢٥٢).

(٣) البيت لخارجة بن فليح في ربيع الأبرار للزمخشري، (ج٤/٢٦٣)، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة(٦٠٢)، وخزانة الأدب (ج١٠/ ٤٤٩)، والدرر (ج٢/ ١٧٨)، وهمع الهوامع (ج١/ ٣٦).

(٤) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١٠/٤٤٩).

(٥) البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص٥٤.

(٦) [آل عمران: ١٨٥].

(٧) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١١/٣٧٨).

٢٤- جواز دخول نون التوكيد في جواب الشرط كما في قول الشاعر:

فمهمـــا تَشَـــأْ منـــه فـــزارةُ تُعْطِكُـــمْ ومهمـــا تَشَـــأْ منـــهُ فَـــزَارةُ تَمْنَعَـــا [١]

يقول البغداديّ: "على أنَّه يجوز أن تدخل نون التوكيد اختيارًا في جواب الشرط إذا كان الشرط مما يجوز دخولها فيه. وهو أقل من دخولها في الشرط قال الشاطبي: فإذا قلت إن تقومن أكرمتك ومهما تطلبن أعطك ومهما تأتيني أكرمك وحيثما تكونن أذهب إليك وكذلك سائر أدوات الشرط هو جائز؛ ولكنه قليل" [٢].

(١) البيت للكميت بن معروف في ديوانه ص١٩٥.

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، ١١/ ٣٨٧

المبحث الثالث

الضرورة الشعرية

أولًا: الضرورة لغة واصطلاحًا

لغة: يقول ابن منظور: الضرورة الحاجة، واضطر إلى الشيء؛ أي لجأ إليه فيقول حملتني الضرورة على كذا، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾[1]؛ أي: فمن ألجئ...[2] ويقول الجوهري اضطر إلى الشيء؛ أي: ألجئ إليه[3]، قال الشاعر:

أثيبي أخا ضـــارورة أصـــفق العدى عليـــه وقلـــت فـــي الصـــديق أواصـــره[4]

اصطلاحًا: هي الخروج عن القاعدة النَّحويَّة والصرفية، في الشعر خاصة لإقامة الوزن، وتسوية القافية[5].

ورأي جمهور النحويين أن الضرورة الشعرية هي ما وقع في الشعر مما لم يقع في النثر، سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا. ومعنى ذلك أنه ليس معتبرًا في الضرورة الشعرية أن يؤدي إليها الوزن الشعري. فقد تقع الضرورة في الشعر من غير اضطرار الوزن إليها[6]. فالضرورة الشعرية لم تكن معروفة صراحة، وإنما بدأت بسيبويه الذي لم يصرح بتعريف محدد لها، بل إن لفظ الضرورة لم يجر على لسانه، وإنما عرفت بعد ذلك في ميادين البحث اللغوي والنقدي على نطاق واسع. لذا نستطيع أن نقول إن الضرورة هي ما خالف القاعدة المطردة لبعض الأحكام النَّحويَّة في الشعر.

ثانيًا: حكم الضرورة عند النحويين

برزت الضرورة الشعرية كظاهرة عند علماء النحو منذ سيبويه، وإن كانت لفظتها غير مذكورة في كتابه، الذي لا تتجلى فيه المنهجية المحددة القائمة على التقسيم والتصنيف لهذه الظاهرة، فما كتبه عنها لا يتعدى الإشارات الموزعة هنا وهناك، والتي استفاد منها من جاء بعده،

---

(١) [سورة البقرة:١٧٣].

(٢) لسان العرب (ج٤/٤٨٣-٤٨٤).

(٣) تاج اللغة وصحاح العربية(ج٢/٧٢٠).

(٤) البيت منسوب ليزيد بن الطَّثريّة في اللسان(ج١٠/٢٠١)، وليس في ديوانه؛ ولابن الدمينة في الفائق في غريب الحديث، للزمخشري(ج٢/٣٣٨)، وبلا نسبة في الصحاح (ج٢/٧٢٠).

(٥) لغة الشعر، لمحمد حماسة عبد اللطيف (٩).

(٦) الضرورة الشعرية (٦١).

ومن ذلك بابه (باب ما يحتمله الشعر) والذي قال فيه: اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام، من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما قد حُذف واستعمل محذوفًا"[١].

ويرى كثير من النحاة أن الأساس التاريخي الأول والكتابة المنهجية عنها، ما كتبه أبو بكر بن السراج الذي قال فيه:"ضرورة الشاعر أن يضطره الوزن إلى حذف أو زيادة أو تقديم أو تأخير في غير موضعه، وإبدال حرف أو تغيير إعراب عن وجهه على التأويل، أو تأنيث مذكر على التأويل، وليس للشاعر أن يحذف ما اتفق له، ولا أن يزيد ما شاء، بل لذلك أصول يعمل عليها، فمنها ما يحسن أن يستعمل ويقاس عليه، ومنها ما جاء كالشاذ؛ ولكن الشاعر إذا فعل ذلك فلا بد من أن يكون قد ضارع شيئا بشيء؛ ولكن التشبيه يختلف، فمنه قريب ومنه بعيد"[٢].

ويعد أبو سعيد السيرافي أول من حصر هذه الظاهرة حصرًا علميًا؛ حيث يقول: "ضرورة الشعر على تسعة أوجه: الزيادة، والنقصان، والحذف، والتقديم، والتأخير، والإبدال، وتغيير وجه من الإعراب إلى وجهٍ آخر على طريق التشبيه، وتأنيث المذكر وتذكير المؤنث"[٣].

ويرى كثير من النحويين أن الضرورة ما وقع في الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا؟ ولم يشترطوا في الضرورة أن يضطر الشاعر إلى ذلك في شعره، بل جوّزوا له في الشعر ما لم يجز في الكلام؛ لأنه موضع قد أُلفت فيه الضرائر. دليل ذلك قول الشاعر:

كَمْ بجُودٍ مقرفٍ نَالَ العُلا وكريمٍ بُخْلُهُ قَد وَضَعَهْ[٤]

في رواية من خفض (مقرف)؛ حيث فصل بين (كم) وما أضيفت إليه بالجار والمجرور، وذلك لا يجوز إلا في الشعر، ولم يضطر إلى ذلك إذ يزول الفصل بينهما برفع (مقرف) أو نصبه[٥].

---

(١) الكتاب، سيبويه (ج١/٢٦).

(٢) الأصول في النحو، ابن السراج (٣/٤٣٥).

(٣) ما يحتمل الشعر من الضرورة، اللقيرواني (٣٤).

(٤) البيت منسوب لأبي الأسود الدؤلي في شمس العلوم٧٠٨، ولأنس بن زنيم في الأغاني(ج٨/٣٩٢)، وخزانة الأدب (ج٦/٤٧١)؛ وبلا نسبة في الكتاب (ج٢/١٦٧)، والأصول في النحو (ج١/٣٢٠)، والإنصاف (ج١/٢٥٠)، وشرح الكافية (ج٥/١٠٤)، والهمع (ج٣/٢٧٣). والشاهد فيه: أنه فصل بين (كم) التي تقع في الخبر وبين ما أضافها إليه وهو (مقرفٍ) بـ (جودّ) والمعنى: كم مقرفٍ نال العلا بجود.

(٥) الضرورة الشعرية ومفهومها عند النحويين (٤٠٥).

ثالثًا: حكم الضرورة عند البغداديّ في خزانة الأدب

المسألة الأولى: صرف الظرف عند قطعه من الإضافة لفظًا ومعنى

قال الشاعر:

فَســـاغَ لـــي الشَّـــرابُ وكُنْـــتُ قَـــبْلًا أكـــــادُ أَغَـــــصُّ بالمَـــــاء القَـــــرَاح[1]

يقول البغداديّ: "قال الفراء هذا التنوين نظير تنوين المنادى المفرد إذا لحقه التنوين في ضرورة الشعر" [2]

التحليل والتوضيح

نقل البغداديّ عن الفراء جواز صرف الظرف المقطوع عن الإضافة لفظًا ومعنى في ضرورة الشعر تشبيها له بالمنادى المفرد وأنكر ذلك سيبويه، قال:" وزعموا أن بعض العرب يصرف قبلا وبعدا فيقول: ابدأ بهذا قبلًا، فكأنه جعلها نكرة"[3]، ففهم من كلامه أنها إذا نكرت لحقها الإعراب[4]، وأجاز الزمخشري ذلك مطلقًا وأحاله لنية المتكلم، قال:" وإنما يبنين إذا نوي فيهن المضاف إليه. وإن لم ينو فالإعراب"[5] وتبعه ابن يعيش في شرحه وأنزله منزلة الاسم النكرة قبل الإضافة قال:" وأما إذا حذف، ولم ينو ثبوته، ولا التعريف به، كان المضاف تاما، فيعرب كسائر النكرات، نحو: فرس، وغلام، فتقول: جئت قبلا، وبعدا"[6] وهو ما ذهب إليه ابن مالك في شرحه للكافية، قال:" وقد ذهب بعض العلماء إلى أن "قبلا" في البيت معرفة بنية الإضافة إلا أنه أعرب؛ لأنه جعل ما لحقه من التنوين عوضًا من اللفظ بالمضاف إليه. وهذا عندي قول حسن"[7] فالتنوين، للتمكين، وقبلًا نكرة؛ لأنه لما قال: "كنت قبلًا" أراد مطلق التقدم؛ ولم ينو تقدما على شيء بعينه، وقد تبعه شراح الألفية [8]ويرى الباحث أن حكم الضرورة غير مقطوع به في المسألة لجواز ذلك في النثر، والله أعلم.

---

(١) البيت ليزيد بن الصعق أو عبد الله بن يعرب في شرح التصريح على التوضيح (ج٢/٥٥٠)، والخزانة (ج١/٢٠٤) و(ج٣/١٣٥)، وهو بلا عزو في معاني القرآن (ج٢/٣٢٠-٣٢١).

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١/٤٢٩).

(٣) الكتاب، سيبويه، (ج٢/١٩٩).

(٤) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، (ج١/٦٧).

(٥) المفصل، الزمخشري، (٢١٠).

(٦) شرح المفصل، ابن يعيش، (ج٣/١٠٧).

(٧) شرح الكافية، ابن مالك، (ج١/١١١).

(٨) شرح ابن الناظم، (ج٢/٨١٧)، وأوضح المسالك، ابن هشام(ج٣/١٣٤)، وشرح الأشموني(ج٢/١٦٩).

المسألة الثانية: حذف ألف (كلتا)

قال الشاعر:

فِـــي كِلْـــتَ رِجْلَيْهَـــا سُـــلاَمَى زَائِـــدة كِلْتاهمـــــــا مقْرُونَـــــــةٌ بزائِـــــــدَهْ [١]

يقول البغداديّ:"على أنَّ (كلت) أصلها كلتا حذفت (ألفها) ضرورة وفتحة التاء دليل عليها"[٢].

التحليل والتوضيح

عدَّ النحاة حذف الألف من (كلتا) في البيت ضرورة؛ وهو من باب حذف الحرف وإبقاء الحركة دليلًا عليه، واختلف النحاة في أصل الألف المحذوفة. فذهب ابن جني إلى أن أصلها واو، والتاء بدل من لام الكلمة. وذهب أبو علي الفارسي[٣]. إلى أن أصلها ياء. ومنهم من ذهب إلى زيادة التاء، وهو رأي الجرمي[٤].

والراجح فيها قول سيبويه أن التاء فيها كتاء بنت وأخت، وأن الألف للتأنيث، والمشهور في النقل عن جمهور البصريين أن التاء في كلتا بدل من الواو، فأصل كلتا كلوى، ووزنه فعلى، أبدلت الواو إشعارًا بالتأنيث تاء. يقول المرادي: "لا يمتنع أن يقال هي بدل من الواو، إذا قصد هذا المعنى كما قال بعض النحويين في تاء بنت وأخت إنها بدل من لام الكلمة"[٥]، والله أعلم.

المسألة الثالثة: حذف الفاء الداخلة على خبر المبتدأ الواقع بعد (أما)

قال الشاعر:

فَأَمَّـــــا القِتَـــــالُ لا قِتَـــــال لَـــــدَيْكُمُ ولكِـــنَّ ســـيرًا فـــي عِـــرَاضِ المَوَاكِـــبِ [٦]

يقول البغداديّ: "على أنَّ حذف الفاء الداخلة على خبر المبتدأ الواقع بعد أما ضرورة فإن القتال مبتدأ وجملة لا قتال لديكم خبره، والرابط العموم الذي في اسم (لا) قاله ابن إياز في شرح الفصول"[٧].

---

(١) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب، (ج١/١٢٩)، والتوضيح، (ج١/٣٢٧).

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١/١٢٩).

(٣) التوضيح، المرادي، (ج١/٣٢٨).

(٤) همع الهوامع، السيوطي ، (ج١/١٥١).

(٥) التوضيح، المرادي، (ج٣/١٤٦٣).

(٦) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب، (ج١/١٢٩)، والتوضيح، (ج١/٣٢٧).

(٧) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١/٤٥٢).

التحليل والتوضيح

الأصل في (أما) أنها حرف تفصيل متضمن معنى الشرط وفعله، لذلك فسرها سيبويه بـ(مهما يك من شيء)، والمذكور بعدها جوابًا. يقول أبو حيان: " وقد لحظ في بعض الأخبار معنى ما يدخل الفاء فيه، وهو الشرط والجزاء، فيدخل وجوبًا في خبر المبتدأ الذي يكون بعد أما"[١]. لذلك يجب اقتران جوابها بالفاء كما قال سيبويه (أما زيد فمنطلق)، وحذف الفاء ضرورة كما نقل البغداديّ عن النحاة. وزاد ابن الناظم فيها حكم النادر؛ حيث جعل حذف الرابط إما ضرورة أو نادرًا[٢]. والضرورة غير واجبة عند ابن مالك إذ إنه سياق لغوي صحيح كما قال: " والنحويون لا يعترفون بمثل هذا الحذف في غير الشعر، أعني: حذف فاء الجواب، إذا كان جملة اسمية، أو جملة طلبية... فإذا جاز حذف الفاء والمبتدأ معًا، فحذفها والمبتدأ غير محذوف أولى بالجواز "[٣]. وقال في تعقيبه على هذا البيت: " وقد خولفت القاعدة في هذه الأحاديث، فعلم بتحقيق عدم التضييق، وإن من خصه بالشعر أو بالصورة المعينة من النثر مقصر في فتواه، عاجز عن نصرة دعواه"[٤].

المسألة الرابعة: الفصل بالمجرور بين التمييز والمميز

قال الشاعر:

عَـــلى أَنَّني بَعدَ مـــا قـَد مَضـــى ثَلاثـونَ لِلهَجـرِ حَـولاً كَـميلا[٥]

يقول البغداديّ: "على أنَّه فصل بالمجرور ضرورة بين التمييز وهو (حولًا) وبين المميز وهو ثلاثون. وأنشده سيبويه في باب كم مع بيت بعده وهو:

يُذَكِّرُنِيكِ حنينُ العَجول ونوحُ الحمامَةِ تَدْعُو هَديلا

قال الأعلم في شرح أبياته: الشاهد في فصله بين الثلاثين والحول بالمجرور ضرورة" [٦].

---

(١) ارتشاف الضرب، أبو حيان، (ج٣/١١٤٠).

(٢) شرح ابن الناظم، ابن الناظم ، (٥٠٩).

(٣) شرح أبيات مغني اللبيب، البغداديّ، (ج١/٣٧٤).

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح على مشكلات الإعراب، ابن مالك، (١٩٦).

(٥) البيت للعباس بن مرداس في ديوانه ص١٣٦.

(٦) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٣/٣٠٠).

التحليل والتوضيح

نقل البغداديّ عن الرضي الفصل بين العدد وتمييزه للضرورة، وأجاز ذلك سيبويه مع (كم) واستقبحه مع غيره، فقال: " ولو قال: أتاك ثلاثون اليوم درهما كان قبيحا في الكلام؛ لأنه لا يقوى قوة الفاعل" [١]. وتبعه المبرد [٢] وابن السراج [٣]، وأجاز ابن مالك الفصل بين كم الاستفهامية ومميزها في سعة الكلام، ولم يجزه بين العدد ومميزه إلا في الضرورة، قال: " ولو استعمل هذا في غير ضرورة شعر لم يجز، بخلاف "كم" فلك أن تفصل بينها وبين مميزها دون ضرورة" [٤]. ويرى الباحث أنه لا خلاف في حكم الضرورة الوارد في المسألة.

المسألة الخامسة: الجمع بين النون والضمير للضرورة

قال الشاعر:

هـــم القـــائلونَ الخيـــرَ والآمِرونـــه إذا ما خَشُـــوا من مُحْدَثِ الأمْرِ مُعْظَمَا [٥]

يقول البغداديّ: "على أنَّه قد جمع في قوله (الآمرونه) النون والضمير ضرورة وصوابه والآمروه بحذف نون الجمع للإضافة فإن حكم الضمير أن يعاقب النون والتنوين؛ لأنه بمنزلتها في الضعف والاتصال فهو معاقب لهما إذ كان المظهر مع قوته وانفصاله يعاقبهما" [٦].

التحليل والتوضيح

أورد سيبويه معاقبة مجيء الضمير بعد النون والتنوين للضرورة، وأوجب حذف النون والتنوين معها، وأجاز ما ذكر من الشعر، قال: " واعلم أن حذف النون والتنوين لازم مع علامة المضمر غير المنفصل؛ لأنه لا يتكلم به مفردا حتى يكون متصلا بفعل قبله أو باسم فيه ضمير، فصار كأنه النون والتنوين فى الاسم؛ لأنهما لا يكونان إلا زوائد ولا يكونان إلا في أواخر الحروف. والمظهر وإن كان يعاقب النون والتنوين فإنه ليس كعلامة المضمر المتصل؛ لأنه اسم ينفصل ويبتدأ، وليس كعلامة الإضمار؛ لأنها في اللفظ كالنون والتنوين، فهي أقرب إليها من المظهر،

---

(١) الكتاب، سيبويه، (ج١٥٨/٢).

(٢) المقتضب، المبرد، (ج٥٥/٣).

(٣) الأصول في النحو، ابن السراج، (ج٣١٦/١).

(٤) شرح التسهيل، ابن مالك، (ج٤١٩/٢).

(٥) البيت بلا نسبة في الكتاب (ج١٨٨/١)، والكامل (ج٤٦٨/١)، ومجالس ثعلب (ج١٢٣/١)، وشرح المفصل (ج١٢٥/٢)، وضرائر الشعر ص٢٧، واللسان (طلع) (ج٢٣٦/٨)، والهمع (ج٣٤٢/٥)، والخزانة (ج٢٦٩/٤).

(٦) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٢٦٩/٤)

اجتمع فيها هذا والمعاقبة، وقد جاء فى الشعر، وزعموا أنه مصنوع"[١].

وأنكر السيرافي الضرورة [٢]، ونقل توجيه أبي العباس المبرد في أن هذه (الهاء) هاء السكت وحكمها أن تسقط في الوصل، فاضطر الشاعر أن يجريها في الوصل مجراها في الوقف"[٣]. وإليه ذهب ابن مالك في الضرورة، ونقل إجماع النحاة[٤]. واعترض أبو حيان على ابن مالك في نقله إجماع النحاة في المسألة: " قال ابن مالك: فإن كان اسم الفاعل مثنى، أو مجموعًا بالواو والنون جائز فيه الوجهان بإجماع، ودعوى الإجماع باطلة، بل الخلاف في المسألة، ذهب سيبويه إلى جواز الوجهين، وذهب الجرمي، والمازني، والمبرد، وجماعة إلى أنه في موضع جر فقط، ولا يجوز إثبات النون مع الضمير إلا في ضرورة"[٥].

المسألة السادسة: الجملة الاسمية بعد (هلا) ضرورة

قال الشاعر:

ونُبِئْــتُ لَيلَــى أُرسِــلتْ بِشِــفَاعةٍ إِلــيَّ فَهــلَّا نَفــسُ لَيلَــى شَــفِيعُهَا [٦]

يقول البغداديّ: "على أنَّ مجيء الجملة الاسمية بعد (هلا) ضرورة" [٧].

أجاز البغداديّ مجيء الجملة الاسمية بعد (هلا) في ضرورة الشعر وتبع الرضي في ذلك ولم يجزه ابن مالك وهو عنده من الشاذ النادر، قال في شرحه للتسهيل:" وهو شاذ نادر، ويمكن تخريجه على إضمار كان الشانية، وجعل الجملة المذكورة خبرها، والتقدير: فهلا كان الأمر والشأن نفس ليلى شفيعها"[٨] وتبعه المرادي في العمل والاختصاص، قال:" حرف تحضيض، لا يليه إلا فعل، أو معموله، كما تقدم في أخواته. وذهب بعض النحويين إلى جواز مجيء الجملة الابتدائية... وتأوله ابن طاهر، وغيره، على إضمار كان الشأنية"[٩].

---

(١) الكتاب، سيبويه، (ج١/١٨٨).

(٢) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، (ج٢/٤٤).

(٣) المصدر السابق والصفحة.

(٤) شرح التسهيل، ابن مالك، (ج٣/٨٤).

(٥) ارتشاف الضرب، أبو حيان، (ج٥/٢٢٧٧).

(٦) البيت للصمة القشيري في ديوان الحماسة، (١٢٢٠)، وفي المغنى ٧٤، ٢٦٩، ٣٠٧، ٥٨٣، والخزانة (ج٣/ ٦٠ و(ج٨/ ٥١٣) وشرح أبيات المغنى (ج٢/ ١١٩)، والهمع (ج٤/٣٥٥).

(٧) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١١/٢٤٥).

(٨) شرح التسهيل، ابن مالك، (ج٤/١١٤).

(٩) الجنى الداني، المرادي، (٣١٦).

المسألة السابعة: الجزم بـ(لو)

قال الشاعر:

لـــو يَشَـــأ طـــار بـــه ذو مَيْعَـــةٍ لاحـــقُ الآطـــال نَهْـــدٌ ذو خُصَـــل [1]

يقول البغداديّ: "على أنَّ الجزم بـ(لو) ضرورة؛ لأن (لو) موضوعة للشرط في الماضي"[2].

التحليل والتوضيح

أجاز ابن الشجري الجزم بـ(لو) حملا على (إن) وتبعه البغداديّ وأنكره كثير من النحاة منهم ابن مالك في السعة والضرورة: قال:" وهذا لا حجة فيه؛ لأن من العرب من يقول: "جاء يجي" و"شاء يشا"[3] وقد فسر ابن هشام عدم عملها بأنه مختصة بالدخول على الفعل الماضي وتبع ابن مالك، قال: "لغلبة دخول (لو) على الماضي لم تجزم ولو أريد بها معنى إن الشرطية وزعم بعضهم أن الجزم بها مطرد على لغة"[4].

وقد اعترض أبو حيان على ابن مالك وقسم عمل (لو) على مذاهب: أحدها: أنها لا يجزم بها في الكلام، ولا في الشعر، والثاني: أنه يجزم بها في ضرورة الشعر، الثالث: أنه يجزم بها على اطراد في لغة[5] ويقول الباحث بقول ابن مالك في المسألة ولا ضرورة في البيت وهو مما يحفظ ولا يقاس عليه.

المسألة الثامنة: تقديم المفعول معه على مصاحبه

قال الشاعر:

جَمَعـــتَ وفُحْشـــاً غِيبـــةً ونَميمـــةً ثَـلاثُ خِصَـالٍ لسـتَ عَنَهـا بِمَرْعَـوي [6]

---

(١) البيت لامرأة من بني الحارث بن كعب ترثي بعض من يخصها، في شرح الحماسة (ج٣/ ٧٣، والخزانة ١١/ ٢٩٨ – ٣٠٣.

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١١/٢٩٨).

(٣) ابن مالك، شرح الكافية، (ج٢/١٦٣٢).

(٤) مغني اللبيب، ابن هشام، (٣٥٧).

(٥) أبو حيان، التذييل، (ج٣/١٥٩).

(٦) البيت ليزيد بن الحكم في شرح الأشموني، (ج١/٢٢٤)، وخزانة الأدب (ج١/٤٩٥)، الخصائص (ج٢/ ٣٨٣)، وضرائر الشعر (٢١٠)، والتصريح على التوضيح (ج١/ ٢،٣٤٤/ ١٣٧، وشرح الأشمونى (ج٢/ ١٣٧، والهمع (ج١/ ٢٢٠).

يقول البغداديّ: "على أنَّ أبا الفتح ابن جني أجاز تقدم المفعول معه على المعمول المصاحب متمسكًا بهذا البيت والأصل جمعت غيبة وفحشا. والأولى المنع رعاية لأصل الواو. والشعر ضرورة. أقول: ذكره ابن جني في الخصائص قال: ولا يجوز تقديم المفعول" [١].

التحليل والتوضيح

أجاز الكوفيون وابن جني جواز تقديم المفعول معه على مصاحبه، واستدل على جوازه بأمرين، أولهما: الشبه اللفظي؛ حيث إن المفعول معه يشبه المعطوف بالواو، والمعطوف بالواو يجوز تقديمه على المعطوف عليه، فتقول: جاء وزيد عمرو، والثاني صحة ما ورد ذلك عن العرب المحتج بكلامهم [٢] ولم يجزه البصريون لا شعرًا ولا نثرًا واعترض عليه ابن مالك:" ولا حجة لابن جني في البيتين لإمكان جعل الواو فيهما عاطفة قدمت هي ومعطوفها" [٣] وعليه فلا ضرورة في البيت والله أعلم.

المسألة التاسعة: حذف النون من (قدني) للضرورة

قال الشاعر:

قــدْنِيَ مِــنْ نَصْــرِ الخُبَيْبَــيْن قَــدِي لَـــيْسَ الإِمَـــامُ بِالشَّـــحِيحِ الملحِـــدِ [٤]

يقول البغداديّ: "على أنَّ هذا ضرورة والقياس قدني بالنون. قال سيبويه: وسألته –رحمه الله– يعني الخليل بن أحمد عن قولهم قطني ومني وعني ولدني ما بالهم جعلوا علامة المجرور ها هنا كعلامة المنصوب "[٥].

التحليل والتوضيح

اختلف النحاة في الحكم النحوي لحذف النون من (قدني) و(قطني) فهي عند سيبويه ضرورة مخصوصة بالشعر، قال:"وقد جاء في الشعر: قطِي وقَدي. فأما الكلام فلابدّ فيه من

---

(١) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٣/١٣٠).

(٢) الخصائص، ابن جني، (ج٢/٣٨٨).

(٣) شرح الكافية، ابن مالك، (ج٢/٦٩٦).

(٤) البيت لحميد بن الأرقط في الهمع (ج١/ ٦٤) والدرر اللوامع (ج١/ ٤٢)، والأشباه والنظائر (ج٢/ ٢٨٢) وشرح الحماسة (ج٢/ ٨٩٦) والخزانة (ج١/ ٤٥٣)، وشرح السيرافي (ج٥/ ١٠٩)، وأمالي ابن الشجري (ج٢/ ١٤٢)، والمحتسب (ج٢/ ٢٢٣).

(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٥/٣٨٢).

النون، وقد اضطر الشاعر فقال قدِي، شبهه بحسبي؛ لأن المعنى واحد[١]، واعترض بجوازه في النثر، قال المرادي: ذهب بعضهم إلى أن حذف النون من (قد) و(قط) لا يجوز إلا في الضرورة. والصحيح جوازه في الاختيار"[٢]. وهو عند الانباري شاذ لا يقاس عليه،قال:" (قدني، وقطني) من الشاذ الذي لا يعرج عليه؛ فهو في الشذوذ بمنزلة (مِنّي وعَنِّي)، وإنما حَسُنَ دخول هذه النون على(قد وقط)؛ لأنك تقول:"قَدْكَ من كذا، وقَطْكَ من كذا"؛ أي اكْتَفِ به، فتأمر بهما كما تأمر بالفعل؛ فلذلك حسن دخول هذه النون عليهما، على أنَّهم قالوا (قَطِي وقَدِي) من غير نون كما قالوا (قطني وقدني) بالنون"[٣].

وحكم ابن هشام بقلته من غير ضرورة: " ويجوز الحذف فيه قليلًا، ولا يختص بالضرورة، خلافًا لسيبويه[٤]، ومن هنا نرى أن النحاة قد اختلفوا في تقعيد الحكم النحوي بين الضرورة والشاذ والقليل ويميل الباحث لرأي المرادي في المسألة لوجود النظائر.

المسألة العاشرة: فصل ما حقه الوصل من الضمائر للضرورة

قال الشاعر:

بِالبَاعِثِ الوَارِثِ الأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ إِيَّاهُمُ الأَرْضُ في دَهْرِ الدَّهَارِيرِ [٥]

يقول البغداديّ: "على أنَّ فصل الضمير ضرورة والقياس ضمنتهم الأرض"[٦].

التحليل والتوضيح

نقل البغداديّ حكم الضرورة عن الرضي وهو شاهد على مجيء الضمير منفصلا مع إمكان الاتيان به متصلًا وعزا ذلك للضرورة، وأنكر ابن الشجري ذلك وجعلها ضرورةً قبيحة[٧] ولم يجزه ابن مالك في سعة الكلام، قال في الألفية:

وفي اختيار لا يجيء المنفصل إذا تأتى أن يجيء المتصل[٨]

(١) الكتاب، سيبويه، (ج٢/٣٧١).
(٢) التوضيح، المرادي، (ج١/٣٨٦).
(٣) الإنصاف، الأنباري، (ج١/ ١٠٨).
(٤) أوضح المسالك، ابن هشام، (ج١/١٢٦).
(٥) البيت للفرزدق في ديوانه ص٢٦٤.
(٦) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٥/٢٨٨).
(٧) الأمالي، ابن الشجري، (ج١/٨٥).
(٨) الألفية، ابن مالك، (١٣).

ويفهم منقول ابن عقيل إجماع النحاة على ذلك قال:" كل موضع أمكن أن يؤتى فيه بالضمير المتصل لا يجوز العدول عنه إلى المنفصل"[١]، وقد علل السيوطى هذه الظاهرة بأنها من باب تشبيه شيء بشيء[٢] وقد بيَّن المرادي المواضع التي يتعين فيها الانفصال لعدم تأتي الاتصال[٣] ويرى الباحث أن الضرورة حكم متحقق في البيت مجمع عليه.

وفيما يأتي عرض لحكم الضرورة في كتاب الخزانة

١-منع صرف الاسم العلم المنصرف دون مسوغ

قال الشاعر:

وَمَـــا كَـــانَ حِصْـــنٌ وَلَا حـــابِسٌ يَفُوقَـــانِ مِـــرْدَاسَ فِـــي مَجمَـــعِ [٤]

يقول البغداديّ: "على أنَّ الكوفيين وبعض البصريين جوزوا للضرورة ترك صرف المنصرف بشرط العلمية" [٥].

٢-حذف حرف النداء مع الاسم النكرة.

قال الشاعر:

جَـــارِي لا تَسْـــتَنْكِرِي عَـــذِيرِي سَـــيْرِي وَإِشْـــفَاقِي علـــى بَعِيـــرِي [٦]

يقول البغداديّ:" أنشد سيبويه البيت الأول على أنَّ جاري منادى مرخم. قال الأعلم: الشاهد فيه حذف حرف النداء ضرورة من قوله جاري وهو اسم منكور قبل النداء لا يتعرف إلا بحرف النداء. وإنما يطرد الحذف في المعارف" [٧].

٣-جواز الصرف للضرورة

قال الشاعر:

سَـــلامُ اللَّهِ يَـــا مَطَـــرٌ عَلَيْهَـــا وَلَـــيْسَ عَلَيْـــكَ يَـــا مَطَـــرُ السَّـــلامُ [٨]

يقول البغداديّ: "على أنَّه إذا اضطر إلى تنوين المنادى المضموم اقتصر على القدر المضطر إليه من التنوين. والقدر المضطر إليه هو النون الساكنة فألحقت وأبقيت حركة ما قبلها

---

(١) شرح ابن عقيل، ابن عقيل،(ج١/٩٩).

(٢) الاقتراح، السيوطي، (٢٠٠).

(٣) التوضيح، المرادي،(ج١/٣١٧).

(٤) البيت للعباس بن مرداس في ديوانه ص٥٩.

(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١/١٤٧).

(٦) البيت للعجاج في ديوانه ص٢٢١.

(٧) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٢/١٢٦).

(٨) البيت للأحوص الأنصاري في ديوانه ص١٨٩.

على حالها إذ لا ضرورة إلى تغيرها فإنها تندفع بزيادة النون"[١].

٤- الترخيم في غير النداء

قال الشاعر:

لله مَـــا فَعَـــلَ الصَّـــوَارِمُ والقَنَـــا فـــي عمْـــرِو حَـــابِ وَضَـــبَّةَ الأغتَـــامِ [٢]

يقول البغداديّ:" لما تقدم في البيت قبله فإن قوله: حاب مرخم حابس في غير النداء وهو ضرورة وهو في المضاف إليه أبعد. وأبقى كسرة الباء من حابس بعد الترخيم على حالها. وأصله عمرو بن حابس فحذف ابنا وأضاف عمرا إلى حابس" [٣].

٥-النصب على نزع الخافض للضرورة

قال الشاعر:

فَلأَبْغِيَـــنَّكُمُ قَنـــاً وعُوارِضـــاً ولأُقْـــبِلَنَّ الخَيْـــلَ لابَـــةَ ضَـــرْغَدِ [٤]

يقول البغداديّ:" أنشد فيه وهو الشاهد الثامن والستون بعد المائة وهو من شواهد الكامل. على أنَّ قنا وعوارضا منصوبان على إسقاط حرف الجر ضرورة؛ لأنهما مكانان مختصان لا ينتصبان انتصاب الظرف. وهما بمنزلة ذهبت الشام في الشذوذ" [٥].

٦-الفصل بين المتضايفين بالظرف للضرورة

قال الشاعر:

كَـــأَنَّ أَصْـــوَاتَ مِـــنْ إِيغَـــالِهِنَّ بِنَـــا أَوَاخِـــرِ المَـــيْسِ إِنْقَـــاضُ الفَـــرَارِيجِ [٦]

يقول البغداديّ:

"على أنَّه قد فصل لضرورة الشعر بالظرف بين المتضايفين. والأصل: كأن أصوات أواخر الميس من إيغالهن بنا إنقاض الفراريج" [٧].

---

(١) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٢/١).

(٢) البيت للمتنبي في ديوانه ص١٢٥.

(٣) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٢/٣٤٥).

(٤) البيت لعامر بن الطفيل في ديوانه ص٥٥.

(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٣/٧٤).

(٦) البيت لذي الرمة في ديوانه ص٧٦.

(٧) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٤/١٠٨).

٧-تشديد الميم مع ضم الفاء وفتحها للضرورة

قال الشاعر:

حتَّى إذا مَا خَرجَت مِنْ فَمِه [١]

يقول البغداديّ: "على أنَّ تشديد الميم مع ضم الفاء وفتحها ضرورة وليس بلغة عند ابن جني" [٢].

٨-حذف الواو وإبقاء الضمة دليل عليها

قال الشاعر:

وَلَـــو أنَّ الأطبَّـــا كَـــانَ حَـــولي وَكَـــانَ مَـــعَ الأطبَّـــاء الأُسَـــاة [٣]

يقول البغداديّ: "ولو أن الأطباء كانوا حولي فحذفت الواو ضرورة وبقيت الضمة دليلًا عليها" [٤].

٩-حذف الواو من (هو) للضرورة

قال الشاعر:

فَبَيْنَـــاهُ يَشْـــرِي رَحْلَـــهُ قـــال قَائـــلٌ: لمـــن جَمَـــلٌ رِخْـــوُ المِـــلَاطِ نَجِيـــبُ [٥]

يقول البغداديّ:"على أنَّ واو وهو قد يحذف ضرورة كما هنا فإن الأصل فبينا هو يشري"[٦].

١٠-حذف نون الوقاية للضرورة

١- حذف النون من (ليتي) للضرورة

قال الشاعر:

كَمُنْيَـــةِ جَـــابِرٍ إذْ قَـــالَ لَيْتِـــي أصَـــادِفُهُ وَأفْقِـــدُ جُـــلَّ مَـــالِي [٧]

---

(١) الرجز بلا نسبة في الخزانة، (ج٤/٤٩٣).

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٤/٤٩٣).

(٣) البيت بلا نسبة في معاني القرآن (ج١/ ٩١)، وخزانة الأدب (ج٢/ ٣٨٥)، وشرح المفصل لابن يعيش (ج٩/ ٨٠).

(٤) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٥/٢٢٩).

(٥) البيت للعجير السلوليّ في خزانة الأدب (ج٥/ ٢٥٧، ٢٦٠)، (ج٩/ ٤٧٣)؛ والدرر (ج١/ ١٨٨)؛ وشرح أبيات سيبويه (ج١/ ٣٣٢)؛ وشرح شواهد الإيضاح (٢٨٤)؛ والكتاب (١٤١)؛ ولسان العرب (ج٣/ ٤٣٥ (هدبد)، ١٥/ ٤٧٦ (ها)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب (ج١/ ١٥٠)، (ج٥/ ٢٦٥؛ والخصائص (ج١/ ٦٩؛ ورصف المباني ١٦.

(٦) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٥/٢٥٧).

(٧) البيت لزيد الخيل في ديوانه ص٨٧.

يقول البغداديّ:" على أنَّ حذف نون الوقاية من ليتي ضرورة عند سيبويه. قال سيبويه: وقد قالت الشعراء ليتي إذا اضطروا كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا: الضاربي والمضمر منصوب"[١].

٢- حذف النون من (عني، ومني) للضرورة

قال الشاعر:

أَيُّهَـــا السَّـــائِلُ عَـــنْهُمْ وَعَنِّـــي لَسْـــتُ مِـــنْ قَـــيْسٍ ولا قـــيس مِنِّـــي [٢]

يقول البغداديّ: "على أنَّ حذف النون ضرورة عند سيبويه والقياس: عني ومني بتشديد النون فيهما. قال ابن هشام في شرح شواهده: إذا جرت الياء بمن أو عن وجبت النون حفظا للسكون؛ لأنه الأصل فيما يبنون. وقد يترك في الضرورة" [٣].

١١- حذف اسم (إن) للضرورة

قال الشاعر:

إنَّ مَـــنْ لامَ فـــي بنـــي بنـــتِ حسَّـــا نَ أَلُمْـــه وأعصِـــه فِـــي الخُطُـــوب [٤]

يقول البغداديّ: "على أنَّ اسم إن ضمير شأن محذوف. قال سيبويه في باب ما يكون فيه الأسماء التي يجازى بها بمنزلة الذي وذلك قولك: إن من يأتيني آتيه وكان من يأتيني آتيه وليس من يأتيني آتيه. وإنما أذهبت الجزاء هنا؛ لأنك أعملت كان وإن ولم يسغ لك أن تدع كان وإشباهه معلقة لا تعملها في شيء فلما أعملتهن ذهب الجزاء ولم يكن من مواضعه. قال الأعلم: الشاهد في جعل من للجزاء مع إضمار منصوب إن ضرورة" [٥].

١٢-اقتران (ال) بالفعل المضارع للضرورة

قال الشاعر:

يَقُـول الخَنَـى وَأَبْغـضُ الْعُجْـمِ نَاطِقَـاً إلـى رَبّنَـا صَـوتُ الحِمَـارِ اليُجَـدَّعُ [٦]

---

(١) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٥/٣٧٥).

(٢) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر (ج١/ ٩٠)؛ وتخليص الشواهد(١٠٦) ؛ والجني الداني (١٥١)؛ وجواهر الأدب (١٥٢)؛ وخزانة الأدب (ج٥/ ٣٨٠، ٣٨١)؛ ورصف المباني (٣٦١)؛ والدرر (ج١/ ٢١٠)؛ وشرح الأشموني (ج١/ ٥٦)؛ وشرح التصريح (ج١/ ١١٢)؛ وشرح ابن عقيل (٦٣/١)؛ والمقاصد النحوية (ج١/ ٣٥٢؛ وهمع الهوامع (ج١/ ٦٤).

(٣) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٥/٣٨١).

(٤) البيت للأعشى في ديوانه ص٦٨.

(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٥/٤٢١).

(٦) البيت لذي الخرق الطهوي في تلخيص الشواهد١٥٤، وشواهد المغني١٦٢/١، وخزانة الأدب (ج١/٣١).

يقول البغداديّ: "على أنَّ أل الموصولة قد وصلت بالمضارع في ضرورة الشعر كما في اليتقصع واليجدع ببنائهما للمفعول" [١].

١٣-الفصل بين (كم) الخبرية وتمييزها بالظرف

قال الشاعر:

كَـمْ بجـودٍ مُقْـرِفٌ نَـالَ العُـلَا وكَـريمٌ بُخْلُـهُ قَـدْ وَضَـعَه [٢]

يقول البغداديّ: "على أنَّ يونس يجيز في الاختيار الفصل بين كم الخبرية وبين مميزها المتضايفين بالظرف كما في البيت قال الأعلم: فالرفع على أنَّ تجعل كم ظرفا ويكون لتكثير المرار وترفع مقرف بالابتداء وما بعده خبر والتقدير: كم مرة مقرف نال العلا. والنصب على التمييز لقبح الفصل بينه وبين كم في الجر.

وأما الجر فعلى أنَّه أجاز الفصل بين كم وما عملت فيه بالظرف ضرورة. وموضع كم في الموضعين موضع رفع بالابتداء والتقدير: كثير من المقرفين نال العلا بجود. والمقرف: النذل اللئيم الأب. يقول: قد يرتفع اللئيم بجوده ويتضع الرفيع الكريم الأب ببخله" [٣].

١٤-الفصل بالظرف للضرورة عند سيبويه

قال الشاعر:

كَـمْ فِـي بَنِـي سَـعدِ بـن بكـرٍ سَـيدٍ ضَـخمِ الدَسِـيعَةِ مَاجِـدٍ نَفَّـاعِ [٤]

يقول البغداديّ: "على أنَّ فيه دليلا على جواز الفصل بالظرف المستقر عند يونس كما جاز الفصل بالظرف اللغو في البيت السابق. وسيبويه لا يجيز الفصل بالظرف إلا لضرورة. وأنشد هذا البيت. قال الأعلم: الشاهد فيه خفض سيد ب (كم) ضرورة ولو رفع سيد أو نصب

---

(١) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٥/٤٨٢).

(٢) البيت لأبي الأسود الدؤلي في شمس العلوم٧٠٨، ولأنس بن زنيم في الأغاني٣٩٢/٨، وخزانة الأدب (ج٦/٤٧١؛ وبلا نسبة في الكتاب (ج١٦٧/٢، والأصول في النحو (ج٣٢٠/١، والإنصاف (ج٢٥٠/١، وشرح الكافية (ج١٠٤/٥)، والهمع (ج٢٧٣/٣).

(٣) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٤٦٨/٦)

(٤) البيت للفرزدق ولكن ليس في ديوانه، وهو من شواهد سيبويه (ج٢/ ١٦٨). انظر أيضا: المقتضب (ج٣/ ٦٢ والإنصاف ٣٠٤) وشرح المفصل لابن يعيش (ج٤/ ١٣٠، ١٣٢) والخزانة (ج٦/ ٤٧٦).

لجاز كما تقدم" [١].

١٥-تنوين المبني على الضم للضرورة

قال الشاعر:

وَنَحْـــنُ قَتَلْنَـــا الأَزْدَ أَزْدَ شَـــنُوءَةٍ فَمَـــا شَـــرِبُوا بَعْـــدٌ عَلَـــى لَـــذَّةٍ خَمْـــرا [٢]

يقول البغداديّ:" على أنَّه يجوز بقلة في هذه الظروف أن يعوض التنوين من المضاف إليه فيعرب كما أعرب بعدا في البيت على الظرفية والكثير البناء على الضم إذ المختار عند الشارح المحقق أن المبني على الضم والمنون لا فرق بينهما في المعنى وإنهما مقطوعان عن الإضافة.... وقد ينون المبني على الضم في الضرورة" [٣]

١٦- (إذا) جازمة للشرط والجزاء

قال الشاعر:

إذَا قَصُـــرَتْ أَسْـــيَافُنَا كَـــانَ وَصْـــلُها خُطَانَـــا إلـــى أَعـــدَائِنَا فَنُضَـــارِبِ [٤]

يقول البغداديّ:" على أنَّ إذا جازمة للشرط والجزاء في ضرورة الشعر بدليل جزم نضارب بالعطف على موضع جملة كان وصلها إلخ الواقعة جوابا لـ(إذا) و(لولا) أن جملة الجواب في موضع جزم لما عطف عليه نضارب مجزومًا. وأما كسرة الباء فهي للروي" [٥].

١٧-حذف الفاء من (كيف) للضرورة

قال الشاعر:

أَوْ رَاعِيَـــانِ لبعـــرانٍ شَـــرَدْنَ لَنَـــا كَـــيْ لَا يُحِسَّـــانِ مِـــنْ بَعْرَانِنَـــا أَثَـــرا [٦]

يقول البغداديّ: "على أنَّ(كي) فيه بمعنى كيف، أو أن أصلها كيف، فحذفت الفاء لضرورة الشعر"[٧].

---

(١) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٦/٤٧٦).

(٢) البيت لسعيد بن أوس في اصلاح المنطق، (١١٢)، و معاني القرآن للفراء، (ج٢/٣٢٠)، أوضح المسالك (ج٣ /١٥٨)، وشذور الذهب(١٠٥).

(٣) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٦/٥٠١).

(٤) البيت لقيس بن الخطيم في ديوانه ص٣٤.

(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٧/٢٥).

(٦) البيت لابن أحمر في ديوانه ص٧١.

(٧) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٧/١٠٢).

١٨- (ثلاث مئين) في ثلاثمائة للضرورة

قال الشاعر:

ثـــلاثُ مِئـــينٍ للمُلـــوكِ وَفِـــي بِهـــا رِدائـــي وجَلَّـــتْ عـــنْ وُجـــوهِ الأَهَـــاتِمِ [١]

يقول البغداديّ: "على أنَّه جاء ثلاث مئين في ضرورة الشعر وقال صاحب المفصل: وقد رجع إلى القياس من قال: ثلاث مئين...قال ابن يعيش: هذا في الشعر على القياس؛ لأن الشعر يفسح لهم في مراجعة الأصول المرفوضة. فهذا وإن كان القياس إلا أنه شاذ في الاستعمال"[٢].

١٩- إثبات نون الملحق بالمثنى من الأعداد عند الإضافة

قال الشاعر:

إِذَا عَـــاشَ الفَتَـــى مِـــائَتَينِ عَامًـــا فَقَـــد ذَهَـــبَ اللَّـــذَاذَةُ وَالفَنَـــاءُ [٣]

يقول البغداديّ:" قال الأعلم: الشاهد فيه إثبات النون في مائتين في ضرورة ونصب ما بعدها وكان الوجه حذفها وخفض ما بعدها إلا أنها شبهت للضرورة بالعشرين. ونحوها مما يثبت نونه وينصب ما بعده. ورُوي: أودى بدل ذهب بمعنى انقطع وهلك. والفتاء: مصدر لفتى. وروى: تسعين عامًا ولا ضرورة فيه على هذا" [٤].

٢٠-حذف نون المثنى للضرورة

قال الشاعر:

هُمـــا خُطَّتـــا إمَّـــا إســـارٌ وَمِنَّـــةٌ وَإِمَّـــا دَمٌ وَالقَتْـــلُ بِـــالحُرّ أَجْـــدَرُ [٥]

يقول البغداديّ: "على أنَّ نون التثنية قد تحذف للضرورة كما هنا فإن الأصل: هما خطتان، قال ابن هشام في المغني: في رفع إسار حذف نون المثنى من خطتان. وفي جره الفصل بين المتضايفين بـ(إما)، فلم ينفك البيت عن ضرورة" [٦] .

---

(١) البيت للفرزدق في ديوانه، ٣١٠.

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٧/٣٧٠).

(٣) البيت للربيع بن ضبع في الخزانة (ج٣/ ٣٠٦)، وابن يعيش (ج٦/ ٢١)، والهمع (ج١/ ٢٥٣).

(٤) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٧/٣٨٠).

(٥) البيت لتأبط شرًا في ديوانه ص٨٩.

(٦) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٧/٥٠٠).

٢١-كسر نون جمع المذكر السالم

قال الشاعر:

عَرَفْنَـــا جَعْفَـــراً وَبَنِـــي عُبَيْـــدٍ وَأَنْكَرَنَـــا زَعَـــانِفَ آخَـــرِينِ [١]

يقول البغداديّ: "على أنَّ نون الجمع قد تكسر في ضرورة الشعر كما في آخرين" [٢].

٢٢-رفع (بنين) بالضمة مع لزوم الياء

قال الشاعر:

وَأَنَّ لَنَـــا أَبَـــا حَسَـــنٍ عَليًـــا أَبٌ بَـــرٌ وَنَحـــنُ لَـــهُ بَنِـــينُ [٣]

يقول البغداديّ: "لما تقدم قبله فإنه رفع بنين بالضمة على النون مع لزوم الياء. وأورده ابن عصفور في كتاب الضرائر وقال: إنه ضرورة لا يحفظ إلا في الشعر" [٤].

٢٣- تسكين الياء من (أيديهن) للضرورة

قال الشاعر:

كَـــأَنَّ أَيْـــدِيهِنَّ بِالقَـــاعِ القَـــرِقْ أَيْـــدِي جَـــوَارٍ يَتَعَـــاطَيْنِ الـــوَرِقْ [٥]

يقول البغداديّ:"على أنَّ تسكين الياء من أيديهن ضرورة والقياس فتحها"[٦]

٢٤-تسكين الفعل للضرورة دون جازم للضرورة

قال الشاعر:

فـــاليَوْمَ أشـــربْ غَيْـــر مُسْـــتَحْقبٍ إِثْمًـــا مـــن اللَّه وَلَا وَاغِـــلِ [٧]

يقول البغداديّ: "على أنَّه يقدر في الضرورة رفع الحرف الصحيح كما في أشرب فإن الباء حرف صحيح وقد حذف الضمة منه للضرورة" [٨].

---

(١) البيت لجرير في ديوانه ص٤٧٥.

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٨/٦).

(٣) البيت لسعيد بن قيس الهمداني في أوضح المسالك (ج١/ ٧٧)، شرح التصريح (ج١/ ٧٥)، خزانة الأدب (ج٨/ ٦٠، ٧٥، ٧٦، ٧٧) والمعجم المفصل (ج٨/ ١٤١).

(٤) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٨/٧٥).

(٥) البيت لرؤبة في ديوانه ص١٧٩.

(٦) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٨/٣٤٧).

(٧) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص١٢٢.

(٨) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٨/٣٥٠).

٢٥-ثبوت حرف العلة المحذوف عند الجزم للضرورة

قال الشاعر:

أَلَـــمْ يَأتِيـــكَ والأَنبَـــاءُ تَنْمِـــي بِمَـــا لَاقَـــتْ لبُـــونُ بَنِـــي زِيَـــادِ [١]

يقول البغداديّ:"وأورده سيبويه في موضعين من كتابه على أنَّه أثبت الياء في حال الجزم ضرورة؛ لأنه إذا اضطر ضمها في حال الرفع تشبيها بالصحيح. قال الأعلم: وهي لغة ضعيفة فاستعملها عند الضرورة" [٢].

٢٦- نصب الفعل المضارع المقترن بالفاء دون مسوغ

قال الشاعر:

سَـــأَتْرُكُ مَنْزِلـــي لِبَنـــي تَمِـــيمٍ وأَلْحَـــقَ بالحِجَـــازِ فأَسْـــتَرِيحَا [٣]

يقول البغداديّ: "على أنَّ أستريح جاء منصوبًا بعد الفاء في ضرورة الشعر فيما ليس فيه معنى النفي أصلًا. قال سيبويه: وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب؛ وذلك لأنك تجعل أن عاملة. فمما نصب في الشعر اضطرارًا قوله: وهو ضعيف في الكلام" [٤].

٢٧-إهمال عمل (لم) الجازمة للضرورة

قال الشاعر:

لَـــولَا فـــوارسُ مِـــنْ ذُهْـــلٍ وأســـرتُهُمْ يَـــومَ الصُّـــلَيفَاء لـــمْ يوفـــونَ بالجـــارِ [٥]

---

(١) البيت لقيس بن زهير في المحتسب (ج١/ ٦٧) والمنصف (ج٢/ ٨١)، وسر صناعة الإعراب (ج١/ ٨٨). والأغاني ١٦/ ٢٨ وشرح السيرافي (ج١/ ٢٠٩). وأمالي ابن الشجري (ج١/ ٨٤). والحجة لأبي على (ج١/ ٢٤٤. والخصائص (ج١/ ٣٣٣). والجمل للزجاجي(٢٥٧) ومعاني القرآن (ج٢/ ١٨٨).

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٨/٣٦١).

(٣) البيت لم ينسبه أحد ممن شرحوا أبيات سيبويه، ونسبه العيني وتبعه السيوطي في شرح شواهد المغني إلى المغيرة بن حنباء التميمي، ولم يوجد في ديوانه الذي لا يتعدى بضع وريقات. وانظر: المقتضب (ج٢/ ٢٤، وشرح السيرافي (ج٣/ ٢٠٩، وأمالي ابن الشجري (ج١/ ٢٧٩، وارتشاف الضرب/ ٢٥٥، والأبيات المشكلة للفارقي/ ١١٠، والمغني (ج١/ ١٩٠).

(٤) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٨/٥٢٢).

(٥) البيت بلا نسبة في المحتسب (ج٢/٤٢)، والخصائص (ج١/ ٣٨٨) وشرح الكافية الشافية ١٥٧٤ وشرح العمدة ٣٧٦ وابن يعيش (ج٧/ ٨) والمساعد (ج٣/ ١٣٢) وشفاء العليل (٩٥٠) والمرادي (ج٤/ ٢٣٧) والعيني

يقول البغداديّ: "على أنَّ (لم) قد جاءت في الشعر غير جازمة. وكذلك قال ابن عصفور: إن رفع المضارع بعد لم ضرورة. وأنشد مع هذا البيت قول الشاعر:

وأمسوا بهاليل لو أقسموا على الشمس حولين لم تطلعُ

برفع تطلع. وقال: حكم لـ(لم) بدلًا من حكمها بحكم ما لما كانت نافية مثلها. فرفع المضارع بعدها كما يرفع بعد (ما). وقال التبريزي في شرح الكافية تبعًا لابن جني في سر الصناعة: وقد لا تجزم لم حملًا على لا. وقال ابن مالك: إن رفع المضارع بعدها لغة لا ضرورة"[(١)].

٢٨-حذف لام الأمر للضرورة

قال الشاعر:

مُحَمَّـــد تَفْـــدِ نَفْسُـــكَ كُـــلَّ نَفْـــسٍ إذَا مَـــا خِفْـــتَ مِـــنْ شَـــيءٍ تَبَـــالًا [(٢)]

يقول البغداديّ: "على أنَّه جاء في ضرورة الشعر حذف لام الأمر في فعل غير الفاعل المخاطب والتقدير: يا محمد لتفد نفسك كل نفس. قال سيبويه: واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرة كأنهم شبهوها بأن إذا أعملوها مضمرة" [(٣)].

٢٩-حذف الفاء في جواب الجزاء للضرورة

قال الشاعر:

يَـــا أَقْـــرَعُ بـــنَ حَـــابسٍ يـــا أَقْـــرَعُ إنَّـــك إن يُصْـــرَعْ أَخُـــوكَ تُصْـــرَعُ [(٤)]

يقول البغداديّ: "على أنَّ الكوفيين استدلوا به على أنَّ رتبة الجزاء التقديم فرفع تصرع مراعاة لأصله ولو كان رتبته التأخير لجزم. وأجاب الشارح عنه بأنه ضرورة كما بينه" [(٥)].

(ج٤/ ٤٤٦) والخزانة (ج٣/ ٦٢٦) وشرح أبيات المغني (ج٥/١٣١) وشرح شواهد المغني ٦٧٤) والهمع (ج٢/ ٥٦ والدرر (ج٢/ ٧٢) والأشموني (ج٤/ ٦).

(١) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٩/٣)

(٢) البيت نسبه الرضي إلى حسان بن ثابت وليس في ديوانه، ونسبه إلى الأعشى وليس في ديوانه أيضًا. وانظر: المقتضب (ج٢/ ١٣٢)، والصاحبي/ ٨٦، وشرح السيرافي (ج١/ ٣٩)، وأمالي ابن الشجري (ج١/ ٣٧٥)، والإنصاف(٢/ ٢٧٦) ، والمغني (ج١/ ١٨٦)، والخزانة (ج٣/ ٦٣٠)، وشرح الكافية (ج٢/ ٢٤٩)، والمفصل للزمخشري (ج٢/ ٢٢٠)، وابن يعيش (ج٩/ ٢٤).

(٣) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٩/١١).

(٤) البيت لجرير بن عبد الله البجلي في المقتضب (ج٢/ ٧٢)، والكامل (٢/ ٧٨) ، وشرح السيرافي (ج٣/ ٢٢٦)، وأمالي ابن الشجري (ج١/ ٨٤)، وارتشاف الضرب(٢٨٦)، والروض الأنف (ج١/ ٦٠)، وابن يعيش (ج٨/ ١٥٨)، والمغني (٦١٠).

(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٩/٤٨).

٣٠-تقديم خبر (كان) المعرفة على اسمها إذا جاء نكرة

قال الشاعر:

كـــأَن سَـــبِيئَةً مـــن بَيْـــتِ رَأْسٍ يَكـــونُ مِزاجَهـــا عَسَـــلٌ ومَـــاءُ [١]

يقول البغداديّ: "على أنَّه يجوز أن يخبر في بابي كان وإن بمعرفة عن نكرة في الاختيار كما هنا فإن مزاجها روي بالنصب على أنَّه خبر مقدم وهو معرفة و(عسل) اسم كان مؤخر وهو نكرة. وقال الزمخشري: لا يجوز هذا إلا في ضرورة الشعر. وهذا مذهب ابن جني قال في المحتسب: روي عن عاصم أنه قرأ: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾[٢] نصبًا ورفعًا. ولحنه الأعمش. وقد روي هذا الحرف -أيضًا- عن أبان بن تغلب أنه قرأه كذلك. ولسنا ندفع أن جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة قبيح فإنما جاءت منه أبيات شاذة وهو في ضرورة الشعر أعذر والوجه اختيار الأفصح. وذهب ابن السيد في أبيات المعاني قال: هذا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، فأما في الكلام فلا يجوز" [٣]

٣١-دخول الكاف على الضمير للضرورة

قال الشاعر:

فَـــــلَا أَرَى بَعَـــــلًا وَلَا حَلائِـــــلًا كَهْـــــوَ وَلا كَهُـــــنَّ إِلَّا حـــــاظِلا [٤]

يقول البغداديّ:" على أنَّ الكاف قد تدخل -أيضا- على الضمير المجرور في ضرورة الشعر"[٥].

٣٢-حذف نون (لكن) لالتقاء الساكنين ضرورة

قال الشاعر:

فَلَســـــتُ بآتِيـــــهِ وَلَا أســـــتطيعُهُ ولاكِ اســـقِنِي إن كَانَ ماؤَك ذا فَضْـــل [٦]

يقول البغداديّ:"على أنَّ حذف النون من (لكن) لالتقاء الساكنين ضرورة تشبيها بالتنوين أو بحرف المد واللين ومن حيث كانت ساكنة وفيها غنة وهي فضل صوت في الحرف كما أن حرف المد واللين ساكن والمد فضل صوت" [٧].

---

(١) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص١٨.

(٢) [الأنفال: ٣٥].

(٣) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٩/٢٨٣).

(٤) البيت لرؤبة بن العجاج في ديوانه ص١٢٨.

(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١٠/١٩٥).

(٦) البيت للنجاشي الحارثي في ديوانه ص١١١.

(٧) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١٠/٤١٨).

٣٣- حذف الضمير اسم (لكن) للضرورة

قال الشاعر:

فَلَــو كُنْــتَ ضَــبّياً عَرَفْــتَ قَرابَتِــي ولكِـــنَّ زَنجـــيّ عظـــيمُ المشـــافرِ [١]

يقول البغداديّ: "على أنَّه لا يجوز حذف أسماء هذه الحروف غير ضمير الشأن إلا في الشعر على قلة وضعف كما في هذا البيت. والتقدير: ولكنك زنجي قال الأعلم: الشاهد فيه رفع زنجي على الخبر وحذف اسم لكن ضرورة. والتقدير: لكنك زنجي. والنصب أقيس. انتهى. وتقييد الشارح المحقق حذف الاسم بالضرورة أجود من إطلاق ابن هشام في المغني في قوله: وقد يحذف اسمها، وإن كانت قد تفيد القلة" [٢].

٣٤- حذف النصب للضرورة

قال الشاعر:

وَلَـــــوْ أنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَـــــةِ دَارُهُ وَدَارِي بِـأَعْلَى حَضْـرَمُوتَ اهْتَـدَى لِيَـا [٣]

يقول البغداديّ:" فلو أن واش باليمامة داره على أنَّه حذف النصب من واش لضرورة الشعر وكان القياس أن يقول: فلو أن واشيا؛ لأن إعراب نحو القاضي يقدر في الرفع والجر لثقل الضمة والكسرة على الياء وتلفظ به في النصب لخفة الفتحة. وإسكان الياء ضرورة. قيل إنه من أحسن الضرورات وقد حذفت -هنا- لالتقائها ساكنة مع سكون نون التنوين. وروي (فلو كان واش) فهو على القياس" [٤]

٣٥-حذف ألف الاستفهام للضرورة

قال الشاعر:

لَعَمْـرُك مَـا أدَرِي وإنْ كُنـتُ دَاريًـا بسَـبْعٍ رَمَـيْن الجَمْـرَ أم بثَمـانِ [٥]

يقول البغداديّ: "على أنَّ الهمزة قد تحذف في الشعر قبل أم المتصلة،... قال الأعلم: الشاهد في الأخرين حذف ألف الاستفهام ضرورة لدلالة أم عليها. ولا يكون هذا إلا على تقدير الألف؛ لأن قوله: ما أدري يقتضي وقوع الألف وأم مساوية لها"[٦]

---

(١) البيت للفرزدق في ديوانه ص٤٨١.

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١٠/٤٤٤).

(٣) البيت للمجنون في ديوانه، (٢٣٣).

(٤) خزانة الأدب، البغداديّ، (١٠/٤٨٤).

(٥) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص٢٦٦.

(٦) خزانة الأدب، البغداديّ، (١١/١٢٢).

٣٦- حذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه

قال الشاعر:

حَلَفْتُ لَهُ إنْ تُدْلِجِ اللَّيْلَ لاَ يَزَلْ أَمَامَكَ بَيْتٌ مِنْ بُيُوتِيَ سَائِرُ [١]

يقول البغداديّ: "على أنَّه جزم (لا يزل) في ضرورة الشعر بجعله جواب الشرط، وكان القياس أن يرفع ويجعل جوابا للقسم؛ لكنه جزم للضرورة فيكون جواب القسم محذوفا مدلولًا عليه بجواب الشرط" [٢].

٣٧-اقتران نون التوكيد في جواب الشرط ضرورة

قال الشاعر:

فَمَهْمَا تَشَأْ مِنْه فَزَارَةُ تُعْطِكُمْ وَمَهمَا تَشَأ مِنْه فَزَارَة تَمْنَعَا [٣]

يقول البغداديّ:" على أنَّه يجوز أن تدخل نون التوكيد اختيارا في جواب الشرط إذا كان الشرط مما يجوز دخولها فيه. وهو أقل من دخولها في الشرط. وقوله: تمنعا جواب الشرط وقد أكد دون الشرط بالنون الخفيفة المنقلبة ألفا للوقف. وقوله: إذا كان الشرط مما يجوز... إلخ احترز به عما إذا كان الشرط ماضيا أو مضارعا بمعنى الحال وحينئذ لا يؤكد جوابه. وقوله: اختيارا مع قوله: وهو أقل من دخولها في الشرط مذهب ابن مالك وهو مخالف لقول سيبويه: إنه ضرورة"[٤].

٣٨-تشبيه (رُبَّ) بلام القسم عند يونس

قال الشاعر:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي علمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبي شَمالاتُ [٥]

يقول البغداديّ: "على أنَّ توكيد (ترفع) بالنون الخفيفة ضرورة وإنما حسن التوكيد زيادة ما في رُبَّ ووقوع (ترفع) في حيز رُبَّما. قال سيبويه بعد إنشاد البيت للضرورة: وزعم يونس أنهم يقولون: رُبَّما تقولن ذاك وأكثر ما تقولن ذاك" [٦].

---

(١) البيت بلا نسبة في الخزانة، (٣٤١/١١)، والتذييل والتكميل، (٣٩٩/١١)، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي، (ج١٧٤/٦).

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٣٤٢/١١).

(٣) البيت للكميت بن معروف في ديوانه ص١٩٥.

(٤) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٣٨٨/١١).

(٥) البيت لجذيمة الأبرض من أبيات يرثي بها جماعة من قومه في:الكتاب (ج١٥٣/٢)،و النوادر (٢١٠) وأمالى ابن الشجري (ج٢/ ٢٤٣) وشرح شواهد الإيضاح لابن بري/ ٢٩ والإيضاح لأبي على (٤٦) والمفصل للزمخشري(٣٣١) والمغني (ج١/ ١١٩).

(٦) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٤٠٤/١١).

٣٩-اقتران نون التوكيد باسم الفاعل للضرورة

قال الشاعر:

أَرَيْتَ إِنْ جاءَتْ بِهِ أُمْلُودا
مُرَجَّلاً وَيَلْبَسُ البُرُودا
أَقائِلُنَّ أَحْضَرُوا الشُهُودا [١]

يقول البغداديّ: "على أنَّ نون التوكيد قد تلحق اسم الفاعل ضرورة تشبيهًا له بالمضارع"[٢].

٤٠- وجوب الإدغام في الشعر وفكه ضرورة في قول الشاعر: الحمد لله العلي الأجلل [٣]

يقول البغداديّ: "وأورده ابن هشام أيضا في آخر الأوضح على أنَّ فك الإدغام فيه للضرورة مع أن الإدغام واجب في مثله"[٤].

---

(١) البيت بلا نسبة في سر صناعة الإعراب، (ج١١٨/٢)، و ضرائر الشعر، (٣١)، و لسان العرب، (٢٩٣/١٤)، والخزانة، (٤٢٠/١١)، وشرح أبيات مغني اللبيب، (ج٣٢/٦).

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (٤٢٠/١١).

(٣) البيت لأبي النجم العجلي في ديوانه ص٣٣٧.

(٤) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٣٩٢/٢).

الفصل الثالث

الأحكام النَّحويَّة المردودة في خزانة الأدب

الفصل الثالث

الأحكام النَّحويَّة المردودة في خزانة الأدب

ويشتمل على أربعة مباحث، هي:

- **المبحث الأول: حكم الخطأ والغلط.**
- **المبحث الثاني: حكم الضعيف.**
- **المبحث الثالث: حكم الفاسد.**

المبحث الأول

حكم الخطأ والغلط

أولًا: حكم الخطأ

أولًا: الخطأ لغة واصطلاحًا

الخطأ لغة: والخَطَاء: ضِدّ الصواب، وأخطأ الرامي الغرض لم يُصبه... والخطأ: ما لم يتعمّد [١].

اصطلاحًا: الخطأ هو ما ليس للإنسان فيه قصد؛ أي إنه غير متعمد [٢]. وهو العدول عن الجهة إلى جهة أخرى غير مطلوبة لتوهُّم أنَّها هي المطلوبة [٣]. ومن هنا يمكن أن نعرف الخطأ كحكم نحوي بأنه: كلّ تركيب قصده النحويّ متصورًا صحته؛ ولكنّه لم يطابق ما ثبت عند النحاة.

ثانيًا: حكم الخطأ عند النحويين

استعمل النحاة لفظ الخطأ وأطلقوه حكمًا نحويًا منفردًا مرة، ومقترنًا بأحد أحكام الردّ القطعي مرة أخرى كقولهم: "خطأ"، "هذا اضطرار" وهو في الكلام خطأ"، "هذا لا يكون" "وهو خطأ لا تقوله العرب"، "هذا الكلام فاسد خطأ"، "هو خطأ وليس بجائز"، "هذا خطأ فاحش"[٤].

يقول سيبويه في مجيء (أفعل) نكرة، وإن لا ينصرف، وليس معرفة كما قال بعضهم: وقال ناسٌ كلُّ ابن أفعل، معرفة؛ لأنَّه لا ينصرف. وهذا خطأ؛ لأنَّ (أفعل) لا ينصرف وهو نكرة، ألا ترى أنَّك تقول: هذا أحمرُ قُمُدٌ فترفعه إذا جعلته صفة للأحمر"[٥].

واستخدم ابن السراج (الخطأ) حكمًا نحويًا في مواضع نذكر منها تقديم معمول المصدر عليه: " واعلم أنَّه لا يجوز أن يتقدم الفاعل ولا المفعول الذي مع المصدر على المصدر؛ لأنّه في صلته وكذلك إن وكّد ما في الصلة أو وصف، لو قلت: دارك أعجب زيدا دخول عمرو، فتنصب

---

(١) لسان العرب، ابن منظور، (ج٢/٢٧٤).

(٢) التعريفات، الجرجاني، (٩٩).

(٣) الكليات، الكفوي، (ج٢/٢٩٦).

(٤) تنظر هذه الأحكام في: الكتاب لسيبويه، ومعاني القرآن للفراء، ومعاني القرآن للأخفش، والمقتضب للمبرد، شرح الجمل للزجاجي، شرح الكافية للرضي، الأمالي النحوية لابن الحاجب، والأشباه والنظائر للسيوطي

(٥) الكتاب، سيبويه، (ج٢/٩٩).

الدار بالدخول كان خطأ"[1].

ومن أمثلة حكم (الخطأ) ما حكم عليه ابن عصفور في مجيء (هلا، وأين، وكيف) على رأي الكوفيين حروف عطف قائلا: "وزاد الكوفيون في أدوات العطف: كيف وأينَ وهلاّ... وقالوا: فمجيء الاسم بعد هذه الأدوات من الإعراب على حسب إعراب الاسم المتقدم دليل على أنَّها للعطف قلت: وهذا خطأ؛ لأنَّها لو كانت للعطف لعطفت المخفوض على المخفوض"[2].

ثالثًا: حكم الخطأ عند البغداديّ في خزانة الأدب

المسألة الأولى: القول في إعراب شبه الجملة (من اللؤم)

قال الشاعر:

عَلَيْـــهِ مِـــنَ اللُّـــؤْم سِـــرْوَالةٌ فَلَـــيْسَ يَـــرِقُّ لمُسْـــتَعْطِفِ [3]

يقول البغداديّ: "قال العيني ومن اللؤم صفة لسروالة فيكون محلها الرفع. وهذا خطأ "[4].

التحليل والتوضيح

اعترض البغداديّ على العيني في إعراب شبه الجملة (من اللؤم) صفة لسرواله محلها الرفع وهي عنده متعلقة بحال محذوفة، قال: وسروالة في البيت مبتدأ مؤخر وعليه خبر مقدم وقوله من اللؤم كان في الأصل صفة لسروالة فلما قدم عليه صار حالا منه هذا هو المقرر"[5].

وهذا الذي ذكره قاعدة مطردة عند النحاة وهي إذا تقدم النعت على المنعوت أعرب حالا، بصرف النظر عن موقع المنعوت من الإعراب، كقول الشاعر:

لميّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ يَلُوحُ كَأَنّه خلَلٌ

فلمّا تقدّم النعت "موحشًا " على المنعوت " طلل" انتصب على الحاليّة

المسألة الثانية: إثبات حرف العلة المحذوف جزما للضرورة

قال الشاعر:

---

(١) الأصول في النحو، ابن السراج، (ج١/١٣٧).

(٢) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، (ج١/١٧٨).

(٣) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب (ج١/ ٢٣٣)؛ والدرر (ج١/ ٨٨)؛ وشرح الأشموني (ج٢/ ٥٢٢)؛ وشرح التصريح (ج٢/ ٢١٢)؛ وشرح شافية ابن الحاجب (ج١/ ٢٧٠)؛ وشرح شواهد الشافية ص. ١٠٠؛ ولسان العرب ١١/ ٣٣٤؛ والمقتضب (ج٣/ ٣٤٦)؛ وهمع الهوامع (ج١/ ١٥).

(٤) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١/٢٣٤).

(٥) المصدر السابق، (ج١/٢٣٥).

وتَضْـــحَكُ مِنِّـــي شَـــيْخَةٌ عبْشَـــمِيَّةٌ كَـــأَنْ لَـــمْ تَـــرَى قبْلِـــي أَسِـــيراً يمَانِيَـــا [1]

يقول البغداديّ: "هذا البيت من أبيات مغني اللبيب قال القالي في ذيل الأمالي: قال الأخفش: رواية أهل الكوفة كأن لم ترى بالألف وهذا عندنا خطأ والصواب ترى بحذف النون علامة للجزم" [2].

التحليل والتوضيح

نقل البغداديّ اعتراض الأخفش على الكوفيين في إثبات الألف ضرورة والذي أقره النحاة حذفها، وقد نقل عن ابن السيد الوجوه الإعرابية لها، قال: قوله: كأن لم تري رجوع من الإخبار إلى الخطاب ويروى على الإخبار: وفي إثبات الألف وجهان: أحدهما أن يكون ضرورة والثاني أن يكون على لغة من قال راء. مقلوب رأى فجزم فصار ترأ ثم خفف الهمزة فقلبها ألفا لانفتاح ما قبلها وهذه لغة مشهورة وكأن مخففة واسمها مضمر فيها تقديره على الوجه الأول: كأنك لم تري وعلى الوجه الثاني كأنها لم ترأ [3] ويرى الباحث أنها من قبيل الالتفات وعلامة الجزم حذف النون.

المسألة الثالثة: سواء بمعنى غير (خطأ)

قال الشاعر:

تجـــانَفُ عَـــن جَـــوّ الْيَمَامَـــة نَـــاقَتي ومَـــا عَـــدَلَتْ مـــن أَهلهـــا لسَـــوَائِكَا [4]

يقول البغداديّ: "وقد استفتى بعضهم من جملة أسئلة أربعة: هل تكون سواء بمعنى غير فأجابه أبو نزار الملقب بملك النحاة بأنه قد نص على أنَّها لا تأتي إلا ظرف مكان وأن استعمالها اسما متصرفًا بوجوه الإعراب بمعنى (غير) خطأ" [5].

التحليل والتوضيح

---

(١) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي في المفضليات، (١٥٨) والحلل، (٣٣٩) وشرح شواهد المغني، (ج٢/ ٦٧٥) وورد من غير نسبة في المحتسب، (ج١/ ٦٩) وشرح المفصل، (ج٩/ ١١١ – ١٠/ ١٠٤) ومغني اللبيب، (ج١/ ٢٧٨) وشرح الأشموني، (ج١/ ١٠٣).

(٢) البغداديّ، الخزانة (ج٢/٦٢).

(٣) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٢/٦٢).

(٤) البيت للأعشى في ديوانه ص١٣٩.

(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٣/٤٣٥).

نقل البغداديّ عن أبي نزار ملك النحو[١] أن سواء اسم متصرف ولا تستعمل بمعنى (غير)وهو مذهب سيبويه إلّا أنه قد أجازها في الضرورة، قال:" قال بعض العرب، لما اضطر فى الشعر جعله منزلة غير"[٢]، وفي هذه المسألة دعوى شذوذ في خروج سواء عن الظرفية ناقشها الباحث في موضعها[٣]، والذي قرره النحاة كما بيناه أنّ خروجها عن الظرفية شاذ خاص بالشعر، ولا يرى الباحث خطأ ذلك، فالضرورة لا تسوغ ارتكاب الخطأ في اللغة، والله أعلم.

المسألة الرابعة: حكم البدل في الاستثناء المنقطع

قال الشاعر:

إِلّا الأَوارِيَّ لَأيـــــاً مـــــا أُبَيِّنُهـــــا والنُّـــؤيُ كَـــالحَوْض بِالمَظْلُومَـــةِ الجَلَـــدِ [٤]

يقول البغداديّ: "قال ابن السيد في شرح الجمل: ويروى عن الكسائي أنه أجاز خفض الأواري على البدل من لفظ أحد. وهذا عند البصريين خطأ؛ لأنه يصير التقدير: وما بالربع إلا من أوراي فتكون من زائدة في الواجب. ومن لا تزاد إلا في النفي. ولو أنها من التي تدخل على الموجب والمنفي لجاز ذلك كقولك: ما أخذت من أحد إلا زيد درهما" [٥].

التحليل والتوضيح

اعترض البغداديّ على توجيه الكسائي خفض الأواري بدل من أحد، وهو خطأ عند البصريين؛ لأنها من قبيل الاستثناء المنقطع، ولا يصح المعنى في الجر، والله أعلم.

المسألة الخامسة: مجيء الضمير بعد النون أو التنوين ضرورة

قال الشاعر:

---

(١) أبو نزار: هو الحسن بن صافى بن عبد الله بن نزار البغدادى الشافعى، عرف بملك النحاة، وهو الذى لقب نفسه بذلك، وكان يسخط على من يخاطبه بغيره. ولد ببغداد سنة تسع وثمانين وأربعمائة، وتوفى بدمشق سنة ثمان وستين وخمسمائة. وكان بارعا فى النحو، فهما ذكيا فصيحا، إلا أنه كان عنده عجب بنفسه وتيه بعلمه، وذكروا من صفته أيضًا أنه كان عزيز النفس كريما كثير الأنفة عن المطامع الدنية. انظر: إنباه الرواة (ج١/ ٣٠٥، وطبقات الشافعية (ج٧/ ٦٣.

(٢) الكتاب، سيبويه، (ج١/٤٠٨.

(٣) انظر: الفصل الأول، حكم الشاذ.

(٤) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص١٥.

(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٤/١٢٤)

هـــم الفـــاعلونَ الخيـــرَ والآمِرونـــه إذا ما خَشُـــوا من مُحْدَثِ الأمْرِ مُعْظَمَا [1]

يقول البغداديّ: "قال أبو جعفر النحاس: هذا خطأ عند المبرد؛ لأن المجرور لا يقوم بنفسه ولا ينطق به وحده فإذا أتى بالتنوين فقد فصل ما لا ينفصل وجمع بين زائدين. وهذا لا يلزم سيبويه منه غلط؛ لأنه قد قال نصا: وزعموا أنه مصنوع. فهو عنده مصنوع لا يجوز فكيف يلزمه منه غلط" [2].

التحليل والتوضيح

مذهب سيبويه في مجيء الضمير بعد النون والتنوين ضرورة ناقشها الباحث في بابه [3] وأضيفُ هنا حكم الخطأ، قال البغداديّ اعترض أبو جعفر النحاس على المبرد في اعتبار الهاء للسكت وتسقط في الوصل واثبتها في الوقف ضرورة، وقد دفع أبو جعفر النحاس الغلط عن سيبويه؛ لأنه قد أشار إليه [4] قال البغداديّ:" ولا يبعد أن يكون من باب الحذف والإيصال والأصل (والآمرون به) فحذفت الباء واتصل الضمير به فإن (أمر) يتعدى إلى المأمور بنفسه وإلى المأمور به بالباء يقال: أمرته بكذا. والمأمور هنا محذوف؛ أي: الآمرون الناس بالخير، فيكون الضمير منصوبًا لا مجرورًا"[5] ويرى الباحث أن توجيه البغداديّ هو تمثيل لما يحتمل من القول وهو بعيد؛ لأن الضرورة مجمع عليها في البيت.

المسألة السادسة: الجمع بيت العوض والمعوض

قال الشاعر:

هُمَـــا نَفَثَـــا فِـــي فِـــيَّ مِـــنْ فَمَوَيْهِمـــا عَلَـــى النَّـــابِحِ العَـــاوِي أَشَـــدَّ رِجَـــامِ [6]

يقول البغداديّ: "على أنَّه جمع بين البدل والمبدل منه وهما الميم والواو. هذا كلام سيبويه وبه يظهر خطأ الأعلم في شرح شواهده؛ حيث قال: الشاهد في قوله فمويه ما وجمعه بين الواو والميم التي هي بدل منها في(فم). ومثل هذا لا يعرف؛ لأن الميم إذا كانت بدلا من الواو فلا ينبغي أن يجمع بينهما"[7].

---

(١) البيت بلا نسبة في الكتاب (ج١/١٨٨)، والكامل (ج١/٤٦٨)، ومجالس ثعلب (ج١/١٢٣)، وشرح المفصل (ج٢/١٢٥)، وضرائر الشعر ص٢٧، واللسان (طلع) (ج٨/٢٣٦)، والهمع (ج٥/٣٤٢)، والخزانة (ج٤/٢٦٩).

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٤/٢٧٠).

(٣) انظر الفصل الثاني من الدراسة، المسألة الخامسة في حكم الضرورة.

(٤) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، (ج٢/٤٤).

(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٤/٢٧٠).

(٦) البيت للفرزدق في ديوانه ص٢١٥.

(٧) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٤/٤٦٠).

التحليل والتوضيح

الأصل في فم (فو) من تفوه بكذا وجمعه أفواه[١] والبيت شاهد على جمع العوض والمعوض، وصرح أبو علي بالضرورة فيه، وهو مذهب سيبويه في جمعها [٢] واعترض البغداديّ على الأعلم في الجمع بين الواو والميم وتقريره إن الواو بدل الميم ومذهب سيبويه عكس ذلك فقد قال:" أبدلوا الميم مكان الواو" [٣] وهذا تحقيقٌ لطيف من البغداديّ رحمه الله.

المسألة السابعة: الجر على الجوار

قال الشاعر:

فإيّـــــاكم وحَيّـــــةَ بَطْـــــنِ وادٍ همـــوزَ النّـــابِ لـــيسَ لكـــم بسِـــيّ [٤]

يقول البغداديّ: "على أنَّ سيبويه استدل به على جر الجوار ردا على الخليل في زعمه أنه لا يجوز إلا إذا اتفق المضاف والمضاف إليه في أمور ذكرها الشارح المحقق: منها اتفاقهما في التذكير والتأنيث وهذا البيت يرد عليه فإن هموز نعت الحية المنصوبة. وجر لمجاورته لأحد المجرورين وهو بطن أو واد.... قال أبو حيان بعد أن نقل قولهما: ومذهبهما خطأ من غير ما وجه؛ لأنه يلزم أن يكون الجحر مخصصا بالضب والضب مخصص بخراب الجحر المخصص بالإضافة إلى الضب فتخصيص كل منهما متوقف على صاحبه وهو فاسد للدور، ولا يوجد ذلك في كلام العرب أعني لا يوجد مررت بوجه رجل حسن الوجه ولا حسن وجهه؛ ولأنه من حيث أجرى الخرب صفة على الضب لزم إبراز الضمير لئلا يلبس وقد فرق سيبويه بين حسن الوجه وحسن" [٥].

التحليل والتوضيح

اعترض أبو حيان على سيبويه والخليل في جر الجوار في قولهم هذا جحرُ ضبً خربً ومذهب الخليل في جر الجوار لزوم توافقُ المضاف إليه إفراد وتثنية وجمعا وتذكيرًا وتأنيثًا[٦] وهو ما أنكره أبو حيان؛ لأن من أغراض الإضافة التخصيص وتخصيصه غير لازم كما قال أبو حيان إن تعاقب المخصص والمخصص فاسد لدور كل منها ويعني بذلك قلب المعنى ومذهب البصرين

---

(١) المقتضب، المبرد، (ج١٥٨/٣).

(٢) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، (ج٨٣/٢).

(٣) الكتاب، سيبويه، (ج٢٦٤/٣).

(٤) البيت للحطيئة في ديوانه ص١٣٩.

(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (٨٩/٥).

(٦) شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الإستراباذي، (ج٥٨/٣).

تقدير محذوف (هذا حجر ضب خرب جحره) المضاف إلى هاء واضيفت الهاء فارتفعت[1] ومال البغداديّ في المسألة لرأي الرضي وأجاز (حجر ضب خرب) [2].

(١) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٥/٨٨).

(٢) المصدر السابق (ج٥/٩١).

المسألة الثامنة: الرفع على الجوار

قال الشاعر:

السـالِـكُ الثُغرَةَ اليَقظـانَ كـالِئُهـا مَشـيَ الهَلـوكِ عَلَيهـا الخَيعَـلُ الفُضُـلُ [١]

يقول البغداديّ: "وقد رد العلماء هذا القول منه ابن الشجري في أماليه قال: وزعم بعض من لا معرفة لهم بحقائق الإعراب بل لا معرفة لهم بجملة الإعراب أن ارتفاع الفضل على المجاورة للمعرفة فارتكب خطأ فاحشا وإنما الفضل نعت للهلوك على المعنى؛ لأنها فاعلة من حيث أسند" المصدر الذي هو المشي إليها كقولك عجبت من ضرب زيد الطويل عمرا رفعت الطويل؛ لأنه وصف لفاعل الضرب وإن كان مخفوضًا في اللفظ" [٢].

التحليل والتوضيح

اعترض البغداديّ في تتماته على المجوزين للرفع على الجوار منهم الأصمعي وابن قتيبة في أبيات المعاني، قال الأصمعي: هو من نعت الهلوك إلّا أنه رفعه على الجوار كما قالوا: جحر ضب خرب [٣]، وابن قتيبة فقد قال:" والفضل من صفة الهلوك وكان ينبغي أن يكون جرًا؛ ولكنه رفعه على الجوار للخيعل [٤]، وتبع ابن الشجري وأبي حيان في إنكارهما للرفع على الجوار، قال:" لم يذكر الشارح المحقق الرفع على المجاورة؛ لأنه لم يثبت عند المحققين وإنما ذهب إليه بعض ضعفة النحويين"[٥]، قال أبو حيان:" قلت: وليس الرفع كما ذكر اتباعا للخيعل بل رفعه على النعت للهلوك على الموضع؛ لأن معناه: كما تمشي الهلوك الفضل. وعليها الخيعل حال معمولة لتمشي أو جملة اعتراضية"[٦]، ويجمل الباحث القول بأن (الفضل) نعت لـ (الهلوك) على المحل؛ لأنها فاعل (المشى).

المسألة التاسعة: اتصال الضمير بـ(لولا)

قال الشاعر:

وَكَـمْ مَـوْطِنٍ لـولايَ طِحْـتَ كمـا هَـوى بأجْرامِـــه مِـــن قُلَّـــةِ النّيـــق مُنْهَـــوِي [٧]

يقول البغداديّ: "وقد رأيت كلام المبرد في الكامل فإنه بعد أن نقل كلام سيبويه قال:

---

(١) البيت للمتنخل اليشكري في ديوان الهذليين ٢/ ٣٤.

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٥/١٠٢).

(٣) المصدر السابق، (ج٥/١٠١).

(٤) نفسه.

(٥) نفسه.

(٦) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٥/١٠٣).

(٧) البيت ليزيد بن الحكم في ديوانه ص١١٨.

والذي أقول إن هذا خطأ ولا يصلح إلا أن تقول لولا أنت كما قال تعالى: ﴿لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[1]. ومن خالفنا يزعم أن الذي قلناه أجود ويدعي الوجه الآخر فيجيزه على بعده"[2].

التحليل والتوضيح

اعترض المبرد على سيبويه في حكم اتصال الضمير المجرور لـ (لولا) وخطأه محتجا بالقياس، وما ورد في قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ وللنحاة في هذه المسألة ثلاثة مذاهب: الأول لسيبويه بأن الوجه إتباع الضمير المرفوع المنفصل مع جواز الجر، وتكون لولا مشبهة بحروف الجر، والمذهب الثاني مذهب الأخفش والأنباري والكوفيين وهو أن الضمير بعدها مرفوع بالابتداء موافقا لحكم الضمير المنفصل الظاهر، والثالث: مذهب المبرد المانع لاتصال الضمير بـ(لولا) ولا يجيز إلا الضمير المنفصل المرفوع (لولا أنت)، وقد وقف الشجري موقفا وسطا بين النحاة فقال: إن الحرف الشاذ أو الحرفين أو الثلاثة إذا وقع ذلك في قصيدة من الشعر القديم لم يكن قادحا في قائلها ولا دافعا للاحتجاج بشعره[3]، ونقل السيرافي إجماع النحاة على جواز اتصال الضمير ،قال:" ثمّ أجمع النحويون المتقدمون من البصريين والكوفيين على الرواية عن العرب:

لولاك، ولولاي" وبيَّن أن الخلاف في إعراب الضمير المتصل بها، قال: "ثم اختلف النحويون بعد في موضع الياء والكاف من: لولاي ولولاك، بعد إجماعهم على روايته"[4]، ورد اعتراض المبرد بقوله:" وما كان لأبي العباس أن يسقط الاستشهاد بشعر رجل من العرب قد روى قصيدته النحويون وغيرهم، واستشهدوا بهذا البيت وغيره من القصيدة، ولا أن ينكر ما أجمع الجماعة على روايته عن العرب"[5]، ولله دره كيف دفع الاعتراض عن سيبويه!

---

(١) [سبأ: ٢٢].

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٥/٣٣٨).

(٣) الأمالي، ابن الشجري، (١٠٦).

(٤) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، (١٣٥/٣).

(٥) المصدر السابق والصفحة.

المسألة العاشرة: القول في (ويك)

قال الشاعر:

وَلَقَــدْ شَــفَى نَفْســي وأَبْــرَأ سُــقمَها قِيْــلُ الفَــوارِسِ: وَيــكَ عَنْتَــرَ أَقْــدِمِ [١]

يقول البغداديّ: "البيت من معلقة عنترة العبسي. قال شراح المعلقة: قال بعض النحويين: معنى: ويك ويحك. وقال بعضهم: معناه ويلك. وكلا القولين خطأ؛ لأنه كان يجب على هذا أن يقرأ: ويك إنه كما يقال: ويلك إنه وويحك إنه. على أنَّه قد احتج لصاحب هذا القول بأن المعنى: ويلك أعلم أنه لا يفلح الكافرون"[٢].

التحليل والتوضيح

اعترض البغداديّ على الرضي في توجيه كلمة (وي) في البيت بأنها كلمة تعجب ألحق بها كاف الخطاب، قال:" ولا تخفى ركاكة قول الشارح"[٣]، ونسب هذا التوجيه لبعض من نقل عن الفراء وليس هذا مذهبه، ونقل واعتراض ابن الشجري على شراح المعلقة في توجيه ويك بـ ويحك أو ويلك، وخطأهم في ذلك.

وفي (وي) ثلاثة أقوال ذكرها السيرافى: الأول قول الخليل تكون (وي) كلمة تندّم يقولها المتندم عند إظهار ندامته، ويقولها المندم لغيره، والمنبه له، قول الفراء: يكون (ويك) موصولة بالكاف، وأن الله منفصلة من الكاف. ومعناها في كلام العرب التقرير والقول الثالث: ما حكاه الفراء عن بعض النحويين أنه يذهب إلى أنها ويك بمعنى ويلك، وقد يحتمل أن يكون بيت عنترة أن تكون الكاف في (ويك) للخطاب؛ مثل الكاف في رويدك[٤].

وقد بيَّن ابن الشجري أن مذهب سيبويه والفراء والسيرافي هو مذهب واحد بدليل المعنى التفسيري لقوله تعالى: ﴿**أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً**﴾[٥]، قال:" وأقول: إنَّ كل واحد من مذهبي الخليل والفراء وكذلك ما قاله السيرافي من أن التقدير: تنبه أن الله يبسط الرزق؛ معناه ألم تر أن الله يبسط الرزق"[٦]، والأصح مذهب سيبويه والله أعلم.

---

(١) البيت لعنترة بن شداد في ديوانه ص٢١٩.

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٦/٤٢٤).

(٣) المصدر السابق ، (ج٦/٤٢٢).

(٤) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، (ج٢/٤٨٢).

(٥) [فاطر: ٢٧].

(٦) الأمالي، ابن الشجري،(٢/ ١٨٣).

وفيما يلي عرض لحكم الخطأ كما ورد في الخزانة

١-إضافة (آية) إلى الجملة الفعلية

قال الشاعر:

أَلَا مَـــنْ مُبْلِـــغٌ عَنِّـــي تَمِيمًـــا بِآيَـــةِ مـــا يُحِبـــون الطَعامَـــا [١]

يقول البغداديّ: "على أنَّ (آية) تضاف في الأغلب إلى الفعلية مصدرة بحرف المصدر كما في البيت فإن (ما) مصدرية تؤول مع الفعل بعدها بمصدر مجرور بإضافة آية إليه. وهذا خلاف مذهب سيبويه: فإن ما زائدة وآية مضافة إلى الفعل ولا تأويل بمصدر صناعة. قال النحاس: ما عند سيبويه لغو. وقال المبرد: ما والفعل مصدر. وأنكر ما قاله سيبويه. وقال ابن هشام في المغني في حذف ما المصدرية من الباب الخامس: الصواب أن ما مصدرية. وهذا يشعر أن مذهب سيبويه خطأ. وليس هذا بصواب فكان اللائق أن يقول: والصحيح أو يقول: وعندي أو وعند غيره" [٢].

٢-ترخيم (كيف) بـ (كيما) خطأ في قول الشاعر:

أَوْ رَاعِيَـــانِ لبعـــرانٍ شَـــرَدْنَ لَنَـــا كَـــيْ لَا يُحِسَّـــانِ مِـــنْ بَعْرَانِنَـــا أَثَـــرا [٣]

يقول البغداديّ: "وأنكر أبو علي في البغداديّات هذا وحتم أن تكون كي فيه بمعنى اللام وهذه عبارته: أنشد أبو بكر عن ابن الجهم عن الفراء:

من طالبين لبعران لهم شردت كيما يحسون من بعرانهم خبرا

قال الفراء: أراد كيف فرخم. قال أبو بكر: وهذا خطأ" [٤].

٣- إعراب (الدما) قال الشاعر:

فَلَسْـنا عَلـى الأَعْقـابِ تَـدْمَى كَلُومُنـا وَلَكِـنْ عَلـى أَقْـدَامِنا تَقْطُـرُ الـدَّما [٥]

يقول البغداديّ: "على أنَّ المبرد استدل به بأن الدم أصله فعل بتحريك العين ولامه ياء محذوفة بدليل أن الشاعر لما اضطر أخرجه على أصله وجاء به على الوضع الأول. فقوله الدما

---

(١) البيت ليزيد بن عمرو بن الصعق في الكتاب (ج٣/ ١١٨)، والدرر (ج١/ ٩٢)، وشرح أبيات سيبويه (ج٢/ ١٨٦)، وشرح المفصل (ج٣/ ١٨)، والشعر والشعراء (ج٢/ ٦٤٠)، وشرح شواهد المغني (ج٢/ ٨٣٦)، وخزانة الأدب (ج٦/ ٥١٢).

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٦/٥١٩).

(٣) البيت لابن أحمر في ديوانه ص٧١.

(٤) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٧/١٠٤).

(٥) البيت للحصين بن الحمام المري في المنصف: (ج٢/ ١٤٨)، وأمالي ابن الشجري: (ج٢/ ٣٤)، والخزانة (ج٣/ ٣٥٢)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي، (١٩٨).

بفتح الدال فاعل يقطر والضمة مقدرة على الألف؛ لأنه اسم مقصور وأصله دمي تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا... قال المرزوقي في شرح الحماسة وتبعه التبريزي وغيره: وإن شئت جعلت الدم منصوبًا على التمييز كأنه قال: تقطر دما وأدخل الألف واللام ولم يعتد بهما.

وقال في شرح الفصيح: وبعضهم يجعل الدما تمييزا ولا يعتد بالألف واللام أراد تقطر كلومنا دما أي: من الدم كما في قوله:

... ... ولا بفَزارَةَ الشُّعْرِ الرّقابَا [1]

وما أشبهه. ويجوز في هذا الوجه أن تنصبه على التشبيه بالمفعول به كما يفعل بقوله: هو الحسن وجهًا. انتهى.

أقول: قد أخطأ أبو علي الوجه الأول في المسائل البصرية قال: وحمل (الدما) على التمييز خطأ" [2].

٤- إعراب جمع المذكر السالم وملحقاته بالحركات في قول الشاعر:

وَأَنَّ لَنَـــا أَبَـــا حَسَـــنٍ عَليًـــا أَبٌ بَـــرٌ وَنَحـــنُ لَـــهُ بَنِـــينُ [3]

يقول البغداديّ:" لما تقدم قبله فإنه رفع بنين بالضمة على النون مع لزوم الياء.

وأورده ابن عصفور في كتاب الضرائر وقال: إنه ضرورة لا يحفظ إلا في الشعر.

وجعله خطأ أبو العباس المبرد في كتاب الروضة" [4],

٥- إضمار فعل معطوف على اسم الفاعل في قول الشاعر:

هَـلْ أَنْـتَ بَاعِـثُ دِينـارٍ لحاجَتِنـا أَوْ عبـدَ ربِّ أَخَـا عَـوْنِ بـنِ مِخْـراقِ [5]

يقول البغداديّ:" على أنَّ سيبويه أنشده بنصب عبد رُبَّ ونصبه بتقدير اسم الفاعل أولى

---

(١) عجز بيت للحارث بن ظالم المري وصدره : فما قَوْمي بثَعْلَبَةَ بن سَعْدٍ ... ...
في الأغاني ١١/ ١١٩، والكتاب (ج١/ ٢٠١،والمقتضب (ج٤/ ١٦١).

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٤٩٢/٧).

(٣) البيت لسعيد بن قيس الهمداني في أوضح المسالك (ج١/ ٧٧)، شرح التصريح (ج١/ ٧٥)، خزانة الأدب (ج٨/ ٦٠، ٧٥، ٧٦، ٧٧) والمعجم المفصل (ج٨/ ١٤١).

(٤) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٧٦/٨).

(٥) البيت مختلف في نسبته بين جرير، وابن رألان السنبسي، و لتأبط شرا، وقيل إنه مصنوع. انظر: العيني (ج٣/ ٥٦٣، الخزانة (ج٣/ ٤٧٦)، سيبويه (ج١/ ٨٧). المقتضب (ج١٥١/٤)، جمل الزجاجي (٩٩)، همع الهوامع (ج٢/ ١٤٥)، الدرر اللوامع (ج٢/ ٢٠٤)، الأشموني (ج٢/ ٣٠١).

من تقدير الفعل ليوافق المقدر الظاهر... قال ابن هشام اللخمي: الشاهد فيه نصب عبد رُبَّ بفعل مضمر وهو مذهب سيبويه، وقد خطأ بعضهم الزجاجي في قوله: تنصبه بإضمار فعل وقال: لا يحتاج هنا إلى الإضمار؛ لأن اسم الفاعل بمعنى الاستقبال وموضع دينار نصب فهو معطوف على الموضع ولا يحتاج إلى تكلف إضمار وإنما يحتاج إلى تكلف الإضمار إذا كان اسم الفاعل بمعنى المضي؛ لأن إضافته إضافة محضة لا ينوى بها الانفصال" [١].

٦-في قول الشاعر: إثبات حرف العلة في الفعل المضارع المجزوم لغة

أَلَـمْ يَـأتِيكَ والأَنْـبَاءُ تَـنْمِي بِمَـا لَاقَـتْ سُـرَاةُ بَنِـي تَمِـيمِ [٢]

يقول البغداديّ:"وأورده سيبويه في موضعين من كتابه على أنَّه أثبت الياء في حال الجزم ضرورة؛ لأنه إذا اضطر ضمها في حال الرفع تشبيها بالصحيح. قال الأعلم: وهي لغة ضعيفة فاستعملها عند الضرورة. وهذا قول الزجاجي في الجمل وتبعه الأعلم. قال ابن السيد في شرح أبياته: وقوله: إنه لغة خطأ" [٣].

٧- تعدي الفعل (يقرأ) بنفسه

قال الشاعر:

أَنْ تَقْـرَآنِ علـى أَسْـمَاءَ وَيْحَكُمَـا مِنِّـي السـلامَ وأنْ لا تُشْـعِرَا أحَـدًا [٤]

يقول البغداديّ: قال صاحب المصباح: قال الأصمعي: وتعديته بنفسه خطأ؛ فلا يقال: اقرأه السلام؛ لأنه بمعنى اتل عليه. وحكى ابن القطاع أنه يتعدى بنفسه رباعيًا فيقال: فلان يقرئك السلام[٥].

---

(١) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٨/٢١٨).

(٢) البيت لقيس بن زهير في المحتسب (ج١/ ٦٧) والمنصف (ج٢/ ٨١)، وسر صناعة الإعراب (ج١/ ٨٨). والأغاني ١٦/ ٢٨) وشرح السيرافي (ج١/ ٢٠٩). وأمالي ابن الشجري (ج١/ ٨٤). والحجة لأبي على (ج١/ ٢٤٤). والخصائص (ج١/ ٣٣٣). والجمل للزجاجي(٢٥٧)، ومعاني القرآن (ج٢/ ١٨٨).

(٣) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٨/٣٦١).

(٤) البيت بلا نسبة في الإنصاف (ج٢/ ٥٦٣)، والجنى الداني (ص ٢٢٠)، وسر صناعة الإعراب(ج٢/ ٥٤٩)، و"رصف المباني(ص ١١٣)، والخصائص(ج١/ ٣٩٠)، وخزانة الأدب(ج٨/ ٤٢٠)، وأوضح المسالك (ج٤/ ١٥٦)،وشرح المفصل" لابن يعيش (ج٧/ ١٥).

(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٨/٤٢٨).

٨- زيادة كان في قول الشاعر:

فَكَيْفَ إِذَا مَـــرَرْتَ بِـدَارِ قَـــوْمٍ وَجِيـــــرَانٍ لَنَـــــا كَـــــانُوا كِـــــرَامِ [١]

يقول البغداديّ: "على أنَّ (كان) فيه ناقصة كما ذهب إليه المبرد، والواو اسمها، ولنا: خبرها وليست زائدة... وتجويز المبرد زيادة كان في البيت مع نصب خبرها خطأ ظاهر" [٢].

٩- إضمار ضمير الشأن في كان في قول الشاعر:

أَسَـكْرَانُ كـانَ ابـنَ المَرَاغِـةِ إذ هَجـا تَمِيمًـــا بجَـــوْفِ الشـــامِ أَمْ مُتَســـاكِرُ [٣]

يقول البغداديّ: "على أنَّ سيبويه مثل به للإخبار عن النكرة بالمعرفة...وجوز ابن خلف أن يضمر في كان ضمير الشأن. وهذا خطأ تبع فيه يوسف بن السيرافي في شرحه لشواهد سيبويه"[٤].

١٠- الاسم الواقع بعد بله يجوز فيه الرفع والجر

يقول البغداديّ: "وما ذهب إليه جمهور البصريين من أنه لا يجوز فيما بعدها النصب ليس بصحيح بل النصب بعدها محفوظ من العرب. قال الشاعر: مشي الجواد فبله الجلة النجبا وقال جرير:

وَهل كنت يَا ابْن الْقَيْن فِي الدَّهْر مَالِكًا بِغَيرِ بَعِيرٍ بَلْهَ مُهْرِيَّةً نُجُبا[٥]

وقال آخر: بَلْهَ الأَكُفِّ كَأَنَّهَا لمْ تُخْلقِ[٦]

وقد روي الرفع أيضا بعد بله على معنى كيف. ذكره قطرب وأنكره أبو علي"[٧].

١١- القول في معنى(ده)

قال الشاعر:

وَقُوَّلٌ إلاَّ دهِ فَلاَ ده وحَقَّةٌ لَيْسَتْ بقول التُّرَّهِ[٨]

---

(١) البيت للفرزدق في ديوانه ص٢٩٠.

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٩/٢١٨).

(٣) البيت للفرزدق في ديوانه ص٤٨١.

(٤) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٩/٢٩٠).

(٥) البيت لجرير في ملحق ديوانه (١٠٢٢).

(٦) البيت لكعب بن مالك الأنصاري في ديوانه (٢٤٥).

(٧) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٦/٢٦٢).

(٨) البيت لرؤبة بن العجاج في ديوانه ص١٦٤.

يقول البغداديّ: "أجاب ابن بري: إن قولك (ده) اسم من أسماء الفعل ليس بصحيح على مذهب الجماعة ومن له حذق في هذه الصناعة. والصحيح أنها اسم الفاعل من دهي فهو داه وده والمصدر منه الدهي والدهاء. فيكون المراد بده فطن؛ لأن الدهاء الفطنة وجودة الذهن فكأنه قال: إلا أكن دهيا؛ أي: فطنا فلا أدهى أبدا؛ أي: فلا أفطن. فهذا أصله ثم أجريت هذه اللفظة مثلا إلى أن صارت يعبر بها عن كل فعل تغتنم الفرصة في فعله. مثل ذلك أن يقول الإنسان لصاحبه وقد أمكنته الفرصة في طلب ثأر: إلا ده فلا ده؛ أي: إلا تطلب الآن ثأرًا فلا تطلبه أبدًا"(١).

١٢-زيادة حروف الجر عوضًا

يقول البغداديّ: "قال أبو حيان في الارتشاف: نص سيبويه على أنَّ (عن) و(على) لا يزادان وتقدم قول ابن مالك في عن: إنها تزاد عوضًا وقال: تزاد على".

وأنشد: أبَى الله إلاّ أنَّ سَرْحَةَ مَالكٍ عَلَى كُلِّ أفْنَانِ العِضَاهِ تَرُوقُ (٢)

قال: زاد (على)؛ لأن (راق) متعدية. وما استدلوا به على أنَّ الباء وعن وعلى تزاد عوضا لم يقم عليه دليل. ولم يكف ابن مالك أن استدل بشيء محتمل مخالف لنص سيبويه حتى قال: ويجوز عندي أن يعامل بهذه المعاملة (من)، (واللام)، (وإلى)، (وفي) قياسًا على (عن) و(على) و(الباء) فيقال: عرفت ممن عجبت ولمن قلت، وإلى من أويت وفيمن رغبت، والأصل: عرفت من عجبت منه ومن قلت له ومن أويت إليه ومن رغبت فيه فحذف ما بعد من وزيد قبلها عوضا. وما أجازه ليس بصحيح ولو استدل بشيء لا يحتمل التأويل لكان من القلة بحيث لا يقاس عليه"(٣).

١٣- دخول (إن) المخففة على غير الأفعال الناسخة

قال الشاعر:

تَالله رَبِّكَ إن قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا وَجَبت عَلَيْك عُقُوبَة الْمُتَعَمد (٤).

يقول البغداديّ: "على أنَّ الكوفيين استدلوا به على جواز دخول (إنْ) المخففة على غير الأفعال الناسخة. وهذا عند البصريين شاذ؛ لأن مذهبهم إذا خففت (إنْ) وأهملت لا يليها غالبا إلا فعل ناسخ كما قال الشارح. ولم يقيده بالماضي كما قيده ابن مالك؛ لأن شراحه قالوا: ليس

---

(١) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٦/٣٩٦).

(٢) البيت لحميد بن ثور في ديوانه ص٤١.

(٣) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١٠/١٤٤).

(٤) البيت لعاتكة بنت زيد: سبق تخريجه، انظر: ص٧٦.

بصحيح لقوله تعالى: ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾[1]" [2].

١٤- وإن ولا جميعًا للتوكيد في قول الشاعر:

طَعَامُهُم لَئن أَكَلُوا مُعَدٌّ وَمَا إنْ لَا تُحَاكُ لَهُم ثِيَابُ[3]

يقول البغداديّ: "فإن (ما) وحدها للنفي وإن (ولا) جميعا للتوكيد. ولا ينكر اجتماع حرفين للتوكيد لجملة الكلام. كلامه باختصار.

فعلم مما نقلناه إن ما ادعاه ابن الشجري من إجماع البصريين ليس بصحيح"[4].

ثانيًا: حكم الغلط

أولًا: الغلط لغة واصطلاحًا

لغة: هو: أن تعيا بالشيء فلا تعرف وجه الصواب فيه، وقد غلط في الأمر يغلط غلطًا... أو هو: كلّ شيء يعيا الإنسان عن جهة صوابه من غير تعمد [5].

اصطلاحًا: الغلط أن تضع الشيء في غير موضعه[6]، وقيل إن الغلط هو التوهم[7]، وهو الخروج عن القياس[8]. ومن هذه الدلالات، يمكننا حد الغلط كحكم نحوي بأنه: كل تركيب أعيا المتكلم من غير قصد لتوهم، أو خطأ، أو شذوذ، أو خروج عن قواعد القياس، وسنن كلام العرب.

ثانيًا: حكم الغلط عند النحويين

رفض الدكتور سعيد الزبيدي أن حكم الغلط قسم من أقسام الردّ القطعي إذ قال: "أما الغلط فقد يتبادر إلى الذهن أنه مصطلح من مصطلحات الرد وأن معناه الخطأ، وقد ورد عند النحاة بكثرة إلا أنه في حقيقة أمره غير ذلك، فالغلط عندهم التّوهم[9].

---

(١) الشعراء(١٩/١٨٦).

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١٠/٣٧٣).

(٣) البيت منسوب لأمية بن أبي الصلت وليس في ديوانه،انظر: الخصائص(ج٢/ ٢٨٢)، و(الهمع ج ٢/ ١٥٨).

(٤) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١١/١٤١).

(٥) لسان العرب، ابن منظور، (ج٥/٥١).

(٦) الفروق اللغوية، العسكري، (٥٢).

(٧) مغني اللبيب، ابن هشام، (ج٢/٤٧٨).

(٨) الكتاب، سيبويه، (ج١/٣٢).

(٩) القياس في النحو العربي، الزبيدي، (١٤٩).

ورد حكم الغلط بمعنى التوهم عند ابن هشام[١]، ومن بعده الصبان[٢]، أما التّوهم الذي أورده الزبيدي فهو غير ما عناه النحاة من معنى حكم (الغلط). فالوهم علة من علل النحو، عرفها ابن فارس بقوله: " وهو أن يتوهم أحدهم شيئًا ثم يجعل ذلك كالحق"[٣]. والتوهم من بين العلل النَّحويَّة التي ذكرها سيبويه في كتابه[٤]، وعقد لها ابن جني بابًا في الخصائص[٥]. نقول إن الغلط النحوي هو كل ما خالف القياس واستعمال الفصحاء؛ لأنَّ الخروج عن القياس واستعمال الفصحاء خروج عن الصواب[٦].

وهذا ما أكده د. فاضل السامرائي بقوله: "من المعلوم أن ثمة تعبيرات فصيحة صحيحة، وتعبيرات غير صحيحة وهي التي تدخل في باب الغلط، فالفصيحة هي التي جرت على سنن العربية وقواعدها وأصولها، والغلط هي التي خرجت عن ذلك نحو رفع المفعول ونصب الفاعل ورفع المضاف إليه وما إلى ذلك من أحوال الغلط[٧].

ومن الألفاظ التي استعملها النحاة للتعبير عن الغلط: " وهو غلط منهم، هو غلط قد تغلطه العرب، هذا غلط قبيح، وهذا غلط شديد، وليس ذلك بالقياس وإنّما هو شبيه بالغلط"[٨].

يقول سيبويه في توكيد الضمير المتصل الواقع اسمًا لـ(إنّ) توكيدًا على المحل: "واعلم أن ناسًا من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان"[٩].

ويرد المبرد على سيبويه في إعمال (عسى) في الضمير المتصل بها: "فأما قول سيبويه: إنها تقع في بعض المواضع بمنزلة (لعل) مع المضمر، فتقول: عساك، وعساني فهو غلط منه؛ لأنّ الأفعال لا تحمل في المضمر إلا كما تعمل في المظهر" [١٠].

يقول ابن الحاجب: " فجعله من باب الغلط؛ لأنّه على خلاف القياس، واستعمال

---

(١) مغني اللبيب، ابن هشام، (ج٢/٤٧٨).

(٢) حاشية الصبان، أبو العرفان الصبان، (ج١/٤٨٧).

(٣) الصاحبي، ابن فارس، (٢٢٧).

(٤) الكتاب، سيبويه، (ج٤/٣٣٤).

(٥) الخصائص، ابن جني، (ج٣/١٩٥).

(٦) ظاهرة المنع في النحو العربي، الزيدي، (٤٤).

(٧) الجملة العربية، السامرائي، (١٣٥).

(٨) تنظر هذه الألفاظ في: الكتاب، المقتضب، الأمالي النحوية، شرح الكافية، معاني القرآن للفراء، معاني القرآن للأخفش.

(٩) الكتاب، سيبويه، (ج٢/١٥٥).

(١٠) المقتضب، المبرد، (ج٣/٧١).

الفصحاء"[١].

ثالثًا: حكم الغلط عند البغداديّ في خزانة الأدب

المسألة الأولى: الغرض من تنوين الغالي

قال الشاعر:

وقــاتِمِ الأعْمــاقِ خــاوِي المُختَرَقِن [٢]

يقول البغداديّ: "وزعم ابن يعيش أن فائدة هذا التنوين التطريب والتغني وجعله ضربا من تنوين الترنم وزعم أن تنوين الترنم يراد به ذلك وهو غلط كما بيَّنه الشارح المحقق" [٣].

التحليل والتوضيح

اعترض البغداديّ على ابن يعيش في أن المراد من تنوين الغالي التطريب والتغني، وتبع الرضي وابن جني في توجيههما للتنوين وهو عندهم على ضربين: أحدهما أن يلحق متمما للبناء والآخر أن يلحق زيادة بعد استيفاء البيت جميع أجزائه؛ لأن من عادة العرب أن يلحقوه فيما يحتاج إليه الوزن [٤]، ويرى الباحث صحة ما ذهب إليه البغداديّ؛ لأن العرب تميل للإيجاز. والله أعلم.

المسألة الثانية: جمع (ذو) علم على (الأذواء والذوين)

فَلَا أَعْنِي بِـذَلِـكَ أَسْــفَلِيكُمْ وَلَــكِــنِّــي أُرِيــدُ بِــهِ الــذَّوِيــنَــا[٥]

قال الشاعر:

يقول البغداديّ: "على أنَّ (الذوين) داخل في حد الجمع المذكور على أي وجه كان؛ لأنّ واحده (ذو)...قال أبو بكر الزبيدي في كتاب لحن العامة لا يجوز أن تدخل اللام على (ذو) ولا على (ذات) في حال إفراد ولا تثنية ولا جمع ولا تضاف إلى المضمرات وإنما تقع مضافة إلى الظاهر وقد غلط في ذلك أهل الكلام وأكثر النحويين من الشعراء والكتاب والفقهاء" [٦].

التحليل والتوضيح

صحح البغداديّ جمع (ذو) علم على (الأذواء والذوين)، ورد الغلط الذي ادعاه أبو بكر الزبيدي في كتابه، وبيّن المراد من هذا التغليط أنهم يقولون: " يقولون الذات وذاته فيدخلون اللام عليه ويضيفونه إلى الضمير وهو مؤنث (ذو) وهذا جائز أيضًا، وإن توقف فيه أكثر الناس فإن

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، (ج١٨٢/٢).

(٢) البيت لرؤبة بن العجاج في ديوانه ص١٠٨.

(٣) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٧٩/١).

(٤) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٧٩/١).

(٥) البيت للكميت في ديوانه ص٤٦٦.

(٦) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١٤٠/١).

الذات قد أجري مجرى الأسماء الجامدة فإن المراد به حقيقة الشيء ونفسه من غير ملاحظة موصوف يجري عليه" [1]. وقد جمع هذا البيت أحكامًا عدة ناقشها الباحث[2]، مما فيه غنى عن تفصيله في هذا الموضع؛ ولكنه أراد أن يصنف حكم الغلط عند الزبيدي في موضعه.

المسألة الثالثة: الحمل على المعنى

قال الشاعر:

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ [3]

يقول البغداديّ: "على أنَّ الفعل المسند إلى ضارع حذف؛ جوازًا، أي: يبكيه ضارع، وهذا على رواية ليبك بالبناء للمفعول، و(يزيد) نائب فاعل وأمّا على روايته بالبناء للفاعل ففاعله ضارع ويزيد مفعوله ولا حذف ولا شاهد وهذه الرواية هي الثابتة عند العسكري، وعدّ الرواية الأولى غلطا فإنه قال في كتاب التصحيف فيما غلط فيه النحويون ومما قلبوه وخالفهم الرواة قول الشاعر (ليبك يزيد ضارع البيت)" [4].

التحليل والتوضيح

وافق البغداديّ العسكري في إنكار الرواية الأولى للبيت وجعله مما غلط فيه النحويون بدليل تأكيده أن هذه رواية خالد والأصمعي وغيرهما بالبناء للفاعل من الـ(بكاء) ونصب (يزيد)، وذكر ما قاله أبو حاتم السجستاني في تأكيده أن هذا البيت لا شاهد فيه، قال: " هذا من عمل النحويين"[5].

والوجه الذي استشهد به النحاة هو الحمل على المعنى، فـ(يزيد) نائب للفاعل، و(ضارع) فاعل لفعل محذوف لقرينة، تقديره: (يبكيه ضارع). ولا يقطع الباحث بحكم الغلط في الرواية الأولي؛ إذ إن المعنى البلاغي يجيزه، وتأبى ذائقة العربي أن تذكر فعلين بنفس اللفظ والمعني؛ فحذف الثاني وحمله على معنى الأول.

---

(١) المصدر السابق ، (ج١/١٤١).

(٢) انظر البيت في باب الصحيح، والشاذ، والضرورة.

(٣) البيت للأخطل في ديوانه ص٤٤.

(٤) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١/٣٠٣).

(٥) المصدر السابق ، (ج١/٣٠٤).

المسألة الرابعة: تابع المنادى المرفوع

قال الشاعر:

يَــا صــاحِ يَــا ذا الضــامرُ العَــنْسِ والرَّحْـــــلِ والأَقْتَـــــابِ والحِلْـــــسِ [1]

يقول البغداديّ: "على أنَّ (الضامر العنس) و(المخوفنا[2]) تركيبان إضافيان قد وقعا صفتين للمنادى الذي هو اسم إشارة... قال أبو جعفر النحاس: "أنشده سيبويه وشبهه بقولك: يا ذا الحسن الوجه. قال أبو إسحاق: وهذا غلط عند جميع النحويين: وذلك أن الرواية بالجر يدلك أن بعده: والرحل والأقتاب والحلس" [3].

التحليل والتوضيح

نقل البغداديّ حكم الغلط عن أبي جعفر النحاس في حمل البيت على إعراب (يا ذا الحسن الوجه) وهو مذهب سيبويه، قال: " وهذا غلط عند جميع النحويين، وذلك أن الرواية بالجر". ولا يجيز سيبويه فيها إلا الرفع، وهي نعت لاسم الإشارة الواقع المبني على الضمة [4].

ووضح البغداديّ توجيه الرفع نقلًا عن ابن الحاجب: الأول: (أل) في الضامر موصولة وهو الواقع صفة، الثاني: أنّ الضامر العنس صفة لصفة اسم الإشارة. ويفهم من هذين الوجهين أنه لم يجز نصبه عنده. ويميل الباحث إلى جواز الرفع والنصب كما قال ابن عقيل: " فالضامر العنس كالحسن الوجه، فإن قدرت اسم الإشارة مكتفى به رفعت أو نصبت، وإن جعلته كأي فالرفع"[5].

---

(١) البيت مختلف في نسبته لخزر بن لوذان السدوسي، وخالد بن المهاجر. انظر: المقتضب (ج٤/ ٢٢٣)، ومجالس ثعلب /٣٣٣، ٥١٣، وشرح السيرافي (ج٣/ ٣٨)، وأمالي ابن الشجري (ج٢/ ٣٢، ٣٢٢)، والخصائص (ج٣/ ٣٠٢)، والأغاني (ج١٥/ ١٣).

(٢) يقصد قول الشاعر: يَا ذَا المخوفنا بقتـــــل أَبِيه إذلالا وحينا

(٣) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٢/٢٣٠).

(٤) الكتاب، سيبويه، (ج٢/١٩١).

(٥) المساعد، ابن عقيل، (ج٢/٥١٦).

المسألة الخامسة: العطف على المحل

قال الشاعر:

مُعَـــاوِيَ إنّنـــا بَشـــرُ فأسّـــجِح فَلَسْـــنا بِالجبـــالِ ولا الْحَدِيـــدَا [١]

يقول البغداديّ: "على أنَّ قوله: (الحديدا) معطوف على محل الجار والمجرور وهو قوله: بالجبال وهو خبر ليس...وقد ردّ المبرد على سيبويه روايته لهذا البيت بالنصب وتبعه جماعة منهم العسكري صاحب التصحيف، قال: ومما غلط فيه النحويون من الشعر ورووه موافقا لما أرادوه ما روي عن سيبويه عندما احتج به في نسق الاسم المنصوب على المخفوض. وقد غلط على الشاعر؛ لأن هذه القصيدة مشهورة وهي مخفوضة كلها" [٢].

التحليل والتوضيح

تبع سيبويه الخليل في الجر على المحل في البيت وعلله بقرب الجوار، واستشهد به سيبويه في أكثر من موضع في كتابه[٣]. قال سيبويه بعد إنشاده البيت: "لأن الباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يخل بالمعنى، ولم يحتج إليه لو كان نصبا، ألا تراهم يقولون: " حسبك هذا وبحسبك هذا " فلم تغير الباء معنى، وجرى هذا مجراه قبل أن تدخل الباء؛ لأن " بحسبك " في موضع ابتداء. وهذا بين؛ لأن الباء إذا كانت زائدة، فكأنها ليست في الكلام، فجاز حمل الثاني على الأول، وكأن الباء ليست فيه" [٤]. وعلى هذا فالـ(باء) الداخلة على خبر (ليس) زائدة، وتعمل في اللفظ الجر، ويبقى محله النصب وقد أجاز النحاة العطف على الخبر من غير الضرورة كما أجازوا الجر على اللفظ. ويرى الباحث أنّ المبرد لم يرد رواية النصب عند سيبويه؛ ولكنه استحسن الحمل على اللفظ، قال: " والحمل على اللفظ أجود"[٥]. ومما يدفع الغلط عن سيبويه أن البيت روي مع أبيات منصوبة وأخرى مجرورة[٦]، ويرجح الباحث أنّ رواية الجر لم تبلغ سيبويه، وإنما اعتمد على السماع، فكان توجيهه للبيت موافقًا لما روي له.

---

(١) البيت لعقيبة الأسدي في الكتاب (ج١/ ٦٧)، (ج٢/ ٢٩٢)، (ج٣/ ٩١)، ومعاني الفراء (ج٢/ ٣٤٨)، والمقتضب (ج٢/ ٣٣٨)، شرح المفصل (ج٢/ ١٠٩)، (ج٤/ ٩)، والمغني (٤٧٧).

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٢/٢٦٠).

(٣) الكتاب، سيبويه، (ج١/٦٧)،(ج٢/٢٩٢)، (ج٢/٤٤)،(ج٣/٣٩١).

(٤) شرح أبيات سيبويه، السيرافي، (ج١/٣٤٦).

(٥) المقتضب، المبرد، (ج٤/٣٧١).

(٦) شرح أبيات المغني، البغداديّ، (ج٧/٥٤).

المسألة السادسة: النصب على الاستثناء المنقطع

قال الشاعر:

أَلَا طعـــانَ أَلَا فُرْسَـــانَ عاديـــةً إلا تَجَشُّـــؤكُمْ حَـــوْلَ التَّنَـــانِيرِ [1]

يقول البغداديّ: "على أنَّ (لا) إذا تقدمها همزة الاستفهام تعمل كعملها مجردة منها. وقوله: إلا تجشؤكم بالنصب على الاستثناء المنقطع قيل: ويجوز رفعه على البدل من موضع ألا طعان على لغة تميم. قال النحاس: هذا غلط والصواب عند أبي الحسن النصب"[2].

التحليل والتوضيح

نقل البغداديّ حكم الغلط عن النحاس في إعراب (تجشؤكم) على البدل من موضع ألا طعان على لغة تميم والوجه عنده النصب على الاستثناء المنقطع وهو رأي أبي الحسن الأخفش، وقد مر بنا مناقشة حكم النصب على الاستثناء المنقطع وقلنا إن الوجه في الاستثناء المنقطع النصب[3] وهي لغة أهل الحجاز وقد ذكر سيبويه أن الرفع لغة بني تميم، قال:" وأما بنو تميم فيرفعون هذا كله، "[4]، والنصب هو الوجه والقياس[5].

المسألة السابعة: جر الاسم المعطوف على مجرور مضاف إلى ضميره

قال الشاعر:

الواهـــبُ المائـــةَ الهِجـــانَ وعَبْـــدَها عُـــوذاً تزجّـــي خَلْفَهـــا أَطْفَالَهـــا [6]

يقول البغداديّ: "على أنَّه قد يجعل ضمير المعرف باللام في التابع مثل المعرف باللام فإن قوله: عبدها بالجر معطوف على المائة وهو مضاف إلى ما ليس فيه أل. واغتفر هذا لكونه تابعًا والتابع يجوز فيه ما لا يجوز في المتبوع... وقال الأعلم: قد غلط سيبويه في استشهاده بهذا البيت؛ لأن (العبد) مضاف إلى ضمير المائة وضميرها بمنزلتها وهذا جائز بإجماع"[7].

التحليل والتوضيح

اعترض البغداديّ على الأعلم في حكمه بالغلط على استشهاد سيبويه بالبيت، قال:" وإنما

---

(١) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص٢١٩.

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٤/٧١).

(٣) الفصل الثاني من البحث، حكم الجائز،(١٦٧).

(٤) الكتاب، سيبويه،(ج٢/٣٢٣).

(٥) المقتضب، المبرد،(ج٤/٤١٤).

(٦) البيت للأعشى في ديوانه ص٢٧.

(٧) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٤/٢٥٦).

احتج سيبويه بهذا بعد أن صح عنده بالقياس جواز الجر في الاسم المعطوف. وأنشد البيت ليري ضربا من المثال في الاسم المعطوف؛ لأنه حجة له لا أنه ليس يجوز فيه غيره. هذا كلامه" [١].

وأجاز ابن مالك العطف على الاسم المجرور المضاف إلى ضميره، كقولك: جاء الضارب المرأة وأخيها؛ لأنه بمنزلة: جاء الضارب المرأة وجارية المرأة، فالضمير عائد على المرأة [٢].

ونقل أبو حيان الخلاف في المسألة؛ حيث خالف المبرد ولم يجز إلا النصب ومنع الجر[٣]. وبيَّن ابن عقيل أنّ الجر مراعاة للفظ والنصب على إضمار الفعل، أو عطفًا على المحل للاسم المجرور [٤]. ويرى الباحث عدم صحة ما ذهب إليه الأعلم إذ إنّ الحجة عند سيبويه هي السماع، وقد أقر بصحة البيت في القياس، وقد غفل الأعلم أنه تابع؛ والتابع يحوز فيه مالا يجوز في المتبوع، والله أعلم.

المسألة الثامنة: عسى بمنزلة لعل

قال الشاعر:

وَلِـــي نَفْـــسٌ أَقُـــولُ لَهَـــا إِذَا مَـــا تُنَـــازِعُنِي أَوْ لعَلِّـــي أَوْ عَسَـــانِي [٥]

يقول البغداديّ: "على أنَّ سيبويه استدل على كون الضمير وهو (الياء) منصوبًا بلحوق نون الوقاية في (عساني). قال النحاس: "قال سيبويه في قولك عساك: الكاف منصوبة.... قال محمد بن يزيد المبرد: هذا غلط منه يعني جعله عسى بمنزلة لعل"[٦].

التحليل والتوضيح

نقل البغداديّ حكم الغلط عن المبرد في حمل (عسى) بـ(لعل)، واستدل على ذلك بقولهم: (عساني) ولو كانت الكاف مجرورة لقال (عساي). قال: ولكنهم جعلوها بمنزلة (لعل) في هذا الموضع[٧]. وحجة المبرد أنّ أفعال الرجاء لا تعمل في المضمر إلا كما تعمل في المظهر، قال:

---

(١) المصدر السابق والصفحة.

(٢) شرح التسهيل، ابن مالك،(ج٣/٧٨)

(٣) التذييل والتكميل،أبو حيان، (١٠/٣٤٩)

(٤) شرح ابن عقيل، ابن عقيل ،(ج٣/١١٩)

(٥) البيت لعمران بن حطان في الكتاب (ج٢/ ٣٧٥)، وشرح شواهده للسيرافي (ج١/ ٥٢٤)، والتذييل (ج٤/ ٣٥٨)، وشرح التسهيل للمرادي (ج١/ ٤٠٨)، وأوضح المسالك (ج١/ ٨٦)، وتعليق الفرائد (١٠٥١)، والمقتضب (ج٣/ ٧٢)، والخصائص (ج٣/ ٢٥)، وابن يعيش (ج٣/ ١٠، ١١٨، ١٢٠، ٢٢٢، (ج٧/ ١٢٣)، والمقرب (ج١/ ١٠١)، والخزانة (ج٤/ ٣٠٦)، والعيني (ج١/ ٥٠٤).

(٦) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٥/٣٤٩).

(٧) الكتاب، سيبويه، (ج٢/٣٧٥).

" تقديره عندنا أنّ المفعول مقدم، والفاعل مضمر"[١].

وقد دفع البغداديّ الغلط عن سيبويه، واعترض على المبرد والأخفش في أن (عسى) باقية على عملها ككان؛ لأنهما فعلان، وقد رد قولهما بأمرين ذكرهما ابن هشام: أحدهما: أن إنابة ضمير عن ضمير إنما ثبت في المنفصل نحو ما أنا كأنت لا أنت كأنا. والثاني: أن الخبر قد ظهر مرفوعًا في الشعر[٢].

المسألة التاسعة: زيادة (كان) في الآية: ﴿إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا﴾

قال الشاعر:

فَـكَيْفَ إِذَا مَـــرَرْتَ بِـدَارِ قَـــوْمٍ وَجِيـــــرَانٍ لَنَـــــا كَـــــانُوا كِـــــرَامِ [٣]

يقول البغداديّ: "على أنَّ كان فيه ناقصة كما ذهب إليه المبرد، والواو اسمها، ولنا خبرها وليست زائدة كما قال سيبويه... وقد نسب الزجاج في تفسيره زيادة كان في البيت إلى المبرد ونقل عنه غلطة لم يغلطها أصاغر الطلبة قال عند قوله تعالى: ﴿**إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا**﴾[٤]. قال محمد بن يزيد: جائز أن تكون (كان) زائدة فالمعنى على هذا إنه فاحشة ومقتًا. وأنشد في ذلك قول الشاعر وهذا غلط من أبي العباس؛ لأن (كان) لو كانت زائدة لم تنصب خبرها. انتهى. وهذا نقل شاذ وكلهم أجمعوا على أنَّ زيادة (كان) في البيت إنما قال به سيبويه؛ لكن الزجاج تلميذ المبرد وهو أدرى بمذهب شيخه. والله أعلم"[٥].

التحليل والتوضيح

نقل البغداديّ حكم الغلط عن الزجاج؛ حيث غلط المبرد في توجيهه إعراب (كان) في الآية أنها زائدة، وليس كما قال بل هي عاملة بدليل نصبها الخبر. وفي هذا البيت حكم متحقق بزيادة (كانوا) وهو مذهب سيبويه، قد ذكره الباحث في موضعه[٦].

---

(١) المقتضب، المبرد، (ج٣/٧٢).

(٢) مغني اللبيب، ابن هشام، (٢٠٣).

(٣) البيت للفرزدق في ديوانه ص٢٩٠.

(٤) [الإسراء: ١٥].

(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٩/٢١٨)

(٦) انظر حكم الخطأ والضعيف في المسألة.

المسألة العاشرة: (قرقار) اسم فعل من الرباعي

قال الشاعر:

قالَتْ له رِيحُ الصَّبا: قَرْقَارِ [1]

يقول البغداديّ: "على أنَّ الأكثرين قالوا: لم يأت اسم فعل من الرباعي إلا كلمتان إحداهما قرقار. قال سيبويه: وأما ما جاء معدولا عن حده من بنات الأربعة فقوله: قالت له ريح الصبا: قرقار فإنما يريد بذلك قالت له: قرقر بالرعد يا سحاب. وكذلك عرعار وهي بمنزلة قرقار وهي لعبة وإنما هي من عرعرت. ونظيرها من الثلاثة. خراج أي: اخرجوا وهي لعبة أيضا...أقول: المخالف هو المبرد قال: غلط سيبويه ولم يأت في الأربعة معدول إنما أتى في الثلاثي وحده. وقرقار وعرعار حكاية صوت نحو: غاق غاق. قال السيرافي: والقول ما ذهب إليه سيبويه؛ لأن حكاية الصوت لا يخالف فيها أولُ ثانيًا نحو: غاق غاق. وقد يصرفون الفعل من صوت المكرر نحو: قرقرت من قار قار وعرعرت من عار عار يصيرون به إلى وزن الفعل" [2].

التحليل والتوضيح

دفع البغداديّ الغلط عن سيبويه، واعترض على المبرد بمخالفته الإجماع، قال: " أقول: المخالف هو المبرد"، واستدل بقول أبي حيان في توجيه قول سيبويه: "ومما يقوي ما ذهب إليه سيبويه وجود مثل قرقار اسم فعل في غير الأمر وحكى ابن كيسان أنه يقال: همهام محمحام وهجهاج وبحباح أي: لم يبق شيء" [3]. ويميل الباحث إلى مذهب سيبويه في المسألة.

وفيما يأتي عرض لمسائل الغلط الواردة في الخزانة:

المسألة الحادية عشر: رواية (الأيام) في البيت غلط

قال الشاعر:

ذُمَّ المنـــازلَ بَعْـــدَ مَنْزلَـــةِ اللِّـــوى والعـــيشَ بَعـــدَ أُولَئُـــكَ الأيَّـــامِ [4]

يقول البغداديّ: "على أنَّ (أولاء) يشار به إلى جمع عاقلًا كان أو غيره كما في البيت فإن أولاء أشير به إلى الأيام وهو جمع لغير من يعقل. وكذا قوله تعالى: ﴿**إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا**﴾[5]. قال ابن هشام في شرح الشواهد: ويروى الأقوام بدل الأيام

---

(١) البيت لأبي النجم العجلي في خزانة الأدب (ج٦/ ٣٠٧، ٣٠٩)؛ ولسان العرب (ج٥/ ٨٩ (قرر)؛ وبلا نسبة في الكتاب (ج٣/ ٢٧٦)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف (٧٧).

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٦/٣٠٨).

(٣) ارتشاف الضرب، أبو حيان، (ج٥/٢٣٠١)

(٤) البيت لجرير في ديوانه ص ٤٥٢.

(٥) [الإسراء: ١٥].

فلا شاهد فيه. وزعم ابن عطية أن هذه الرواية هي الصواب وأن الطبري غلط إذ أنشده الأيام وأن الزجاج تبعه في هذا الغلط. انتهى. قلت: رواه محمد بن حبيب في النقائض ومحمد بن المبارك في منتهى الطلب من أشعار العرب: الأقوام كما قال ابن عطية" [1].

المسألة الثانية عشر: بناء (أمس) على الفتح والأصل الجر

قال الشاعر:

لَقَـــد رَأيـــتُ عَجَبًـــا مُـــذْ أمْسَـــا عَجـــائزاً مِثْـــلَ السَّـــعالي خَمْسَـــا [2]

يقول البغداديّ: "على أنَّ (أمس) غير منصرف مجرور بالفتحة والألف للإطلاق... فما اعترض به الشارح المحقق على الزجاجي في زعمه أن (أمس) في البيت مبنية على الفتح حق لا شبهة فيه. وقد غلَّطه شراحه منهم ابن هشام اللخمي في شرح أبيات الجمل" [3].

المسألة الثالثة عشر: دخول الأشهر في التغليب غلط

في قوله تعالى: ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾[4]

يقول البغداديّ: "إن ابن هشام قد غلط من قال بالتغليب في نحوها فإن الآية ليست من التغليب في شيء كما تقدم بيانه. وحاصل كلام ابن هشام أن التاريخ يكون بلا تغليب كما في نحو الآية ويكون بتغليب إذا كان داخلا في الضابطة المذكورة. والتغليب يكون فيه وفي غيره كما ذكره الشارح المحقق وغيره في تلك الأمثلة. وهذا مما أنعم الله به علي من فهم كلام المغني فإن شراحه لم يهتدوا لمراده. ولله الحمد على ذلك" [5].

المسألة الرابعة عشر: توجيه (أنّ) مخففة في البيت غلط

قال الشاعر:

ومَـا هُـــوَ إلاّ أنْ أرَاهـــا فُـــجاءَةً فأبهَـــتَ حتـــى لا أكـــادُ أُجِيـــبُ [6]

يقول البغداديّ: "على أنَّه يروى بنصب أبهت ورفعه على القطع؛ أي: فأنا أبهت... وليس هو في البيت ضمير الشأن والحديث كما زعمه شارح أبيات المفصل؛ لأن ضمير الشأن لا بد أن

---

(١) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٥/٤٣٠).

(٢) البيت للعجاج في الكتاب (ج٣/ ٢٨٥)، والنوادر (٢٥٧)، والجمل (١٨٢)، والإفصاح (٢٣٧)، وشرح المفصل (ج٤/ ١٠٦،١٠٧)، والبسيط (٤٨٣)، وشرح الجمل (ج٢/ ٤٠١)، وأوضح المسالك (ج٤/ ١٣٢)، والخزانة (ج٧/ ١٦٧)، ولم أجده في ديوانه المطبوع.

(٣) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٧/١٦٩).

(٤) [سورة البقرة: ٢٣٤].

(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٧/٤١٦).

(٦) البيت لعروة العذري في معانى القرآن للأخفش (١٤٥) وابن يعيش (ج٧/ ٣٨، ٣٩) والخزانة (ج٨/ ٥٦٠).

يفسر بجملة ولا جملة هنا وأما أن أراها ففي تأويل المفرد كما صرح به سيبويه؛ لأنّ (أن) هي الناصبة للمضارع وليست مخففة من الثقيلة؛ لأنها تقع بعد فعل اليقين أو ما نزل منزلته، وحينئذ يكون اسمها ضميرا وخبرها جملة مفصولة عنها بقد أو لو أو السين أو النفي على ما فصل في محله. وقد غلط في ذلك الشارح فزعم أنها المخففة قال: والتقدير إلا أنه؛ أراها أي: إن الشأن. وهذه غفلة منه فإنها لو كانت المخففة ما كان وجه لنصب أبهت بالعطف على مدخولها"[1].

المسألة الخامسة عشر: إضافة (آية) إلى فعل مسبوق بحرف مصدري

قال الشاعر:

أَلَا مَـــنْ مُبْلِـــغٌ عَنِّـــي تَمِيمًـــا بِآيَـــةِ مَـــا يُحِبـــون الطَعامَـــا [2]

يقول البغداديّ: "على أنَّ (آية) تضاف في الأغلب إلى الفعلية مصدرة بحرف المصدر كما في البيت فإن ما مصدرية تؤول مع الفعل بعدها بمصدر مجرور بإضافة (آية) إليه. وهذا خلاف مذهب سيبويه... قال ابن السيد فيما كتبه على الكامل هذا من الغلط إنّما الرواية: بآية ما بهم حب الطعام وبعده الوافر: (أجارتها أسيد ثم أودت... بذات الضرع منها والسنام)، وليس أبو العباس المبرد بأول من غلط فيه من النحويين. انتهى. وعليه لا شاهد فيه. وهذا يؤيد قول سيبويه"[3].

---

(١) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٨/٥٦١).

(٢) البيت ليزيد بن عمرو بن الصعق في الكتاب (ج٣/ ١١٨)، والدرر (ج١/ ٩٢)، وشرح أبيات سيبويه (ج٢/ ١٨٦)، وشرح المفصل (ج٣/ ١٨)، والشعر والشعراء (ج٢/ ٦٤٠)، وشرح شواهد المغني (ج٢/ ٨٣٦)، وخزانة الأدب (ج٦/ ٥١٢).

(٣) المصدر السابق، (ج٦/٥٢٠).

المبحث الثاني

حكم الضعيف

أولًا: الضعيف لغة واصطلاحًا

لغة: الضَّعف والضُّعفُ: خلاف القوّة، وقيل: الضُّعفُ: بالضمّ في الجسد، والضَّعفُ بالفتح في الرأي والعقل وقيل: هما معا جائزان في كلِّ وجه [١].

اصطلاحًا: " هو ما انحط عن درجة الفصيح" [٢]. والضعف حكم مباين للشذوذ والندرة؛ فالشاذ ما كان مخالفًا للقياس وإن كثر وجوده، والنادر لم يخالف القياس مع قلته، وما خالف وكان قليلا: فهو شاذ ونادر، أمّا الضعيف فيكون قليلا مخالفا للقياس فهو نادر من جهة قلته، وشاذ من جهة مخالفته فيما بين الجمهور وهو مخل بفصاحة الكلام [٣].

ثانيًا: حكم الضعيف عند النحويين

الضعيف من الأحكام المتداولة في دراسات علم الأصول وعلم الحديث، وقد أطلقه اللغويون والنحويون حكمًا نحويًا مشابهًا في المعني ما أراده علماء الحديث. وقد نهج النحاة طريقتين للتعبير عن حكم الضعف: التصريح بمادة ضعف، أو الكناية عنه بلفظ يرادفه. ومن أمثلة الطريقة الأولى قولهم: "كان ضعيفًا، وفي ضعف من الكلام، أضعف، ضعيف قبيح، ضعيف قياسًا، لغة ضعيفة"[٤].

أمّا الكناية عن الضعف فجاءت بتعبيرات، منها: " لا تقوى، ليس بقوي في القياس، الوجه الواهي، الوجه الواهن"[٥]. يقول سيبويه في باب ما أجري مجرى ليس: "لو قلت: ما زيدٌ منطلقًا زيدٌ لم يكن حدَّ الكلام، وكان –هاهنا– ضعيفًا، ولم يكن كقولك: ما زيدٌ منطلقًا هو"[٦].

يقول الشيخ الشلوبين في باب المضمر: "الضمير المتصل بالصفة إذا كان فيها الألف

---

(١) لسان العرب، ابن منظور، (ج١٢٦/٤).

(٢) الكليات، الكفوي، (ج١٨٥/٣).

(٣) الوجه الضعيف في النحو، الجعفري،(١٠-١١).

(٤) تنظر هذه الألفاظ في: الكتاب لسيبويه، ومعاني القرآن للفراء، ومعاني القرآن للأخفش، والمقتضب للمبرد، شرح الجمل للزجاجي، شرح الكافية للرضي، الأمالي النحوية لابن الحاجب، والأشباه والنظائر للسيوطي.

(٥) الكتاب، سيبويه، (ج٢٩٤/١)، الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، (ج٣٤/١-٣٥)، شرح المفصل، ابن يعيش، (ج١٦/٢)، ابن عقيل شرح، (ج٣٥/٤-٣٦).

(٦) الكتاب، سيبويه، (ج٥٧/١).

واللام نحو: الضاربه على خلاف في هذا أمنصوب هو أم مجرور؟ والأظهر النصب، والجر وجه ضعيف"[١].

ولقد ذكر أبو حيَّان أحوال الاسم بعد (لا) النافية للجنس إذا كرِرت وسقوط التنوين من المعطوف: "إذا سقطت (لا) الثانية رفع الثاني على الموضع أو نصب على اللفظ، وحكى الأخفش أن من العرب من يسقط التنوين من المعطوف فتقول: لا رجلَ امرأةَ على نيَّة (لا) وهي لغة ضعيفة"[٢].

ولقد ذكر ابن مالك حكم الضعيف، وقد كنى عنه بلفظ (الواهي) في ألفيته في مسألة رفع جواب الشرط إذا كان فعل الشرط والجواب مضارعين:

وَبَعْدَ مَاضٍ رَفعْكَ الجَزَا حَسَنْ وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارعٍ وَهَن[٣].

يقول ابن عقيل: "إن كان الشرط مضارعًا، والجزاء مضارعًا، وجب الجزم فيهما ورفع الجزاء ضعيف"[٤].

ثالثًا: حكم الضعيف عند البغدادي في خزانة الأدب

المسألة الأولى: نصب الفعل بأن مضمرة دون عوض

قال الشاعر:

ألا أيّـهذا اللاّئِـمي أحْضُـــرَ الوَغَـى وَأَنْ أَشْـهَدَ اللَّـذاتِ هـل أنــتَ مُخلـدِي [٥]

يقول البغداديّ: "على أنَّ نصب أن المقدرة في مثل هذا ضعيف" [٦].

التحليل والتوضيح

ينصب الفعل المضارع بان ظاهرة أو مضمرة بعوض أما النصب بدون عوض فضعيف لا يكاد يذكر، قال سيبويه:" وهو في الكلام قليل، لا يكادون يتكلمون به، فإذا تكلموا به فالفعل

---

(١) شرح المقدمة الجزولية، الشلوبين، (ج١/٦٠-٦١).
(٢) ارتشاف الضرب، أبو حيان، (ج٣/١٣١١).
(٣) الألفية، ابن مالك، (٥٨).
(٤) شرح ابن عقيل، ابن عقيل، (ج٢/٣٧٣).
(٥) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص٣٢.
(٦) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١/١١٩).

كأنه في موضع اسم منصوب"[١].

مذهب الكوفيين جواز عملها محذوفة، ومنع البصريون ذلك لأن عوامل الأفعال ضعيفة لا تعمل مع الحذف وإذا حذفت ارتفع الفعل وهو مذهب سيبويه ويرى الباحث أن حذف أن والنصب بها شاذ لا يقاس عليه.

المسألة الثانية: حذف الضمير الرابط لجملة الخبر بالمبتدأ

قال الشاعر:

قـــد أَصـــبحَتْ أمُّ الخِيـــارِ تَـــدَّعى علّـــى ذَنْبـــاً كلُّـــه لـــم أَصْـــنَعِ [٢]

يقول البغداديّ: "على أنَّ الضمير العائد على المبتدأ من جملة الخبر يجوز حذفه قياسا عند الفراء إذا كان منصوبًا مفعولا به والمبتدأ لفظ كل... وأعلم أن الشارح المحقق أورد هذا الشاهد في باب الاشتغال أيضا، وقال يروى برفع كل ونصبه، وكذلك رواهما سيبويه وقد أنكر عليه المبرد رواية الرفع وقال الذي رواه الجرمي وغيره من الرواة النصب فقط، ومنع هذه المسألة نظما ونثرا قال ابن ولاد سيبويه أيضا رواه بالنصب وقال إن النصب أكثر وأعرف فأغنى هذا الاحتجاج عليه بقول الجرمي ألا ترى قوله إن الرفع ضعيف وهو بمنزلته في غير الشعر؛ لأنّ النصب لا يكسر ولا يخل به ترك إضمار الهاء كأنه قال كله غير مصنوع وقد روى أهل الكوفة والبصرة هذه الشواهد رفعا كما رواها سيبويه "[٣].

التحليل والتوضيح

اختلف النحاة في جواز حذف الضمير الرابط لجملة الخبر بالمبتدأ. فسيبويه لا يجوز حذف الضمير الرابط مطلقًا، سواء أكان مرفوعًا أم منصوبًا أم مجرورًا، وما ورد خاص بالشعر ضعيف في الكلام[٤]، وخالفه بعضهم [٥]، وأجازوا حذفه، واستدلوا على ما ذهبوا إليه بورود مثله في فصيح الكلام؛ وقد أجاز البغداديّ ذلك بقلة:" أقول الصحيح جوازه بقلة لوروده في المتواتر[٦]"وقيد الفراء حذف الضمير العائد المنصوب بشرط أن يكون المبتدأ لفظ "كل" وأن يكون

---

(١) الكتاب، سيبويه،(ج٣/٩٩).

(٢) البيت لأبي النجم العجلي في ديوانه ص ٥٦.

(٣) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١/٣٥٩).

(٤) الكتاب، سيبويه،(٨٥/١).

(٥) منهم الجرمي وابن مالك، انظر: شرح التسهيل لابن مالك،(ج١/٣١٢).

(٦) خزانة الأدب، البغداديّ،(ج١/٣٥٩).

ناصبه فعلا، نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾[1] في قراءة من رفع (كل)، وتقديره: وكل وعده الله الحسنى[2]،وذهب رضي الدين وابن مالك وتبعهم البغداديّ إلى جواز حذف العائد المجرور بثلاثة شروط: الأول: أن يكون الجار حرفا دالا على التبعيض، وأن يكون الخبر جملة اسمية، وأن يكون المبتدأ في الجملة الاسمية المخبر بها بعض المبتدأ الأول[3]، ويميل البغداديّ للمذهب البصري في المسألة مع قوله بأن هذا مذهب الجمهور، وليس كذلك، والله أعلم.

المسألة الثالثة: الأصل في (يالا) في قول الشاعر:

فَخَيْـرٌ نَحْـنُ عِنْـدَ الْبَـأْسِ مِـنْكُمْ إذَا الـدَّاعِي الْمُثَـوِّبِ قَـالَ يَـا لَا [4]

يقول البغداديّ:"قال أبو زيد في نوادره: وقوله (يالا) أراد يا لبني فلان يريد حكاية الصارخ المستغيث. وهذا مذهب أبي علي أيضا وأتباعه والأصل عندهم يا لبني فلان أو يا لفلان فحذف ما بعد لام الاستغاثة كما يقال: ألا تا فيقال: ألا فا يريدون: ألا تفعلوا وألا فافعلوا. وهذا أحد مذاهب ثلاثة فيه.

ثانيها: أن المنادى والمنفي بلا محذوفان؛ أي: يا قوم لا تغدوا. ذكره ابن مالك في شرح التسهيل وابن هشام في المغني.

ثالثهما: أنه بقية يا آل فلان وهو مذهب الكوفيين قالوا في يا لزيد: أصله يا آل زيد فحذفت همزة آل للتخفيف وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين واستدلوا بهذا البيت وقالوا: لو كانت اللام جارة لما جاز الاقتصار عليها. قال الشارح المحقق: وهو ضعيف؛ لأنه يقال ذلك فيما لا آل له نحو: يا لله ويا للدواهي ونحوهما" [5].

التحليل والتوضيح

تبع البغداديّ الرضي في توجيه المعنى التفسيري لكلمة يالا وضعف الوجه الثالث مذهب الكوفيين في أنها بقية يا آل فلان وحجتهم جواز الوقف عليها وقد تبع بذلك ابن مالك في اعتراضه عليهم، قال:" وزعم الكوفيون أن أصل: يالفلان: يا آل فلان... ولا حجة في هذا البيت، لاحتمال

---

(١) [الحديد: ١٠].

(٢) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، (٣٤١).

(٣) شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الإستراباذي ،٢٣٤/١٠.

(٤) البيت لزهير بن مسعود الضبي في شرح ابن عقيل (١/ ١٩٤) وشرح التسهيل (٢٧٣/١) ومغني اللبيب ٢٨٩ وشرح التسهيل (٢٧٣/١). وتمهيد القواعد (٢/ ٨٦٤) وشرح الكتاب للسيرافي (٢١٠/٢).

(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٧/٢).

أن يكون الأصل: ياقوم لا فرار، أو لا تفروا. ومما يدل على ضعف ما ذهبوا إليه الرجوع إلى الكسر في العطف دون إعادة "يا"، ولو كانت بعض آل لم يكن لكسرها في العطف موجب. وأيضا لو كانت بعض آل لم تدخل على ما لا تدخل عليه آل، نحو: ياالله، ويااللناس، ويالهؤلاء"[1]، وأنكر أبو حيان نسبة الوجه الثالث للكوفيين بزعم أن توجيه الفراء خلافا للمنصوص عليه،قال:" ذكر المصنف الحلاف عن الكوفيين، وقال ابن عصفور: وحكى الفراء أن من الناس من زعم أن اللام في: يا لزيد، ليست لام جر، بل بقية من آل، فظاهر حكاية الفراء أنه ليس مذهب الكوفيين. ويظهر أنه لم يقل بذلك وهو من روؤس الكوفيين، فكيف ينسب هذا المذهب للكوفيين؟ ومما يدل على بطلان هذا المذهب أن العرب تقول: يالك، فلو كان أصله: يا آلك، لم يجز؛ لأنه لا يجوز: يا غلامك" [2] والوجه عندي مذهب أبي على الفارسي.

المسألة الرّابعة: وجوب(قد) مع الماضي المثبت الواقع حالا

قال الشاعر:

وإنّـــي لَتَعْرُونِـــي لِـــذِكْرَاكِ هِـــزَّةٌ كَمَـا انْـتَفَضَ العُصْـفُورُ بَلَّلَـهُ القَطْـرُ [3]

يقول البغداديّ: "على أنَّ الأخفش والكوفيين استدلوا بهذا على أنَّه لم تجب قد مع الماضي المثبت الواقع حالا فإن جملة (بلله القطر) من الفعل والفاعل حال من العصفور وليس معها قد لا ظاهرة ولا مقدرة... قال صاحب اللباب: وهذا مذهب سيبويه وهو ضعيف؛ لأنه إذا قدر الموصوف يكون حالا موطئة وصفة الموطئة في حكم الحال في إيجاب تصدرها بقد وهو يمنع حذف قد لا سيما والموصوف محذوف في الصفة تكون في صورة الحال فالإتيان بقد يكون أولى"[4].

التحليل والتوضيح

مذهب البصريين لزوم (قد) مع جملة الحال إذا جاءت فعلا ماضيا مثبتا ولم يقع بعد إلا ولا قبل الواو مطلقًا سواء ربطت برابط ضمير أو الواو فإن لم تكن (قد) ظاهرة فمقدرة وأجاز ذلك

---

(١) شرح التسهيل، ابن مالك،(٤١٢/٣).

(٢) الارتشاف، أبو حيان،(٢٢١٤/٤).

(٣) البيت لأبي صخر الهذلي في ديوان الهذليين، (٩٣٠).

(٤) البغداديّ، الخزانة (ج٢٥٦/٣).

الكوفيون وتبعهم الأخفشِ[١] بدليل قوله تعالى: ﴿أَوْجَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[٢]وعلل البصريون عدم جواز لزوم(قد) لسببين [٣] أحدهما عدم دلالة الفعل الماضي على الحال، والثاني ارتباط الحال بالزمن الحاضر، ووجهوا البيت والآية بـ(قد) مقدرة، وضعف ذلك العكبري في اللباب واعترض على مذهب سيبويه[٤]وذهب الأنباري في الإنصاف مذهب البصرين ورد حجج الكوفيين من أربعة أوجه[٥] وذهب الأستاذ مصطفى الغلاييني من المعاصرين مذهب الكوفيين[٦]،ويرى الباحث أن تقدير العكبري لا وجه له، ومذهب سيبويه هو الأصح والله أعلم.

المسألة الخامسة: قطع سبحان عن الإضافة

قال الشاعر:

أقـــولُ لمّـــا جـــاءني فَخْـــرُهُ ســـبحانَ مـــن علقمـــةَ الفـــاخِرِ [٧]

يقول البغداديّ: "على أنَّ ترك تنوين (سبحان)؛ ليس لأنه غير منصرف للعلمية وزيادة الألف والنون بل لأجل بقائه على صورة المضاف لما غلب استعماله مضافا والأصل سبحان الله فحذف المضاف إليه للضرورة. وهذا رد على سيبويه ومن تبعه في زعمه أن (سبحان) علم غير منصرف... قال الراغب: قوله: سبحان من علقمة الفاخر تقديره: سبحان علقمة على التهكم فزاد فيه من ردا إلى أصله وقيل: أراد سبحان الله من أجل علقمة فحذف المضاف إليه. أقول: والوجه الأول ضعيف لغة وصناعة" [٨].

التحليل والتوضيح

ذهب سيبويه إلى أن ترك التنوين من (سبحان) مشابهته بالفعل تشبيهًا لفظيًا: وأما ترك التنوين في سبحان فإنما ترك صرفه؛ لأنه صار عندهم معرفة، وانتصابه كانتصاب الحمد لله"[٩]. وردّ السيرافي سبب المنع من الصرف لمشابهته للأعلام المختومة بألف ونون زائدتين كعثمان

---

(١) شرح المفصل، ابن يعيش، (ج٢/٢٨).
(٢) [النساء: ٩٠].
(٣) الإنصاف، الأنباري، (ج١/٢٥٤).
(٤) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٣/٢٥٦).
(٥) الإنصاف، الأنباري،(ج١/٢٥٤).
(٦) جامع الدروس العربية، الغلاييني، (ج٣/١١٠).
(٧) البيت للأعشى في ديوانه ص١٤٣.
(٨) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٣/٣٩٨).
(٩) الكتاب، سيبويه،(ج١/٣٢٤).

ونحوه[١]، وجعل ابن الشجري مقطوعًا عن الإضافة، قال إنه لما صار علما للتسبيح، وانضم إلى العلمية الألف والنون الزائدتان، تنزل منزلة عثمان، فوجب ترك صرفه، وقد قطعوه عن الإضافة، ونونوه؛ لأنهم نكروه" [٢]، ومذهب ابن مالك الاسمية بمعنى التسبيح وليس بعلم وعلل ذلك بأنه لو كان علما لم يضف إلا إلى اسم واحد كسائر الأعلام المضافة وأخلي من الإضافة لفظا للضرورة منونا، وغير منون[٣] وضعف البغداديّ قول الراغب[٤] واعترض عليه، قال: والوجه الأول ضعيف لغة وصناعة: أما الأول فلأن العرب لا يستعملونه إلا مضافا إلى الله ولم يسمع إضافته إلى غيره وأما صناعة فلأن من لا تزاد في الواجب عند البصريين وسبحان في البيت للتعجب ومن داخلة على المتعجب منه والأصل فيه أن يسبح الله تعالى"[٥]، ويرى الباحث أنّ استعماله غير مضاف شاذ لا يقاس عليه وهو علة الضعف.

المسألة السادسة: أن كسر ياء المتكلم لغة

قال الشاعر:

قَـــالَ لَهَـــا: هَـــل لَـــك ياتـــا فـــيّ قَالَـــت لَـــهُ: مَـــا أَنْـــت بالمرضـــيّ [٦]

يقول البغداديّ: "على أنَّ كسر ياء المتكلم من نحو في لغة بني يربوع؛ لكنه عند النحاة ضعيف كقراءة حمزة: ﴿وَمَا أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾[٧]"[٨].

التحليل والتوضيح

نقل البغداديّ عن الرضي حكم ضعف لغة من كسر ياء المتكلم ونسبها لبني يربوع، ونسب ابن مالك رواية كسر المدغم لأبي عمرو بن العلاء والفراء وقطرب، وجعل ذلك لغة قليلة[٩]،

---

(١) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، (٢/٢١٤).

(٢) الأمالي، ابن الشجري ،(ج٢/١٠٧).

(٣) شرح الكافية الشافية، ابن مالك، (ج٢/٩٥٩).

(٤) الراغب الأصفهاني: هو الحسين بن محمد بن المفضل أبو القاسم الأصفهاني، المعروف بالراغب، سكن بغداد واشتهر حتى اقترن اسمه بالإمام الغزالي، من مؤلفاته: محاضرات الأدباء، والأخلاق، وجامع التفاسير. انظر: الأعلام (ج٢/٢٥٥).

(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٣/٣٩٨).

(٦) البيت للأغلب العجلي في ديوانه ص١٦٩.

(٧) [إبراهيم: ٢٢].

(٨) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٣/٤٣١).

(٩) شرح التسهيل، ابن مالك،(ج٣/٢٨٤).

فكسرها شاذ عند النحاة ودفع ابن خالويه الضعف عن قراءته؛ لأنه إمام وحجة،قال:"

أما حمزة فإن أكثر النحويين يلحنونه وليس لاحنا عندنا؛ لأنّ الياء حركتها حركة بناء لا حركة إعراب، والعرب تكسر لالتقاء الساكنين...فكسر الياء واللغة الأولى هي الفصحى، وكان حمزة إماما"[١] ويرى الباحث أن ابن مالك رد شذوذ القراءة بالقلة، والقليل موافق للقياس في أصله مما يدل على صحة ما ذهب إليه ابن خالويه.

المسألة السابعة: جر الاسم المعطوف على مجرور مضاف إلى ضميره

قال الشاعر:

الواهـــبُ المائـــةَ الهِجـــانَ وعَبْـــدَها عُـــوذاً تزجّـــي خَلْفَهـــا أَطْفَالَهـــا [٢]

يقول البغداديّ: "على أنَّ عطف قوله وعبدها بالجر على المائة ضعيف"[٣].

التحليل والتوضيح

حكم البغداديّ بالضعف على جر(عبدها) عطفًا على (المائة)، قال:" ووجه الضعف أن اسم الفاعل المقرون بأل المضاف يلزم أن يكون المضاف إليه معرفا بها أيضا لمشابهته للحسن الوجه، فإذا عطف على المضاف إليه شيء لزم أيضًا أن يكون معرفًا بها؛ لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه وإنما جاز هنا عطف عبدها مع خلوه من أل على المائة لكونه مضافا إلى ضمير المعرف بأل والتقدير وعبد المائة ولكونه تابعًا والتابع يجوز فيه ما لا يجوز في متبوعه"[٤].

وأجاز ابن مالك العطف على اسم مجرور مضاف إلى ضميره، كقولك: جاء الضارب المرأة وأخيها؛ لأنه بمنزلة: جاء الضارب المرأة وجارية المرأة، فالضمير عائد على المرأة[٥]، ونقل أبو حيان الخلاف في المسألة؛ حيث خالف المبرد ولم يجز إلا النصب ومنع الجر[٦] وبيَّن ابن عقيل أن الجر مراعاة للفظ والنصب على إضمار الفعل، أو عطفا على المحل للاسم المجرور[٧]ويرى الباحث أن الضعف في المسألة لا يمنع ورودها في القول.

---

(١) ابن خالويه، إعراب القراءات السبعة،(١٩٦).

(٢) البيت للأعشى في ديوانه ص٢٧.

(٣) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٥/١٣١).

(٤) المصدر السابق والصفحة.

(٥) شرح التسهيل، ابن مالك،(ج٣/٧٨).

(٦) التذييل والتكميل،أبو حيان، (ج١٠/٣٤٩).

(٧) شرح ابن عقيل، ابن عقيل،(ج٣/١١٩).

المسألة الثامنة: وصل ثاني ضميرين عاملهما اسم واحد

قال الشاعر

فَــلا تَطْمَــعْ –أَبَيْتَ اللَّعْـنَ– فِيهَا وَمَنْعُكَهَـــــا بشـــــيءٍ يُسْـــــتَطَاعُ [1]

يقول البغداديّ: "على أنَّ ما بعد الضمير المجرور إذا كان أنقص تعريفا جاز فيه الانفصال والاتصال فإنه كما جاز منعكها يجوز منعك إياها... قال ابن هشام في شواهده: هذا مما اتفق على أنَّ فصله أرجح وأورده ابن الناظم والمرادي في شرح الألفية على أنَّ هذا أعني وصل ثاني ضميرين عاملهما اسم واحد ضعيف، والقياس ومنعك إياها"[2].

التحليل والتوضيح

إذا اتصل ضميران عاملهما اسم واحد فمذهب ابن مالك اختيار الاتصال لكثرته في النظم والنثر وأجاز الانفصال في سعة الكلام[3]، وقد ذكر المرادي المواضع التي يتعين فيها الانفصال لعدم الاتصال وهي اثنا عشر موضعًا[4]، وضعف ابن هشام الوصل، قال: "هذا مما اتفق على أنَّ فصله أرجح"[5] وهو مذهب سيبويه.

المسألة التاسعة: إلغاء الفعل عن العمل

قال الشاعر:

كـذاك أُدْبـتُ حتَّـى صـارَ مـن خُلُقِـي إنّـــي وجـــدتُ مِـــلاكُ الشـــيمةِ الأدبُ [6]

يقول البغداديّ: "على أنَّ وجدت قد ألغي عن العمل مع تقدمه وهو ضعيف وقبيح"[7].

التحليل والتوضيح

قال ابن مالك في شرح التسهيل: وتقدير ضمير الشأن أو اللام المعلقة في نحو: (ظننت

---

(١) البيت لعبيدة بن ربيعة في شرح ديوان الحماسة: (ج١/ ٢١٢)، وخزانة الأدب (ج٥/٢٩٩).

(٢) البغداديّ، الخزانة (٥ / ٢٩٧),

(٣) ابن الناظم، شرحه،(٣٩).

(٤) التوضيح، المرادي،١(ج١/٣٦٧).

(٥) مغني اللبيب، ابن هشام، (١٠٢).

(٦) البيت لبعض الفزاريين في الحماسة (ج١/٥٧٤)، والحماسة البصرية (ج٢/٧)، والخزانة (ج٩/١٣٩)، وفي شرح شواهد العيني (ج٣/٨٩).

(٧) البغداديّ، الخزانة (ج٩/١٣٩).

زيد قائم) أولى من الإلغاء. ومن منع الإلغاء في نحو: (متى ظننت زيد قائم) حمل ما أوهم ذلك على أحد التأويلين أيضاً كقوله:

كـذاك أُدِّبْـتُ حتـى صـار مـن خُلُقِـي أنِّـــي رَأَيْـــتُ مِـــلاكُ الشّـــيمةِ الأدبُ [1]

فالظاهر أنه ألغى(رأيت) مع تقدمه؛ لأنه لو أعمله لقال (رأيت ملاك الشيمة الأدبا) بنصب (ملاك) و(الأدب) على أنَّهما مفعولان؛ ولكنه رفعهما فقال الكوفيون: هو على الإلغاء، والإلغاء مع التقدم جوازه مع التوسط والتأخر. وقال البصريون: ليس كذلك، بل هو من باب التعليق ولام الابتداء مقدرة الدخول على (ملاك)[2].

قال ابن مالك في شرحه للكافية: " يجوز التعليق على أن يُنْوَى لام الابتداء، أو يُنْوَى ضمير الشأن وتجعل الجملة مفعولًا ثانيًا" وقد قال عنه العيني: روي هذا الشعر مرفوع القافية كما أورده الشراح، ووقع في الحماسة منصوب القافية"[3].

وخرجه الشارح المحقق تبعًا لسيبويه على تقدير لام الابتداء، أو على تقدير ضمير الشأن تبعًا أما على الأول فتكون معلقة عن العمل في اللفظ بلام الابتداء المقدرة، ويكون ما بعدها من المبتدأ والخبر في محل نصب على أنَّهما سادان مسد مفعولي (وجد).
وأما على الثاني فيكون ضـــمير الشـــأن المحذوف هو المفعول الأول والجملة بعده في محل المفعول الثاني.

ويقول السيوطي: "أما إِذا تصدر الْفِعْل فَلَا يجوز فِيهِ الإلغاء عِنْد الْبَصرِيين وَجوزهُ الْكُوفِيُّونَ والأخفش وَأَجَازَهُ ابْن الطراوة إِلَّا أَن الإعمال عِنْده أحسن"[4].

المسألة العاشرة: زيادة (كان) بين الصفة والموصوف

قول الشاعر:

فَـكَيْفَ إِذَا مَـــرَرْتَ بِـدَارِ قَـــوْمٍ وَجِيـــــرَانٍ لَنَـــــا كَـــــانُوا كِـــــرَامِ [5]

---

(١) البيت منسوب لبعض الفزارين في شرح ديوان الحماسة (ج١/٨٠٥)، وشرح التصريح (ج١/٣٧٥)، وبلا نسبة في شرح الكافية (ج٢/٥٥٨)، وأوضح المسالك (ج٢/٥٦)، وشرح ابن عقيل (ج٢/٤٩)، وشرح الأشموني (ج١/٣٦٧)، والهمع (ج١/٥٥٢)، وخزانة الأدب (ج٩/١٣٩). وله رواية أخرى: أني (وجدت) ملاك الشيمة الأدبا.
(٢)التوضيح، الحاشية (ج١/٥٦٢).
(٣) شرح الكافية الشافية، ابن مالك،(ج٢/٦٩٧).
(٤) همع الهوامع، السيوطي (ج١/٥٥٢).
(٥) البيت للفرزدق في ديوانه ص٢٩٠.

يقول البغداديّ: قال ابن السيد في أبيات المعاني: "وكان أبو العباس محمد بن يزيد المبرد يمتنع من زيادة كان في البيت... وقدّ رد الناس هذا، وقالوا: يجوز أن تكون الواو حرفا دالا على الجمع يؤكد به الجيران كالواو في أكلوني البراغيث. وهذا مذهب كثير من البصريين وبعض الكوفيين... أقول: هذا التوجيه ضعيف جدًا فإنّ القول بحرفية واو الجمع إنما هو إذا كان بعدها جمع مرفوع كما في المثال وأما إذا لم يأت بعدها جمع مرفوع فلم يقل أحد إنها تأتي حرفا دالا على الجمع"(١).

التحليل والتوضيح

اعترض البغداديّ على توجيه ابن السيّد في إعراب (كانوا) في البيت ونقله عن بعض النحاة، والواو زائدة للجمع على لغة أكلوني البراغيث وأوجب لزوم اتباعها بجمع مرفوع وذهب سيبويه إلى أنّها زائدة وأنّ اتصالها بالضمير لا يمنع إلغاءها قياسًا على عدم إلغاء ظن عن العمل عند اتصالها (٢) وذهب أبو العباس وأكثر النحويين إلى أنّها ليست زائدة، بل كانوا: كان واسمها، ولنا: في موضع خبرها، والجملة في موضع الصفة لجيران، وكرام: صفة بعد صفة(٣)، ومذهب سيبويه هو الصحيح؛ لأنه اللجوء إلى تقديم خبر "كان" عليها عدول عما هو الأصل(٤).

وفيما يلي عرض لمسائل حكم الضعيف في الخزانة

١-إعراب جملة (تحملين) صفة لموصوف محذوف في قول الشاعر:

عــدَسْ مــا لعبَّــادٍ عليْــك إمــارةٌ أَمِنْــتِ وَهَــذَا تَحْمِلِــينَ طَلِيــقُ (٥)

يقول البغداديّ: "على أنَّ هذا عند الكوفيين اسم موصول بمعنى الذي... قال أبو على الفارسي في إيضاح الشعر: هذا البيت ينشده البغداديّون ويستدلون به على أنَّ ذا بمنزلة الذي... وعندنا يحتمل قوله تحملين وجهين: أحدهما: أن يكون صفة لموصوف محذوف تقديره: وهذا رجل تحملين فتحذف الهاء من الصفة كما حذفت في قولك: الناس رجلان: رجل أكرمت ورجل أهنت. وكقوله: وما شيء حميت بمستباح؛ أي: حميته. والآخر: أن يكون صفة لطليق فقدمت فصار في موضع نصب على الحال...والاحتمال الأول ضعيف؛ لأنه تخريج على ضرورة؛ لأن حذف

---

(١) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٩/٢١٦).
(٢) الكتاب، سيبويه، (ج٢/١٥٣).
(٣) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج٤/٢١٨).
(٤) أوضح المسالك، ابن هشام، (ج١/٢٥٢).
(٥) البيت لزيد بن مفرغ في ديوانه ص١٧٠.

الموصوف إذا كانت صفته جملة بدون أن يكون بعضًا من مجرور بمن أوفي خاص بالضرورة أو الشذوذ"[١].

٢-الإتباع على المعنى دون اللفظ

قال الشاعر:

عَلَـــى أَطْرِقَـــا باليَـــاتُ الخِيَـــا مِ إلاّ الثُّمـــــــامَ وإلاّ العِصِـــــــيّ [٢]

يقول البغداديّ: " قال ابن الحاجب في الإيضاح: باليات الخيام حال من الديار. وإلا الثمام استثناء منقطع. وبعض الناس ينشد باليات بالرفع يجعله مبتدأ. وبعضهم ينشده إلا الثمام وإلا العصي بالرفع وليس بصواب وإنما يجوز بناء الرفع على وجهين: أحدهما: على الإتباع على المعنى دون اللفظ فيكون مثل: أعجبني ضرب زيد العاقل بالرفع. والثاني: إما على قولهم: ما جاءني أحد إلا حمار، على اللغة التميمية. فقوله: باليات الخيام، الخيام مرفوعة من حيث المعنى فكأنه قال: باليات خيامها فيكون قوله: إلا الثمام على اللغة التميمية وإما على أنَّ إلا بمثابة غير. وكل منهما ضعيف...وتوجيه ابن يعيش لرواية الرفع أسلم من هذا. فتأمل. فلا يرد عليه ما ذكره"[٣].

٣- نصب (الظهر) على التشبيه بالمفعول به. في قول الشاعر:

ونأخُـــذْ بعـــدَهُ بِـــذُنابِ عَـــيشٍ أَجَـــبَّ الظَّهْـــرَ ، لَـــيسَ لـــهُ سَـــنامُ [٤]

يقول البغداديّ: "على أنَّ نصب (الظهر) على التشبيه بالمفعول به

أقول: روى ابن الناظم وغيره الظهر في هذا البيت على ثلاثة أوجه: الأول: بالنصب وهو ضعيف كما قال الشارح المحقق"[٥].

٤-القول في إعراب (قلّما) في قول الشاعر:

صَـــدَدْتِ وأطولـــت الصُّـــدُودَ، وقَلَّمَـــا وِصَـــالٌ علـــى طُـــول الصُّـــدُودِ يَـــدُومُ [٦]

يقول البغداديّ: "على أنَّ (ما) في (قلّما) عند بعضهم زائدة ووصال: فاعل قلما. وهي

---

(١) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٦/٤٢).

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين،(٩٨).

(٣) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٧/٣٤٢).

(٤) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص١٠٦.

(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٩/٣٦٤).

(٦) البيت للمرار الفقعسي في ديوانه ص٤٨٠.

عند سيبويه كافة ووصال: مبتدأ. أورده سيبويه في بابين من كتابه الأول في باب ما يحتمل الشعر قال: إنما الكلام: وقلما يدوم وصال. والثاني في باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل ولا تغير الفعل عن حاله.

وقول الشارح المحقق: ووصال مبتدأ ظاهره أنه عند سيبويه مبتدأ. وليس كذلك وقصد به خمسة اقوال... ثانيها: قول المبرد وهو أن ما: زائدة ووصال: فاعل قل. قال الأعلم: وهو ضعيف؛ لأن ما إنما تزاد في قل ورُبَّ لتليهما الأفعال ويصيرا من الحروف المخترعة لها" [1].

٥- تخفيف (لعل) كما يخفف أن وكأن في قول الشاعر:

فَقُلْتُ: ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّـــوْتَ جَهْرَةً لَعَـــلَّ أَبِـــي الْمِغْـــوَارِ مِنـــكَ قَرِيـــبُ [2]

يقول البغداديّ: "على أنَّ (لعل) في لغة عقيل جارة كما في البيت. ولهم في لامها الأولى الإثبات والحذف وفي الثانية الفتح والكسر...قال المرادي في شرح التسهيل وتأوله الفارسي على تخفيف لعل وأن فيها ضمير الشأن ووليها في اللفظ لام الجر مفتوحة ومكسورة. فالجر باللام ولعل على أصلها...وقال المرادي في الجنى الداني: وهذا التخريج ضعيف من أوجه: أحدها: أن تخفيف لعل لم يسمع في غير هذا البيت. والثاني: أنها لا تعمل في ضمير الشأن. والثالث: أن فتح لام الجر مع الظاهر شاذ"[3].

---

(١) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١٠/٢٢٧).

(٢) البيت لكعب بن سعد الغنوي في نوادر أبي زيد (٣٧)، والأصمعيات (٩٦)، وسر صناعة الإعراب (ج١/٤٠٧)، وجمهرة أشعار العرب (ج٢/٧٠٥)، وأمالي ابن الشجري (ج١/٣٦١)، ورصف المباني (٤٣٦)، والجنى الداني(٥٨٤) ، والمغني (٣٧٧)، والمقاصد النحوية (ج٣/٢٤٧)، والخزانة (ج١٠/٤٢٦).

(٣) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١٠/٤٢٦).

المبحث الثالث

حكم الفاسد

أولًا: الفاسد لغة واصطلاحًا

الفاسد لغة: مجمل ما ورد في معناه عند اللغويين أنه ضد الصالح، فقد قال الجوهري: فسد الشيء يفسد فسادًا، فهو فاسد، والاسْتِفْسادُ: خلاف الاستصلاح. والمَفْسَدَةُ: خلاف المصلحة"[١]، والفساد: نَقِيضُ الصَّلَاحِ"[٢].

اصطلاحًا: قد ذكر الجرجاني في تعريفاته أن الفاسد: "هو الصحيح بأصله لا بوصفه وهو ما كان مشروعًا في نفسه فاسد المعنى من وجه الملازمة"[٣]، وهو في النحو خروج على القوانين المتبعة التي تخضع لأقيسة ثابتة خروجًا يحدث خللًا واضطرابًا في أحد الأوجه بحيث يحرف القاعدة عن مسارها[٤]. ويرى الباحث أن منشأ دخول هذا المصطلح للنحو يرجع إلى الأحكام الفقهية الشرعية، فيرى جمهور العلماء أن الفساد بمعنى البطلان، أمَّا الحنفية فترى غير ذلك فيقولون فيه: "غير الصحيح إما أن يكون باطلًا، وإما أن يكون فاسدًا، وعرفوا الفساد بأنه مرتبة بين الصحة والبطلان"[٥]. من هنا نرى أن الفاسد والباطل يؤديان في نتيجتهما بعد إصدار الحكم للرد، سواء فقدت القاعدة شرطًا من شروطها، أو ركنًا من أركانها.

ثانيًا: الحكم بالفساد عند النحاة

استخدم النحاة هذا الحكم وعدوه من مبطلات القياس، هو ومجموعة من الأحكام المردودة التي عجت بها كتب النحو العربي تتفاوت من حيث توافر شروط القياس فيها كالخطأ، والممنوع، والضعيف، واللحن، والغلط.

ولعل سيبويه (١٨٠هـ) أوَّل من نبه لاستعمال حكم الفاسد، وربطه بفساد المعنى؛ حيث قال معللًا لزوم رفع قليل في بيت امرئ القيس:

فَلَــوْ أَنَّ مَــا أَسْــعَى لأَدْنَــى مَعِيشَــة كَفَــاني ولَــم أَطْلُــبْ قليــلٌ مِــنَ المَــالِ[٦]

---

(١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. الجوهري الفارابي، (ج٢/٥١٩).
(٢) لسان العرب. ابن منظور الأنصاري، (ج١/٣٣٥).
(٣) كتاب التعريفات، الجرجاني، (١٦٤).
(٤) الأحكام التقويمية في النحو العربي. نزار الحميداوي، (٢١٠).
(٥) الوجيز في أصول الفقه الإسلامي، الزحيلي، (ج١/٤٢٦).
(٦) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص٣٩.

فإنما رفع؛ لأنَّه لم يجعل القليل مطلوبًا، وإنما كان المطلوب عنده الملك وجعل القليل كافيًا، ولو لم يرد ونصب فسد

المعنى"[1] وهو من باب أولى العاملين بالعمل في التنازع.

وهو ما حكم به الفراء عند توجيهه لقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[2]، "لو كان المعنى (إلا) كان الكلام فاسدًا"[3].

ولعلّ المبرد أولّ من ناقش علّة الفساد، يقول: "فإن قال قائل هل يجوز اليوم إنك منطلق؟ فإن ذلك غير جائز، وإنّما فسد؛ لأن (إن) لا يصلح فيها التقديم والتأخير كما لم يصلح ذلك فيما تعمل فيه من الأسماء إذا كانت مكسورة"[4].

وقد نقد ابن السراج أوجه الفساد في باب الاستثناء يقول: " وهذا فاسد من كلّ وجه ذكرنا إياه يجعل له حظًا فيما يلتفت إليه..."[5].

وكلمّا تعمق النحاة في تأصيل القواعد النَّحويَّة وتقليب الأقيسة تكشفت لهم علل القبول والرفض وناقشوا أوجه الفساد، كما صرح بذلك ابن جني في كتابه الخصائص في حديثه عن رفع الاسم بعد (إذا) الزمانية بالابتداء وعدم جواز تقدير فعل مضمر ليبين أوجه الفساد واضطراب المعنى، بقوله: "هذا فاسد من موضعين: أحدهما أنا لم نر هذا الضمير على شريطة التفسير عاملاً فيه فعل محتاج إلى تفسير. فإذا أدى هذا القول إلى ما لا نظير له، وجب رفضه وإطراح الذهاب إليه. والآخر أن قولك "لم يخفني الرجل الظلوم " إنما هو تفسير لـ "هو " من حيث كان ضمير الشأن"[6].

وهو ما حكم به ابن يعيش في ردِّه على الكوفيين في مذهبهم الترافع بين المبتدأ والخبر، فقال هو فاسد؛ لأنّه يؤدي إلى محال، وذلك أن العامل حقه أن يتقدم على المعمول"[7].

ثالثًا: أسباب الحكم بفساد المعنى:

---

(١) الكتاب، سيبويه، (ج١/٧٩).

(٢) [الأنبياء: ٢٢]

(٣) الفراء، معاني القرآن (ج٢/١٠١).

(٤) المقتضب، المبرد، (ج٢/٣٥٤).

(٥) الأصول في النحو، ابن السراج، (ج١/٣٠١).

(٦) ابن جني، الخصائص (ج١/١٠٥). وقد ناقش فيه قول الشاعر:

إذَا هُوَ لمْ يَخَفْني في ابن عَمِّي وإنْ لم أَلْقَهُ الرجُلُ الظَّلُومُ

(٧) ابن يعيش، شرح المفصل (ج١/٨٤).

يعد التوفيق بين اللفظ والمعنى بشكل يتسق مع القاعدة هو الأساس في الحكم، وإنّ اللفظ لا يصلح إلا إذا أدى إلى معنى سليم يقبله العقل فإذا دل الكلام على معنى متضارب دل على استحالته عقلا كان المعنى فاسدًا، وكان ما بُنِيَ عليه من حكم فهو مردود. ويكون المعنى في ذاته فاسدًا عندما تضطرب أركانه، ولا تلتئم أجزاؤه؛ حيث يفتقد المسند والمسند إليه، وحيث يأتي المسند لغير المسند إليه؛ مما يجعل المعنى معبرًا عن شيء لا يتصوره العقل.

ومن أسباب الحكم بفساد المعنى ما ذكره تمام حسان في كتابه (البيان في روائع القرآن) تعدد احتمالات المعنى دون مرجح وهو احتمال اللفظ أو العبارة لأكثر من معنى دون أن تكون الغلبة لمعنى دون آخر(١)، وهو ما يطلق عليه اللغويون (اللبس).

بالإضافة إلى العلاقة بين اللفظ والمعنى وما ينشأ عنه من دلالات معقدة ناتجة عن اضطراب التأليف النحوي وقد أشار عبد القاهر الجرجاني إلى ذلك بقوله: "لست بواجد شيئا يرجع صوابه إن كان صوابا وخطؤه إن كان خطأ، إلى "النظم"، ويدخل تحت هذا الاسم، إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه، ووضع في حقه أو عومل بخلاف هذه المعاملة، فأزيل عن موضعه، واستعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلاما قد وصف بصحة نظم أو فساده، أو وصف بمزية وفضل فيه، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل، إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله، ويتصل بباب من أبوابه"(٢) فوضع الكلمات في التراكيب في غير موضعها يؤدي إلى تعقيد البناء النحوي ولا يمكن تبسيط هذه القواعد إلا بعد النظر والتأمل الذي لا يتأتى إلا لأرباب اللغة.

ومن أسباب فساد المعنى تنافر الدلالة في التركيب الواحد وقد أشار إلى ذلك سيبويه في عرضه لصور الكلام فيقول في المستقيم الكذب والمحال الكذب ويمثل لهما بقوله: وأما المستقيم الكذب فقولك: حَمَلتُ الجبلَ، وشربت ماء البحر " ونحوه...وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمسٍ"(٣). وهي كما بيَّن سيبويه تراكيب فاسدة من جهة الإخلال تنافر الدلالات في التركيب وافتقارها إلى التوافق الدلالي فيما بينها.

رابعًا: حكم الفاسد في خزانة الأدب

المسألة الأولى: (معنى الضرورة)

---

(١) البيان في روائع القرآن، تمام حسان، (٣٩٥).

(٢) دلائل الإعجاز، الجرجاني، (٨٣).

(٣) الكتاب، سيبويه، (ج٢٦/١).

يقول البغداديّ: "أقول هذا مبنى على أنَّ معنى الضرورة عند هذا القائل ما ليس للشاعر عنه مندوحة وهو فاسد... والصحيح تفسيرها بما وقع في الشعر دون النثر سواء كان عنه مندوحة أو لا"[١].

التحليل والتوضيح اعترض البغداديّ على ابن مالك في حكم الضرورة فنص بفساد رأيه في الضرورة ومن ثم حكم ببطلانه عند شرحه لقول الشاعر:

يَقُــولُ الخَنَــى وَأَبْغَــض العجْــمِ نَاطِقــا إِلــى رَبِّنــا صَــوْتَ الحِمَــارِ اليَجَــدَّعُ[٢]

يعد رأي سيبويه وابن مالك أساسًا للوصول إلى جوهر الاعتراض وموقفهما من الضرورة، وأخذه بالتحليل لحصول الفائدة المرجوة بإذن الله.

تعرض سيبويه في أول كتابه (ما يحتمل الشعر) للضرورة الشعرية وخلاصة رأيه كما قال: إنه يجوز للشاعر ما لا يجوز له في الكلام، بشرط أن يضطر إلى ذلك ولا يجد منه بُدًّا، وأن يكون في ذلك رد فرع إلى أصل أو تشبيه غير جائز بجائز"[٣].

ولا يختلف مفهوم ابن مالك للضرورة كثيرًا عن مفهوم سيبويه المتقدم، وهو أن الضرورة ما لا مندوحة للشاعر عنه بحيث لا يمكن الإتيان بعبارة أخرى. وقد صرح بهذا في التسهيل وشرح الكافية الشافية فلم يقبل الضرورة في البيت المذكور وكل ما حمل عليه وهو عنده غير مخصوص بالضرورة"[٤].

وقد تعرض رأي ابن مالك لنقد شديد من المتأخرين[٥]، يقول ابن هشام في ردّه: "إذا فُتح هذا الباب –يعني زعم القدرة على تغيير بنية الشعر وألفاظه– لم يبق في الوجود ضرورة، وإنما الضرورة عبارة عما أتى في الشعر على خلاف ما عليه النثر"[٦].

ويرى صاحب الخزانة وكثير من النحويين أنّ الضرورة ما وقع في الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا. بل وأبطل رأي ابن مالك ولم يشترطوا في الضرورة أن يضطر الشاعر

---

(١) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١/٣١).

(٢) البيت لذي الخرق الطهوي في خزانة الأدب (ج١/٣١)، وتخليص الشواهد (١٥٤)، وبلا نسبة في تذكرة النحاة (٣٧).

(٣) الكتاب، سيبويه (ج١/٣٩٧).

(٤) شرح التسهيل، ابن مالك (ج١/٢٠١).

(٥) المصدر السابق والصفحة.

(٦) ابن هشام الأنصاري، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (٨٢).

إلى ذلك في شعره، بل جوّزوا له في الشعر ما لم يجز في الكلام؛ لأنه موضع قد أُلفت فيه الضرائر. دليل ذلك قول الشاعر:

كَـــمْ بِجُـــودٍ مُقـــرفٍ نَـــالَ العُـــلا وَكَـــرِيمٍ بُخْلُـــهُ قَـــدْ وَضَـــعَهْ[1]

في رواية من خفض (مقرف)؛ حيث فصل بين (كم) وما أضيفت إليه بالجار والمجرور، وذلك لا يجوز إلا في الشعر، ولم يضطر إلى ذلك إذ يزول الفصل بينهما برفع (مقرف) أو نصبه[2].

وقد نقل السيوطي عن أبي حيان قوله: "لا يعني النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ، وإلا كان لا توجد ضرورة؛ لأنه ما من لفظ أو ضرورة إلا ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب، وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به، ولا يقع ذلك في كلامهم النثريّ، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام"[3].

ولا يوافق الباحث البغداديّ –وإن اتفق معه في معنى الضرورة– فيما ذهب إليه من حدة في الاعتراض لدرجة الحكم بالفساد والبطلان على رأي ابن مالك الذي ينص على أنَّ ما يجد الشاعر عنه بدلًا لا يعدُّ ضرورة، بل نوع من التغيير يجوز في الشعر والنثر على حد سواء[4].

---

(١)البيت منسوب لأبي الأسود الدؤلي في شمس العلوم٧٠٨، ولأنس بن زنيم في الأغاني٣٩٢/٨، وخزانة الأدب (ج٤٧١/٦؛ وبلا نسبة في الكتاب (ج١٦٧/٢)، والأصول في النحو (ج٣٢٠/١)، والإنصاف (ج٢٥٠/١)، وشرح الكافية (ج١٠٤/٥)، والهمع (ج٢٧٣/٣).

(٢) إبراهيم الحندود، الضرورة الشعرية ومفهومها عند النحويين (٤٠٥).

(٣) همع الهوامع، السيوطي، (ج٢٧٣/٣).

(٤)الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين، إبراهيم الحندود، (١/ ٤٠٧).

المسألة الثانية: القول في (لبيك)

قال الشاعر:

دَعَـــــوتُ لـــــما نَـابـــنَي مِسْـــــوَرَا فَلَبَّـــــى فَلَبَّـــــى يَـــــدَيْ مِسْـــــوَرِ[1]

قال البغداديّ: "قال أبو حيان في الارتشاف: وزعم ابن مالك أنه اسم فعل. وهو فاسد لإضافته؛ ويضاف إلى الظاهر تقول: لبي زيد، وإلى ضمير الغائب قالوا: لبيه. ودعوى الشذوذ فيهما باطلة"[2].

التحليل والتوضيح نقل البغداديّ رد أبي حيان في توجيهه لـ(لبى)؛ حيث اعترض على ابن مالك في قوله: "وقد يغني عن لبيك مفردًا مكسورًا جعلوه اسم فعل بمعنى أجبت"[3]، وقوله في الألفية: "وشذ إيلاء (يدي) لـ (لبى)"[4] مشيرًا للبيت موطن الاستشهاد؛ حيث أضاف (لبى) إلى الاسم الظاهر وهو (يدي)، وهذا شاذ– كما صرح بذلك ابن مالك [5]، وقد منع أبو حيان ذلك بقوله: "ودعوى الشذوذ فيهما باطلة"[6].

والحق إن هذا وهم وقع فيه أبو حيان؛ لأنَّ القائل به سيبويه: "بعض العرب يقول لب فيجري مجرى (أمس) و(غاق)؛ ولكن موضعه النصب"[7]، وقد اعترض العكبري على سيبويه لإضافته إلى المفرد قال:" وهذا غير صحيح؛ لأنه قد جاء بالياء مضافًا إلى الظاهر"[8].

المسألة الثالثة: السبب في منع صرف (جلا)

قال الشاعر:

أَنَـــا ابـــنُ جـــلَا وطـــلَّاعُ الثَّنَـــايَـا متَـــى أضَـــعِ العِمـــامَةَ تَعرِفُـــوني[9]

---

(١) البيت مجهولٌ قائله، وقد عزاه العيني لأعرابي من بني أسد، وشرح ابن عقيل (ج٢/ ٤١، وشرح الأشموني (ج٢/ ٣١٣، وأوضح المسالك لابن هشام (ج٢/ ١٩١، والهمع (ج١/ ١٩٠، وشرح المفصل (ج١/ ١٩١، والخزانة، (ج١/ ١٧٦.

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٢/٩٢).

(٣) شرح التسهيل، ابن مالك، (ج٢/١٨٦).

(٤) الألفية، ابن مالك، (٢٧).

(٥) شرح التسهيل، ابن مالك، (ج٢/١٨٦).

(٦) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٢/٩٢).

(٧) الكتاب، سيبويه، (ج١/١٧٦).

(٨)اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، (ج١/٤٦٥).

(٩) البيت لسحيم بن وثيل في الاشتقاق ٢٢٤، والأصمعيات ١٧، والخزانة (ج١/٢٥٥).

قال البغداديّ: "وقوله: وهو في الأصل فعل ماض سمي به؛ وإنما لم يصرف؛ لأنه أراد به الحكاية فاسد"[١].

التحليل والتوضيح اعترض البغداديّ على ابن الأثير في منعه صرف (ابن جلا) للحكاية في البيت، فيرى جمهور النحاة وتبعهم ابن الأثير في كتابه المرصع أن السبب في منع صرف (جلا) أن أصلها فعل ماض سمي به، ولم يصرف؛ لأنه أراد به الحكاية[٢]، وهي عند الزمخشري فعل ماض باق على فعليته، وفيه ضمير مستتر فاعله وجملة الفعل وفاعله في محل جر صفة لموصوف مجرور محذوف، والتقدير:(أنا ابن رجل جلا الأمور وكشفها) وخالفهم بعض النحاة كعيسى بن عمر فهي عنده ممنوعة من الصرف للعلمية ووزن الفعل[٣].

أما البغداديّ فحكم بالفساد على هذا الرأي وخالف الجمهور وهي عنده ممنوعة من الصرف للتركيب الإضافي (لأنه ركب من القولين قولًا) وقد اعتمد على قول البلوي(٦٠٤هـ) صاحب كتاب (ألف باء)[٤] "ابن جلا وابن أجلى هما بمعنى التجلي والأمر المنكشف"[٥].

ومن النحاة من يرى أن (جلا) اسمًا لا فعلًا وأن يكون بتقدير ذي؛ أي أنا ابن ذي جلا اسمًا لا فعلًا، والـ(جلا) انحسار الشعر عن مقدمة الرأس[٦]. ويميل الباحث إلى رأي الجمهور ولا وجه لرأي البغداديّ في المسألة فما ذهب إليه الجمهور أقرب للمعنى المراد، والله أعلم.

المسألة الرابعة: (لات) العاملة عمل (ليس)

قال البغداديّ: "قال ابن هشام في المغني قرئ ﴿**وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ**﴾[٧]، بخفض الحين، فزعم الفراء أن (لات) تستعمل حرفًا جارًا لأسماء الزمان خاصة" وأنشد البيت:

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلاَتَ أَوَانٍ فأجَبْنَا أنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاء[٨].

---

(١) خزانة الأدب، البغداديّ، (٢٥٦).

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (٢٥٨)، وابن الأثير، المرصع (١٠١).

(٣) المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، (١٥٥).

(٤) هو يوسف بن محمد بن عبد الله بن غالب، أبو الحجاج البلوي المالقي المعروف بابن الشيخ، ولد بمالقة (٥٢٩هـ)، ومات فيها (٦٠٤هـ)، له كتاب ألف باء للألباء وكتاب تكميل الأبيات وتتميم الحكايات. انظر: سير أعلام النبلاء،(ج٣٦٨/١٧)، والأعلام، (ج٢٤٧/٨).

(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٢٥٦/١).

(٦) هو رأي ابن الحاجب، انظر: أمالي ابن الحاجب، (٤٥٦)،والخزانة، (٢٥٨).

(٧) سورة ص، (٣/٢٣)

(٨) البيت لأبي زيد الطائي في ديوانه ص٣٠.

وأجيب عنه بجوابين أحدهما على إضمار (من) الاستغراقية... هذا الجواب فاسد؛ لأن تقدير (من) يقتضي ألا يكون لها معمول وإذا لم يكن لها معمول اقتضى كونها غير عاملة. والجواب إنما هو لبيان عملها.

التحليل والتوضيح اختلف النحاة في عمل (لات) على النحو الآتي:

١. ذهب سيبويه والجمهور أنها تعمل عمل (ليس)؛ ولكن في لفظ (الحين) خاصة، قال الفاكهي في شرحه على (القطر):

"ولكن لا تعمل إلا في الحين، نص عليه سيبويه فأخذ بعضهم بظاهره وقصر عملها على لفظ الحين"[١].

وقيل: المراد أنها لا تعمل إلا في أسماء الزمان، فتعمل في لفظ الحين وفيما رادفها من أسماء الزمان كأوان وساعة[٢].

٢. أنها لا تعمل شيئًا، بل الاسم الذي بعدها إن كان مرفوعًا فمبتدأ أو منصوبًا فعلى إضمار فعل، ونسب هذا القول إلى الأخفش واختاره أبو حيان قال: "الأولى عندي أنّ (لات) لا تعمل شيئًا وإن كان معناها معنى(لا)؛ لأنها لا يحفظ الإتيان بعدها باسم وخبر مثبتين"[٣].

٣. أنها تعمل عمل (إنّ) فتنصب الأول وترفع الثاني فهي للنفي العام، وعزي هذا القول أيضًا إلى الأخفش.

٤. قول الفراء بأنها حرف جر تجر ما بعدها ب(من) استغراقية، وقد ذكر ابن هشام في المغني أن الفراء زعم أنها تجر أسماء الزمان خاصة، وأنشد على ذلك: طلبوا صلحنا ولات أوان.

ذكرت أن ابن هشام استشهد بالبيت السابق على ما ذهب إليه الفراء من جر (لات) لأسماء الزمان، فهو قد خالف الجمهور [٤]؛ لأنهم لا يجيزون مجيء (لات) حرف جر، ولِذا خرج ابن هشام البيت بتخريجين، أحدهما: أن (أوانِ) مجرورة بمن مضمرة، واعترض البغداديّ على تقديره حرف الجر، قال: "لأن تقدير (مِنْ) يقتضي أن لا يكون لـ (لات) معمول، وإذا لم يكن لها معمول اقتضي كونها غير عاملة؛ لأنه حينها ستكون (أوانِ) معمولة لحرف الجر المضمر وحرف

---

(١) مجيب الندا في شرح قطر الندى، الفاكهي، (٢٦٦).

(٢) الجنى الداني، المرادي، (٤٨٧).

(٣) المصدر السابق، (٤٨٧).

(٤) الجنى الداني، المرادي، (٤٨٨).

الجر (مِن) عامله، وهذا مخالف للمعنى"[١].

وقد نقل ابن هشام هذا الرأي عن أبي حيان [٢]: "وخرج الشيخ أبو حيان هذه القراءة والبيت أيضًا على إضمار (من)؛ أي: لات من حين، ولات من أوانٍ".

مما سبق يتبين لنا أن ابن هشام تبع أبا حيان والذي يميل إليه الباحث صحة هذا التقدير، على أنَّ تكون (لات) أداة نفي و(أوانِ) مجرورة بمن الزائدة في محل نصب على أنَّه خبرها، واسمها محذوف، والمعنى: وليس الأوانُ من أوانِ صلحٍ، ولعل هذا ما أرادوه، وبذلك يكون لـ(لات) معمول، وهي عاملة، وقد خرج ابن هشام الآية: ﴿ولات حين مناص﴾ كتخريجه للبيت، واعترض عليه البغداديّ للسبب نفسه ولا وجه لهذا الاعتراض.

المسألة الخامسة: عطف الفعل على الاسم العامل عمل فعله

وفي قول الشاعر:

بـــــاتَ يُعَشّـــــيها بِعَضْـــــبٍ باتِـــــرٍ يَقْصِـــدُ فـي أسْـــوُقِها وجـــائِرِ[٣]

قال البغداديّ: "وزعم العيني أن الضمير في (يعشيها) عائد إلى ما عاد عليه ضمير (بات) وأن الجملة حال. وهذا فاسد"[٤].

التحليل والتوضيح يرى العيني أن جملة يعشيها خبر لـ(بات) وفاعله ضمير عائد إلى اسم بات وهو ما أفسده البغداديّ معللا ذلك بأن الرواية وردت بجر جائر ولو كانت كما قال لجاء منصوبا؛ لأنه معطوف عليه ولا يجوز هذا في نظره؛ لأن البيت من الرجز المسدس الذي يلزم فيه توافق قوافيه[٥].

ويرى الباحث أن ما أوقع البغداديّ في الوهم تفسير العيني لعود الضمير؛ حيث نص على أنَّه يرجع إلى المرأة التي يعاقبها زوجها بالسيف[٦]، وهو رأي الخضري[٧] والصبان[٨]، وليس كذلك؛ لأنه مخالف للمعنى.

---

(١) أوضح المسالك، ابن هشام، (ج١/٢٧٦).

(٢) الجنى الداني، المرادي، (٤٨٩).

(٣) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب (ج٥/١٤٠)، وشرح الأشموني (ج٢/٤٣٣)، ولسان العرب (ج١١/٦٠٠).

(٤) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٥/١٤٢).

(٥) المصدر السابق، (ج٥/١٤٢).

(٦) المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، العيني، (١٦٥٨).

(٧) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، الخضري، (ج٢/١٥٨).

(٨) المصدر السابق، (ج٣/ ١٧٨).

وقد اعترض عباس حسن على هذا التوجيه بقوله: "يعشي إبله –لا زوجته، كما قال الصبان والخضري...وفيه بعض تساهل؛ لأن النعت هنا هو جملة فعلية مركبة من المضارع (يقصد) وفاعله معا. فكيف تكون كلمة: (جائر) معطوفة على الجملة الفعلية مع أن المطلوب هو عطف الاسم المشتق وحده على الفعل وحده؟ فلعل غرضه أن المعطوف عليه هو الفعل (يقصد) وحده"[١].

ومما سبق يترجح أن ضمير الفاعل في البيت عائد إلى اسم بات من وجهين:

الأول: الضمير عائد إلى الإبل التي ينحرها لضيفه إذ المعنى إنه يمدح رجلا بالكرم وأنه ينحر الإبل لضيوفه فيقول: إنه بات يشمل إبله ويعمها بسيف قاطع نافذ في ضربته، يقطع أسوق التي تستحق الذبح، ويجور إلى أخرى لا تستحقّه.

الثاني: المعنى الذي أراده لا شاهد فيه فموضع الاستشهاد فيه هو عطف اسم الفاعل على الفعل (يقصد).

المسألة السادسة: وضع الضمير المتصل موضع الضمير المنفصل

قال الشاعر:

وَمَـــا نُبَـــالِي إِذَا مَـــا كـــنْتِ جَـــارَتَنَا أَنْ لاَ يُجَـاوِرَنَـــا إِلاَّكِ دَيَّـــارُ[٢]

قال البغداديّ: "قول العيني (إلا) هنا بمعنى (غير) فاسد يظهر بالتأمل"[٣].

التحليل والتوضيح يرى جمهور النحاة أن وقوع الضمير متصلا بـ (إلا) شاذٌ، لا يتأتى إلا في ضرورة الشعر[٤]، وهو رأي ابن مالك كما نص على ذلك المرادي في شرحه لأبيات الألفية[٥]، ونقل قوله في التسهيل: "شذ (إلاك) فلا يقاس عليه" وقد منع المبرد ذلك مطلقًا، وأنكر رواية (إلاك) وأولها بـ (سواك ديار) وأجاز ابن الأنباري ذلك مطلقًا[٦].

---

(١) المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، العيني، (١٦٥٨).

(٢) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب (ج٥/٢٧٨)، والخصائص (ج١/٣٠٧)، وشرح المفصل(ج٣/١٠١).

(٣) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٥/٢٨٠).

(٤) الخصائص ابن جني (ج١/٣٠٨)، والمفصل في صنعة الإعراب (ج١/١٦٨)، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك، للمرادي (ج١/٣٥٩)، وأوضح المسالك، لابن هشام (ج١/١٠٠)، وشرح ابن عقيل (ج١/٩٠)، وهمع الهوامع (ج١/٢٢٤)، وحاشية الصبان (ج١/١٦٢).

(٥) توضيح المقاصد، المرادي، (ج١/٣٦١).

(٦) المصدر السابق، (١/٣٦١).

يتبين لنا أن العيني قد تبع المبرد في رأيه وأول (إلا) بـ (غير) أو (سوى) وهو عنده استثناء مقدم إذ المعنى: (أن لا يجاورنا ديار إلا أنت) و لم ينكر وقوعها شاذة للضرورة[١]. والمعنى عند البغداديّ ما نقله عن ابن الحاجب في أمالي المفصل: "معناه إذا حصلت مجاورتك فانتفاء مجاورة كل أحد مغتفرة غير مبال بها؛ لأن مجاورتك هي المقصودة دون جميع المجاورات"[٢]. ويميل الباحث في المسألة إلى رأي الجمهور ويوافق البغداديّ في انتفاء التأويل بـ(غير)؛ لأنه لا يحتاج إلى تأويل وهو مما يحفظ ولا يقاس عليه كما نص على ذلك ابن مالك. ولا يوافقه في حكم الفساد لتقارب المعنى المراد.

المسألة السابعة: الفصل بين "كَمْ" الخبرية وتمييزها

قال الشاعر:

كَـــمْ نَالَنـــِي مِـنْهُمُ فَضْـــلًا عَلَى عَـــدَمٍ إِذْ لاَ أَكَـــادُ مِـــنَ الإِقـــتارِ أَحْـــتَمِلُ[٣]

قال البغداديّ: "وزعم العيني أنه متعلق بـ(نالني) وهو فاسد يدرك بالتأمل"[٤]؛ حيث يرى العيني[٥] أن (كم) ظرف زمان تقديره: كم مرة أو كم يومًا وجملة (نالني منهم) جملة معترضة بين (كم) ومميزها.

التحليل والتوضيح اعترض البغداديّ على العيني في توجيهه لإعراب البيت فـ (كم) عنده في هذا البيت خبرية، فصل بينها وبين تمييزها بفاصل والوجه فيه النصب. وقد أجمل المرادي آراء النحاة في (كم) الخبرية وخلاصة قوله إنّ شرط جر تمييز (كم) الخبرية الاتصال، فإن فُصل وجب النصب، حملًا على كم الاستفهامية، وإذا جاء مجرورًا مع الفصل بظرف أو بجار ومجرور فيه مذاهب، وهي:

١. مذهب جمهور البصريين، وابن مالك أنه لا يجوز إلا في الشعر.
٢. مذهب الكوفيين جوازه في الاختيار.
٣. مذهب يونس يجوز ذلك إذا كان الفصل بناقص نحو: "كم اليوم جائع أتاني" فإن كان الفصل بجملة، أو بظرف أو جار ومجرور معا تعين النصب، وهو مذهب سيبويه.

---

(١) المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، العيني، (١٦٥٨).
(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٥/٢٨٠).
(٣) البيت للقطامي في ديوانه ص٣٠.
(٤) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٥/٢٨٠).
(٥) المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، العيني، (٢٠٠١).

وظاهر كلام المبرد جواز جر المفصول بجملة في الشعر، وحكي عن الكوفيين جوازه في الكلام.

٤. ذكر سيبويه أن بعض العرب ينصب مميز الخبرية مع الاتصال حملا على الاستفهامية.

٥. إذا نصب هنا مع الاتصال على هذه اللغة، فقال الشلوبين: لا يكون إلا مفردا، والصحيح أنه تجوز فيه "هنا" الإفراد والجمع على هذه اللغة كما ذكره في شرح الكافية، نص على ذلك السيرافي.

ويميل الباحث لرأي البغداديّ في المسألة؛ لأنّ ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير؛ ولأنه أقرب للمعنى، وهو رأي سيبويه ويونس بن حبيب.

تابع المسألة السابعة: تعلق شبه الجملة

اعتراض البغداديّ على العيني في توجيهه لإعراب البيت؛ حيث علق الأخير شبه الجملة (على عدم) بالفعل (نالني) بينما هي عند البغداديّ متعلقة بحال محذوفة، وحكم على رأيه بالفساد بقوله:" وزعم العيني أنه متعلق بـ(نالني). وهو فاسد يدرك بالتأمل[١].

التحليل والتوضيح نظر البغداديّ عند توجيهه للبيت إلى المعنى الذي أفاده حرف الجر وهو هنا يفيد المصاحبة فمن معانى حرف الجر على إفادة المصاحبة كما نص على ذلك النحاة: قال الأشموني[٢]: "تفيد المصاحبة كـ(مع)، نحو: ﴿وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾[٣]، وقد وجه السمين الحلبي تعلق شبه الجملة بحال محذوفة: "على حبه في محل نصب على الحال؛ أي آتى المال على حال محبته له"[٤] فالمعنى عنده:(كم فضلًا نالني حال كوني معدمًا).

وفي هذه المسألة لا يخفى تساهل العيني في توجيهه لشبه الجملة، وحمله على حال محذوفة أقرب للمعنى والقياس والله أعلم.

---

(١) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٥/٢٨٠).

(٢) شرح الأشموني، الأشموني،(ج٢/٩١).

(٣) [سورة البقرة: ١٧٧].

(٤) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، (ج٢/٢٤٧).

المسألة الثامنة: حذف جواب (إذا)

قال الشاعر:

حَـــتَّى إِذا أَســلَكوهُـــم فـــي قُتائـــدَةٍ شَـــلًّا كَـــما تَطـرُدُ الجَمّالَـةُ الشُـــرُدا [1]

اعترض البغداديّ على ابن السيد البطليوسي وأبي علي الفارسي وابن الشجري وابن الأنباري عند توجيه جواب الشرط فهو عندهم مقدر بفعل محذوف دل عليه المصدر المذكور (شلا).

يقول البغداديّ: "وهذا المذهب غير سديد في المعنى... وهو فاسد"[2].

التحليل والتوضيح استشهد الرضي بالبيت على حذف جواب الشرط لتفخيم الأمر وأول الجواب بمحذوف دل عليه السياق تقديره (بلغوا أملهم أو أدركوا ما أحبوا) ومال البغداديّ لهذا التوجيه بقوله: "هذا هو الصواب"[3].

ومن النحاة من وجه البيت بزيادة إذا فالمعنى عندهم (حتى أسلكوهم) فقد نقل عن أبي عبيدة قوله:" إذا زائدة فلذلك لم يؤت لها بجواب"[4]، واعترض عليه السيوطي بقوله:" وزعم أبو عبيدة أن (إذا) قد تزاد، واستدل بقوله بالبيت"[5].

ويرى ابن الأنباري أنّ جواب إذا فعل محذوف دل عليه المصدر المذكور فالتقدير (شلوهم شلا) وهو أعظم أثرا من حيث المعنى يقول: "حذف الجواب أبلغ في المعنى من إظهاره"[6]. ويرى البغداديّ أن هذا المذهب غير سديد في المعنى؛ لأنّ (الشلّ)؛ أي: الطرد إنما كان قبل إسلاكهم في قتائدة أي: إدخالهم فيها وكلامهم يقتضي أن يكون بعد ذلك وهو فاسد"[7]، وهي عنده حال بمعنى شالين.

الذي دفع البغداديّ للحكم بفساد رأي ابن الأنباري متحصل في فهمه لمعنى الطرد، إذ هو قبل دخول الإبل أم بعده، ولمناسبة المعنى؛ تأوَّل (شلا) بمشتق حال بمعنى (شالين)، ولا يخلو رأيه من التشدد إذ إن الطرد حاصل قبل دخول الإبل أو بعدها ورأي ابن الأنباري في المسألة

---

(١) البيت لعبد مناف بن ربع الجربي في خزانة الأدب (ج٧/٣٩)، والهمع (ج١/٢٠٧)، والإنصاف (ج١/٤٦١).
(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٧/٤١).
(٣) المصدر السابق، والصفحة.
(٤) نفسه، (ج٧/٤١).
(٥) همع الهوامع، السيوطي، (ج٢/١٨٣).
(٦) الإنصاف، الأنباري، (ج٢/٣٧٨).
(٧) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٧/٤١).

صحيح لوجود دليل عن الفعل المحذوف، وفيه تعظيم لأمر المحذوف، والله أعلم.

المسألة التاسعة:(عوض) ظرف مقطوع عن الإضافة وقد يجري كالقسم

وقال الشاعر:

رَضِــيعَيْ لِبَــانٍ ثَــدْيَ أُمٍّ تَقَاسَــما بأَسْــــحَمَ دَاجٍ عَــوْضُ لا نَتَفَــرَّقُ[١]

يقول البغداديّ: "وزعم ابن السيد وتبعه اللخمي أنه يجوز مع كون (عوض) ظرفًا أن يكون (عوض) مقسما به والباء في (أسحم) بمعنى في. وهذا فاسد؛ لأنه كان يجب حينئذ إعرابه وجره بحرف القسم"[٢].

التحليل والتوضيح الخلاف في هذه المسألة حاصل في الدور الوظيفي لـ(عوض) فهي عند الزمخشري[٣] لا تستعمل إلا في موضع النفي وهي للاستغراق في المستقبل، وهي بمعنى الدهر[٤].

وقد أجرى النحاة (عوض) للقسم؛ لأنَّهم أجروها مجرى حق، والحق معظم في النفوس، بخلاف الظن الذي فيه معنى الشك[٥]، قال أبو حيان وقد كثر استعمال (عوض) حتى أجروه مجرى القسم[٦] ومذهب الجزولي أنها ظرف مقطوع عن الإضافة[٧].

وقد ذكر السيوطي أن الإبهام هو السبب في بنائه لشبهه بالحرف؛ لأنَّه يقع على كل متأخر من الزمان[٨].

وبالرجوع إلى نص الاعتراض نجد أن ابن السيد يجيز أن تكون مقسما بها وهو ما رده البغداديّ، وهو الصواب؛ لأنه يجوز حذف الجملة القسمية إذا كان الظرف من معمولات الفعل الواقع جوابًا دالًا عليها كقولك (لا أفعل ذلك دهر الداهرين) و(عوض العائضين) لا أن تكون هي المقسم بها. والله أعلم.

---

(١) البيت للأعشى في ديوانه ص٢٧٥.

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٧/١٦٤).

(٣) المفصل، الزمخشري، (ج١/٢١٧).

(٤) مغني اللبيب، ابن هشام، (ج١/٧٦٩).

(٥) الإنصاف، الأنباري، (ج١/٣١٣).

(٦) ارتشاف الضرب، أبو حيان، (ج٢/٣٩٥).

(٧) شرح المقدمة الجزولية الكبير، الشلوبين، (ج٢/٨٧٠).

(٨) همع الهوامع، السيوطي، (ج٢/٢١٥).

المسألة العاشرة: دخول "رُبَّما" المكفوفة على الجملة الاسمية

اعترض البغداديّ على أبي حيان في تصحيحه مذهب أبي علي الفارسي في قول الشاعر:

رُبَّـــمَا الْجَـــامِلُ الْمُـــؤَبَّلُ فِـــيهِمْ وعَنَاجِـــــيجُ بَيْنَـــــهُنَّ الْمِـــــــهَارُ[1]

قال البغداديّ:" لكن ما ذهب إليه فاسد؛ لأنّه صحح مذهب الفارسي بما أبطله"[2].

التحليل والتوضيح اعترض ابن مالك على أبي علي الفارسي في توجيهه لـ(ما) الداخلة على (رُبَّ)؛ لأنها عنده نكرة موصوفة بمعنى شيء وقد تبعه ابن عصفور قال ابن مالك في شرحه للتسهيل: "زعم... أن (ما) فيها نكرة موصوفة بمبتدأ مضمر وخبر مظهر. والصحيح أن (ما) فيه زائدة كافة هيّأت رُبَّ للدخول على الجملة الاسمية"[3]، وهو رأي الجمهور وقد صحح أبو حيان مذهب الفارسي بقوله: "وهو الصحيح إذ لو كان ما اختاره المصنف لسمع من كلامهم: "رُبَّما زيد قائم" بتصريح المبتدأ والخبر. ولم يسمع ذلك فيما أعلم"[4]، وهذا ما رده البغداديّ لفساد ما ذهب إليه؛ لأنَّ المعنى يقبل ذلك، قال: "قد يمكن أن يكون في البيت ما يوجب تصحيح ما يريد إبطاله بجعل الجامل مبتدأ وفيهم الخبر والجملة صفة لـ (ما) وهي بمعنى (ناس) ولا حذف لصحة المعني عليه فيكون الجزءان قد سمعا بعد رُبَّما. وهو عين ما ادعى عدم سماعه"[5]. وقد ذكر أبو حيان البيت في الارتشاف بجر الجامل أنه مجرور برُبَّ وما زائدة[6]، قال المرادي: "إن صحت الرواية حمل على زيادة أل"[7]، من هنا نعلم أنّ البغداديّ لم يمل لرأي ابن مالك فحسب بل دفع الاعتراض عنه بما علل به فساد رأي أبي حيان.

المسألة الحادية عشرة: اتصال (ما) الكافة بمن تبطل عمل الجر

قال الشاعر:

وَإِنَّـــا لَـــمِمَّا نَضْرِبُ الكَبْـــشَ ضَـــرْبَةً عَلَى رَأْسِـــهِ تُلْقِـــي اللِّسَـــانَ مِـــنَ الفَم[8]

---

(١) البيت لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه ص ٣١٦.

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٩/٥٨٨).

(٣) ابن مالك، شرح التسهيل (ج٣/١٧٤).

(٤) التذييل والتكميل، أبو حيان، (١١/٢٧٤).

(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٩/٥٨٨).

(٦) الارتشاف، أبو حيان، (١٧٣٩).

(٧) الجنى الداني، المرادي، (٤٨٨).

(٨) البيت لأبي حية النميري في الكتاب (ج١/٤٧٧)، والخزانة (ج١٠/٢١٥)، وشرح أبيات المغني (ج٥/٢٦٣)، ، والهمع (ج٢/٣٥).

يقول البغداديّ: "وتخريج ابن هشام فاسد"[١].

التحليل والتوضيح ذكر ابن هشام البيت في موضعين في كتابه المغني وخلاصة قوله في اتصال (ما) مع من الجارة أن لها معنيين: الأول: نقله عن السيرافي بمعنى رُبَّما للتقليل، يقول في المغني: "قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والأعلم وخرجوا عليه قول سيبويه..."[٢] فمن ابتدائية وما مصدرية والثاني: (من) جارة و(ما) كافة، ونقض البغداديّ رأيه الأول فهي عنده كافة ليست مصدرية يقول: وذلك أن فعل الصلة في المثالين الأولين مسند إلى ضمير المحدث عنه فيلزم عند السبك إضافة المصدر إلى ذلك الضمير فيؤول الأمر إلى جعلهم كأنهم خلقوا من ضربهم ومن حذفهم[٣]. وذلك غير متصور البتة" وهذا من الوهم الذي وقع فيه سدنة كتاب سيبويه ونسبوه إليه وليس من كلامه[٤]. ولا يخفى صواب رأي البغداديّ في المسألة، وهو رأي جمع من النحاة منهم: المبرد[٥]، والمرادي[٦]، والأزهري[٧]، والسيوطي[٨].

المسألة الثانية عشرة: اجتماع أسلوب القسم والشرط

قال البغداديّ: "قال أبو علي في المسائل البغداديّة: ذكر سيبويه لئن أتيتني لأفعلن وما أشبهه نحو قوله تعالى: ﴿وَلَئِن جِئْتَهُم بِآيَةٍ لَّيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[٩]، فزعم أن الذي يعتمد عليه اليمين اللام الثانية فاعتل أبو إسحاق لذلك في كتابه في القرآن عند قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾[١٠]، بأن قال: إن اللام الثانية هي لام القسم في الحقيقة؛ لأنك إنما حلفت على فعلك لا على فعل غيرك في قولك: والله لئن جئتني لأكرمنك. وهذا الذي اعتل به فاسد جدا ضعيف وذلك أنه لو قال: والله لئن جئتني ليقومن عمرو لكان الذي يعتمد عليه القسم اللام الثانية مع أن

---

(١) خزانة الأدب، البغداديّ، (٢١٥/١٠).

(٢) مغني اللبيب، ابن هشام، (ج٤٢٤/١).

(٣) على الوجه الأول: وإنا لمن ضربنا الكبش ضربة. والمعنى المراد: وإنا لنضرب الكبش ضربة، وقد نفى أبو علي في البغداديّات أن تكون بمعنى (رُبّ): "ويبعد ذلك في البيت فإنه ينبغي أن يكون غير مقلل لضربه للكبش على رأسه". انظر: الخزانة (ج٢١٥/١٠).

(٤) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٢١٤/١٠).

(٥) المقتضب، المبرد، (ج١٧٤/٤).

(٦) الجنى الداني، المرادي (٣١٥).

(٧) شرح التصريح، خالد الأزهري، (ج٦٤١/١).

(٨) همع الهوامع، السيوطي، (ج٢٢٩/٤).

(٩) [الروم: ٥٨].

(١٠) [سورة البقرة: ١٠٢].

الحالف لم يحلف على فعل نفسه وإنما حلف على فعل غيره. فهذا عندي بين الفساد"[١].

التحليل والتوضيح اعترض أبو علي الفارسي على سيبويه وأبي إسحاق الزجاج في الوجه الذي خرج به اللام الثانية في الآية على أنَّها للقسم، قال سيبويه:" إن أتيتني لأكرمنك، وإن لم تأتني لأغمنَّك، جاز؛ لأنه في معنى لئن أتيتني لأكرمنك، ولئن لم تأتني لأغمنك، ولا بد من هذه اللام مضمرةً أو مظهرةً؛ لأنها لليمين، كأنك قلت: والله لئن أتيتني لأكرمنك"[٢] والجمهور على أنَّ اللام للسابق منهما كما قال المرادي:" إذا اجتمع الشرط والقسم حذف جواب المتأخر منهما استغناء بجواب المتقدم، هذا إذا لم يتقدم عليهما ذو خبر، فإن تقدم جعل الجواب للشرط مطلقًا وحذف جواب القسم تقدم أو تأخر"[٣]، ومما يبين لنا أن الفارسي وقف موقف الجمهور. وقد أورد البغداديّ المسألة عند توجيهه لبيت كثير عزة:

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقيلها[٤]

قال البغداديّ:" ولا يصح هنا جعل الجملة جوابا للشرط، وإلا قيل لا أقلها بالجزم فإن المضارع المنفي بلا ولم يجزم شرطًا وجوابًا ولم يفتقر إلى الفاء"[٥]، ويرى الباحث أن رأي الجمهور توفيقي بين سيبويه ومخالفيه في المسألة.

المسالة الثالثة عشرة: دخول لام الابتداء على خبر (لكن) عند الكوفيين

قال الشاعر:

وَلَـكِنَّنِى مـنْ حُـبِّهَا لَعَمِـيْدُ[٦]

---

(١) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٨/٤٧٦).

(٢) الكتاب، سيبويه، (ج٣/٦٦).

(٣) توضيح المقاصد، المرادي، (ج٣/١٢٨٩).

(٤) البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٢٦٨.

(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٨/٤٧٤).

(٦) البيتُ مجهولٌ قائله، قال شيخ المحققين محمد عبد الحميد درويش: "هذا البيت مما ذكر النحاة أنه لا يعرف له قائل، ولم أجد أحدًا ذكر صدره قبل الشارح العلامة" انظر: شرح ابن عقيل (ج١/٣٦٣؛ وصدره:

يَلُوْمُوْنَنِىْ فِى حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِى

انظر: الإنصاف (ج١/ ٢٠٩)؛ والجنى الداني (١٣٢)؛ وخزانة الأدب (ج١٠/ ٣٦١؛٣٦٣)، وشرح شواهد المغني (ج٢/ ٦٠٥)؛ والمقاصد النحوية (ج٢/ ٢٤٧)؛ وهمع الهوامع (ج١/ ١٤٠).

قال البغداديّ: "ونقل العيني عن البعلي[١] بأن البصريين أجابوا عنه بأن أصله ولكن أنا من حبها لعميد فحذفت، أقول: هذا فاسد"[٢].

التحليل والتوضيح ردّ البغداديّ رأي العيني في توجيهه للحرف المشبه بالفعل والعلة في اقتران خبره بلام الابتداء فـ(لكنني) أصلها (لكن أنا) وقال إنه رأي البصريين. وحكم بفساد رأيه وأنكر نقل البعلي. خلاصة مذهب البصريين عدم جواز دخول لام الابتداء على خبر إن المشبه بالفعل للتوكيد قال ابن الأنباري: ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز دخول اللام في خبر لكن[٣].

وأمّا الكوفيون فيجيزون ذلك لوروده في النقل؛ ولأنّ لكنني عندهم مكونة من لكن أنا[٤]، ولم يجز البغداديّ التوجيه الكوفي في المسألة. واعتراض البصريين من وجهين[٥]:

الأول: السماع؛ حيث لم يسمع من ذلك شيء عن العرب غير البيت وهو ضرورة.

الثاني: القياس وذلك لأن اللام إن كانت لام التأكيد فلام التأكيد تتفق مع إن في المعنى؛ لأنّ كل واحدة منهما للتأكيد وأما لكن فمخالفة لها في المعنى، وإن كانت لام القسم فـ(إن) تقع في جواب القسم، كما أن اللام تقع في جواب القسم، وأما لكن فمخالفة لها في ذلك؛ لأنها لا تقع في جواب القسم؛ فينبغي أن لا تدخل اللام في خبرها.

وفي أصل (لكنني) قال الزمخشري: الأصل (ولكن أنني) كما أن أصل قوله تعالى: ﴿**لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي**﴾[٦]، لكن أنا. وهو ما رده البغداديّ، ويميل الباحث إلى رأي البغداديّ في المسألة لسببين:

الأول: لا يجوز القياس على قول الشاعر:

أمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةْ[٧]

---

(١) هو محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل بن بركات البعلي الحنبلي ولد سنة خمس وأربعين وستمائة في بعلبك وتوفي سنة تسع وسبعمائة، نحوي من تلاميذ ابن مالك، بارع في علوم العربية، من مصنفاته: الفاخر في شرح الجمل وشرح الفية ابن مالك وغيرها. انظر: الوافي بالوفيات (ج٢٢٤/٤)، والأعلام للزركلي ،(ج٣٢٦/٦).

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٣٦٣/١٠).

(٣) الإنصاف، الأنباري، (ج١٦٩/١).

(٤) المصدر السابق (ج٣١٣/١).

(٥) نفسه، ص (ج٣١٤/١).

(٦) [الكهف: ٣٨].

(٧) البيت لعنترة بن عروس مولى بني ثقيف في الخزانة (ج١٤٠/١)، وشرح المفصل (ج١٣/٣)٠، والهمع (ج٣٢٣/١٠).

لأن فيه القياس على الشاذ وهذا الشاهد مما يحفظ ولا يقاس عليه.

الثاني: عدم صحة ما نقله البغداديّ عن البعلي(٩٠٧هـ) أن الأصل في لكنني هو رأي البصريين وذلك لكثرة ما نقل عنهم من طرق مختلفة تنص على خلاف ذلك.

المسألة الرابعة عشر: جواز رفع (إبقالها) أو النصب على نية عود الضمير على مذكر محذوف

قال الشاعر:

فَـــــلَا مُـــــزْنَةٌ ودَقَـــــتْ وَدْقَـــــهَا وَلَا أَرْضَ أبقْـــــلَ إبْقَالـــــــــهَا[١]

قال البغداديّ: "وزعم بعضهم أن ضمير أبقل عائد على مذكر محذوف؛ أي ولا مكان أرض فقال أبقل باعتبار المحذوف وقال إبقالها باعتبار المذكور وهذا فاسد أيضا؛ لأنّ ضمير إبقالها ليس عائدا على الأرض المذكورة هنا فتذكير أبقل باعتبار المحذوف لا دليل عليه"[٢].

التحليل والتوضيح يعد هذا البيت من أكثر الأبيات دورانًا في كتب النحاة؛ حيث استشهدوا به من وجوه عدة، الأول: على حذف تاء التأنيث من الفعل "أبقل" المسند إلى فاعله المضمر العائد إلى اسم مجازي. والثاني على روايته بوجه آخر وهو كسر تاء الفعل أبقلت للتخلص من الساكنين، ووصل همزة القطع من إبقالها، وهو تخلص من ضرورة، للوقوع في أخرى، والثالث: الحمل على المعنى واستشهد أصحاب هذا الرأي بأن الشاعر أتى بالضمير العائد إلى الأرض مذكرًا؛ لأنّه أراد بالضمير المكان. وقد رد البغداديّ هذا الوجه لفساد المعنى المراد، وممن قال بهذا الرأي ابن السراج(٣١٦هـ)"؛ لأن أرضًا ومكانًا سواءٌ"[٣]، وجعل ابن جني(٣٩٢هـ)[٤]، من ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي﴾[٥]، وافقه والزمخشري (٥٣٨هـ)[٦]، وأجازه العكبري(٦١٦هـ) شاذًا[٧]، ومما يبدو لنا أنّه يميل لرأي ابن كيسان والجوهري وهو أن الفعل إذا

---

(١) البيت منسوب لعامر بن جوين الطائي، في الكامل (ج٢/٢٠٧)، وضرائر الشعر (ج١/٢٧٥)، وبلا نسبة في: التصريح (ج١/٢٧٨)، وشرح ابن عقيل (ج٢/٢٤٦)؛ والأشموني: (ج١/١٤٧)، وشرح المفصل (ج٥/٩٤).

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١٠/٤٧).

(٣) الأصول في النحو، ابن السراج، (ج٢/٤١٣).

(٤) الخصائص، ابن جني، (ج٢/٤١٤).

(٥) [الأنعام: ٧٨].

(٦) المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، (ج١/٢٤٨).

(٧) أبو البقاء العكبري، إعراب لامية الشنفري (١٣٦).

كان مسندًا لضمير المؤنث المجازي لا يجب إلحاق علامة التأنيث[١].

المسألة الخامسة عشر: ماذا بمعنى الذي فاسد من حيث المعنى.

قال الشاعر:

دَعِـــــي مَـــــاذَا عَلِمـــــتُ ســـــأَتَّقِيهِ ولكِـــــن بالمُغَيَّـــــبِ فنـــــبِّئِينِي[٢]

قال البغداديّ: "قال أبو حيان في تذكرته: حكى السيرافي أن (ماذا) في البيت بمعنى الذي و(علمت) صلة وحذفت الهاء العائدة وماذا في موضع نصب بـ(دعي) والتقدير: دعي الذي علمت فإني سأتقيه. وهو أصح معنى مما حكى سيبويه؛ لأنه جعلها استفهامية منصوبة بـ(علمت) الواقع بعدها وهو فاسد من طريق المعنى"[٣].

التحليل والتوضيح اعترض النحاة على سيبويه في توجيهه البيت؛ لأنه جعل (ماذا) مركبة اسم استفهام، وهو خلاف ما عليه الجمهور فهي عندهم موصولة كما صرح بذلك ابن هشام (٧٦١هـ) قال: "فالجمهور على أنَّ (ماذا) كله مفعول دعي"[٤] قال سيبويه:" (الذي) لا يجوز في هذا الموضع، و(ما) لا يحسن أن تُلغيها"[٥]، وقد استدل بقول العرب: عماذا تسأل؟[٦]، وتبعه الفارسي بقوله: "لأنا لم نجد في الموصولات ما هو مركب"[٧]، وقد جعل البغداديّ التأويل فاسد من حيث المعنى؛ لأنه وافق السيرافي في تأويله.

ويرى الباحث أن الوجه ما قاله سيبويه ومن تبعه من النحاة في جعلها استفهامًا مفسرًا لقوله: ماذا علمت و(ذا علمت) مرفوع؛ لأنه خبر (ما) ومعناه: أي شيء الذي علمت سأتقيه.

---

(١) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١/٤٦).

(٢) البيت منسوب لسحيم بن وثيل الرياحي في مغني اللبيب (ج٢/ ٥)، وهمع الهوامع (ج١/ ٨٤)، والخزانة (ج٦/١٤٢).

(٣) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٦/١٤٢).

(٤) مغني اللبيب، ابن هشام الانصاري، (ج١/٣٩٣).

(٥) الكتاب، سيبويه، (ج٢/ ٤١٨).

(٦) المصدر السابق، (ج٢/٤١٨).

(٧) الجنى الداني، المرادي، (٢٤١).

المسألة السادسة عشر: تثنية اسم الجمع: قومان

قال الشاعر:

وَكُـلُّ رَفـيقَيْ كـلِّ رَحْـلٍ، وَإن هُــما تَعاطَـــى الـــقَنَا قَوْمـــاهُما أخَـــوَانِ[1]

قال البغداديّ:" وهذا البيت مع وضوح معناه قد حرفه أبو علي الفارسي في المسائل البغداديّات بتنوين قوم وزعم أنه مفرد منصوب فاختل عليه معنى البيت وإعرابه... وقد تبعه على هذا التحريف والتخريج ابن هشام في مغني اللبيب ولخص كلامه من غير أن يعزوه إليه"[2]، ثم رد تخريجهما لفساده بقوله:" وهذا كله كما ترى فاسد لفساد أساسه"[3].

التحليل والتوضيح اعترض البغداديّ على ابن هشام في توجيهه إعراب (قوماهما)، فقال ابن هشام في المغني: "وقوله: قومًا إما بدل من القنا؛ لأن قومهما من سببهما إذ معناه تقاومهما فحذفت الزوائد فهو بدل اشتمال. وإما مفعول لأجله؛ أي: تعاطيا القنا لمقاومة كل منهما للآخر أو مفعول مطلق... لأن تعاطي القنا يدل على تقاومهما، ومعنى البيت: أن كل الرفقاء في السفر إذا استقروا رفيقين رفيقين فهما كالأخوين لاجتماعهما في السفر والصحبة وإن تعاطى كل منهما مغالبة الآخر"[4].

وهي فاعل عند البغداديّ فمعنى البيت "أن كل رفيقين في السفر أخوان وإن تعادى قوماهما وتعاطوا المطاعنة بالقنا"[5]

ولا يخفى صحة ما ذهب إليه البغداديّ من جهة المعنى وقد اعتذر للفارسي بقوله:"ومقامه أعلى وأجل من أن ينسب إليه مثل هذا التحريف؛ ولكن هو كما قيل: كفى المرء نبلًا أن تعد معايبه"[6].

المسألة السابعة عشر: عدم جواز دخول "إلا" على خبر "ما انفك"

قال الشاعر:

حَـــرَاجِيجُ مـــا تَنْفَـــكُّ إلا مُنَـــاخَةً عَـــلَى الْخَسْـــفِ أو نَرْمِي بِـــهَا بَلَدًا قَفْـــرَا[7]

---

(١) البيت للفرزدق في ديوانه ص ٦٢٨.

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٧/٥٧٢).

(٣) المصدر السابق، (ج٧/٥٧٧).

(٤) مغني اللبيب، ابن هشام، (ج١/٢٦٠).

(٥) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٧/٥٧٢).

(٦) المصدر السابق، (ج٧/٥٧٢).

(٧) البيت لذي الرمة في ديوانه ص٢٤٠.

قال البغداديّ:" خطئ ذو الرمة فيه؛ لأنَّ ما تنفك وأخواته بمعنى الإيجاب من حيث المعنى لا يتصل الاستثناء بخبرها"[١].

ثم أورد تعليقًا لابن هشام:" قال جماعة كثيرة: هي ناقصة والخبر على الخسف ومناخة: حال. وهذا فاسد لبقاء الإشكال إذ لا يقال: جاء زيد إلا راكبا"[٢].

التحليل والتوضيح رد ابن هشام البيت لفساد المعنى الذي يتأول عليه قي حال اعتبار (تنفك) ناقصة؛ لأن الاستثناء المفرغ لا يأتي مثبتًا، وقد ذكر في المغني زيادتها في البيت وعلل وجه الزيادة بأن (ما تنفك) تامة غير الناقصة إذ لا يصح دخولها على الناقصة وتبعه الرضي في رأيه[٣]، وقد تأول النحاة البيت على خمسة أوجه ذكرها صاحب الإنصاف[٤]، وقد نسب معنى الزيادة في (إلا) للأصمعي وابن جني كما ذكر كثير من النحاة[٥].

المسألة الثامنة عشر: حذف (ما) من (إما)

قال الشاعر:

لَقَـــدْ كَـــذَبتْكَ نفْـــسُكَ، فاكـــذِبَنْها فَـــإنْ جَزَعًـــا وإنْ إجْمَـــالَ صَـــبْرِ[٦]

قال البغداديّ: قال أبو على في البغداديّات "وذهب بعضهم إلى أن مذهب سيبويه في (إما) هو أنها (إن) التي للجزاء ضمت إليها (ما). وهذا عندي غلط عليه وقد قال ما لا يجوز معه ظن هذا به. ألا تراه قال: ولو قلت: إن جزع وإن إجمال صبر كان جائزًا، كأنك قلت: فإما أمري جزع وإما إجمال صبر؛ لأنك لو صححتها فقلت: إما جاز ذلك فيها... ألا ترى أنك تقول: ضربت إما زيدا وإما عمرا وتقول: ذهب إما زيد وإما عمرو، فلو كانت (إن) الجزاء لما عمل ما قبلها فيما بعدها، ولكان (ذهب) فعلا فارغا لا فاعل له. فإن قال: يكون انتصاب الاسم بعده بفعل مضمر كأنه قيل: ضربت إن ضربت زيدا. فليس هذا الغرض الموضوع لهذا المعنى ولا المفهوم من هذا اللفظ. ألا ترى أن المراد إنما هو ضربت أحدهما. على أنَّ ذلك فاسد؛ لأن ذهب يبقى بلا فاعل ولا يجوز أن يضمر. ويدل أيضا على فساده قولك: إما أن تقوم وإما أن لا تقوم وقوله

---

(١) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٨/٤٧٤).

(٢) المصدر السابق، (ج٨/٤٧٤).

(٣) شرح شافية ابن الحاجب، الرضي، (ج١/٤٢٢).

(٤) الإنصاف، الأنباري، (ج١/١٢٧).

(٥) همع الهوامع، السيوطي، (ج٢/٢٧١).

(٦) البيت منسوب لدريد بن الصمة في ديوانه ص١١٠، والكتاب (ج١/١٣٤)، والهمع (ج٢/١٣٥).

تعالى: ﴿قُلْنَا يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ [1][2]. ألا ترى أن هذا لو كان (إن) فيه للجزاء لم يجز وقوع المبتدأ بعده وللزم أن يجازى بما يجازى به (إن) ولم يتقدم ما يغني عن الجواب. فهذا التوهم على سيبويه فاسد"[3].

التحليل والتوضيح بين السيرافي في شرحه للبيت أن مراد سيبويه حمل (إن) على معنى إما وليس على الجزاء بل (إما) التي تذكر مع حروف العطف، وتكون لأحد الشيئين، وورودها ضرورة كما صرح بذلك المرادي [4] وأصلها عنده أنها مركبة من: أن وما، فلما اضطر حذف أحد الشيئين وهو (ما) فبقيت (إن)[5]. وقد رد أبو علي اعتبار المحذوف فعلًا لبقاء الفعل دون فاعل وهذا فاسد من حيث المعنى.

وقد اعترض البغداديّ على اضطراب أبي علي فقال: "وقد أطال من غير أن يعين نوعها وما المانع من كونها في الأصل للشرط ثم لما ركبت مع (ما) انسلخت عن الشرط وصارت مع ما لمعنى آخر"[6]. وتبع في ذلك الرضي في شرحه للكافية"[7].

المسألة التاسعة عشر: جواز استعمال (أو) بعد (سواء) أو (أبالي).

قال الشاعر:

ولَسْتُ أُبَالِي بَعْدَ مَوْتِ مُطَرَّفٍ حُتُوفَ المَنَايَا أَكْثَرَتْ أوْ أَقَلَّتِ[8]

قال البغداديّ: "قال ابن الحاجب: لا يجوز فيه إلا أو من غير همزة على ما قال سيبويه؛ لأنه لما أعطى(أبالي) مفعولها وجب أن يكون ما بعدها المذكور في موضع الحال فيصير المعنى: ما أبالي حتوف المنايا مكثرة أو مقلة. وهذا معنى (أو). ولو قلته بأم لفسد من أحدهما: أن المعنى يكون: ما أبالي حتوف المنايا كثرة وقلة. وذلك غير مستقيم في قصده".

---

(١) [الكهف: ٨٦].

(٢) خزانة الأدب، البغداديّ، (١١١/١١).

(٣) المصدر السابق والصفحة.

(٤) توضيح المقاصد، المرادي، والمسالك (ج١٠١٦/٢).

(٥) شرح أبيات سيبويه، السيرافي، (ج١٤٣/١).

(٦) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج١١٢/١١).

(٧) شرح شافية ابن الحاجب، الإستراباذي، (ج١٢٢٧/٣).

(٨) البيت منسوب لمَليح بن علاق القعيني في شرح أبيات سيبويه للسيرافي، والخزانة (ج١١٢/١١)، وبلا نسبة في الكتاب (ج١٨٥/٣).

والآخر: أن يكون: ما أبا لي حتوف المنايا كثيرة وقليلة وذلك فاسد؛ لأنّه يؤدي إلى اجتماع الحالين وهو محال فوجب استعمال (أو)"[1].

التحليل والتوضيح ذهب سيبويه إلى عدم جواز استخدام أو بعد سواء المسبوقة بالاستفهام قال:" ولكنك إنَّما تريد أن تقول: إنّ الأمر يقع على إحدى الحالين. ولو قلت: لأضربنَّه أذهب أو مكث لم يجز"[2]، قال الصبان في حاشيته: "وأم بها اعطف إثر همزة التسوية؛ أي: بعدها ولا يجوز العطف ب(أو) قياسًا.

ونقل الدماميني عن السيرافي: أن سواء إذا دخلت بعدها همزة التسوية لزم العطف بأم وإذا وقع بعدها فعلان بغير الهمزة جاز العطف بـ (أو)"[3].

قال الأزهري: وقد جاء العطف فيها بـ(أم) كقوله تعالى: ﴿**سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ**﴾[4]، قلت: أجيب عنه بأن هذا الكلام منظور فيه إلى حالته الأصلية، إذ الأصل: سواء عليهم الإنذار وعدمه، فالعطف بطريق الأصالة إنما هو الواو"[5].

المسألة العشرون: الكأس من أسماء الخمر

قال الشاعر:

فَمَتَـــى وَاغـــلٌ يَنُبْهُـــم يُحـــيُّو ... هُ وتُعْطَـــفْ عـــليهِ كَـــأْسُ السَّـــاقي[6]

قال البغداديّ:" قد أساء في هذا الشرط الكأس: نفس الخمر كما قال والكأس: الزجاجة... قال سبحانه: ﴿**وكأسًا دهاقًا**﴾[7]، والدهاق الملأى: ولا يجوز أنه أراد خمرًا ملأى. وهذا فاسد من القول"[8].

التحليل والتوضيح اعترض البغداديّ على أبي حنيفة في قوله: إنّ الكأس من أسماء الخمر، ونقل رد أبي القاسم علي بن حمزة البصري اللغوي في كتاب التنبيهات على أغلاط الرواة،

---

(١) خزانة الأدب، البغداديّ، (١١ج/١٧٢).
(٢) الكتاب، سيبويه، (ج٣/١٨٦).
(٣) حاشية الصبان، أبو العرفان الصبان، (ج٣/١٤٦).
(٤) [سورة البقرة: ٦].
(٥) شرح التصريح، خالد الأزهري، (ج٨/١٥٨).
(٦) البيت لعدي بن زيد في ديوانه ص١٥٦.
(٧) [النبأ: ٣٤].
(٨) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٣/٤٦).

ويرى بعض اللغوين أنّ الكأس من أسماء الخمر، منهم الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٠هـ)[١]، وابن سيده(٤٥٨هـ)[٢]، وقال صاحب اللسان: (قال أبو حاتم: الكأس الشراب بعينه وهو قول الأصمعي)[٣]، وجعل أبو البقاء الحنفي كل ما ورد في القرآن من لفظ الكأس معناه الخمر[٤]، ويرى الباحث أن وجه الاعتراض صحيح فلا يطلق الكأس إلا إذا كانت مملوءةً بالشراب وهو ظاهر قول اللغويين.

المسألة الحادية والعشرون: المعنى في قول الشاعر (حبك النطاق).

قال الشاعر:

مِمَّــنْ حَــمَلنَ بِــهِ وَهُــنَّ عَــوَاقِدٌ حُــبُكَ النِّطــاق فعــاشَ غــيرَ مُــهَبَّلِ[٥]

قال البغداديّ:" وقول العيني: أو هو الذي حملت به أمه وهي مكرهة فاسد فتأمل"[٦].

التحليل والتوضيح اعترض البغداديّ على العيني في تفسيره المقصود من (حبك النطاق)؛ حيث فسرها بتفسيرين الأول: أن الرواية حبك الثياب فالمعنى حملت به وهي مؤتزرة والثاني حملت به وهي مكرهة وقد مال البغداديّ للمعنى الأول وأورد ما رواه السكري "حبك الثياب. وقال شارحه القاري: حبك الإزار: طرائقه. وحبكة الإزار: استدارته وشده. والنطاق: الإزار يعني حملت به وعليها منطقها وأراد أنها متحزمة. يقول: لم تمكن من نفسها"[٧] والبيت شاهد على أنَّه نصب قوله "حبك النطاق" بعواقد الذي هو جمع عاقدة الذي هو اسم الفاعل المؤنث من قولهم "عقدت المرأة نطاقها" إذا شدَّته وربطته[٨].

---

(١) العين، الفراهيدي، (ج٥/٣٩٣).

(٢) المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، (ج٧/٧٧).

(٣) لسان العرب، ابن منظور، (ج٦/١٨٩).

(٤) الكليات، أبو البقاء الحنفي، (٧٤١).

(٥) البيت لأبي كبير الهذلي، انظر: أشعار الهذليين (١٠٧٢)، الكتاب لسيبويه (ج١/١٠٩)، وشرح المفصل (ج٦/٧٤)، والإنصاف (٤٨٩)، وشرح شواهد المغني (٩٦٣؛٢٢٧).

(٦) خزانة الأدب، البغداديّ، (ج٨/٢٠١).

(٧) المصدر السابق، (ج٨/٢٠٠).

(٨) الإنصاف، الأنباري، (ج٢/٤٠٠).

الفصل الرابع
موقف البغداديّ من الأحكام النَّحويَّة

الفصل الرابع

موقف البغداديّ من الأحكام النَّحويَّة

المبحث الأول: موقف البغداديّ من مسائل الأحكام النَّحويَّة الكمية والمقبولة

المبحث الثاني: موقف البغداديّ من مسائل الأحكام النَّحويَّة المردودة

المبحث الثالث: إحصاءات

المبحث الأول

موقف البغداديّ من مسائل الأحكام النَّحويَّة الكمية والمقبولة

وافق البغداديّ المدرسة البصرية في كثير من الأحكام والمسائل النَّحويَّة كما تبع بعض النحاة أفرادا في موقفهم النحوي وليس بدعًا عليه أن يتفرد بمذهب يخالف فيه المدرستين البصرية أو الكوفية إحداهما أو كلتيهما، ومن الجدير ذكره أنه قد اعترض على بعض النحاة في الأحكام الكميَّة والأحكام المقبولة –أيضا– معتمدًا على الأصول النَّحويَّة فقد اعترض على كبار النحاة كابن مالك وأبي حيان وأكثر من الاعتراض على المبرد، وسيستقرئ الباحث من خلال عرضه خلاصة المسائل التي اشتملت على الأحكام الكمية والمقبولة جملة من الحقائق المعتمدة على الإحصاءات التي ستوجهنا للنتائج إن شاء الله.

الحكم التقويمي	المسألة	موقف البغداديّ
الاطِّراد	١–جمع صواري	تبع الرضي في جمعها على فواعل وخالف أبا علي الفارسي
	٢–نداء الضمير	اعترض على الرضي الاطِّراد ونداء الضمير شاذ عنده
	٣– كسر ياء المتكلم	أقر بأن لغة بني يربوع في كسر ياء المتكلم لغة صحيحة واعترض على المانعين وتبع الألوسي في المسألة.
	٤– الياء في لولاي	وافق الكوفيين في جواز وقوعها موقع الرفع.
	٥–أصل العدل في (نزال) و(فجار) التأنيث	تبع رضي الدين في مخالفته لسيبويه في العدل لما كان على وزن (فعال)
	٦–– أفعل بمعنى اسم الفاعل أو الصفة المشبهة	تبع البغداديّ والرضي وخالف المبرد في مجيء التفضيل عاريًا عن معنى التّفضيل.
	٧– اعتراض الجملة القسمية بين «لا النافية وزالت	اعترض على ابن هشام في جواز الفصل بين لا وزالت.
الكثير	١–حذف الألف في الشعر	تبع البغداديّ الرضي في حكمه بالكثرة على حذف الألف في الشعر.
	٢–الاستغناء بالصفة عن الموصوف	خالف ابن مالك وقال بكثرة الاستغناء بالصفة عن الموصوف وأجاز جمع ذو على الأذواء وهو عربي صحيح.
	٣– جمع الجمع كثير في جمع القلة	وافق البغداديّ الرضي وخالف المبرد في أن الجمع (نواكسون) مقيد بالضرورة
	٤– الكلمات على صيغة سبب الفعل (مفعلة)	وافق البغداديّ الرضي وحكم بكثرة الكلمات على صيغة سبب الفعل (مفعلة).
	٥– إتيان الحال بعد أنا فلان	خالف البغداديّ المبرد لجواز الاختصاص مبالغة في المدح والفخر
	٦– الترخيم في غير النداء	قيد البغداديّ ترخيم غير المنادى بالضرورة وجواز المرخم للنداء و زيادة المرخم عن ثلاثة أحرف أو مختوما بتاء التأنيث وخالف المبرد لاطلاقة الحكم.

الحكم التقويمي	المسألة	موقف البغداديّ
	٧- أفعل بمعنى فاعل	تبع البغداديّ الرضي وابن مالك في جواز مجيء أفعل بمعنى فاعل مقتصرا على السماع وخالف المبرد لقياس ذلك عنده.
	٨- تعدد الروايات في البيت الواحد	خالف البغداديّ ابن هشام في المسألة وأنكر أن يكون البيت من لغة الراوي؛ لأن بيت الفرزدق ليس على لغة الحجاز ولا على لغة تميم.
	٩- زيادة الباء في خبر ما النافية	وافق النحاة في كثرة زيادة الباء في خبر ما النافية.
	١٠- ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة	تبع البغداديّ الرضي في المسألة.
	١١- توسط الحال بين جزأي الجملة الشرطية	حكم البغداديّ بكثرة على توسط الحال بين جزأي الجملة الشرطية.
	١٢- الاستغناء بالحركة عن حرف	خالف البغداديّ الرضي في حكم الاستغناء بالحركة عن حرف؛ حيث جعله الرضي ضرورة وهو عند البغداديّ كثير.
	١٣- إضمار القول	تبع البغداديّ أبا علي الفارسي في حكمه بالكثرة في إضمار القول.
	١٤- حذف خبر لا النافية	تبع البغداديّ السيرافي في حكمه بالكثرة على حذف خبر لا النافية
	١٥- مجيء الحال من المضاف إليه	تبع أبا علي الفارسي والكسائي الكوفيين في اعراب؛ حيث مفعولا به وخالف ابا حيان والبصريين.
	١٦- تمييز العدد لمذكر ومؤنث معا	تبع البغداديّ سيبويه في تمييز العدد لمذكر ومؤنث معا.
	١٧- أصل المثنى العطف بالواو	تبع البغداديّ ابن يعيش في حكمه بالكثرة في أصل المثنى العطف بالواو.
	١٨- فعيل في معنى مفعل	تبع البغداديّ سيبويه في حكمه بالكثرة فعيل في معنى مفعل
	١٩- النصب بعد فاء السببية المسبوقة بنفي بالمعنى	تبع البغداديّ الرضي في حكمه بالكثرة على النصب بعد فاء السببية المسبوقة بنفي بالمعنى.
	٢٠- حذف حرف الجر ونصب ما بعده	صرح البغداديّ بحكم الكثرة في حذف حرف الجر ونصب ما بعده وتبع قول الرضي مفسرا له.
	٢١- إضمار قد في جواب القسم	اعترض البغداديّ على الرضي وابن الحاجب في اضمار قد في جواب القسم بدون رابط للضرورة وتبع الزمخشري وابن مالك في حكمهما.
	٢٢- عن اسم بمعن جانب	تبع البغداديّ ابن هشام في حكمه بالكثرة عن اسم بمعن جانب.
الشاذ	١- قطع ذو عن الاضافة وإدخال اللام عليه	وافق البغداديّ سيبويه وصحح مذهبه في جمع ذو على ذوين وحكم بالشذوذ على القطع بالذوينا وتبع أبو بكر الزبيدي.
	٢- ترك صرف ثماني تشبيها لها بما جمع على زنة مفاعل	تبع البغداديّ الرضي بحكمه بالشاذ على ترك صرف ثماني تشبيها لها بما جمع على زنة مفاعل.
	٣- جمع أسود وأحمر	تبع البغداديّ الرضي بحكمه بالشاذ على جمع أسود وأحمر.
	٤- نداء الضمير	تبع البغداديّ ابن الحاجب في حكمه بالشاذ على جواز نداء الضمير.

الحكم التقويمي	المسألة	موقف البغداديّ
	٥-تنوين العلم الموصوف بابن	تبع البغداديّ الرضي بحكمه بالشاذ على تنوين العلم الموصوف بابن
	٦-نداء ما فيه أل لازمة	تبع البغداديّ الرضي بحكمه بالشاذ على نداء ما فيه أل لازمة
	٧-نداء ما فيه أل غير لازمة	تبع البغداديّ الرضي بحكمه بالشاذ على نداء ما فيه أل غير لازمة.
	٨-اجتماع يا النداء والميم في (اللهم)	تبع البغداديّ الرضي وبن الحاجب بحكمه بالشاذ على اجتماع يا النداء والميم في (اللهم).
	٩-التحذير ب(إياك) بغير الواو أو إن أو من	تبع البغداديّ الرضي بحكمه بالشاذ على التحذير ب(إياك) بغير الواو أو إن أو من.
	١٠-تقديم المستثنى أول الكلام	تبع البغداديّ الرضي بحكمه بالشاذ على تقديم المستثنى أول الكلام.
	١١-مجيء سواء بمعنى غير	تبع البغداديّ الرضي بحكمه بالشاذ على مجيء سواء بمعنى غير.
	١٢-إعمال لا الزائدة	اعترض البغداديّ على الرضي وخالفه في جعله قليلا وحكم على زيادة لا مع نكرة مع إبقاء عملها.
	١٣-وقوع المعرفة بعد(لا) المفردة	اعترض البغداديّ على المبرد وابن الكيسان عدم جواز وقوع المعرفة بعد لا المفردة وتبع الجمهور في حكمه بالضرورة.
	١٤-دخول نون الوقاية على الاسم	تبع البغداديّ الرضي بحكمه بالشاذ على دخول نون الوقاية على الاسم.
	١٥-وقوع الضمير المتصل بعد "إلا"	تبع البغداديّ الرضي بحكمه بالشاذ على وقوع الضمير المتصل بعد "إلا".
	١٦-وقوع الضمير المنفصل مكان المتصل	تبع البغداديّ الرضي بحكمه بالشاذ على وقوع الضمير المنفصل مكان المتصل.
	١٧-إعمال أن المخففة في الضمير البارز	تبع البغداديّ الرضي وبن الحاجب بحكمه بالشاذ على إعمال أن المخففة في الضمير البارز.
	١٨-بناء أفعل التفضيل من لفظي السواد والبياض	تبع البغداديّ الرضي بحكمه بالشاذ على بناء أفعل التفضيل من لفظي السواد والبياض.
	١٩-نصب الفعل بعد اذن غير المصدرة	تبع البغداديّ السيرافي وبن يعيش بحكمه بالشاذ على نصب الفعل بعد اذن غير المصدرة.
	٢٠-مجيء الشرط المفصول باسم مضارعا	تبع البغداديّ الرضي بحكمه بالشاذ على مجيء الشرط المفصول باسم مضارعا.
	٢١-عمل حرف الجر المحذوف	تبع البغداديّ الرضي بحكمه بالشاذ على عمل حرف الجر المحذوف.
	٢٢-الفصل بين لا وزالت	تبع البغداديّ الرضي بحكمه بالشاذ على الفصل بين لا وزالت.
	٢٣-دخول رُبَّ المكفوفة على الجملة الاسمية	تبع البغداديّ الرضي بحكمه بالشاذ على دخول رُبَّ المكفوفة على الجملة الاسمية
	٢٤-الجر برُبَّ المحذوفة	تبع البغداديّ الرضي بحكمه بالشاذ على الجر برُبَّ المحذوفة
	٢٥-دخول اللام على حرف النفي في الجواب	اعترض البغداديّ على ابن مالك والدماميني في جواز دخول اللام على حرف النفي في الجواب وصحح مذهب سيبويه.

الحكم التقويمي	المسألة	موقف البغداديّ
	٢٦-دخول اللام على خبر أمسى	تبع البغداديّ الرضي بحكمه بالشاذ على دخول اللام على خبر أمسى
	٢٧-دخول اللام على حرف النفي	تبع البغداديّ الرضي بحكمه بالشاذ على دخول اللام على حرف النفي
	٢٨-دخول اللام على كأن	تبع البغداديّ الرضي بحكمه بالشاذ على دخول اللام على كأن.
	٢٩-جواز دخول إن المخففة على غير الأفعال الناسخة	تبع البغداديّ الرضي بحكمه بالشاذ على جواز دخول إن المخففة على غير الأفعال الناسخة.
	٣٠-استعمال بلى بعد الإيجاب	تبع البغداديّ الرضي بحكمه بالشاذ على استعمال بلى بعد الإيجاب.
	٣١-الاكتفاء باللام لتوكيد الفعل دون النون	اعترض البغداديّ على الرضي لوقوع بالتناقض للاستخدامه حروف القسم من أن المضارع إذا كان للحال يجب الاكتفاء باللام ولا تأتي بالنون وحكم بالشذوذ على ذلك.
القليل	١-حذف الضمير العائد على المبتدأ من جملة الخبر	حكم البغداديّ بالقلة على حذف الضمير العائد على المبتدأ من جملة الخبر واعترض على الفراء جواز الحذف في حذفه قياسا.
	٢-حذف المنادى وإقامة صفته مقامه	تبع البغداديّ ابن الأنباري في حكمه بالقلة في حذف المنادى وإقامة صفته مقامه.
	٣-وصل ما المصدرية بالمضارع المثبت	تبع البغداديّ ابن عقيل في حكم القليل في وصل ما المصدرية بالمضارع المثبت ومال الى المذهب الكوفي.
	٤-تقدم الحال على صاحبها النكرة	تبع البغداديّ ابن الحاجب في حكمه بالقلة على تقدم الحال على صاحبها النكرة.
	٥-الجر بـ ما خلا	نبه البغداديّ الى حكم الاعراب اسم بعدما خلا بأن الجر قليل.
	٦-القول في الاستثناء المنقطع	تبع البغداديّ الرضي في حكمه بالقلة على النصب في الاستثناء المنقطع واعترض البغداديّ عليه في إراده البيت.
	٧-الفصل بين الصفة والموصوف بالخبر	تبع البغداديّ ابن الحاجب في حكمه بالقلة علي الفصل بين الصفة والموصوف بالخبر.
	٨-تقديم خبر ما في لغة تميم	تبع البغداديّ سيبويه والسيرافي في حكمه بالقلة على تقديم خبر ما في لغة تميم.
	٩-تسكين هاء هي بعد الاستفهام	تبع البغداديّ الرضي في حكمه بالقلة على تقديم خبر ما في لغة تميم ونقل حكمه في شرحه في الشفية.
	١٠-الفصل بين (هـ) و(ذا) بغير الضمائر المنفصلة	تبع البغداديّ الرضي في حكمه بالقلة على الفصل بين (هـ) و(ذا) بغير أنا وأخواته
	١١-الفصل بين (هـ) و(ذا) بالواو	تبع البغداديّ الرضي في حكمه بالقلة على الفصل بين (هـ) و(ذا) بالواو.

الحكم التقويمي	المسألة	موقف البغداديّ
	١٢-حذف الموصوف وإبقاء الصفة جارا ومجرورا في موضعه	تبع البغداديّ ابن الحاجب في حكمه بالقلة على حذف الموصوف وإبقاء الصفة جارا ومجرورا في موضعه.
	١٣-الحال من المضاف إليه	اعترض البغداديّ ابن الشجري في حكمه بالقلة على الحال من المضاف إليه والحكم عنده قليل ضعيف.
	١٤-جزم بـ "إذا ما" فعلي الشرط،	تبع البغداديّ ابن يعيش في حكمه بالقلة على جزم بـ "إذا ما" فعلي الشرط.
	١٥-اسم التفضيل المقترن بأل الزائدة	تبع البغداديّ البيضاوي في حكمه بالقلة على جواز زيادة اللام تفضيلية.
	١٦-تقدم من على أفعل التفضيل	نقل البغداديّ جواز تقدم من على أفعل التفضيل في الضرورة عند الجمهور وقليل عند ابن مالك.
	١٧-تسكين ما حقه النصب	تبع البغداديّ ابن جني في حكمه بالقلة على تسكين ما حقه النصب.
	١٨-حذف أن ورفع الفعل	تبع البغداديّ الرضي في حكمه بالقلة على حذف أن ورفع الفعل بعدها.
	١٩-استعمال الفعل الماضي بعد (إن) الشرطية	تبع البغداديّ الرضي في حكمه بالقلة على استعمال الفعل الماضي بعد إن الشرطية.
	٢٠-حذف خبر عسى	تبع البغداديّ الرضي وكثير من النحاه في حكمه بالقلة على حذف خبر عسى.
	٢١-نفي الفعل الماضي ب(لا)	تبع البغداديّ ابن يعيش في حكمه بالقلة على نفي الفعل الماضي بـ(لا).
	٢٢-مجيء المضارع خبر أن الواقعة بعد لو	حكم البغداديّ الرضي في حكمه بالقلة على مجيء المضارع خبر (أن) الواقعة بعد لو وتبع الرضي في المسألة.
النادر	١-جمع فاعل المعتل اللام على فعال	تبع البغداديّ الرضي في حكمه بالنادر على جمع فاعل المعتل اللام على فعال.
	٢-الشرط بأنت في لغة العرب	اعترض البغداديّ على صاحب نفحات في شرح ابيات الحجج – كتابٌ غير منسوب – في جواز الشرط بأنت.
	٣- الفصل بين المتضايفين بغير الظرف	اعترض البغداديّ على الرضي في حكمه بالنادر على الفصل بين المتضايفين بغير الظرف وأنكر هذا الحكم النحوي.
	٤-(بجل) كان اسم فعل بمعنى الأمر	تبع البغداديّ الرضي في حكمه بالنادر على (بجل) كان اسم فعل بمعنى الأمر.
	٥-مجيء الحال معرفة	تبع البغداديّ الرضي في حكمه بالنادر على مجيء الحال معرفة.
	٦-بناء مفعال من أفعل	تبع البغداديّ الرضي في حكمه بالنادر على بناء مفعال من أفعل.

الحكم التقويمي	المسألة	موقف البغداديّ
النادر	٧-إعمال صيغ المبالغة المحولة من اسم الفاعل على وزن فعيل أو فعل	اعترض البغداديّ على الرضي في حكمه بالنادر على إعمال صيغ المبالغة المحولة من اسم الفاعل على وزن فعيل أو فعل
	٨-تقديم معمول معمول أن المصدرية عليها	تبع البغداديّ أبا علي الفارسي في جواز تقديم معمول معمول أن المصدرية عليها.
	٩-تقديم معمول أن عليها	اعترض البغداديّ على الرضي في حكمه بالنادر على تقديم معمول أن عليها وأنكر حكم الندرة وقال بالضرورة.
	١٠-إعراب الفعل بعد (كيما)	تبع البغداديّ العيني في حكمه بالنادر على إعراب الفعل بعد (كيما).
	١١-زيادة (كان) بلفظ المضارع	اعترض البغداديّ على أبي البقاء في قوله بزيادة (كان) بصيغة المضارع وتبع ابن الناظم في حكمه بالنادر في المسألة.
	١٢-دخول حرف الجر (على) على (عن)	تبع البغداديّ ابن هشام في حكمه بالنادر على دخول حرف الجر (على) على (عن).
	١٣-إبدال الميم من أما الشرطية ياء	تبع البغداديّ المبرد في حكمه بالنادر على إبدال الميم من أما الشرطية ياء.
الأحكام المقبولة		
الحسن	١-الأصل في كلمة (أشد)	تبع البغداديّ سيبويه فيما نقله عنه صاحب الصحاح في حكمه بالحسن على أنَّ الأصل في كلمة أشد جمع شدة.
	٢-حذف الياء من الضمير (هي)	تبع البغداديّ النحاس في تسكين الياء اللاحقة بالمضير المؤنث (هي) واقر توجيه واستحسنته.
	٣-اعراب الاسم الواقع بعد خير	حكم البغداديّ بالحسن على اعراب الاسم الواقع بعد خير خبر بمبتدأ محذوف تقديره نحن.
	٤-الرد إلى الأصل أولى من الضرورة	تبع البغداديّ النحاس في حكمه بالحسن على التنوين الى أصله في الضرورة.
	٥-القول في تفسير (عرضت)	تبع البغداديّ أبا عبيد البكري في تفسيره ل(عرضت)
	٦-البدل في الاستثناء التام المنفي	تبع البغداديّ سيبويه في حكمه جواز رفع الاستثناء المنقطع لجاز الحسن واعترض على الرضي.
	٧-النصب على الظرف	تبع البغداديّ سيبويه في النصب على الظرف واستحسنه عن الرفع.
	٨-القول في ويلمها	تبع البغداديّ ابن السيد في أحد توجيهاته ل (ويلمها) رواية كسر اللام وضمها والاصل (ويل لامه).
	٩-حذف الثاني اجتزاء بالأول	تبع البغداديّ أبا حسن الأخفش في توجيه البيت واستحسن تأويله لما يحمل الكلام عليه.
	١٠-إعراب الاسم المنقطع عن حكم عامله	نقل البغداديّ حكم الجائز الحسن عن الزجاج في إعراب الاسم المنقطع عن حكم عامله ونسبه لسيبويه

الحكم التقويمي	المسألة	موقف البغداديّ
الحسن	١١-فصل خبر كان وأخواتها إذا كان ضمير متكلم	اعترض البغداديّ على الأعلم وأبي القاسم الفارقي في حكمهما بالحسن في جواز نصب (شهر) في البيت.
	١٢-جواز المخالفة في الإعراب	تبع البغداديّ الفراء في جواز المخالفة في الإعراب بحكمه بالحسن على رفعه مجلف.
	١٣-تنوين الظرف للتعويض من المضاف إليه	تبع البغداديّ الفراء في جواز تنوين الظرف للتعويض من المضاف إليه واستحسن رأيه.
	١٤-مجيء الضمير المنفصل مع المصدر	تبع البغداديّ الرضي في حكمه علي مجيء الضمير المنفصل مع المصدر.
	١٥-المصدر المؤول بـ الحال	استحسن البغداديّ تأويل الرضي بداد حال مؤولة بمشتق.
	١٦-وقوع أداة الشرط بعد (لكن)	تبع البغداديّ سيبويه جواز وقوع أداة الشرط بعد (لكن) بشرط تقدير الضمير واستحسن رأيه واعترض علي الأعلم في حكمه لضرورة.
	١٧-الأصل في كلمة (علا)	تبع البغداديّ أبا علي الفارسي في الأصل في كلمة (علا) واستحسن مذهبه.
	١٨-الغاء عمل (ليت) إذا اتصل بها (ما)	اعترض البغداديّ الرضي على عدم تجوزيه في اعمال (ليتما) وتبع سيبويه في اعمالها واستحسن رأيه.
	١٩-العطف على محل اسم ان	تبع البغداديّ سيبويه في حكمه بالحسن في جواز العطف على محل اسم ان.
الجيد	١- ضمير صاحب الحال	تبع البغداديّ الرياش والمازني في حكم الجيد في حكمه نصب (النهار) على الظرفية في البيت
	٢-(وقوعًا) حال او مصدر	حكم البغداديّ على توجيه ابن المستوفي ل(وقوعًا) في البيت بالجيد.
	٣- جواز القطع إلى الرفع في خبر النواسخ	تبع البغداديّ سيبويه في حكمه بالجيد في جواز القطع إلى الرفع في خبر النواسخ.
	٤- الجر على الجوار	تبع البغداديّ أبي حيان في حكمه بالجيد في توجيه الفراء في مسألة الجر على الجوار.
	٥- بدل الفعل من الفعل	تبع البغداديّ السيرافي في حكمه بالجيد في جواز بدل الفعل من الفعل.
	٦- من نكرة موصوفة بمفرد	تبع البغداديّ ابن هشام في تخريجه لمعنى من في البيت بالنكرة الموصوفة.
	٧- جواز رفع أي على الابتداء ونصبها على الظرفية	تبع البغداديّ ابن خلف في حكمه بالجيد على جواز رفع أي على الابتداء ونصبها على الظرفية.
الجيد	٨- الاخبار عن النكرة بالنكرة	نقل البغداديّ حكم الجيد عن سيبويه في الاخبار عن النكرة بالنكرة.
	٩- النصب بفعل مقدر	نقل البغداديّ ابن المبرد في حكمه بالجيد على جواز النصب بفعل مقدر.

الحكم التقويمي	المسألة	موقف البغداديّ
	١٠- المعطوف على محل اسم ان	تبع البغداديّ الرضي في حكمه بالجيد على جواز المعطوف على محل اسم ان.
الواجب	١- وجوب حذف ألف ما الاستفهامية	تبع البغداديّ ابن هشام والبصريين في وجوب حذف ألف ما الاستفهامية.
	٢- لزوم الحاق نون الوقاية اسماء الأفعال	اعترض البغداديّ على ابن هشام في جوب لزوم الحاق نون الوقاية اسماء الأفعال.
	٣- حذف عامل المصدر	تبع البغداديّ ابن مالك في وجوب حذف عامل المصدر الواقع لتوبيخ.
	٤- فتح عين فعلة في الجمع	تبع البغداديّ المبرد في وجوب تحريك ما جاء على وزن فعلةٌ مجموعًا على فعلات.
	٥- القول في اعراب ويح	تبع البغداديّ سيبويه وابن يعيش في التوجيه الاعرابي لكلمة ويح.
	٦- تأنيث الفعل المسند للضمير	تبع البغداديّ سيبويه في تأنيث الفعل المسند للضمير.
	٧- القول في حُبَّ	تبع البغداديّ ابن الحجاب وابن يعيش في ادغام المتماثلين إذا كان الأول ساكن.
الجائز	١-جمع ذو	تبع البغداديّ سيبويه في جمع ذو على الاذواء والذوينا وهو مقطوع الإضافة.
	٢- جواز ترك الصرف للضرورة	تبع البغداديّ الكوفيين في جواز ترك الصرف لضرورة.
	٣- حذف الضمير العائد على جملة الخبر	تبع البغداديّ سيبويه والبصريين في جواز حذف الضمير العائد على جملة الخبر ونسب هذا الرأي للجمهور.
	٤- وضع الظاهر موضع الضمير	تبع البغداديّ الرضي وسيبويه في جواز مجيء اسم الظاهر على موضع الضمير.
	٥- جواز تأخير المبتدأ	تبع البغداديّ الرضي في جواز تقدم الخبر على المبتدأ وهو مذهب البصريين.
	٦- مقعد ظرف مشبه بظرف المكان.	تبع البغداديّ الرضي في جواز مجيء كلمة مقعد ظرف مشبه بظرف المكان.
	٧- جواز نداء النكرة غير المقصودة	صحح البغداديّ مذهب البصريين في جواز نداء النكرة غير المقصودة وخالف الكسائي والفراء في عدم الجواز.
	٨- تعريف العلم بأل	تبع البغداديّ ابن خالويه في اعتبار أل المقترنة (باليزيد) بأل زائدة لمجاورتها (بالوليد).
	٩- اقتران الخبر بالفاء	اعترض البغداديّ على أبي حسن الاخفش في نصب على الذم في البيت تبع سيبويه في توجيه الفاء المقترنة بالخبر.
	١٠- الترخيم في غير النداء	تبع البغداديّ سيبويه ومنع الترخيم في غير النداء وعزاه لضرورة.
	١١- إعراب الاسم المرفوع بعد (إذا) الشرطية	اعترض البغداديّ على الأخفش في توجيهيه في إعراب الاسم المرفوع بعد (إذا) الشرطية المبتدا.

الحكم التقويمي	المسألة	موقف البغداديّ
	١٢- جواز رفع الحال على الابتداء	تبع البغداديّ أبا حيان في جواز رفع الحال على الابتداء.
	١٣- النصب على الاستثناء المنقطع	تبع البغداديّ الكوفيين في المستثنى المنقطع على البدل وتبع بذلك الكوفيين.
	١٤- النصب بفعل مقدر	تبع البغداديّ الرضي في مسألة جواز النصب بفعل مقدر.
	١٥- جواز النصب في الاستثناء التام المنفي	تبع البغداديّ الرضي والبصريين في جواز النصب في الاستثناء التام المنفي.
	١٦- جواز الفصل بين الصلة والموصول	تبع البغداديّ أبا حيان في جواز الفصل بين الصلة والموصول وخالف الجمهور في المنع.
الضرورة	١-صرف الظرف عند قطعه من الإضافة لفظًا ومعنى	تبع البغداديّ الفراء في جواز صرف الظرف عند قطعه من الإضافة لفظًا ومعنى للضرورة.
	٢- حذف ألف (كلتا)	تبع البغداديّ الجمهور في جواز حذف ألف (كلتا) لضرورة.
	٣- حذف الفاء الداخلة على خبر المبتدأ الواقع بعد (أما)	تبع البغداديّ ابن اياز في جواز حذف الفاء الداخلة على خبر المبتدأ الواقع بعد (أما) للضرورة.
	٤- الفصل بالمجرور بين التمييز والمميز	تبع البغداديّ الرضي في جواز الفصل بين العدد وتمييزه للضرورة.
	٥- الجمع بين النون والضمير للضرورة	تبع البغداديّ الرضي في جواز الجمع بين النون والضمير للضرورة.
	٦- الجملة الاسمية بعد (هلا) ضرورة	تبع البغداديّ الرضي في مجيء الجملة الاسمية بعد (هلا) للضرورة.
	٧- الجزم بـ(لو)	تبع البغداديّ الرضي وابن الحاجب في جواز الجزم بـ(لو) للضرورة.
	٨- تقديم المفعول معه على مصاحبه	اعترض البغداديّ على ابن جني والكوفيين في جواز تقديم المفعول معه على صاحبه للضرورة.
	٩- حذف النون من (قدني) للضرورة	تبع البغداديّ الرضي في جواز حذف النون من (قدني) للضرورة.
	١٠- فصل ما حقه الوصل من الضمائر للضرورة	تبع البغداديّ الرضي في جواز فصل ما حقه الوصل من الضمائر للضرورة.

المبحث الثاني

موقف البغداديّ من مسائل الأحكام النَّحويَّة المردودة

اعترض البغداديّ في كثير من المسائل على النحاة وتبع بعضهم في ذلك واتخذ مذهبًا يخالف فيه المدرستين البصرية أو الكوفية إحداهما أو كلتيهما، ومن الجدير ذكره أنه قد وافق بعض النحاة في مسائل الأحكام المردودة أيضًا معتمدًا على القواعد الأصولية في ذلك، وسيستقرئ الباحث من خلال عرضه خلاصة المسائل التي اشتملت على الأحكام المردودة جملة من الحقائق المعتمدة على الإحصاءات التي ستوجهنا لنتائج مثمرة إن شاء الله.

الحكم النحوي	المسألة	موقف البغداديّ
الخطأ	١- القول في إعراب شبه الجملة (من اللؤم)	اعترض البغداديّ على العيني في اعراب شبه الجملة (من اللؤم) صفة لسرواله محالها الرفع وهي عنده متعلقة بحال محذوفة.
	٢- إثبات حرف العلة المحذوف جزما للضرورة	تبع البغداديّ الأخفش في اعتراضه على الكوفيين إثبات حرف العلة المحذوف جزمًا للضرورة.
	٣- سواء بمعنى غير (خطأ)	اعترض البغداديّ على الاخفش وملك النحاة في خروج سواء بمعنى غير.
	٤- حكم البدل في الاستثناء المنقطع	اعترض البغداديّ على توجيه الكسائي خفض (الأواري) بدل من أحد.
	٥- مجيء الضمير بعد النون او التنوين ضرورة	اعترض البغداديّ على المبرد في مجيء الضمير بعد النون او التنوين ضرورة واعتبار الهاء للسكت وتسقط في وصل واثباتها في الوقف ضرورة.
	٦- الجمع بين العوض والمعوض	اعترض البغداديّ على الأعلم في الجمع بين الواو الميم.
	٧- الجر على الجوار	تبع البغداديّ سيبويه والخليل واعترض على أبي حيان في الجر على الجوار.
	٨- الرفع على الجوار	اعترض البغداديّ على الأصمعي وابن قتيبة في مسألة الرفع على الجوار.
	٩- اتصال الضمير بـ(لولا)	تبع البغداديّ السيرافي واعترض على المبرد في منع اتصال الضمير بـ(لولا).
	١٠- القول في (ويك)	اعترض البغداديّ على الرضي في توجيه كلمة (وي) في البيت بأنها كلمة تعجب ألحق بها كاف الخطاب.
الغلط	١- الغرض من تنوين الغالي	اعترض البغداديّ على ابن يعيش في أن المراد من تنوين الغالي التطريب والتغني وتبع الرضي وابن جني في توجيههما للتنوين.

الحكم النحوي	المسألة	موقف البغداديّ
	٢- جمع (ذو) علم على (الأذواء والذوين)	اعترض البغداديّ على أبو بكر الزبيدي في جمع (ذو) علم على (الأذواء والذوين).
	٣- الحمل على المعنى	تبع البغداديّ العسكري وخالف النحويين في ذلك.
	٤- تبع المنادى المرفوع	تبع البغداديّ سيبويه وعارض النحاة القائلين بالجر الضامر في البيت.
	٥- العطف على المحل	تبع البغداديّ سيبويه واعترض على المبرد في مسألة العطف على المحل بالنصب الحديدا.
	٦- النصب على الاستثناء المنقطع	تبع البغداديّ أبو حسن الاخفش واعترض على أبي جعفر النحاس جواز الرفع عن البدل.
	٧- جر الاسم المعطوف على مجرور مضاف إلى ضميره	اعترض البغداديّ على الأعلم في حكمه بالغلط على استشهاد بالبيت في مسألة جر الاسم المعطوف على مجرور مضاف إلى ضميره.
	٨- عسى بمنزلة لعل	وقد دفع البغداديّ الغلط عن سيبويه، واعترض على المبرد والأخفش في أن (عسى) باقية على عملها ككان؛ لأنهما فعلان
	٩- زيادة (كان) في الآية: ﴿إنه كان فاحشة ومقتا﴾	تبع البغداديّ سيبويه واعترض على المبرد في زيادة كان في الآية.
	١٠- (قرقار) اسم فعل من الرباعي	دفع البغداديّ الغلط عن سيبويه، واعترض على المبرد في مسألة (قرقار) اسم فعل من الرباعي.
الضعيف	١- نصب الفعل بأن مضمرة دون عوض	تبع البغداديّ الرضي في نصب بأن مضمرة دون عوض ضعيف وتبع المذهب البصري.
	٢- حذف الضمير الرابط لجملة الخبر بالمبتدأ	اعترض البغداديّ على سيبويه في عدم جواز حذف الضمير الرابط لجملة الخبر بالمبتدأ وتبع الرضي والجرمي وابن مالك ونسبه لمذهب المجهور
	٣- الأصل في (يالا)	تبع البغداديّ ابن مالك والرضي وخالف المذهب الكوفي في مسألة الأصل في (يالا).
	٤- وجوب(قد) مع الماضي المثبت الواقع حالا	تبع الاخفش والكوفيين واعترض على سيبويه في وجوب (قد) مع الماضي المثبت الواقع حالا.
	٥- قطع سبحان عن الإضافة	اعترض البغداديّ على راغب الاصفهاني في قطع سبحان عن الإضافة وتبع سيبويه في المسألة.
	٦- أن كسر ياء المتكلم لغة	تبع البغداديّ ابن خلويه وابن مالك في جواز أن كسر ياء المتكلم واعترض على الرضي.
	٧- جر الاسم المعطوف على مجرور مضاف إلى ضميره	تبع البغداديّ الرضي وابن مالك في جواز جر الاسم المعطوف على مجرور مضاف إلى ضميره.

الحكم النحوي	المسألة	موقف البغداديّ
	٨- وصل ثاني ضميرين عاملهما اسم واحد	تبع البغداديّ سيبويه والقائلين بوجوب الانفصال منهم ابن الناظم والمرادي وابن هشام في المسالة وصل ثاني ضميرين عاملهما اسم واحد واعترض على ابن مالك وضعف رأيه.
	٩- إلغاء الفعل عن العمل	تبع البغداديّ الرضي والمذهب البصري في إلغاء الفعل عن العمل واعترض على الاخفش وابن مالك والكوفيين.
	١٠- زيادة "(كان) بين الصفة والموصوف	اعترض البغداديّ على توجيه ابن السيد في إعراب كانوا في زيادة "(كان) بين الصفة والموصوف.
الفساد	١- (معنى الضرورة)	اعترض البغداديّ على ابن مالك في حكم الضرورة وتم سيبويه.
	٢- القول في (لبيك)	تبع البغداديّ أبا حيان في في القول في (لبيك) واعترض على ابن مالك.
	٣- السبب في منع صرف (جلا)	اعترض البغداديّ على ابن الأثير في منعه صرف (ابن جلا).
	٤- (لات) العاملة عمل (ليس)	اعترض البغداديّ على ابن هشام في توجيه ل(لات) العاملة عمل (ليس) في قوله تعالى: ﴿**ولات حين مناص**﴾.
	٥- عطف الفعل على الاسم العامل عمل فعله	اعترض البغداديّ على العيني في توجيه الضمير في مسألة عطف الفعل على الاسم العامل عمل فعله.
	٦- وضع الضمير المتصل موضع الضمير المنفصل	اعترض البغداديّ على العيني في وضع الضمير المتصل موضع الضمير.
	٧- الفصل بين "كَمْ" الخبرية وتمييزها	اعترض البغداديّ على العيني في توجيه في اعراب "كم" في البيت.
	٨- حذف جواب (إذا)	اعترض البغداديّ على ابن السيد البطليوسي وأبي علي الفارسي وابن الشجري وابن الأنباري عند توجيه جواب الشرط (إذا).
	٩- (عوض) ظرف مقطوع عن الإضافة وقد يجري كالقسم	اعترض البغداديّ على ابن السيد البطليوسي في اعتبار (عوض) ظرف مقطوع عن الإضافة وقد يجري كالقسم.
	١٠- دخول "رُبَّما" المكفوفة على الجملة الاسمية	اعترض البغداديّ على أبي حيان في تصحيحه مذهب أبي علي الفارسي.
	١١- اتصال ما الكافة بمن تبطل عمل الجر	اعترض البغداديّ على ابن هشام في اتصال ما الكافة بمن تبطل عمل الجر.
	١٢- اجتماع أسلوب القسم والشرط	وافق البغداديّ أبى علي الفارسي في اعتراضه على سيبويه وأبي إسحاق الزجاج في توجيه اللام الثانية عند اجتماع القسم والشرط.
	١٣- دخول لام الابتداء على خبر لكن عند الكوفيين	اعترض البغداديّ على العيني في توجيه دخول لام الابتداء على خبر لكن عند الكوفيين وتبع المذهب البصري في المسألة.

الحكم النحوي	المسألة	موقف البغداديّ
	١٤- جواز رفع (إبقالها) أو النصب على نية عود الضمير على مذكر محذوف	اعترض البغداديّ على ابن السراج وابن جني والزمخشري والعكبري في جواز رفع (إبقالها) أو النصب على نية عود الضمير على مذكر محذوف.
	١٥- ماذا بمعنى الذي فاسد من حيث المعنى	تبع البغداديّ النحاة في اعتراضهم علي سيبويه في توجيه (ماذا بمعني الذي) ووافق السيرافي في ذلك.
	١٦- تثنية اسم الجمع: قومان	اعترض البغداديّ على ابن هشام في – تثنية اسم الجمع: قومان.
	١٧- عدم جواز دخول "إلا" على خبر "ما انفك"	وافق البغداديّ ابن هشام والرضي في عدم جواز دخول "إلا" على خبر "ما انفك"
	١٨- حذف (ما) من (إما)	اعترض البغداديّ على توجيه أبي علي الفارسي في حذف (ما) من (إما).
	١٩- جواز استعمال (أو) بعد (سواء) أو (أبالي)	تبع البغداديّ ابن الحاجب في توجيه في جواز استعمال (أو) بعد (سواء) أو (أبالي).
	٢٠- الكأس من أسماء الخمر	اعترض البغداديّ على أبي حنيفة الدينوري في توجيه معني الكأس من أسماء الخمر.
	٢١- المعنى في قول الشاعر (حبك النطاق)	اعترض البغداديّ على العيني في المعنى في قول الشاعر (حبك النطاق).

المبحث الثالث

أولا: إحصاءات موافقات البغداديّ للنحاة واعتراضاته عليهم في مسائل الأحكام النَّحويَّة

م	النحويون	موافقات البغداديّ	اعتراضات البغداديّ
1	سيبويه(١٨٠هـ)	٣٠	٤
2	الكسائي(١٨٩هـ)	١	٢
3	الفراء(٢٠٧هـ)	٤	١
4	الاخفش(٢١٥هـ)	٥	٤
5	الاصمعي(٢١٦هـ)	٠	١
6	الجرمي(٢٥٥هـ)	١	٠
7	المازني(٢٤٧هـ)	١	٠
8	الرياشي(٢٦٠هـ)	١	٠
9	ابن قتيبة(٢٧٦هـ)		١
10	أبو حنيفة الدينوري(٢٨٢هـ)	٠	١
11	المبرد(٢٨٦هـ)	٤	١١
12	ابن كيسان(٢٩٩هـ)	٠	١
13	ابن السراج(٣١٦هـ)	٠	١
14	الانباري(٣٢٨هـ)	١	١
15	النحاس(٣٣٨هـ)	٢	١
16	الزجاج(٣٤٠هـ)	٠	١
17	السيرافي(٣٦٨هـ)	٦	٠
18	ابن خالويه(٣٧٠هـ)	٢	٠
19	أبو علي الفارسي(٣٧٧هـ)	٥	٢
20	أبو بكر الزبيدي(٣٧٩هـ)	١	١
21	ابن جني(٣٩٢هـ)	٣	١
22	العسكري(٣٩٥هـ)	١	٠
23	أبو القاسم الفارقي(٤٢٨هـ)	١	٠
24	الأعلم(٤٧٦هـ)	٢	٢
25	البكري(٤٨٧هـ)	١	٠
26	الراغب الاصفهاني(٥٠٢هـ)	١	٠
27	ابن السيد(٥٢١هـ)	١	٣
28	الزمخشري(٥٣٨هـ)	١	١
29	ابن الشجري(٥٤٢هـ)	١	١

م	النحويون	موافقات البغداديّ	اعتراضات البغداديّ
30	العكبري(٦١٦هـ)	١	١
31	ابن أثير(٦٣٧هـ)	٠	١
32	ابن يعيش(٦٤٣هـ)	٥	١
33	ابن الحاجب(٦٤٦هـ)	٦	٢
34	رضي الدين(٦٦٨هـ)	٦٧	١٣
35	ابن مالك(٦٧٢هـ)	٨	٦
36	البيضاوي(٦٨٥هـ)	١	٠
37	ابن الناظم(٦٨٦هـ)	١	٠
38	أبو حيان(٧٤٥هـ)	٤	٣
39	المرادي(٧٤٩هـ)	١	٠
40	ابن هشام(٧٦١هـ)	٧	٦
41	الدماميني(٨٢٧هـ)	١	٠
42	العيني(٨٥٥هـ)	١	٦
43	ملك النحاة	.	١
44	الكوفيون	٦	١
45	البصريون	٨	١
46	الجمهور	٤	٣
المجموع		**١٩٧**	**٨٦**

ثانيا: تصنيف الأحكام النَّحويَّة وفق المدارس النَّحويَّة

م	المدرسة النَّحويَّة	الموافقات	الاعتراضات
١	المدرسة البصرية	٦٠	٢٤
٢	المدرسة الكوفية	١٥	٨
٣	المدرسة البغداديّة	٨٧	٢٥
٤	المدرسة المصرية	٢٦	٢٠
٥	المدرسة الأندلسية	٩	٩
	المجموع	**١٩٧**	**٨٦**

وفيما يلي تمثيل بياني لموقف البغدادي من مسائل الأحكام النحوية:

موافقات البغدادي للأحكام وفقًا للمدارس النحوية

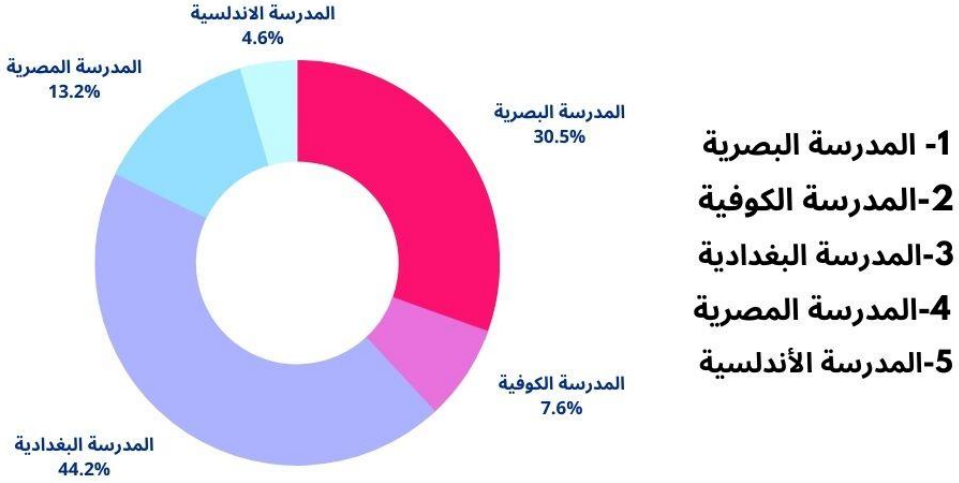

اعتراضات البغدادي في مسائل الأحكام وفقًا للمدارس النحوية

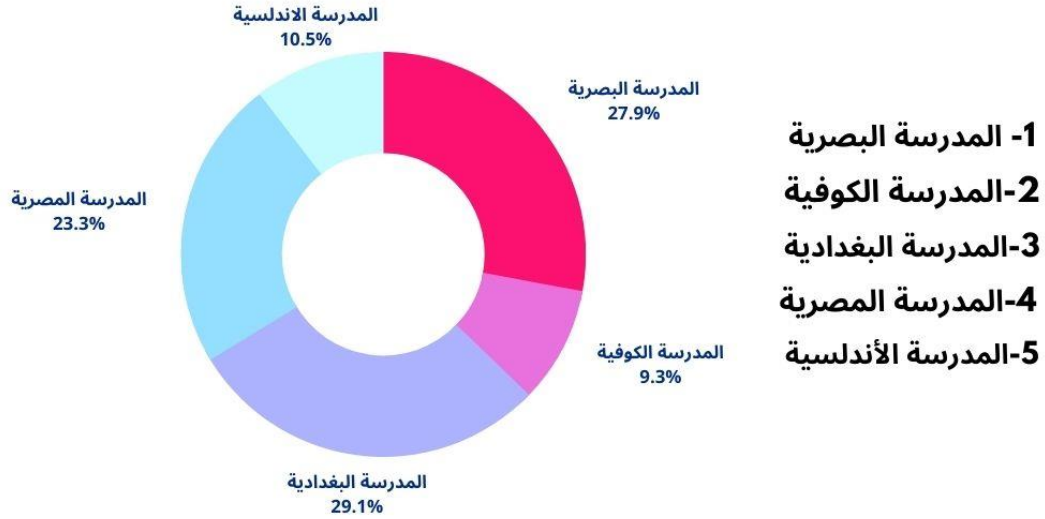

ثالثًا: الآراء النَّحويَّة التي تفرد بها

انفرد البغداديّ بالحكم في اثنتي عشرة مسألة؛ حكمًا نحويًا مستقلًا، لم يتبع فيه المدارس النَّحويَّة، أو العلماء كأفراد؛ وإن وافقهم في جوانب من التوجيه معتمدًا به على الأصول النَّحويَّة؛ بالإضافة إلى ما أسعفته به ذائقته اللغوية، وفراسته النَّحويَّة، وحفظه للأشعار والشواهد، ومن أمثلة ذلك حكمه بالقلة على حذف الضمير العائد على المبتدأ من جملة الخبر؛ فاعترض في هذه المسألة على الفراء لإجازته الحذف قياسًا، وفي البحث ما يغني عن نقله هنا، وإن كان المغزى هنا إثبات قدرته على إصدار الأحكام النَّحويَّة التقويمية بما يتناسب مع صحة القاعدة، وفيما يلي عرض لملخص أحكامه:

الشاذ	قليل	نادر	قليل نادر	الجيد	الضعيف	الحسن
٢	٢	٢	٢	٢	١	١

رابعا: مقاربات نقدية

باستقراء تصنيفات مسائل الأحكام النَّحويَّة في الجداول أعلاه ومخرجات الإحصاءات وفق المدارس النَّحويَّة، فيرجح الباحث اتباع البغداديّ للمنهج البصري على الرغم من انتمائه للمدرسة البغداديّة كما دلت على ذلك موافقاته لهم. وكما هو معروف في هذه المدرسة تعصب فريق من علمائها للمذهب البصري، وفريق آخر للمذهب الكوفي، فلا يستبعد الباحث انتماءه للفريق الأول؛ وبالنظر لاعتراضاته فإنا نجده قد عارض المدرسة البغداديّة بقدر يزيد عن مخالفته للمدرسة البصرية بمسألة واحدة بما يقوي ما ذهب إليه الباحث.

وبالنظر لموافقاته للمدرستين المصرية والأندلسية نلحظ تقارب موافقاته واعتراضاته تقاربًا لافتًا مع المدرسة المصرية، وتساوت في المدرسة الأندلسية مما يؤكد عدم انقياده المطلق لمدرسة واحدة، فنراه وافق ابن مالك وأبا حيان وابن هشام وغيرهم من كبار نحاة المدرستين وخالفهم وناقشهم بالحجة والدليل، أما بالنسبة للمدرسة الكوفية نجده قد وافقهم في خمس عشرة مسألة وعارضهم في ثماني مسائل مما يؤكد بعده عن مذهبهم ويبين موقفه المتفرد ونظرته نظرة النحوي المتأمل الذي لا يسلم بأقوال السابقين إلا بالحجة والدليل.

الخاتمة

الخاتمة

النتائج

١. يعد البغداديّ صاحب شخصية نحوية مستقلة، فهو في شرحه لم يكن ناقلًا عن الرضي في كل ما يقوله في الحكم النحوي بل يخالف الجمهور والأفراد.
٢. يعد عبد القادر البغداديّ من علماء المدرسة البغداديّة بصوي التوجه.
٣. تعد المدرستان البغداديّة والبصرية أكثر مدرستين تقعيدًا للأحكام النَّحويَّة التقويمية.
٤. تفرد البغداديّ باثني عشر حكما في مسائل الأحكام النَّحويَّة التقويمية.
٥. أكثر البغداديّ من اعتراضه على المبرد بما يستدعي التأمل والنظر.
٦. يعد سيبويه أول من أطلق الأحكام النَّحويَّة: المطرد والكثير في كتابه.
٧. سيبويه من أوائل النحاة الذين ناقشوا حكم الشاذ وأثره في تأصيل القواعد النَّحويَّة.
٨. هناك خلاف بين النحاة في تقعيد الحكم النحوي بين حكمي القليل والنادر.
٩. لا يمكن تحديد حكم الحسن بوصفه حكمًا نحويًا خالصًا لذلك اختلط على بعضهم مرتبته من حكم الجيد.
١٠. سوى البغداديّ بين الجيد والحسن في بعض المسائل وجعلهما بمرتبة واحد.
١١. أول من ناقش حكم الخطأ سيبويه وتبعه ابن السراج.
١٢. ورد حكم الغلط بمعنى التوهم في كتاب الخزانة وقد ذكره سيبويه في كتابه.
١٣. يعد سيبويه (١٨٠هـ) أول من نبه لاستعمال حكم الفاسد، وربطه بفساد المعنى.
١٤. تبع البغداديّ سيبويه في جميع الأحكام النَّحويَّة وكثيرًا ما كان يدفع الاعتراض عنه.
١٥. الأحكام التي ردَّها عبد القادر البغداديّ تنوعت بين فساد المعنى لاستحالته عقلًا، أو فساد القاعدة لاضطراب القياس والتوجيه النحوي.
١٦. لم يلتفت البغداديّ لمذهب دون آخر، فوجده الباحث يرد مسائل وآراء لكبار النحاة.
١٧. يتقصى البغداديّ الآراء التي يخالفها تقصيًا دقيقًا، وأحيانًا يأخذ بظاهر النص فيعارضه، ويكون في الأصل لا تعارض بين رأييهما.
١٨. استدل البغداديّ بالأصول النَّحويَّة المعتبرة؛ كالسماع والقياس والإجماع؛ لإثبات الحكم النحوي أو نفيه.
١٩. استخدم البغداديّ مصطلح (الخطأ والغلط والضعيف والفاسد) للإشارة إلى الحكم المردود، وأحيانا استخدم هذه الألفاظ للدلالة على الاعتراض.

٢٠. هدف البغداديّ من رد المسائل النَّحويَّة تقصي الآراء النَّحويَّة الضعيفة، ومناقشة أصحابها بالحجة والدليل.

٢١. للبغدادي شخصية لغوية مستقلة ظهرت خلال شرحه للأبيات ناقش فيها كبار اللغويين.

التوصيات

يوصي الباحث بتعهد كتاب خزانة الأدب بمزيد من الأبحاث والدراسات التي من شأنها الارتقاء بالدرس النحوي تأثيرا وتوجيها، لذا يضع الباحث بعضا من العناوين البحثية التي بدت له أثناء االدراسة والتنقيب في كتاب خزانة الأدب والمتصلة بمتن دراسته وهي على النحو الآتي:

١. اعتراضات البغداديّ النَّحويَّة على المبرد.
٢. موقف البغداديّ من المدرسة البغداديّة.
٣. الاستدراك على البغداديّ لما وقع فيه من سهو في النقل.
٤. جهود الشيخ عبد السلام هارون في كتاب الخزانة.
٥. الأحكام اللغوية المردودة في خزانة الأدب.
٦. الجهود التفسيرية للبغدادي في خزانة الأدب.
٧. البغداديّ أديبا وناقدا.
٨. تعدد الوجوه الإعرابية وتقعيدها في خزانة الأدب.
٩. ما أعرب بوجهين وأثره على المعنى النحوي والدلالي في كتاب الخزانة.
١٠. ما استشكل إعرابه في خزانة الأدب.

وفي هذا كفاية لمن أدركته عموم العناية

والحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

١. *القرآن الكريم*

٢. *الأحكام التقويمية في النّحو العربي*، نزّار بنيان شمكلي ضمد الحميداوي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١ ٢٠١١م.

٣. *أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض*، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (٣٦٨هـ) تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٤. *ارتشاف الضرب من لسان العرب*، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبه الخانجي، القاهره، ط١، ١٩٩٨.

٥. *أسرار العربية*، الإمام أبو البركات الأنباري، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، بيروت: دار الجيل، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٦. *الأشباه والنظائر*، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩١م.

٧. *إصلاح المنطق*، ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، تحقيق: محمد مرعي، دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠٢ م

٨. *الأصمعيات*، الأصمعي أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، مصر: دار المعارف، ط٧، ١٩٩٣م.

٩. *الأصول في النحو*، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٩٧م.

١٠. *إعراب القراءات السبع وعللها*، لحسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٩٢م.

١١. *إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي*، أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، القاهرة: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٩م.

١٢. *إعراب لامية الشنفرى*، لأبي البقاء العكبري، تحقيق محمد أديب جمران، بيروت: المكتب الاسلامي، ط١، ١٩٨٤م.

١٣. *الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)*، خير الدين الزركلي، بيروت: دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م.

١٤. *أعيان العصر وأعوان النصر*، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: علي أبو زيد، نبيل أبو عشمة، محمد موعد، محمود سالم محمد، بيروت: دار الفكر المعاصر، ط١، ١٩٩٨م.
١٥. *الاقتراح في علم أصول النحو*، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمود سليمان ياقوت، طنطا: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٦م.
١٦. *ألفية ابن مالك*، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، دار التعاون.
١٧. *أمالي ابن الشجري*، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري، تحقيق الدكتور. محمود الطناحي، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٩١م.
١٨. *أمالي القالي*، لأبي علي القالي، القاهرة: دار الكتب المصرية، ط١، ١٩٢٦م.
١٩. *أمالي المرتضى* (غرر الفوائد ودرر القلائد)، الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٩٥٤م.
٢٠. *الأمالي النحوية*، لأبي عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي، تحقيق فخر صالح قدارة، بيروت: دار الجيل، ط١، ١٩٨٩م.
٢١. *إنباه الرواة على أنباه النحاة*، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار الفكر العربي، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٩٨٢م.
٢٢. *الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب*، لعلي بن عَدْلان بن حماد بن علي الربعي الموصلي، تحقيق حاتم صالح الضامن، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٨٥م.
٢٣. *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين*، أبو البركات ابن الأنباري، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، المكتبة العصرية، ط١، ٢٠٠٢م.
٢٤. *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: إميل يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٠٠م.
٢٥. *الإيضاح في شرح المفصل*، ابن الحاجب، تحقيق: موسى بناي العليلي، العراق: وزارة المعارف وإحياء التراث، ط١، ١٩٨٢م.
٢٦. *ايضاح الشعر*، لحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي أبو علي، تحقيق حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، ط١، ١٩٨٧م.

٢٧.*بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: المكتبة العصرية، (د.ت).
٢٨.*البيان في روائع القرآن*، لتمام حسان، مصر: عالم الكتب، ط١، ١٩٩٣م.
٢٩.*البيان في غريب إعراب القرآن*، لأبو البركات ابن الأنباري، تحقيق طه عبد الحميد طه، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، ١٩٨٠م.
٣٠.*تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد*، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتب العربي، ط١، ١٩٨٦م.
٣١.*تذكرة النحاة*، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق عفيف عبد الرحمن، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٦م.
٣٢.*التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل*، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، ١٤١٨هـ.
٣٣.*التراكيب غير الصحيحة نحويا في الكتاب لسيبويه دراسة لغوية*، ياقوت، (د.ط)، (د.ت).
٣٤.*التصريح*، لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٠م.
٣٥.*التعريفات*، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٣م.
٣٦.*تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد*، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش، تحقيق علي محمد فاخر وآخرون، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط١، ١٤٢٨هـ.
٣٧.*توجيه اللمع*، لأحمد بن الحسين بن الخباز، تحقيق فايز دياب، القاهرة: دار السلام، ط٢، ٢٠٠٧م.
٣٨.*توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك*، ابن أم قاسم المرادي، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ٢٠٠٨م.
٣٩. *جامع البيان في تأويل القرآن*، الطبري تحقيق: أحمد محمد شاكر، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠٠م.
٤٠.*جامع الدروس العربية*، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني، بيروت: المكتبة العصرية، ط٢٨، ١٩٩٣م.

٤١. *جامع العلوم في اصطلاحات الفنون*، عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٠م.
٤٢. *الجمل في النحو*، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط٥، ١٩٩٥م.
٤٣. *الجملة العربية تأليفها وأقسامها*، فاضل السامرائي، عمان: دار الفكر ناشرون، ط٢، ٢٠٠٧م.
٤٤. *جمهرة اللغة*، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، بيروت: دار العلم للملايين ط١، ١٩٨٧م.
٤٥. *الجنى الداني في حروف المعاني*، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٢م.
٤٦. *الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى*، مراجع عبد القادر الطليحي، ط١، ليبيا: جامعة قار يونس، ١٩٩٥م.
٤٧. *حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك*، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٧م.
٤٨. *الحجة في القراءات السبع*، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، ط١، ١٤٠١هـ.
٤٩. *الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به*، لعبد الكريم بن عبد الله الخضير، الرياض: دار المسلم للنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٩٥م.
٥٠. *حروف المعاني والصفات*، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق علي توفيق الحمد، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٨٦م.
٥١. *الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي*، عبد العال مكرم، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٩٣م.
٥٢. *الحلل في شرح أبيات الجمل*، ابن السيد البطليوسي، تحقيق يحي مراد، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٣م.
٥٣. *حياة الحيوان الكبرى*، محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدميري، أبو البقاء، كمال الدين الشافعي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٢٤هـ.

٥٤.*الحيوان*، لأبي عثمان بن بحر الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط٢، ١٩٦٥م.
٥٥.*خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب*، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٤، ١٩٩٧م.
٥٦.*الخصائص*، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، (د.ت).
٥٧. *خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر*، محمد أمين المحبي، تحقيق: محمد فارس، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٩م.
٥٨.*الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*، السمين الحلبي، تحقيق أحمد محمد الخراط، دمشق: دار القلم، ط١، ٢٠١١م.
٥٩.*درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها*، قاسم بن علي بن محمد بن عثمان أبو محمد الحريري، تحقيق وتعليق عبد الحفيظ القرني، بيروت: دار الجيل، ط١، ١٩٩٦م.
٦٠.*الدرر الكامنة في أعيان المائة الثمانية*، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، الهند: دائرة المعارف العثمانية، ١٩٧٢م.
٦١.*دلائل الإعجاز*، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمود محمد أبو فهر، القاهرة: مطبعة المدني، ط١، (د.ت).
٦٢.*ديوان الأحوص الأنصاري*، جمع وتحقيق ابراهيم السامرائي، بغداد: مكتبة الاندلس، ط١، ١٩٦٩م.
٦٣.*ديوان الأخطل*، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ١٩٩٤م.
٦٤.*ديوان أبي الأسود الدؤلي*، تحقيق محمد حسن آل ياسين، بغداد: مكتبة النهضة، ط٢، ١٩٦٤م.
٦٥.*ديوان الأعشى الكبير*، شرح وتعليق: محمد محمد حسين، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٢م.
٦٦.*ديوان أمية بن أبي الصلت*، تحقيق سجيع الجبيلي، بيروت: دار صادر، ط١، ١٩٩٨م.
٦٧. *ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي*، تحقيق مجيد طراد، بيروت: دار الكتاب العربي، ط١، ١٩٩٤م.

٦٨.*ديوان تأبط شراً*، جمع وشرح وتحقيق ذو الفقار شاكر، بيروت: دار الغرب الاسلامي، ط١، ١٩٨٤م.
٦٩.*ديوان تميم بن مقبل*، عزة حسن، دار الشرق العربي، ط١، ١٩٩٥م.
٧٠. *ديوان جرير*، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، القاهرة: دار المعارف، ط٣، (د.ت).
٧١. *ديوان جميل بثينة*، جميل بن معمر، بيروت: دار بيروت، ط١، ١٩٨٢م.
٧٢. *ديوان الحارث بن خالد المخزومي*، تحقيق: يحيى الجبوري، النجف: مطبعة النعمان، ١٩٧٢م.
٧٣. *ديوان حسان بن ثابت*، تحقيق: عبد مهنا، بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ١٩٩٤م.
٧٤. *ديوان الحطيئة*، رواية ابن السكيت وشرحه، تحقيق: مفيد محمد قميحة، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٣م.
٧٥. *ديوان الحماسة*، أبي تمام الطائي، تحقيق: عبد المنعم أحمد صالح، بيروت: دار صادر، ١٩٨٤م.
٧٦. *ديوان الخرنق بنت بدر*، تحقيق يسري عبد الغني عبد الله، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٠م.
٧٧.*ديوان أبي دؤاد الإيادي*، تحقيق أنوار الصالحي وأحمد السامرائي، بغداد: دار العصماء، ط١، ٢٠١٠م.
٧٨. *ديوان ابن دريد*، دراسة وتحقيق عمر بن سالم، دبي: مؤسسة سلطان، ط١، ٢٠١٢م.
٧٩. *ديوان ذي الأصبع العدواني*، تحقيق: عبد الوهاب العدواني ومحمد الديلمي، الموصل: الجمهور، ط١، ١٩٧٣م.
٨٠. *ديوان ذي الرمة*، تحقيق أحمد حسن بسج، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٥م.
٨١. *ديوان الراعي النميري*، واضح الصمد، بيروت: دار الجيل، ط١، ١٩٩٥م.
٨٢. *ديوان ربيعة بن مقروم*، جمع وتحقيق تماضر عبد القادر فياض حرفوش، بيروت: دار صادر، ط١، ١٩٩٩م.
٨٣. *ديوان رؤبة بن العجاج*، تحقيق: وليم بن الورد البروسي، الكويت: دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ت).

٨٤. *ديوان أبي زبيد الطائي*، تحقيق: نوري حمودي القيسي، بغداد: مطبعة المعارف، ط١، ١٩٦٧م.

٨٥. *ديوان زهير بن أبي سلمى*، تحقيق: علي حسن فاعور، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٨م.

٨٦. *ديوان زيد بن مفرغ*، تحقيق عبد القدوس أبو صالح، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٢م.

٨٧. *ديوان ساعدة بن جؤية الهذلي* (رسالة ماجستير غير منشورة)، تحقيق: ميساء قتلان، جامعة دمشق، سوريا، ٢٠٠٣م.

٨٨. *ديوان طرفة بن العبد*، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، ط٣، ٢٠٠٢م.

٨٩. *ديوان عامر بن الطفيل*، رواية أبي بكر الأنباري وأبي العباس بن يحيي، بيروت: ثعلب دار صادر، ط١، ١٩٧٩م.

٩٠. *ديوان العباس بن مرداس السلمي*، تحقيق: يحيى الجبوري، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٩١م.

٩١. *ديوان عبيد الله بن قيس*، تحقيق وشرح محمد يوسف نجم، بيروت: دار صادر، ط١، ٢٠٠٩م.

٩٢. *ديوان عدي بن زيد*، تحقيق محمد جبار المعيبد، بغداد: دار الجمهورية، ط١، ١٩٦٥م.

٩٣. ديوان عمرو بن أحمر، تحقيق: محمد محيي الدين مينو، دبي: قنديل للطباعة والنشر، ٢٠١٧م.

٩٤. *ديوان عمر بن أبي ربيعة*، تحقيق: فايز محمد، بيروت: دار الكتاب العربي، ط١، ١٩٩٢م.

٩٥. *ديوان عمرو بن كلثوم*، تحقيق: إميل بديع يعقوب، بيروت: دار الكتاب العربي، ط٢، ١٩٩٦م.

٩٦. *ديوان عمر بن معدي كرب*، تحقيق مطاع الطرابيشي، دمشق: مجمع اللغة العربية، ط١، ١٩٨٥م.

٩٧. *ديوان عنترة بن شداد*، تحقيق محمد سعيد مولوي، سوريا: المكتب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٩م.
٩٨. *ديوان العود النميري*، جران العود النميري، القاهرة: دار الكتب المصرية، ط٣، ٢٠٠٠م.
٩٩. *ديوان الفرزدق*، تحقيق: علي فاعور، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٧م.
١٠٠. *ديوان القطامي*، تحقيق وسرح إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، بيروت: دار الثقافة، ط١، ١٩٦٠م.
١٠١. *ديوان امرئِ القيس*، تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي، بيروت: دار المعرفة، ط٣، ٢٠٠٤م.
١٠٢. *ديوان قيس بن الخطيم*، ابراهيم السامري وأحمد مطلوب، بغداد: مطبعة العاني، ط١، ١٩٦٢م.
١٠٣. *ديوان ابن قيس الرقيات*، تحقيق وشرح: محمد يوسف نجم، بيروت: دار صادر، (د.ت).
١٠٤. *ديوان قيس بن الملوح*، تحقيق: يسري عبد الغني، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٩م.
١٠٥. *ديوان كثير عزة*، تحقيق، إحسان عباس، لبنان: دار الثقافة، ط١، ١٩٧١م.
١٠٦. *ديوان الكميت بن زيد الأسدي*، شرح وتعليق: محمد نبيل طريفي، بيروت: دار صادر، ١٩٨٥م.
١٠٧. *ديوان لبيد بن ربيعة العامري*، تحقيق: حمدو طمّاس، دار المعرفة، ط١، ٢٠٠٤م.
١٠٨. *ديوان المتنبي*، بيروت: دار بيروت، ط١، ١٩٨٣م.
١٠٩. *ديوان المسيب بن علس*، تحقيق عبد الرحمن محمد الوصفي، القاهرة: مكتبة الآداب، ط١، ٢٠٠٣م.
١١٠. *ديوان ابن ميادة الرماح بن أبرد المري*، تحقيق محمد نايف، الموصل: مطبعة الجمهورية، ط١، ١٩٧٠م.
١١١. *ديوان النابغة الجعدي*، تحيق وشرح واضح الصمد، بيروت: دار صادر، ط١، ١٩٩٨م.
١١٢. *ديوان النابغة الذبياني*، تحقيق: علي الهروط، جامعة مؤتة، ١٩٩٢م.

١١٣. *ديوان نجاشي الحارثي*، صياغة وتحقيق صالح الباكري والطيب العشاش، بيروت: مؤسسة المواهب، ط١، ١٩٩٩م.
١١٤. *ديوان أبي النجم العجلي*، جمع وتحقيق محمد أديب جمران، دمشق: مطبعة مجمع اللغة العربية، ط١، ٢٠٠٦م.
١١٥. *ديوان هدبة بن الخشرم العذري*، تحقيق: يحيى الجبوري، الكويت: دار القلم، ط٢، ١٩٨٦م.
١١٦. *ديوان ابن هرمة*، تحقيق محمد جبار المعيبد، بغداد: مكتبة الأندلس، ط١، ١٩٦٩م.
١١٧. *رسالة الملائكة*، أبو العلاء المعري، تحقيق: محمد سليم الجندي، بيروت: دار صادر، ١٩٩٢م.
١١٨. *رصف المباني في شرح حروف المعاني*، المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، (د.ت).
١١٩. *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني*، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، ضبطه وصححه علي عبد الباري عطية، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٤م.
١٢٠. *سر صناعة الإعراب*، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، بيروت: دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
١٢١. *الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه*، خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٤م.
١٢٢. *شرح أبيات سيبويه*، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي، تحقيق: محمد علي الريح هاشم، القاهرة: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٤م.
١٢٣. شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي، عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق، بيروت: دار المأمون للتراث، ط٢، ١٩٩٣م.
١٢٤. *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*، أبو الحسن الأشموني، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.
١٢٥. *شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك*، شمس الدين محمد الفارضي الحنبلي، تحقيق أبو الكميت، محمد الخطيب، بيروت: دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ٢٠١٨م.

١٢٦.*شرح التسهيل*، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون.
١٢٧.*شرح التسهيل*، ابن أم قاسم المرادي، تحقيق: محمد عبد النبي عبيد، المنصورة: مكتبة الإيمان، ط١، ٢٠٠٦م.
١٢٨.*شرح التصريح علي التوضيح*، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٠م.
١٢٩.*شرح جمل الزجاجي*، لأبي الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي، تحقيق فواز الشعار، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.
١٣٠.*شرح ديوان الحماسة*، أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني، تحقيق: غريد الشيخ، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٣م.
١٣١.شرح ديوان المتنبي، أبو البقاء العكبري، تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، بيروت: دار المعرفة، (د.ت).
١٣٢.*شرح الرضي على كافية ابن الحاجب*، لرضي الدين الإستراباذي، شرح وتحقيق عبدالعال سالم مكرم، القاهرة: عالم الكتب، ط١، ٢٠٠٠م.
١٣٣.*شرح شافية ابن الحاجب* للرضي مع شرح شواهده، لرضا الدين بن محمد الحسن الأستراباذي، تحقيق محمد الحسن، محمد الزفزاف، محمد عبد الحميد، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٢م.
١٣٤.*شرح الشافية الكافية*، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني المعروف بابن مالك، تحقيق عبد المنعم هريري، المدينة المنورة: دار المأمون للتراث، ط١، ١٩٨٢م.
١٣٥.*شرح شذور الذهب*، عبد الله بن يوسف أبو محمد، تحقيق محمد أبو الفضل عاشور، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠١م.
١٣٦.شرح شواهد الإيضاح، ابن بري، تحقيق: مصطفى درويش، القاهرة، ١٩٨٥م.
١٣٧.شرح شواهد المغني، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: أحمد ظافر كوجان، بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، (د.ت).
١٣٨.*شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*، ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: دار التراث، ودار مصر للطباعة، وسعيد جودة السحار وشركاه، ط١٤، ١٩٨٠م.
١٣٩.*شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات*، أبو بكر الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، ط٥، ١٩٦٣م.

١٤٠.*شرح قطر الندي*، ابن هشام الانصاري، محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الكتب العلمية، ط٤، ٢٠٠٤م.
١٤١.*شرح كتاب الحماسة للفارسي*، أبو القاسم زيد بن علي الفارسيّ، تحقيق محمد عثمان علي، بيروت: دار الأوزاعي، ط١، (د.ت).
١٤٢.*شرح كتاب سيبويه*، أبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٨م.
١٤٣.*شرح اللباب*، عبد الغني الغنيمي الدمشقي الميداني الحنفي، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العلمية، ط١، (د.ت).
١٤٤.*شرح المفصل* ، ابن يعيش، تحقيق: إيميل بديع يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م.
١٤٥.*شرح المقدمة الجزولية*، عيسى بن عبد العزيز الجزولي، تحقيق شعبان عبد الوهاب محمد، القاهرة: مطبعة أم القرى.
١٤٦.*شرح ابن الناظم*، ابن الناظم أبو عبد الله بدر الدين، تحقيق محمد باسل السود، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٠م.
١٤٧.*شرح نهج البلاغة* ، ابن أبي الحديد، تحقيق: محمد عبد الكريم النمري، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.
١٤٨.*الشواهد والاستشهاد في النحو*، عبد الجبار علوان النايلة، بغداد: مطبعة الزهراء، ط١، ١٩٧٦م.
١٤٩.*الصاحبي في فقه العربية وسنن العرب في كلامها*، أبو الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: السيد أحمر صقر، القاهرة: مطبعة عيسى الحلبي وشركاه، (د.ت).
١٥٠.*الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت: دار العلم للملايين، ط٤، ١٩٨٧م.
١٥١.*صحيح البخاري*، أبو عبدالله البخاري، نحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.
١٥٢.*صحيح الجامع المصنف لشعب الايمان*، أبي بكر بن الحسين البيهقي، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠١٣م.

١٥٣. *صحيح سنن ابن ماجه*، محمد بن يزيد ابن ماجة، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، لبنان: مكتبة المعارف، ١٩٩٧م.
١٥٤. *صحيح مسلم*، مسلم بن الحجاج النيسابوري، مركز البحوث ودار التأصيل، ط١، ٢٠١٤م.
١٥٥. *ضرائر الشِّعْر*، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٠م.
١٥٦. *الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك*، إبراهيم بن صالح الحندود، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ٢٠٠١م.
١٥٧. *طبقات فحول الشعراء*، ابن سلّام بن عبيد الله الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، (د.ت).
١٥٨. *ظاهرة المنع في النحو العربي* (رسالة ماجستير غير منشورة)، مازن عبد الرسول الزيدي، بغداد: الجامعة المستنصرية، ٢٠٠١م.
١٥٩. *ظاهرة الوجوب النحوي*، صباح السامرائي، دار مجدلاوي والتوزيع، ط١، ٢٠١٧م.
١٦٠. *عبد القادر بن عمر البغدادي ومنهجه في تحقيق النصوص في كتابه خزانة الأدب*، محمد ضياء الدين إبراهيم، بحث ترقية- كلية الإمام الأعظم الجامعة- العراق، (د.ت).
١٦١. *العقد الفريد*، ابن عبد ربه الأندلسي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٤هـ.
١٦٢. *علل النحو*، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، الرياض: مكتبة الرشد، ط١، ١٩٩٩م.
١٦٣. عمدة الحفاظ، السمين الحلبي، لأحمد بن يوسف بن عبد الدائم الحلبي، تحقيق محمد السود، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٦م.
١٦٤. *الفروق اللغوية*، لأبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري، تحقيق محمد إبراهيم سليم، القاهرة: دار العلم والثقافة، ط١، (د.ت).
١٦٥. *الفصول الخمسون*، يحي بن عبد المعطي المغربي أبو الحسن، تحقيق الطناحي محمود محمد، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط١، ١٩٧٧م.

١٦٦. *القياس في النحو العربي*، نشأته وتطوره، لسعيد جاسم الزبيدي، عمان: دار الشروق، ط١، ١٩٩٧م.

١٦٧. *الكامل في اللغة والأدب*، المبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار الفكر العربي، ط٣، ١٩٩٧م.

١٦٨. *الكتاب*، سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٣، ١٩٨٨م.

١٦٩. *كتاب التعريفات*، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، بيروت: مكتبة لبنان، ط١، ١٩٨٥م.

١٧٠. *كتاب العين*، أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (د.ت).

١٧١. *كتاب النوادر في اللغة*، أبو زيد الأنصاري، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ط١، ١٩٨١م.

١٧٢. *كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم*، محمد علي التهانوي، تحقيق رفيق العجم علي دحروج، بيروت: مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م.

١٧٣. *كشف المشكل في النحو*، علي بن سليمان الحيدرة، تحقيق: هادي عطية مطر، بغداد: مطبعة الإرشاد، ط١، ١٩٨٤م.

١٧٤. *الكليات*، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، تحقيق عدنان درويش، محمد المصري، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٩٨م.

١٧٥. *اللامات*، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم، تحقيق: مازن المبارك، دمشق: دار الفكر، ط٢، ١٩٨٥م.

١٧٦. *اللباب في علل البناء والإعراب*، أبي البقاء العكبري، تحقيق محمد عثمان، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ٢٠٠٩م.

١٧٧. *اللباب في علم الإعراب*، محمد بن أحمد الإسفرائيني، تحقيق: شوقي المعري، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ١٩٩٦م.

١٧٨. *لسان العرب*، ابن منظور، بيروت: دار صادر، ط٣، ١٤١٤هـ.

١٧٩. *لغة الشعر*، دراسة في الضرورة الشعرية، محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، ط١، ١٩٩٦م.
١٨٠. *اللغة العربية وعلومها*، عمر رضا كحالة، مكتبة النسر للطباعة، ط١، ١٩٧١م.
١٨١. *اللمحة في شرح الملحة*، ابن الصائغ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة العربية، ط١، ٢٠٠٤م.
١٨٢. *ليس من كلام العرب*، حسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط٢، ١٩٧٩م.
١٨٣. *ما يحتمل الشعر من الضرورة*، أبي سعيد الحسن عبد الله السيرافي، تحقيق عوض بن حمد القوزي، ط٢، ١٩٩١م.
١٨٤. *مبادئ العربية في الصرف والنحو*، المعلم رشيد الشرتوني، بيروت: المطبعة الكاثولوكية، ط١، ١٩٤٢م.
١٨٥. *مجالس ثعلب*، أبي عباس أحمد بن يحيي ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت: دار المعارف، ط٢، ١٩٦٠م.
١٨٦. *مجمع الزوائد ومنبع الفوائد*، أبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي تحقبق: حسام الدين القدسي، القاهرة: مكتبة القدسي، ط١، ١٩٩٤م.
١٨٧. *مجيب الندا في شرح قطر الندى*، جمال الدين الفكهاني، دراسة وتحقيق محمود عبد العزيز محمود، الأردن: الدار العثمانية، ط١، ٢٠٠٨م.
١٨٨. *المحكم والمحيط الأعظم*، أبي الحسن علي بن اسماعيل بن سيده المرسي، عبد الحميد هنداوي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٠م.
١٨٩. *المزهر في علوم اللغة وأنواعها*، جلال الدين السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.
١٩٠. *المساعد علي تسهيل الفوائد*، بهاء الدين ابن عقيل، تحقيق وتعليق محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، دمشق: دار الفكر، ط١، ١٩٨٤م.
١٩١. *المسائل الحلبيات*، حسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، ط١، ١٩٨٧م.
١٩٢. *مسند الإمام أحمد بن حنبل*، أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨١م.

١٩٣.*مشكل إعراب القرآن*، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني، تحقيق: حاتم صالح الضامن، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٥هـ.
١٩٤.*معاني القرآن*، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد، تحقيق: محمد علي الصابوني، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٩م.
١٩٥.*معاني القرآن*، الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة، ط١، ١٩٥٥م.
١٩٦.*معجم البلدان*، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، بيروت: دار صادر، ط٢، ١٩٩٤م.
١٩٧.*معجم المؤلفين*، عمر بن رضا كحالة، بيروت: مكتبة المثنى، ١٩٩٣م.
١٩٨.*معجم المصطلحات النحوية والصرفية*، محمد سمير اللبدي، مؤسسة الرسالة ودار الفرقان، ط١، ١٩٨٥م.
١٩٩.*مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٥م.
٢٠٠.*المفصل في صنعة الإعراب*، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله الزمخشري، تحقيق: علي بو ملحم، بيروت: مكتبة الهلال، ط١، ١٩٩٣م.
٢٠١.*المفضليات*، المفضل بن محمد الضبي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، القاهرة: دار المعارف، ط٦، (د.ت).
٢٠٢.*المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية*، لمحمود بن أحمد العيني، تحقيق علي محمد فاخر، أحمد محمد السوداني، عبد العزيز فاخر، سوريا: دار السلام، ط١، ٢٠١٠م.
٢٠٣.*المقتضب*، المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، القاهرة: مطابع الأهرام، ١٩٩٤م.
٢٠٤.*المقرب*، ابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، بغداد: مطبعة العاني، (د.ت).
٢٠٥.*الممتع الكبير في التصريف*، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت: دار المعرفة، ١٩٨٧م.
٢٠٦.*منار الهدى في بيان الوقف والابتداء*، أحمد بن محمد عبد الكريم الأشمونى، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط٢، ١٩٧٣م.
٢٠٧.*المنصف*، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، دار إحياء التراث القديم، ط١، ١٩٥٤م.

٢٠٨. *منهج عبد القادر البغدادي في خزانة الأدب، دراسة منهجية مجلة مجمع*، ع(٣٩): http://ojs.mediu.edu.my/index.php/majmaa/article/view/2616

٢٠٩. *النحو الوافي*، عباس حسن، القاهرة: دار المعارف، ط١٥، (د.ت).

٢١٠. *النكت في تفسير كتاب سيبويه، الأعلم الشنتمري*، تحقيق: يحيى مراد، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١.

٢١١. *النهاية في غريب الحديث والأثر*، المبارك بن محمد بن الاثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٠م.

٢١٢. *نهج البلاغة*، الإمام علي بن ابي طالب، جمع وتنسق الشريف الرضي، شرح محمد عبده، بيروت: مؤسسة المعارف، ط١، ١٩٩٠م.

٢١٣. *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، مصر: المكتبة التوفيقية، (د.ت).

٢١٤. *هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين*، إسماعيل بن محمد الباباني البغدادي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٥١م.

٢١٥. *الوجيز في أصول الفقه الإسلامي*، محمد مصطفى الزحيلي، قطر: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، ط٢، ٢٠٠٦م.

قائمة الفهارس

قائمة الفهارس

أولًا: فهرس الآيات القرآنية

ر.م	الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
١.	﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾	البقرة	٦	٢٧٢
٢.	﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾	البقرة	٥١	١١٦
٣.	﴿قَالُوا الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾	البقرة	٧١	٢٨
٤.	﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾	البقرة	١٠٢	١٢٧
٥.	﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾	البقرة	١٠٢	٢٦٤
٦.	﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ﴾	البقرة	١٥٠	٣٦
٧.	﴿فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾	البقرة	١٧٣	١٨٣
٨.	﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ﴾	البقرة	١٨٠	١٧٩
٩.	﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾	البقرة	١٩٧	٦١
١٠.	﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾	البقرة	٢٣٤	٢٣٤
١١.	﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾	البقرة	٢٥٤	٦١
١٢.	﴿فَٱتَّبِعُواْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾	آل عمران	٩٥	٤٠
١٣.	﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ﴾	آل عمران	١١٩	٩٢
١٤.	﴿كل نفس ذائقة الموت﴾	آل عمران	١٨٥	١٨١
١٥.	﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ﴾	النساء	٢٤	١٧٣
١٦.	﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾	النساء	٣٦	١١١
١٧.	﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ ٱلْمُلْكِ فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾	النساء	٥٣	١٧٧
١٨.	﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِن دِيَارِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾	النساء	٦٦	١٧١
١٩.	﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾	النساء	٦٦	١٢٦

ر.م	الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
٢٠.	﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا﴾	النساء	٨١	١٥٤
٢١.	﴿أَوْجَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾	النساء	٩٠	٢٤١
٢٢.	﴿مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾	النساء	١٥٧	١٢٦
٢٣.	﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾	النساء	١٦٢	١٣٠
٢٤.	﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً ۚ﴾	الأنفال	٣٥	٢٠٣
٢٥.	﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي﴾	الأنعام	٧٨	٢٦٧
٢٦.	﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾	الأنعام	١٣٢	٣٤
٢٧.	﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ﴾	الأنعام	١٥١	١١١
٢٨.	﴿إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُ﴾	التوبة	٣	١٥٢
٢٩.	﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾	هود	٤٦	٢٩
٣٠.	﴿بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾	هود	٧٨	٢٤
٣١.	﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾	هود	٨٨	٦
٣٢.	﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾	يوسف	٢٠	١١١
٣٣.	﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِين﴾	يوسف	٣٢	٤٥
٣٤.	﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾	يوسف	٨٥	٧٠
٣٥.	﴿ تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا ﴾	يوسف	٩١	٤٥
٣٦.	﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ﴾	يوسف	١٠٠	١١١
٣٧.	﴿اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾	إبراهيم	١٨	١٤٥
٣٨.	﴿وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَآ أَشْرَكْتُمُونِ مِن قَبْلُ﴾	إبراهيم	٢٢	١٩
٣٩.	﴿وَمَا أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾	إبراهيم	٢٢	٢٤٢

ر.م	الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
٤٠.	﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾	الحجر	٩	١
٤١.	﴿يَتَفَيَّؤُاْ ظِلَٰلُهُۥ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَٱلشَّمَآئِلِ﴾	النحل	٤٨	١٧٦
٤٢.	﴿إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا﴾	الإسراء	٣٢	٢٣٢
٤٣.	﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾	الإسراء	٣٦	٢٣٣
٤٤.	﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّىٓ﴾	الإسراء	١٠٠	١٠١
٤٥.	﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾	الكهف	٣٨	٢٦٦
٤٦.	﴿إذ قال موسى لفتاه لا أبرح﴾	الكهف	٦٠	٧٠
٤٧.	﴿قُلْنَا يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾	الكهف	٨٦	٢٧١
٤٨.	﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾	الأنبياء	٢٢	٢٥٠
٤٩.	﴿لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ﴾	الشعراء	٥٤	٨١
٥٠.	﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾	الشعراء	١٨٦	٢٢٤
٥١.	﴿عَسَىٰ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم﴾	النمل	٧٢	١٥١
٥٢.	﴿وَلَئِن جِئْتَهُم بِآيَةٍ لَّيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾	الروم	٥٨	٢٦٤
٥٣.	﴿وَإِذًا لَّا تُمَتَّعُونَ﴾	الأحزاب	١٦	١٧٧
٥٤.	﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾	الأحزاب	٢٢	١١٢
٥٥.	﴿لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾	سبأ	٣١	٢١٧
٥٦.	﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾	فاطر	٢٧	٢١٨
٥٧.	﴿وأنذرهم يَوْمَ الْآزِفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاظِمِينَ﴾	غافر	١٨	١٤١
٥٨.	﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾	فصلت	٤٦	٣٤
٥٩.	﴿وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾	الشورى	٣٠	١٧٩

ر.م	الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
٦٠.	﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾	الحجرات	٥	١٠١
٦١.	﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾	الذاريات	٢٣	٩٠
٦٢.	﴿إنا كل شيء خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾	القمر	٤٩	٢٦
٦٣.	﴿وكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾	الحديد	١٠	٢٣٩
٦٤.	﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾	التحريم	٤	٤١
٦٥.	﴿الحاقة ما الحاقة﴾	الحاقة	١-٢	١٦٣
٦٦.	﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾	المدثر	٤	١٦٦
٦٧.	﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾	القيامة	٣١	١٠٠
٦٨.	﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾	المرسلات	٣٦	٤٣
٦٩.	﴿وكأسًا دهاقًا﴾	النبأ	٣٤	٢٧٢
٧٠.	﴿إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾	النازعات	١٦	٣٥
٧١.	﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾	البلد	١١	١٠٠
٧٢.	﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾	الشمس	١	٨٠
٧٣.	﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا﴾	الشمس	٩	٨٠
٧٤.	﴿لا يصلاها إلا الأشقى﴾	الليل	١٥	٢٤
٧٥.	﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا	الزلزلة	١	١٦٢
٧٦.	﴿القارعة ما القارعة﴾	القارعة	١-٢	١٦٣
٧٧.	﴿فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ﴾	القارعة	٩-١٠	١٦٣
٧٨.	﴿لكم دينكم ولى دين﴾	الكافرون	٦	١٨
٧٩.	﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾	الإخلاص	٤	١٤٩

ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

م	الحديث	رقم الصفحة
١.	انطلق بي أبي يحملني إلى رسول الله_ صلى الله عليه وسلم_ فقال: يا رسول الله أشهد أني قد نحلت النعمان كذا وكذا من مالي. فقال: أكل بنيك قد نحلت مثل ما نحلت النعمان؛ قال: لا. قال: فأشهد على هذا غيري. ثم قال: أيسرك أن يكونوا إليك في البر سواء قال: بلى. قال: فلا **إذن**	٧٩
٢.	غير الدجال أخوفني عليكم	٦٢
٣.	فهل أنتم صادقوني؟	٦٢
٤.	فوالذي نفس محمد بيده إني لأرجو أن تكونوا نصف أهل الجنة	٧٨
٥.	لأخرجني الذي أخرجكما	٤٥

ثالثاً: فهرس الأبيات الشعرية

البيت	البحر	قائله	ص
قافية الهمزة			
وَأعلم أَن تَسْلِيمًا وتركًا للا متشابهان وَلَا سَوَاء	الوافر	ابن حرام العكلي	٧٦
كأنّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأسٍ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ	الوافر	حسان بن ثابت	١١٣
إذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء	الوافر	ربيع بن ضبع	٢٠١
طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فأجَبْنَا أنْ لَيْسَ حِين بَقَاء	الخفيف	أبو زيد الطائي	٢٥٦
الباء			
دِيَارُ مَيَّة إِذْ مَيٌّ تُسَاعِفُنَا ولا يرى مثلها عُجمٌ ولا عربُ	البسيط	ذو الرمة	٣٢
جارية من قيسٍ ابن ثعلبة كأنها حلية سيف مذهبة	الرجز	الأغلب العجلي	٥٣
فإياك إياك المراء فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرّ دُعَاء وللشر جالب	الطويل	–	٥٧
فقام أبو ليلى إليه ابن ظالم وكان إذا ما يسلل السيف يضرب	الطويل	الفرزدق	٩٤
عَسى الكرب الَّذِي أمسيت فِيهِ يكون وَرَاءه فرج قريب	الوافر	هدبة بن الخشرم	٩٩
ويلمّها رَوْحَة والرّيح معصفة والغيث مرتجز وَاللَّيْل مقترب	البسيط	ذو الرمة	١٢٧
ليت هذا الليل شهر لا نرى فيه عريبا ليس إياي وإيـا ك ولا نخشى رقيبا	مجزوء الرمل	عمر بن أبي ربيعة	١٣١
ولا تجعلي ضيفيَّ ضيف مقرب وآخر معزول عن البيت جانب	الطويل	عجير السلولي	١٤٤
تريك سنّة وجهٍ غير مقرفةٍ ملساء لَيْسَ بهَا خالٌ وَلَا ندب	البسيط	ذو الرمة	١٤٦
فهلا أعدوني لمثلي تفاقدوا إذا الخصم أبزى مائل الرأس أنكب	الطويل	بعض بني فقعس	١٦٩
حلفتُ يمينًا غيرَ ذي مَثْنويَّةٍ ولا علمَ إلا حسنَ ظنٍ بصاحبِ	الطويل	النابغة الذبياني	١٧٢
ازجر حمارك لا يرتع بروضتنا إذن يرد وقيد العير مكروب	البسيط	عبد الله بن عنمة الضبي	١٧٩
وما حل سعديٌّ غريبا ببلدة فينسب إلا الزبرقان له أب	الطويل	عين المنقري	١٨٠
فأما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب	الطويل	للحارث بن خالد المخزومي	١٨٨
فبيناه يشري رحله قال قائل: لمن جمل رخو الملاط نجيب	الطويل	عجير السلوليّ	١٩٧
إن من لام في بني بنت حسا ن ألمه وأعصه في الخطوب	الخفيف	الاعشى	١٩٨
إذا قصرت أسيافنا كان وصلها خطانا إلى أعدائنا فنضارب	الطويل	قيس بن الخطيم	٢٠٠
وما هو إلا أن أراها فجاءة فأبهت حتى ما أكاد أجيب	الطويل	عروة العذري	٢٣٥
كذا أدبت حتى صار من خلقي إني وجدت ملاك الشيمة الأدب	البسيط	بعض الفزاريين	٢٤٦
فقلت: ادع أخرى وارفع الصوت جهرة لعل أبي المغوار منك قريب	الطويل	كعب بن سعد الغنوي	٢٤٩

البيت	البحر	قائله	ص
التاء			
يَا أبجر بن أبجر يَا أنتا أَنْت الَّذِي طلقت عَام جعتا	الرجز	الأحوص	٥١
نضر الله أعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات	الخفيف	عبيد الله بن قيس الرقيات	١٥٨
رُبَّما أوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات	مجزوء الرمل	جذيمة الأبرض	٢٠٨
ولَستُ أُبَالِي بَعدَ مَوتِ مُطَرَّف حُتَوفَ المَنَايَا أَكثَرَتْ أَوْ أَقَلَّتِ	الطويل	مَليح بن علاق القعيني	٢٧٢
الجيم			
يحدو ثماني مولعا بلقاحها حتى هممن بزيغة الأرتاج	الكامل	ابن ميادة الرماح بن أبرد المري	٤٩
لاهم إن كنت قبلت حجتج فلا يزال شاحج يأتيك بج	الرجز	أهل اليمن	٥٥
كأن أصوات من إيغالهن بنا أواخر الميس إنقاض الفراريج	البسيط	ذو الرمة	١٩٧
الحاء			
فَلاَ وأَبِي دَهْمَاءَ زَالَتْ عَزِيزَةً عَلَى قَوْمِهَا مَا فَتَلَ الزَّنْدَ قَادِحُ	الطويل	تميم بن مقبل	٢٤
مَن صَدَّ عَن نيرانِها فَأَنا اِبنُ قَيسٍ لا بَراحُ	مجزوء الكامل	سعيد بن مالك	٣١
فبح بالسرائر في أهلها وإياك في غيرهم أن تبوحا	المتقارب	–	٥٧
سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالحجاز فأستريحا	الوافر	–	٢٠٣
ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح	الطويل	الاخطل	٢٢٨
الدال			
مَتى تأته تعشو إِلَى ضوء ناره تَجِد خير نارٍ عِنْدهَا خير موقد	الطويل	النابغة الذبياني	٣٥
يثني عليك وأنت أهل ثنائه ولديك إن هو يستزدك مزيد	الكامل	عبد الله بن عتمة الضبي	٦٨
مروا عجالًا وَقَالُوا: كَيفَ صَاحبكُم قَالَ الَّذِي سَأَلُوا: أَمْسَى لمجهودا	البسيط	–	٧٤
تالله ربك إن قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد	الكامل	عاتكة بنت زيد	٧٧
وقد بعدت بالوصل بيني وبينها بلى إن من زار القبور ليبعدا	الطويل	–	٧٨
تألى ابن أوس حلفة ليردني إلى نسوة كأنهن مفائد	الطويل	زيد بن حصين	٨٠
وذكرت من لبن المحلق شربة وَالخَيلُ تَعْدُو فِي الصَّعِيدِ بَدَادِ	الكامل	النابغة الجعدي	١٣٦
ولست بحلال التلاع مخافة ولكن متى يسترفد القوم أرفد	الطويل	طرفة بن العبد	١٣٦
قَالَت أَلا ليتما هَذَا الْحمام لنا إِلَى حمامتنا أَو نصفه فقد	البسيط	النابغة الذبياني	١٣٨
إن تقرآن على أَسمَاء ويحكما مني السَّلَام وَأَن لَا تشعرا أحدا	البسيط	–	١٥٨

البيت	البحر	قائله	ص
وقائلة مَا بَال دوسر بَعدنَا صَحا قلبه عَن آل ليلى وَعَن هِنْد	الطويل	دوسر بن ذهيل القرعي	١٦٣
بنونا بَنو أَبْنَائِنَا وبناتنا بنوهن أَبنَاء الرِّجَال الأباعد	الطويل	الفرزدق	١٦٥
إلا أواري لأيا ما أبينها والنؤي كالحوض بالمظلومة الجلد	البسيط	النابغة الذبياني	٢١٤
تزود مثل زاد أبيك فينا فنعم الزاد زاد أبيك زادا	الوافر	جرير	١٨٢
ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد	الوافر	قيس بن زهير	٢٠٣
في كلت رجليها سلامى زائدة كلتاهما قد قرنت بواحدة	الرجز	–	١٨٨
قدني من نصر الخبيبين قدي ليس الإمام بالشحيح الملحد	الرجز	حميد بن الأرقط	١٩٣
فَلأَبْغِيَنَّكُمُ قَنًا وعُوارِضًا ولأً قبلن الخيل لابه ضرغد	الكامل	عامر بن الطفيل	١٩٦
أريت إن جئت به أملودا مرجلا ويلبس البرودا أقائلن أحضري الشهودا	الرجز	رؤبة بن العجاج	٢٠٨
معاوي إننا بشر فأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا	الوافر	عقيبة الأسدي	٢٣٠
حـتَّى إذا أَسـلَكوهُـم فـي قُتائـدَ شَـلًّا كَـما تَطرُدُ الجَمّالَةُ الشُـرُدا	البسيط	عبد مناف بن ربع الجربي	٢٦٢
..... وَلَـكِنَّنِى مـنْ حُـبِّهَا لَعَمِـيْدُ	الطويل	–	٢٦٦
الراء			
لأيـا ينائيها مـن الجئـور جذب الصراريين بالكـرور	الرجز	رؤبة بن العجاج	١٦
أنا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار	الكامل	النابغة الذبياني	٢٢
قبحتم يا آل زيد نفرا ألأم قوم أصغرا وأكبرا	مشطور الرجز	–	٢٣
وإِذَا الرّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيتَهُمْ خُضْعَ الرِّقَابِ نَوَاكِسَ الأَبْصَارِ	الكامل	الفرزدق	٢٩
إنّا وجدنَا بني جلاّن كلّهم كساعد الضّب لَا طولٍ وَلَا قصر	البسيط	–	٣٥
فطافت ثَلَاثًا بَين يومٍ وليلةٍ يكون النكير أَن تضيف وتجأرا	الطويل	النابغة الجعدي	٤٠
لَو لم تكن غطفانٌ لَا ذنُوب لَهَا إذن للام ذَوُو أحسابها عمرا	البسيط	الفرزدق	٥٩
وما نبالي إذا ما كنت جارتنا أن لا يجاورنا إلاك ديار	البسيط	–	٦٣
لَا تتركني فيهم شطيرا إنّي إذن أهلك أَو أطيرا	الرجز	–	٦٧
فَيَا الْغُلاَمَانِ اللَّذَانِ فَرَّا إِيَّاكُمَا أَنْ تُعْقِبَانَا شَرًّا	الرجز	–	٨٥
ورُبَّما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار	البسيط	أبو دؤاد الإياديّ	٧١
فَأَصْبحُوا قد أعَاد الله دولتهم إِذْ هم قريشٌ وَإِذ مَا مثلهم بشر	البسيط	الفرزدق	٣٣
جذب الصواريين بالكرور	الرجز	رؤبة بن العجاج	١٠٢

البيت	البحر	قائله	ص
رأت رجلًا أمَّا إذا الشمس أعرضت فيَضْحَى وأمّا بالعشي فيخصر	الطويل	عمر بن ابي ربيعة	١١٥
لَا يبعدن قومِي الَّذين هم سمّ العداة وَآفَة الجزر النّازلين بكلّ معتركٍ والطّيّبون معاقد الأزر	الكامل	خرنق بنت بدر	١٢٨
وَنحن قتلنَا الأزد أَزْد شنوءة فَمَا شربوا بعدا على لذةٍ خمرًا	الطويل	–	١٣٢
لا أرى الموت يسبق الموت شيء نغص الموت ذا الغنى والفقيرا	الخفيف	سوادة بن عدي	١٦٣
خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا أواصرنا والرحم بالغيب تذكر	الطويل	زهير بن أبي سلمى	١٦٨
يا صاحبي دنا الرواح فسيرا لا كالعشية زائرا ومزورا	الكامل	جرير	١٧١
يا أبا الأسود لم أسلمتني لهموم طارقات وذكر	الرمل	–	١٧٦
لم يك الحق على أن هاجه رسم دار قد تعفى بالسرر	الرمل	حسين بن عرفطة بن نضلة الأسديّ	١٨٠
كأن على عرنينه وجبينه أقام شعاع الشمس أو طلع البدر	الطويل	خارجة بن فليح	١٨٢
بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت إياهم الأرض في دهر الدهارير	البسيط	الفرزدق	١٩٣
أو راعيان لبعران شردن لنا كي لا يحسان من بعراننا أثرا	البسيط	ابن أحمر	٢٠٠
هما خطتا إما إسار ومنة وإما دم والقتل بالحر أجدر	الطويل	تأبط شرًا	٢٠١
ولا فوارس من ذهل وأسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار	البسيط	–	٢٠٣
فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر	الطويل	الفرزدق	٢٠٥
حلفت له إن تدلج الليل لا يزل أمامك بيت من بيوتي سائر	الطويل	–	٢٠٦
أسكران كان ابن المراغة إذ هجا تميما بجوف الشام أم متساكر	الطويل	الفرزدق	٢٢٢
ألا طعان إلا فرسان عادية إلا تجشؤكم حول التنانير	البسيط	حسان بن ثابت	٢٣٠
قالت له ريح الصبا: قرقار	الكامل	أبو النجم العجلي	٢٣٣
وإني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر	الطويل	أبو صخر الهذلي	٢٤٠
أقول لما جاءني فخره سبحان من علقمة الفاخر	السريع	الأعشى	٢٤١
دَعَـوتُ لـما نَـابـنـي مِسْـوَرَا فَلَبَّى فَلَبَّى يَدَيْ مِسْوَرِ	المتقارب	–	٢٥٤
بـاتَ يُعَشّـيها بِعَضْـبٍ يَقْصِـدُ فـي أسْـوُقِها وجـائِرِ	الرجز	–	٢٥٧
وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا أَلاَ يُجَاوِرَنَا إِلاَّكِ دَيَّارُ	البسيط	–	٢٥٨
حَرَاجِيجُ ما تَنْفَكُّ إلا مُنَاخَةً عَلَى الْخَسْفِ أو نَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرَا	الطويل	ذو الرمة	٢٦٩
لَقَدْ كَذَبتْكَ نفْسُكَ، فاكذِبَنْها فَإِنْ جَزَعًا وإِنْ إِجْمَالَ صَبْرِ	الوافر	دريد بن الصمة	٢٧٠
السين			

البيت	البحر	قائله	ص
وَلَو أنّ الأطبّا كَانَ حَولي وَكَانَ مَعَ الأطبّاء الأساة	الوافر	–	٣٦
يا صاح يا ذا الضامر العنس	الكامل	خزر بن لوذان السدوسي، وخالد بن المهاجر	٢٢٨
لقد رأيت عجبا مذ أمسا عجائزًا مثل الأفاعي خمسا	الرجز	العجاج	٢٣٤
الصاد			
كلوا في بعض بطنكم تعفوا فإن زمانكم زمن خميص	الوافر	–	١٧٦
الضاد			
يا ليتني مثلك في البياض أبيض من أخت بني أباض	الرجز	رؤبة بن العجاج	٦٦
العين			
أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعًا نَجْمًا يُضِيءُ كَالشِّهَابِ لاَمِعَا	الرجز	–	٣٩
منَّا الذي اختيرَ (الرِّجالَ) سَمَاحةً وجُودًا إذا هَبَّ الرياحُ الزّعازِعُ	الطويل	الفرزدق	٤٤
إذا قيل أي الناس شر قبيلة أشارت كليب بالأكف الأصابع	الطويل	الفرزدق	٦٨
لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي أنّ بيتي واسع	الطويل	–	٧٩
قد أصبحت أم الخيار تدعي علي ذنبا كله لم أصنع	الرجز	أبو النجم العجلي	٨٤
أَطُوف مَا أَطُوف ثمَّ آوي إِلَى بَيت قعيدته لكاع	الوافر	الحطيئة	٨٥
جزعت حذار البين يوم تحملوا وحق لمثلي يا بثينة يجزع	الطويل	جميل بن معمر	٩٦
أبَا خراشة أمّا أَنْت ذَا نفر فإنّ قومِي لم تأكلهم الضّبع	البسيط	عباس بن مرداس	١٠٣
إِذا أَنتَ لَم تَنفَع فَضُرَّ فَإِنَما يُرَجَّى الفَتَى كَيما يَضُرُّ ويَنفَعُ	الطويل	قيس بن الخطيم	١١١
على عن يميني مرت الطير سنحا وكيف سنوح واليمين قطيع	الطويل	–	١١٤
أنا ابن التارك البكري بشرا عليه الطير ترقبه وقوعا	الوافر	مرار بن سعيد الفقعسي	١٤٢
إنّ عليّ الله أَن تبَايعا تُؤْخَذ كرها أَو تَجِيء طَائِعا	الرجز	–	١٤٥
فوردن والعيوق مقعد رابئ الضرباء خلف النجم لا يتتلع	الكامل	أبو ذؤيب الهذلي	١٦٥
حمال أثقال أهل الود آونة أعطيهم الجهد مني بله ما أسع	البسيط	أبو زبيد الطائي	١٧٤
فمهما تشأ منه فزارة تعطكم ومهما تشأ منه فزارة تمنعا	الطويل	الكميت بن معروف	١٨٣
وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع	المتقارب	عباس بن مرداس	١٩٤
يقول الخنى وأبغض العجم ناطقا إلى ربنا صوت الحمار اليجدع	الطويل	ذو الخرق الطهوي	١٩٨

البيت	البحر	قائله	ص
كم في بني سعد بن بكر سيد ضخم الدسيعة ماجد نفاع	الكامل	الفرزدق	١٩٩
يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصرع	الرجز	جرير بن عبد الله البجلي	٢٠٤
فلا تطمع أبيت اللعن فيها ومنعكها بشيء يستطاع	الوافر	عبيدة بن ربيعة	٢٤٤
الفاء			
وَمَا قَامَ منا قائمٌ فِي ندينا فينطق إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أعرف	الطويل	الفرزدق	٤٢
وعَضُّ زمانٍ يا ابنَ مروانَ لم يَدَعْ من المالِ إلا مُسْحَتًا أو مُجَلَّفُ	الطويل	الفرزدق	١٣١
عليه من اللؤم سروالة فليس يرق لمستعطف	المتقارب	–	٢١١
القاف			
أمَا والله أن لو كنتَ حُرًّا وما بالحُرِّ أنت ولا العَتِيقِ	الوافر	–	٣٤
فلو أنك في يوم الرخاء سألتني طلاقك لم أبخل وأنت صديق	الطويل	–	٦٥
كأن أيديهن بالقاع القرق أيدي جوار يتعاطين الورق	الرجز	رؤبة بن العجاج	٩٥
وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق	الوافر	بشر بن أبي خازم الأسدي	١٥٠
ألم تسأل الربع القواء فينطق وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق	الطويل	جميل بثينة	١٧٩
هل أنت باعث دينار لحاجتنا أو عبد رب أخا عون بن مخراق	البسيط	جرير، رالان السنبسي، تأبط شرا	٢٢١
عدس ما لعباد عليك إمارة أمنت وهذا تحملين طليق	الطويل	زيد بن مفرغ	٢٤٦
رضِـيعَيْ لِبَـانٍ ثَـدْيَ أُمٍّ تَقَاسَـما بأَسْـحَمَ دَاجٍ عَـوْضُ لا نَتَفَـرَّقُ	الطويل	الأعشى	٢٦٢
الكاف			
كَأَن بَين فكها والفك فارة مسكٍ ذبحت فِي سك	الرجز	منظور بن مرثد الاسدي	٤١
تجانف عَن جو الْيَمَامَة نَاقَتي وَمَا عدلت عَن أَهلهَا لسوائكا	الطويل	الأعشى	٥٨
تَعَلَّمَنْ ها لعمرُ الله ذا قَسَمـًا فاقدِرْ بذَرْعِك وانظرْ أينَ تنْسَلِكُ	البسيط	زهير بن أبي سلمى	٩٠
يا أيها المائح دلوي دونكا إني رأيت الناس يحمدونكا	الرجز	راجز جاهلي من أسيد بن عمرو بن تميم	١٧٤
دار لسعدى إذه من هواكا	مشطور الرجز	–	١٢٠

البيت	البحر	قائله	ص
اللام			
فهل فتى من بني ذبيان يحملني وليس حامِلَنِي إلا ابن حمّال	البسيط	–	٦٢
وليس الموافيني ليرفد خائبا فإن له أضعاف ما كان أملا	الطويل	–	٦٢
وما زلت من ليلى لدن أن عرفتها لكالهائم المقصى بكل سبيل	الطويل	كثير عزة	٧٤
رُبَّمَا تكره النُّفُوس من الْأُم ـر لَهُ فرجةٌ كحل العقال	الخفيف	أمية بن أبي الصلت	٩٢
وَمَتى أهلك فَلَا أحفله بجلي الْآن من الْعَيْش بجل	الرمل	لبيد بن ربيعة	١٠٥
فخير نحن عند البأس منكم إذا الداعي المثوب قال يالا	الوافر	زهير بن مسعود الضبي	١٢١
أزمان قومي والجماعة كالذي منع الرحالة أن تميل مميلا	الكامل	راعي النميري	١٢٥
باتت تنوش الحوض نوشا من علا نوشا به تقطع أجواز الفلا	الرجز	أبو النجم العجلي	١٣٦
إن الكريم وأبيك يعتمل إن لم يجد يوما على من يتكل	الرجز	–	١٥٠
فقلت: اقتلوها عنكم بمزاجها وحب بها مقتولة حين تقتل	الطويل	الأخطل	١٥٩
فاليوم أشرب غير مستحقب إثما من الله ولا واغل	السريع	امرؤ القيس	١٧٧
وما أنا للشيء الذي ليس نافعي ويغضب منه صاحبي بقؤول	الطويل	كعب بن سعد الغنوي	١٧٩
فأصبحوا مثل كعصف مأكول	الرجز	رؤبة بن العجاج	١٨١
فلا أرى بعلا ولا حلائلا كه ولا كهن إلا حاظلا	الرجز	رؤية بن العجاج	١٨١
فألفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله إلا قليلا	المتقارب	أبو الأسود الدؤلي	١٨٢
على أنَّني بعد ما مضى ثلاثون للهجر حولا كميلا	المتقارب	عباس بن مرداس	١٨٨
لو يشأ طار به ذو ميعة لاحق الآطال نهد ذو خصل	الرمل	امرأة من بني الحارث بن كعب	١٩١
محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من شيء تبالا	الوافر	الرضي	٢٠٣
فلست بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل	الطويل	النجاشي الحارثي	٢٠٥
السالك الثغرة اليقظان كالئها مشي الهلوك عليها الخيعل الفضل	البسيط	امرؤ القيس	٢١٦
كَـمْ نَالَنـي مِـنْهُمُ فَضْـلًا عَلَى عَـدَمٍ إِذْ لاَ أَكَـادُ مِـنَ الإِقْـتارِ أَحْـتَمِلُ	البسيط	القطامي	٢٥٩
ممَّـنْ حَـمَلنَ بِـهِ وَهُـنَّ عَـوَاقِدٌ حُـبُكَ النِّطَـاق فعـاشَ غَـيرَ مُـهَبَّلِ	الكامل	أبو كبير الهذلي	٢٧٣

البيت	البحر	قائله	ص
الميم			
حتى إذا السفن كانت فوق معتلج ألقى المعاوز عنه ثمت انكتما في ذي جلول يقضي الموت صاحبه إذا الصراري من أهواله ارتسما	البسيط	القطامي	١٧
وَلَقَد أَبيت من الفتاة بمنزلٍ فأبيت لَا حرجٌ وَلَا محروم	الكامل	الأخطل	٣٨
حَتَّى شآها كليلٌ موهنًا عملٌ باتت طرابًا وَبَات اللَّيْل لم ينم	البسيط	لساعدة بن جؤية	٤٢
إِنِّي إِذا مَا حدثٌ ألما أَقُول: يَا اللَّهُمَّ يَا اللهما	الرجز	–	٥٥
وَأقسم أَن لَو الْتَقَيْنَا وَأَنْتُم لَكَانَ لكم يَوْم من الشَّرّ مظلم	الطويل	لمسيب بن علس	٧٣
مَهامِهًا وخروقاَ لا أَنيسَ بها إلاّ الضَّوابِحَ والأَصْداءَ والبُوما	البسيط	الأسود بن يعفر	٨٧
فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعًا فَأَرَّقَنِي فَقُلْتُ أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلُمُ	البسيط	–	٨٩
أَتَغْضَبُ إِنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ حُزَّتَا جِهارًا وَلَمْ تَغْضَبْ لِيَوْمِ ابنِ خازِمِ	الطويل	الفرزدق	٩٧
شم مهاوين أبدان الجزور مخا ميص العشيات لا خور ولا قزم	البسيط	الكميت بن زيد	١٠٦
سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام	الوافر	الأحوص الأنصاري	١٢٢
يَا شَاة من قنصٍ لمن حلت بِهِ حرمت عَليّ وليتها لم تحرم	الكامل	عنترة بن شداد	١٤٦
قبلتها ودموعي مزج أدمعه وقبلتني على خوف فما لفم	البسيط	المتنبي	١٦٩
فساغ لي الشراب وكنت قبل أكاد أغص بالماء الحميم	الوافر	يزيد بن الصعق أو عبد الله بن يعرب	١٨٦
هم الفاعلون الخير والآمرونه إذا ما خشوا من محدث الأمر معظما	الطويل	–	٢١٤
لله ما فعل الصوارم والقنا في عمرو حاب وضبة الأغنام	الكامل	المتنبي	١٩٥
ثلاث مئين للملوك وفى بها ردائي وجلت عن وجوه الأهاتم	الطويل	الفرزدق	٢٠٠
هما نفثا في في من فمويهم على النابح العاوي أشد رجام		الفرزدق	٢١٤
ولقد شفى نفسي وأبرأ سقمها قول الفوارس ويك عنتر أقدم	الكامل	عنتر بن شداد	٢١٨
ألا من مبلغ عني تميما بآية ما يحبون الطعاما	الوافر	يزيد بن عمرو بن الصعق	٢١٩
فلسنا على الأعقاب تدمى كلومنا ولكن على أقدامنا يقطر الدما	الطويل	الحصين بن الحمام المري	٢١٩
فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام	الوافر	الفرزدق	٢٢٢
ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد أولئك الأيام	الكامل	جرير	٢٣٣
ونأخذ بعده بذناب عيش أجب الظهر ليس له سنام	الوافر	النابغة الذبياني	٢٤٧
صددت وأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم	الطويل	المرار الفقعسي	٢٤٧

البيت	البحر	قائله	ص
وَإِنَّـــا لَـمِمَّا نَضْرِبُ الكَبْـــشَ ضَـــرْبَةً عَلَى رَأْسِـــهِ تُلْقِـــي اللِّسَـــانَ مِـــنَ الفَم		أبو حية النميري	٢٦٣
النون			
فَلَا أَعْنِي بِذَلِكَ أَسْفَلِيكُمْ وَلَكِنِّي أُرِيدُ بِهِ الذَّوِينَا	الوافر	الكميت	٢٨
فما وجدت نساء بني تميم حلائل أسودين وأحمرينا	الوافر	الكميت الاسدي	٥٠
كأنا يوم قرى إنما نقتل إيانا	الهزج	ذو الإصبع العدواني	٦٤
وكل أَخ مفارقه أَخُوهُ لعمر أبيك إلا الفرقدان	الوافر	عمر بن معدي كرب	٨٨
وَرَثْتُ مُهَلْهِلًا وَالخَيْرَ مِنْهُ زُهَيْرًا نِعْمَ ذُخْرُ الذَّاخِرِيْنَا	الوافر	عمرو بن كلثوم	٩٤
فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد إيانا	الكامل	كعب بن مالك	١٧٤
وجيرة البيت المجاورينا قد رويت إلا الدهيدهينا	الرجز	–	١٧٧
عرفنا جعفرا وبني عبيد وأنكرنا زعانف آخرين	الوافر	الجرير	٢٠١
وأن لنا أبا حسن عليا أب بر ونحن له بنين	الوافر	سعيد بن قيس الهمداني	٢٠١
لعمري ما أدري وإن كنت داريا بسبع رمين الجمر أم بثمان	الطويل	عمر بن ابي ربيعة	٢٠٦
وقاتم الأعماق خاوي المخترقن	الرجز	رؤبة بن العجاج	٢٢٦
وَكُـلُّ رَفـيقَيْ كـلِّ رَحْـلٍ، وَإِن هُـما تَعاطَى الـقَنَا قَوْمـاهُما أَخَـوَانِ	الطويل	الفرزدق	٢٦٨
الهاء			
وإنّي لراجٍ نظرةً قبل الَّتِي لعلّي وَإِن شطّت نَوَاهَا أزورها	الظويل	الفرزدق	٣٧
بَكت جزعًا واسترجعت ثمّ آذَنت ركائبها أَن لَا إِلَيْنَا رُجُوعهَا	الطويل	–	٦٠
رسم دار وقفت في طلله كدت أقضي الحياة من جلله	الخفيف	جميل بثينة	٧٢
عل صروف الدهر أو دولاتها يدلننا اللمة من لماتها	الرجز	–	٧٦
تمدّ بالأعناق أو تلويها وتشتكي لو أنّنا نشكيها	الرجز	–	١٠٠
تمرّ على مَا تستمرّ وَقد شفت غلائل عبد الْقَيْس مِنْهَا صدورها	الطويل	–	١٠٤
فِي لَيْلَة لَا نرى بهَا أحدا يَحْكِي علينا إِلَّا كواكبها	المنسرح	عدي بن زيد	١٢٤
وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة لضغمهماها يقرع العظم نابها	الطويل	مغلس بن لقيط	١٣٣
نحن بنو أم البنين الأربعة ونحن خير عامر بن صعصعه	الرجز	لبيد بن ربيعة العامري	١٤٩
فإما تريني ولي لمة فإن الحوادث أودى بها	المتقارب	الأعشى	١٥٢
رأيت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا بأحناء الخلافة كاهله	الطويل	ابن ميادة	١٦٦

البيت	البحر	قائله	ص
تذكرت أرضا بها أهلها أخوالها فيها وأعمامها	السريع	عمرو بن قميئة	١٧٣
من يفعل الحسنات الله يشكرها	البسيط	حسان بن ثابت	١٨٠
يقولون: ليلى أرسلت بشفاعة إلي فهلا نفس ليلى شفيعها	الطويل	الصمة القشيري	١٩٠
كم بجود مقرف نال العلا وكريم بخله قد وضعه	الرمل	أبو الأسود الدؤل	١٨٥
الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجي خلفها أطفالها	الكامل	الأعشى	٢٣٠
فَـــلَا مُـــزْنَةٌ ودَقَـــتْ وَدْقَـــهَا وَلَا أَرْضَ أبقْـــلَ إبْقَالـــــهَا	المتقارب	عامر بن جوين الطائي	٢٦٧
الياء			
قَالَ لَهَا هَل تِلْكَ ياتا فيّ	الرجز	الأغلب العجلي	١٨
وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قلة النيق منهوي	الطويل	يزيد بن الحكم	٢٠
فلست بمدرك ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لو أني	الوافر	–	٢٧
بدا ليَ أني لَستُ مُدْرِكَ ما مَضَى ولا سابِقِ شَيْئًا إذا كان جائِيَا	الطويل	لزهير بن أبي سلمى	٣٣
حَلَفت لَهَا بِاللَّه حلفة فَاجر لناموا فَمَا إِن من حَدِيث وَلَا صالي	الطويل	امرؤ القيس	٤٤
وَلَقَد أَرَانِي للرماح دريئة من عَن يَمِيني مرّة وأمامي	الكامل	قطري بن الفجاءة	٤٥
من أَجلك يَا الَّتِي تيمت قلبِي وَأَنت بخيلةٌ بالوصل عني	الوافر	–	٥٣
وبلدة لَيْسَ بهَا طوريّ وَلَا خلا الْجِنّ بهَا إنسي	الرجز	جران العود النميري	٥٧
تحنُ فتبدي ما بها من صبابةِ وأخفي الذي لولا الأسى لقضاني	الطويل	–	٦٩
فباد حتى لكأن لم يسكن فاليوم أبكى ومتى لم يكنى	الخفيف	–	٧٦
وَنحن اقْتَسَمْنَا المَال نِصْفَيْنِ بَيْنَنَا فَقلت لَهُم: هَذَا لَهَا هَا وَذَا ليا	الطويل	لبيد بن ربيعة	٩١
فَاِستَنزَلَ الزَبّاءَ قَسرًا وَهيَ مِن عُقابِ لَوحِ الجَوّ أَعلى مُنتَمى	الرجز	ابن دريد	٩٤
فيا راكبا إما عرضت فبلغن نداماي من نجران أن لا تلاقيا	الطويل	عبد يغوث الحارثي	١٢٣
نصف النَّهَار المَاء غامره ورفيقه بِالْغَيْبِ مَا يدْرِي	الكامل	لمسيب بن علس	١٤١
لقد علمت أَي يَوْم عُقْبَتي	الرجز	–	١٤٧
أَلا أبلغ بني خلف رَسُولا أحقًا أَن أخطلكم هجاني	الوافر	النابغة الجعدي	١٥١
أطربا وأنت قنسري والدهر بالإنسان دواري	الرجز	العجاج	١٥٦
وقائلة خولان فانكح فتاتهم وأكرومة الحيين خلو كما هيا	الطويل	عديّ بن زيد	١٦٧
كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري	الكامل	الفرزدق	١٧٥
جمعت وفحشا غيبة ونميمة ثلاث خلال لست عنها بمرعوي	الكامل	يزيد بن الحكم	١٩٢
جاري لا تستنكري عذيري سيري وإشفاقي على بعيري	الرجز	العجاج	١٩٤

البيت	البحر	قائله	ص
كمنية جابر إذ قال ليتي أصادفه وأفقد جل مالي	الوافر	زيد الخيل	١٩٢
أيها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني	الرمل	–	١٩٧
ولو أن واش باليمامة داره وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا	الرمل	المجنون	٢٠٥
وتضحك مني شيخة عبشمية كأن لم تري قبلي أسيرا يمانيا	الطويل	عبد يغوث بن وقاص الحارثي	٢١٢
فإياكم وحية بطن واد هموز الناب ليس لكم بسي	الوافر	الحطيئة	٢١٥
وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قلة النيق منهوي	الطويل	يزيد بن الحكم	٢٠
ولي نفس أقول لها إذا ما تنازعني لعلي أو عساني	الوافر	عمران بن حطان	٢٣١
إلا ايهذا اللائمي أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي	الطويل	طرفة بن العبد	٢٣٧
أَنَـا ابـنُ جـَلَا وطـــَلَّاعُ متَـى أضَـــعِ العِمـــامَةَ تَعرِفُـــوني	الوافر	سحيم بن وثيل	٢٥٤
دَعِـي مَـاذَا عَلِمـــْتُ سـأَتَّقِيهِ ولكِـن بالمُغَيَّـــبِ فنبِّئِينِي	الوافر	سحيم بن وثيل الرياحي	٢٦٨
فَمَتَـــى وَاغـــِلٌ يَنُبْهُـم يُحـــيُّو هُ وتُعْطَـــفْ عـليهِ كَـــأْسُ السَّـــاقي	الخفيف	عدي بن زيد	٢٧٢